أسلوب التوكيد في القرآن الكريم

محمد حسين أبو الفتوح

مكتبة لبنان

أسلوب التوكيد في القرآن الكريم

محمد حسين أبو الفتوح



مكتبة لبنان

مكتبة لبنان
ساحة رياض الصلح - بيروت
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ١٩٩٥
رقم الكتاب 01 R 160163
طبع في لبنان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ .

صدق الله العظيم

إهــداء

إلَى رُوْحِ أَبي المَرْحوم فَضِيلَة الشَّيَخ أَبُو الفُتوح مُحَمَّد مُسْلِم الذِي حَرَصَ عَلَى تَوْجِيهِي إلَى التَّعْلِيمِ الدِّينيّ واللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بالأَزْهَرِ الشَّرِيف. رَحِمَهُ اللّٰهُ بِرَحمتِهِ الوَاسِعَةِ وأَسْكَنَهُ فَسِيْحَ جَنَّاتِه.

المقـدّمَة

اللُّغة هي أداة صِلَة ووسيلة تَفاهُم بين الناس، وطَريق من طُرُق الإقناع والاقتناع، يَلجأ إليها المُتحدِّث عند إرادة التَّعبير عمّا يَجول بخاطره، لإفهام السامع له.

ولكُلٍّ أُسلوب يُعبِّر به عن مُراده، فالأُسلوب هو: طَريقة لاختيار الكَلمات ونَظْمها لتُؤثِّر في نَفْس السامع أو القارئ، وتَدعم المعنى الذي يريده الكاتب أو المُتكلِّم ونَقْله إلى نَفْس السامع أو القارئ في قوَّة. ولذٰلك تَختلف قيمة أقوال الشُّعراء والكتّابَ تبعًا لاختلاف أَساليبهم.

وإذا كان الأمر كذٰلك، فلا بُدّ له من استعمال ألفاظ يَفهمها غيره، بحيث تُفيد هٰذه الألفاظ معنىً مُرادًا يُحاوِل المُتكلِّم التَّعبير عنه بهٰذه الأَلفاظ الصَّحيحة.

وهٰذا هو ما يُسمَّى بالكلام في اصطلاح النُّحاة، فالكلام عندهم هو: اللَّفظ المُفيد بالقصد الذي يَحسن السُّكوت عليه.

ولا يَكون الكلام كلامًا في اصطلاح النُّحاة إلّا إذا تَكوَّن من اسمَين أو من اسم وفِعْل، لِيتأتّى الإسناد بين الطَّرَفين الذي به تَحصل الفائدة.

وحاصِل هٰذا أنّ الكلام المُفيد يَحصل من الجملة المُفيدة، فالجملة هي أَساس التَّعبير وهي التي تَنطوي على فكرة في نَفْس قائلها أو كاتبها.

وهٰذه الجُمْلة خاضِعة ـ مع كَونها صَحيحة ـ للمُناسَبة التي تُقال فيها وخاضِعة

للعَلاقة الّتي تكون بَين المُتكلِّم والمُخاطَب أيضًا، ولا تَتمّ الفائدة من الكَلام، كما لا يَتمّ التَّفاهُم إلاّ إذا روعِيَت كلّ هٰذه الأَحوال الّتي تَمرّ بها الجُملة، فلَن يؤدّي الكَلام الفائدة المطلوبة إلاّ إذا روعِي حال المُخاطَب، ليَتمكّن الكَلام في نَفْسه ويَقف على مُراده قائلُه.

ولذٰلك نَرى عُلَماء المَعاني يَهتمّون بهٰذه العَلاقة الّتي هي بَين المُتكلِّم والمُخاطَب، ويُعبِّرون عنها بالحال وظاهِر الحال، ونَجد هٰذه العِبارة كثيرًا في كُتُب النَّحو والمَعاني.

فقَد نَقَل الجُرجَانِيُّ عن ابْنِ الأَنْبارِيِّ أنّه قال: ركب الكِنْدِيُّ المُتفلسِف إلى أبي العبّاس[1]، وقال له: إنّي لأَجِد في كَلام العَرَب حَشْوًا، فقال له أبو العبّاس: في أيّ مَوضِع حَدَث ذٰلك؟ أجِد العَرَب يقولون: عبْد الله قائم ثُمّ يقولون: إنّ عبْد الله قائم، ثمّ يقولون: إنّ عبْد الله لقَائم، فالألفاظ مُتكرِّرة، والمَعنى واحِد، فقال أبو العبّاس: بل المَعاني مُختَلِفة لاخْتِلاف الألفاظ، فقَولهم: عبْد الله قائم: إخبار عن قِيامه، وقَولهم: إنّ عبْد الله قائم: جَواب عن سؤال سائل، وقَولهم: إنّ عبْد الله لقَائم: جَواب عن إنكار مُنكِر قِيامه، فقَد تكرّرت الألفاظ لِتكرُّر المَعنى[2].

فهٰذا مِثال من كَلام العَرَب وصورة لُغَوِيّة من صُوَر الكَلام العَرَبيّ تَناوَله النُّحاة كما تَناوَله عُلَماء المَعاني، وكان مُراعاة ما أحاط بالقَول من مُناسَبات عِند النُّحاة أساسًا لِصِحّة الكَلام، كما كانت كذٰلك عِنْد عُلَماء المَعاني، فلا نَجِد فَرْقًا لأنْ مَوضوع الدِّراسة واحِد، أَلا وهو الجُمْلة.

بَيْد أنّ النُّحاة بِجانِب ذٰلك وَجّهوا اهْتِمامهم إلى الصِّناعة اللَّفْظيّة ولَم يَجمع النُّحاة كلّ ما يَتّصل بأُسلوب التَّوكيد في مَكان واحِد، ويُمكِن أن يُقال هٰذا فيما يَتّصِل

---

(١) لَعلّه يَعني أبا العبّاس (المُبرِّد) أو ثَعْلبًا. لاتّفاقهما في هٰذه الكُنْيَة في ذٰلك العَصْر.

(٢) دلائلُ الإعجازِ لِعَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجانيّ، ص٢٤٢ طَبعةُ السَّيِّد مُحمَّد رشيد رضا.

بأَساليب أُخرى، مِثل النَّفْي والاستِفْهام، ومَعروف سِرّ هٰذا، وهو الْتِزام النُّحاة في عَرْضهم لِلمادّة العِلميّة بمَنهَج العَوامل، ومِن هنا تَفرّقَت البُحوث في مَواضِع مُتَعدِّدة، ومِثال هٰذا أنّهم حينما تَحدّثوا عن (أنْ) الّتي للتَّوكيد جعَلوها مع أدَوات لا تُفيد تَوكيدًا إلّا أنّها اشتَركت معها مِن حَيث العَمَل، وهو النَّصب، وهٰكذا في بَقيّة الأدَوات الّتي لا تُفيد تَوكيدًا.

فنَجِد النُّحاة قَد عَقَدوا بابًا خاصًّا بالتَّوكيد، وقَصَروا مُعالَجتهم لِهٰذا المَوضوع عَلى جانب مِن جَوانِبه وهو: التَّوكيد التّابع، ولَم يَكُن هٰذا الجانِب أجَلّ جَوانِبه ولا أهَمّها، فهُم عُنوا بهٰذا المَوضوع لِما له مِن صِلة بالعامِل وبالتَّبَعيّة لِلمَعمول وتَسلُّط العامِل عَلَيه.

أَمّا بالنِّسبة لِمَوضوع أُسلوب التَّوكيد بجَميع جَوانِبه، فنَجِد أُسلوبه وأدَواته مَبثوثة في كُتُب النَّحو، في أبواب ومَوضوعات مُختَلِفة مِثل: إنّ وأخَواتها، فلَم يُجمَع هٰذا الأُسلوب في باب يُسمّى أُسلوب التَّوكيد، وهٰذا هو أَحَد الأَسباب الّتي دَعَتني إلى الكِتابة في هٰذا المَوضوع، لأنّه مَوضوع حَيَويّ.

وعُلَماء النَّحو مُنْذ نَشأة عِلم النَّحو اهْتمّوا بِجانِب الصِّناعة اللَّفْظيّة بالمَعاني وبيَّنوا أَوجُه وُجوب التَّوكيد وعَدَمه، أمّا عُلَماء المَعاني فهُم يَتناوَلون الأَساليب ويُعَلِّلون سَبَب استِعمال أُسْلُوبٍ في مَقام دون استِعماله في مَقام آخَر، وانصَرَف اهتِمامهم إلى المَعاني الّتي يُؤدِّيها الأُسلوب حَتّى ظَهَر الانفِصال بَين النَّحو وعِلم المَعاني، خصوصًا في الآوِنة الأخيرة الّتي ظَهَر فيها اهتِمام عُلَماء النَّحو بالصِّناعة اللَّفْظيّة، ولِهٰذا نَجِد عُلَماء المَعاني يَعدّون التَّعبير بالجُملة الاسمِيّة بَدَلاً من الجُملة الفِعليّة أُسلوبًا من أَساليب التَّوكيد.

وعلى هٰذا نَجِد أنّ التَّوكيد سَواء عِند النَّحويِّين أَو البَلاغيِّين له طُرُق مُختَلِفة، فقَد يَكون التَّوكيد بالأَداة، مِثل: التَّوكيد بِأنْ، وقَد يَكون بِحَرف مِن حُروف الزِّيادة، وقَد يَكون بِغَير أداة مِثل التَّوكيد بِطُرُق التَّقديم والتّأخير، وبالقَسَم، وقَد يَكون التَّوكيد بالتَّكرار.

وكان لِزامًا عَلَيّ أن أُشير إلى التَّوكيد عِند البَلاغيِّين، فقَد جاء في القُرآن الكَريم منه كَثير، وذٰلك مِثل التَّعبير بالماضي عن المُضارِع وبالعَكس والتَّعبير بالجُملة الاسميّة عن الجُملة الفِعلية مِثل ذٰلك تَوكيد عِند البَلاغيِّين، ولَيس تَوكيدًا عِند النُّحاة، إلاّ أنّ النُّحاة يُشيرون إلى التَّعبير بالمُضارِع عن الماضي بِعَطْف المُضارِع على الماضي. وبالعَطْف يَكون المُضارِع في مَعنى المُضِيّ مِثل الماضي، لاشْتِراط اتِّحاد الزَّمان في الفِعلَين المُتَعاطِفَين، وذٰلك في مِثل قَوله تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(١).

فيَقولون: أي: أَصبَحَت. هٰذا هو عَمَل النَّحويِّين، وهُم وإن قالوا في كُتب النَّحو: إنّ هٰذا لاستِحضار الصّورة، لَم يُشيروا إلى أنّه أُسلوب مِن أساليب التَّوكيد، وإنّما قالوا: إنّه بِمَنزِلة الماضي في المَعنى، وجَعَلوا هٰذا مِن باب انصِراف المُضارِع إلى المُضِيّ كَما قالوا في قَوله تَعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢) يُرفَع المُضارِع (يَقول) لأنّ زَمَن الفِعل هُنا لِلحال، ولا يَصِحّ نَصْبه بَعْدَ حَتّى إلاّ إذا كان مَعنى للاستِقْبال.

وبِهٰذا نَجِد أنّ النَّحويِّين يُقدِّمون الألفاظ والتَّراكيب ويُبيِّنون كَيفيّة استِعمالها، أَمّا أَهْل المَعاني فنَجِدهم يَهتمّون بالمَعاني ويُعَلِّلون لاستِعمال أُسلوب في مَقام أُسلوب آخَر، فنَجِدهم يقولون: إنّ التَّعبير بالمُضارِع عَن الماضي في الآية الكَريمة (فتُصبِح) لاستِحضار الصّورة وتَصويرِها، وكأنّ السّامِع يَراها أَمامه ظاهِرة واضِحة جَلِيّة، فيُعايِش الصُّورة. وفي ذٰلك مَعنى التَّوكيد إذ استِحضار الصّورة، وجَعْلها أَمام السّامع أَو القارِىء، ومُعايَشَته لها يَجعَله مُصَدِّقًا حَيث تَمَكّنَت الصّورة في ذِهْنه بِوُضوح، لأنّها تَمَثَّلَت أمامه بِسبب استِعمال الفِعل المُضارِع، وهٰذا هو غَرَض التَّوكيد، وهو تَمكين المَعنى في النَّفْس.

ونَجِد أُسلوب التَّوكيد في القُرآن الكَريم جاء مُطابِقًا لِلحال ولِلمُناسَبات الّتي أُنزِل

---

(١) سُورَةُ الحَجِّ الآية ٦٣.

(٢) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٢١٤.

فيها بِأروَع صورة وأجمَل بَيان في ألفاظ مُتناسِقة لها وَقْعها وأثَرها في النُّفوس والآذان، فكان له تأثيره في النُّفوس ووُقوعه فيها مَوقع التَّقدير والإجلال في وُضوح لِتَرتيب المَعاني مع الألفاظ حَسب ما تَتَشوَّق إلَيه النَّفْس.

وهٰذا لأنّ القُرآن الكَريم كِتاب دَعْوة وهِداية، أَنزَله سُبحانه وتَعالى على رَسوله ﷺ، ليَهدِي به النّاس للحَقّ، ويُخرِجهم من الظُّلُمات إلى النّور، ويُسعِدهم بالعَقيدة الصّافية، والشَّريعة التّامّة، والخُلُق الكَريم.

وكان من حِكمة الله تَعالى أن خاطَب النّاس على قَدْر مَدارِكهم، وبالوَسائل الّتي تُحرِّك مَشاعِرهم وتَجذِبهم إلى الخَير والرَّشاد، ولِذا تَنوّعَت أَساليب الخِطاب في القُرآن الكَريم، ومِن هٰذه الأَساليب أُسلوب التَّوكيد، وقَد أَفحَم القُرآن الكَريم العَرَب المُتكلِّمين بها وفُحولها بقُوّة أُسلوبه ورَوعة بَيانه، وكان لأُسلوب التَّوكيد في القُرآن الكَريم دَور كَبير في العَقيدة وفي إقناع المُعانِدين للإسلام.

وهٰذا هو السَّبَب في اختياري لهٰذا الموضوع، لَعَلّي بهٰذا أستَطيع أن أُقدِّم أُسلوبًا من أساليب القُرآن الكَريم واللُّغة العَرَبيّة عامّة، وَفَّقَنا الله لِما فيه خِدمة لُغَتنا العَرَبيّة لُغة القُرآن الكَريم ومُعجِزة النَّبيّ العَرَبيّ الأمين، صَلَوات الله وسَلامه علَيه وعلَى آله أَجمَعين.

د/ مُحمَّد حسين أبو الفتوح

الأستاذ المُشارِك: جامعة الملك سعود

مَعنى التَّوكيد:

التَّوكيد هو: تَمكين المَعنى في النَّفْس وتَقْوِيَته، وفائدته إزالة الشُّكوك وإماطة الشُّبُهات الّتي تَرِد إلى الكلام.

وهو في أَصْل اللُّغة: مَصدَر وَكَّدَ، فقَد جاء في الأَشْمونيِّ حاشِيَةِ الصَّبَّانِ[1] «هو في الأَصْل مَصدَر ويُسمّى به التّابع المَخصوص، ويُقال: أَكَّد تأكيدًا، ووَكَّد تَوكيدًا، وهو بِالواو أَكثَر وهي الأَصْل والهَمزة بَدَل» اهـ، وفي المِصباح الهَمزة أَصْل[2] وَجاء في لِسان العَرَب للعَلّامة ابن مَنظور «وَكَّد الرَّحْل والسَّرْج تَوكيدًا بِمعنى شَدَّه، والوَكائد بمَعنى السُّيور الّتي يُشَدّ بها القَرَبوس إلى دَفَّتَي السَّرْج، الواحِد وِكاد وإكاد، وفي شِعر حَميدِ بنِ ثَوْرٍ:

تَرى العُلَيْفِيَّ علَيه مُؤَكَّفًا[3]

أي مَوَثّقًا شَديد الأَسْر. والوِكاد: حَبْل يُشدّ به البَقَر عِند الحَلْب، ووَكَدَ بِالمَكان يَكدِ وُكودًا إذا أَقام به، ويُقال: ظَلّ مُتوكِّدًا بِأمر كَذا، ومُتوكِّزًا ومُتحرِّكًا أي قائمًا مُستعِدًّا، ويُقال: وَكَد يَكِد وَكْدًا أي: أَصاب، ووَكَد وَكْده: قَصَد قَصْده، وفَعَل مِثل

(١) الأَشْمونيُّ جـ٣ ص٧٣.

(٢) المِصْبَاحُ ص٥٣.

(٣) العَليفيُّ: رَجُلٌ مَنْسوبٌ إلى عُلافِ. أُنْظُرْ دِيوانَ حَميدِ بْنِ ثَوْرٍ ص٧٧.

فِعْله، وما زال ذاك وَكْدي أي: مُرادي وهَمّي، ويُقال: وَكَد فُلان أمْرًا يَكِده وَكْدًا إذا مارَسه وقَصَده.

وفي المُعجَم الوَسيط «تَوَكَّدَ: اشْتَدّ وتَوَثَّق، والتَّواكيد: التّآكيد وهي السُّيور الّتي يُشَدّ بها القَرَبوس إلى دَفَّتَي السَّرج. (التَّوكيد) عِند النُّحاة تابع مِن التَّوابع. (المُواكِدة): النّاقة المُواظِبة عَلى السَّير» اهـ.

وهٰكذا نَجِد أنّ المَعاني الّتي تَدور حَول مادّة (وَكَد) هي الثُّبوت والتَّمكين والقَصْد، وهٰذا هو المُراد مِن التَّوكيد في الكَلام: التَّمكين والتَّقْوِية وإزالة الشُّبُهات الّتي تَرِد في الكَلام إذا لَم يؤكَّد.

كما ظَهَر لنا أنّ التّأكيد لُغة في التَّوكيد، والواو أَفْصَح، لِذٰلك اخْتَرت كَلِمة (التَّوكيد) بالواو لتكون عُنْوانًا لمَوضوع الرِّسالة، كما أنّ القُرآن الكَريم استَعمل هٰذه الكَلِمة بِالواو كما في قَوله تَعالى: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾[١]، والمَعنى بَعد تَوثيقها.

واستُعمِل التَّوكيد عِند النُّحاة في التّابع، وهو نَوعان: لَفْظيّ ومَعنَويّ، والمَعنَويّ: هو التّابع الرّافع احتمِال إرادة غَير الظّاهِر، ولَه أَلفاظ مَخصوصة دُوِّنت في كُتُب النَّحو، أشار إليها ابنُ مالِك في أَلْفِيّته بِقَوله:

بِالنَّفس أَو بِالعَينِ الاسمُ أُكِّدا ... مَع ضَميرٍ طابَق المُؤكَّدا[٢]

---

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٩١.

(٢) الأبيات بعده:

وَأَجْمَعْهُما بِأَفْعُلٍ أَنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

وَكُلاَّ اذْكُرْ فِي الشُّمولِ وَكِلاَ ... كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍ فَاعِلَةْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةْ

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدوا بِأَجْمَعا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعونَ ثُمَّ جُمَعُ

يَقول الصَّبّان: الرّافع احتِمال إمّا أَن يَكون المُراد بالرَّفع الإبعاد، وإمّا أن يُراد بِالاحتِمال: الاحتِمال القَويّ، فَوافَق كَلامه قَول ابن هشام: الظّاهر أنّه يُبعِد إرادة المَجاز ولا يَرفَعها بِالكُلِّيَّة، لأنّ رَفْعها بِالكُلِّيَّة يُنافي الإتْيان بالألفاظ مُتعَدِّدةً، ولَو صار بالأوّل نَصًّا لَم يُؤكَّد ثانِيًا.

وإنَّما اقتَصَر على رَفْع الاحتِمال المَذكور لأنّ رَفْع تَوَهُّم السَّهْو والغَلَط، إنّما يَكون بالتَّوكيد اللَّفْظيّ[1].

ولمّا كان هٰذا الموضوع لا يَقتَصر على هٰذا الجانِب فَقَط من جَوانِب التَّوكيد، وإنّما شَمَل المَوضوع جَوانِب أُخرى كُلّها تَدور حَول المَعنى المُراد مِن لَفظ التَّوكيد، وهو: تَمكين المَعنى في النَّفْس وثُبوته، لإزالة الشُّبُهات والشُّكوك الّتي يَتَوَهّمها السّامع في الكَلام إذا لَم يؤكّد له الكَلام، قُسِّمَت طُرُق التَّوكيد إلى أربَعة طُرُق:

الأوّل: التّكرار وهو: ما يَكون فيه الكَلام مُرَدَّدًا ويَكون بتكرار فِعل أَو اسْم أَو حَرف أَو جُمْلة، وهو ما يُسَمّى عِند النُّحاة بالتَّوكيد اللَّفْظيّ، لأنّه تكرار للَّفظ المُؤكَّد وعِندما تَكَلَّم النُّحاة علَيه بِحُكم أنّه تابِع ذَكَروا معه التَّوكيد المَعنَويّ، لأنّه تابِع لِما قَبْله وتكرار في المَعنى له أَي تكرار غَير صَريح[2]، وسأَتكَلَّم عنه قِسمًا قِسمًا.

الثّاني: التَّوكيد بالأَداة، ومِن الأَدَوات ما يَكون خاصًّا بالأَسماء، ومِنها ما يَكون خاصًّا بالأَفعال، ومِنها ما يَكون شائعًا مُشترَكًا بَين الأَسماء والأَفعال.

الثّالث: التَّوكيد بِحُروف الزِّيادة، وهي حُروف لَها مَعنىً في أَصْل الوَضْع ثُمّ انسَلَخَت عن مَعانيها الّتي وُضِعَت لَها في أَصل الوَضع إلى معنىً آخَر وهو التَّوكيد، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[3] فالباء في خَبَر لَيس زائدة لِتأكيد مَعنى النَّفي.

الرّابع: التَّوكيد بِغَير أَداة، مِثل التَّقديم والتّأخير، وأُسلوب القَسَم.

---

(١) حَاشِيَةِ الصَّبّان جـ٣ ص٧٣. (٢) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّل جـ٣ ص٣٩. (٣) سُورَةُ الزُّمَرْ الآية ٣٦.



التَّوكيد عِند النُّحاة

ممّا سَبَق تَبيَّن لنا أنّه لِجَمْع جَوانِب أُسلوب التَّوكيد الَّتي وَردَت في كُتُب النَّحو مَبثوثة، قَسَّمْته إلى أَربَعة أَبواب:

الباب الأَوّل:

التَّوكيد بالتَّكرار بِنَوعَيه.

الباب الثّاني:

التَّوكيد بالأَداة.

الفَصل الأَوّل: الأَدَوات الّتي تَختَصّ بالأَسماء للتّأكيد.

الفَصل الثّاني: تَوكيد الجُمَل الفِعليّة.

الفَصل الثّالِث: التَّوكيد بالأَدَوات المُشترَكة بَين الاسميّة والفِعليّة.

الباب الثّالِث:

التَّوكيد بحُروف الزِّيادة.

الباب الرّابع:

التَّوكيد بِغَير أَداة «بَين النُّحاة والبَلاغِيِّين».

والقُرآن الكَريم هو المَصدَر الأَوّل لِلاستِشهاد به عَلى كلّ ما قاله النُّحاة في أَساليب التَّوكيد، فجَميع عَرْضِنا لجَوانِب التَّوكيد مُوثَّقة مِن القُرآن الكَريم، مع بَيان صُوَره وفَوائده، في الكَلام لإقامة الحُجّة وإقْناع المُعانِدين لِلقُرآن الكَريم.

والمَصدَر الثّاني كَلام العَرَب وأَشعارهم.

البَابُ الأوَّل

التَّوكيد بِالتَّكرار

مَعنى التّكرار في اللُّغة:

التّكرار مَصدَر كرَّر بمَعنى ردَّد وأعاد.

وقد تَناوَل التَّكرارَ عُلَماء، النَّحو والمعاني عَلى السَّواء، فعُلَماء المَعاني نَظَروا إليه مِن زاوِية الزِّيادة في اللَّفظ عَلى المَعنى أَو مِن زاوِية الزِّيادة في اللَّفظ والمَعنى جَميعًا، وسَمّوا هٰذه الزِّيادة إطْنابًا أو تَكْرارًا إذا كان الكَلام مُردَّدًا، وسَأُشير إلى هٰذا عِند الحَديث عن التَّوكيد عِند البَلاغيِّين.

أمّا التّكرار مِن وِجْهة نَظَر النَّحويِّين، فَهو تكرير في اللَّفظ إمّا بِنَصّه وعَيْنه أو بِمُرادِفه، وهو ما يُقال عنه: بِأنّه التَّوكيد اللَّفْظيّ (التّابِع) وهو القِسْم الأَوّل مِن قِسْمَي التَّوكيد التّابِع.

وقَد يُستَثقَل تكرار اللَّفظ، فيُعدَل عنه إلى مَعناه، وهٰذا كما في قَوله تَعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴿١٧﴾﴾[1]، فإنّه لمّا أُعيدَ اللَّفظ غَيَّر (مَهْل) إلى (أَمهَل) فلَمّا أُريدَ تَكراره مرّة ثالثة عَدَل عن حُروف الفِعل أصلاً إلى ما هو بمَعناه، فقال: (رُوَيدًا)، وكذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ﴾[2]، (وَراءكم) اسم فِعل بمَعنى فِعل الأَمْر أَي: تأَخَّروا. والمَعنى: ارجَعوا تأَخَّروا فقَوله: وَراءكم: لَيس ظَرْفًا، لأنّ الظُّروف لا يُؤكَّد بها، لأنّه عِندما يَكون ظَرفًا فهو مِن مُكَمِّلات الكَلام بِأن يَكون مَفعولاً فيه، فلا يَتَّفق

---

(١) سُورَةُ الطَّارِقِ الآية ١٧.

(٢) سُورَةُ الحَدِيدِ الآية ١٣.

هٰذا مع كَونه تَوكيدًا، لأنّ التَّوكيد اللَّفظي تابِع، والظَّرف في هٰذه الحال لَيس تابعًا بَل هو مَحَلّ لِحُدوث الفِعل، هٰذا هو ما أَراه، لأنّ المَقام مَقام طَرْد وتَهَكُّم وتَخْييب وإقْناط لَهم[1]، فَناسَب هٰذا أن يَكون (وَراءكم) بمَعنى تأخَّروا، أَي: ارجَعوا خائبين، وتَنَحَّوا عنّا وقَد جاء في البَحر المُحيط[2]: قيل ارجَعوا وَراءكم، القائل المُؤمِنون أَو المَلائكة، والظّاهِر أنّ وَراءكم مَعمول لإرجَعوا وقيل لا مَحَلّ له مِن الإعراب لأنّه بمَعنى ارجَعوا[3].

هٰذا عِند النُّحاة، أَمّا عِند البَلاغِيِّين فَهو تَوكيد مع كَونه ظَرفًا أُكِّد به عن طَريق يُفيد الإطْناب، بمَعنى أنّ قَوله: وَراءكم يُفِد مَعنًى زائدًا، لأنّ مَعناه ذُكِر قَبْله في قَوله: (ارجَعوا)، فالرُّجوع لا يَكون إلّا إلى الوَراء، فالمَعنى كُرِّر مَرّتَين[4]، كما سَيأتي بَيانه ـ إن شاء الله ـ في باب لَمْحة إلى التَّوكيد عِند البَلاغيِّين.

وهٰكذا فإنّ التَّغيير في اللَّفظ والمَعنى واحِد، تكرار، وهٰذا كما في الأَلفاظ المُترادِفة كقَوله تَعالى: ﴿ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[5]، ولا يَصِحّ تَكرار اللَّفظ المُؤكَّد أكثَر مِن ثَلاث مَرّات لأنّه لَم يُسمَع في كَلام العَرَب أَزْيد مِن ذٰلك، ولاتِّفاق الأُدَباء عَلى أنّه لَم يَقَع في لِسان العَرَب أزيد مِنه، وعَلى هٰذا جَرى القُرآن الكَريم في آية واحِدة وفي مَقام واحِد.

أَمّا إذا تَعَدّدت المَعاني وتكرَّرت المَقامات، فإنّه يُكَرّر أكثَر من ذٰلك، لأنّ المَعاني الّتي وَرَدت في مِثل هٰذا المَقام تَعَدّدت، وهٰذا كَما في سورة الرّحمٰن في تكرار

---

(١) أُنْظُر الكَشّافَ جـ٤ ص٦٣.

(٢) البَحْرُ المُحيطُ جـ٨ ص٢٢١.

(٣) أَرْجَعَ الرَّأْيَ الثّانِيَ لِمَا بَيَّنْتُهُ.

(٤) على تَفسير أَنَّ وراءَكُمْ بِمَعْنى ارْجِعُوا أَوْ تَأَخَّرُوا عِنْدَ النُّحاةِ يَتَّفِقُ النُّحاةُ والبَلاغِيُّونَ على أَنَّ وَرَاءَكُم تَوْكيدٌ للفِعْلِ.

(٥) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١٢٥.

آية ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾[1] وهٰذا لَيس توكيدًا عِند النُّحاة.

والتّكرار مع أنّه لِمُجَرّد التّوكيد والتّقوية، أَبلَغ أنواع التّوكيد، لأنّه يُقَرِّر إرادة المَعنى الأوّل بِلَفظه، وعَدَم التّجَوُّز عنه، وهٰذا هو الّذي جَعَل الزَّمَخْشَرِيَّ يَقول في قَوله تَعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾[2]، التّكرير تأكيد للرّدع والإنذار عَلَيهم، (ثُمّ) دَلالة عَلى أنّ الإنذار الثّاني أَبلَغ مِن الأوّل وأَشَدّ كَما تَقول للمَنصوح: أقول لك ثُمّ أقول لك لا تَفعَل، والمَعنى: سَوف تَعلَمون الخَطأ فيما أنتم عَلَيه إذا عايَنتم ما قُدّامكم مِن هَول لِقاء الله، إنّ هٰذا التّنْبيه نَصيحة لكُم ورَحْمة عَلَيكم، ثُمّ كَرّر التّنبيه أيضًا، وقال: «لَو تَعلَمون»[3].

ولِذا ناسَب هٰذا النّوع مِن التّوكيد أن يَكون للتّهديد والوَعيد في مُخاطَبة المُعانِدين الّذين يجادِلون بالباطِل لِزَجْرهم عمّا هُم فيه من الغَيّ والبُهْتان.

وهٰذا كَما في سورة التّكاثُر في الآيَتين الثّالِثة والرّابعة[4]، وفي قَوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾﴾[5]، فمُقتَضى التّوكيد بالتّكرير هُنا المَقام، لأنّ المَقام هُنا، مَقام تَهويل وتَعظيم، حَيث بَدَأَت السّورة بِآيات تُصَوِّر يَوم القِيامة مِن انْشِقاق السّماء، وتَساقُط الكَواكِب، وانْفِجار البِحار، وبَعْثَرة ما في القُبور، فَخُوطِب الكافِر: إذا كانت هٰذه هي حال يَوم القِيامة، فَما غَرّك بِرَبّك أيّها الكافِر حَتّى عَصَيْتَه،

---

(١) سُورَةُ الرَّحمٰن الآية ١٣.

(٢) سُورَةُ التّكاثرِ الآيتان ٣، ٤.

(٣) تَفْسيرُ الكَشّاف في جـ٤ ص٧٩٢.

(٤) أَنَّ نَزَلتا في قَبيلَتَيْن (بَني حَادِثَةَ، وبَني الحَارِثِ) تَفاخروا وتَكاثروا بالأَموالِ والأَولادِ والرِّجالِ، فَشُغِلوا عَنْ طاعَةِ اللَّه، فنَاسَبَ هذا المَقامُ أنْ يكونَ مَقامَ وَعيدٍ وَتَهْديدَ وَذَلكَ لأَنَّهُمْ لَمَّا شُغِلُوا عَنْ طاعةِ اللَّهِ كأَنَّهُمْ شَكُّوا في عَذابِ القَبرِ، وَظَنُّوا أَنَّ هذا مِنْ بابِ التَجَوُّزِ والمُبالغَةِ لا على الحَقيقَةِ، فَنَزَلَتْ هذه الآياتُ تُوعِدُهُمْ وَتُهدِّدُهُمْ، وَأَكَّدتْ ذٰلك بالتّكرار، فَكان أُسلوبًا قَويًّا له تَأثيرُهُ في النَّفْسِ إِذْ اسْتَشْعَرَتِ الوَعيدَ والتَّهديدَ مِنَ التّكرارِ.

(٥) سُورَةُ الإنْفطار الآيتان ١٧، ١٨.

وإنّ علَيكم كاتِبين لأَعمالكم فتُحاسَبون علَيها في هٰذا اليَوم العَظيم فَما أَعظَم هٰذا اليَوم، (وما أَدراك ما يَوم الدِّين)، ثُمّ كَرّر الآية تعظيمًا لِشأن هٰذا اليَوم، و(ثُمّ) أفادت التَّهويل والتَّعظيم لهٰذا اليَوم، وما يَكون فيه من عَذاب ونَعيم.

ومنه قَوله: ﴿ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠ ﴾[(١)] وجاء في الكَشّافِ: (ثُمّ) الدّاخِلة عَلى الدُّعاء لِلدَّلالة عَلى أنّ الكَرّة الثّانية أَبلَغ مِن الأُولى ونَحوَه قَوله:

أَلا أسْلَمي ثُـمَّ أسْلَمـي ثُمَّـتَ اسْلَمِي[(٢)] ثـلاث تحيـات وإن لـم تكلمي

وقَد يَكون مِن فَوائد التَّكرار زِيادة التَّنبيه على نَفْي شَيء في الكَلام كالتُّهمة مَثلاً، لِيُكمل تَلَقّي الكَلام بالقَبول، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝٣٨ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ ﴾[(٣)]، فقَد كَرّر هُنا (يا قَوم) للتَّنبيه عَلى أنّه مِنهم، ولأنّه مِنهم، فلا بُدّ أن يُرشِدهم إلى الرَّشاد إذ كَيف يَكون مِنهم وأنّهم قَومه ثُمّ لا تَهُمّه مَصلَحتهم، فكَرّر قَوله (يا قَوم) هُنا للإشارة إلى هٰذا المَعنى وتأكيد أنّه ما يُرشِدهم إلاّ إلى الرَّشاد والفَلاح.

ممّا سَبَق يَتبيّن لنا أنّه إذا كان التَّكرار في اللَّفظ لمَعنًى واحِد فَهوَ تكرار للتَّوكيد عِند النُّحاة، أمّا إذا كان التَّكرار في اللَّفظ والمَعنى جَميعًا، كَما في سورة الرَّحمٰنِ في تَكرير قَوله تَعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣ ﴾[(٤)] وفي سورة المُرْسَلاتِ في تكرير قَوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥ ﴾، وفي سورة القَمَر في تكرير قَوله تَعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ۝١٦ ﴾ فَلَيس بتَكْرار للتَّوكيد عِند النُّحاة، لأنّه تكرار في اللَّفظِ لِمَعانٍ مُتَعَدِّدة، فكُلّ آية مِن الآيات المُتكرِّرة، المُراد بها المكذبون بِما ذُكر قُبَيل هٰذه

---

(١) سُورَةُ المُدَّثِّر الآيتان ١٩، ٢٠.

(٢) الكَشّافُ جـ٤ ص١٥٨، والبَحْرُ المُحيطُ جـ٨ ص٣٧٤.

(٣) سُورَةُ غافر الآيتان ٣٨، ٣٩.

(٤) سُورَةُ الرحمٰن الآية ١٣.

الآية، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾ ﴾[1] فَلَم يَتَعدّد اللَّفظ أَي لَفْظ الآية على معنىً واحِد، فإنّه سُبْحانه وتَعالى عَدَّد في هٰذه السّورة (سورة الرَّحمٰنِ) نَعْماءه، وأَذكَر عِباده بِآلائه ونَبَّههم عَلى قُدرَته ولُطْفه بِخَلْقه، ثُمّ أَتْبَع ذِكركُلّ خُلّة وَصْفَها بهٰذه الآية، وجَعَلها فاصِلة بَين كلّ نِعمَتَين، لِيُفهِمهم النِّعَم.

وفي حاشِية الصَّبّان[2] وأَمَّا تكرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾ ﴾ في سورة المُرْسَلات، فلَيس بتأكيد، بَل كُلّ آية قيل فيها ذٰلك، فالمُراد المكذبون بما ذُكِر قُبَيل هٰذا القَول، فَلَم يَتعدّد على مَعنًى واحِد، وكَذا ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾ ﴾ في سورة الرحمٰن. ا.هـ.

فهٰذا التَّكرار لَيس تَوكيدًا عِند النُّحاة، لأنّه تكرار في اللَّفظ لِمَعانٍ مُتعَدِّدة. فكُلّ آية مُكَرَّرة، إنّما هي لِلمَعنى الّذي ذُكِر قَبْلها ولَيس في هٰذا تكرار للتّوكيد.

والواقع أنّ التّكرار في القُرآن الكَريم واقع عَلى وُجوه ثلاثة:

الأوّل: تكرار مِن جِهةَ اللّفظ والمَعنى واحِد، وهٰذا هو مَوضوع بَحْث النُّحاة مُرادًا به التّوكيد اللّفظيّ.

الثّاني: تكرار مِن جِهة اللّفظ والمَعنى جَميعًا وسيَأتي بَيانه ـ إن شاء الله ـ في باب لَمْحه إلى التّوكيد عِند البَلاغيِّين.

الثّالث: تكرار مِن جِهة المَعنى، وهٰذا في القَصَص كَتكرار قِصّة موسى وفِرعَون، فإنّها وارِدة في سُوَر كَثيرة، وكَما في قِصّة آدَم وإبْليس فإنّها وَرَدت في مَواضِع كَثيرة.

مَتى يَكون التّوكيد بالتّكرار؟

الفائدة مِن التّوكيد أنّه يُقرِّر أَمْر المَتبوع، ويَجعله مُستقِرًّا مُتحقِّقًا بَحَيث لا يُظَنّ به

---

(١) سُورَةُ الرحمٰن الآية ١٣.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ جـ٣ ص٧٩، ٨٠.

غَيْره، فَرُبَّ لَفْظ دالّ وَضْعًا عَلى مَعنىً حَقيقيّ فيه، ظَنَّ المُتكلِّم بالسّامع أَنّه لَم يَحمِله عَلى مَدلوله، إمّا لِغَفْلته، أَو لِظَنّه بالمُتكلِّم الغَلَط، أَو لِظَنّه به التَّجوُّز.

فإن كان الغَرَض مِن التّأكيد أَن يَدفَع المُتكلِّم ضَرَر غَفْلة السّامع عَنه، أَو أَن يَدفع ظَنَّه بالمُتكلِّم الغَلَط، فحينئذٍ لا بُدّ مِن التّكرير اللَّفظيّ، ولا يَجوز حينئذٍ التّأكيد المَعنويّ. لأنّه عِند التّأكيد لِدَفْع غَفْلة السّامع أَو دَفْع ظَنّ السّامع أَنّ المُتكلِّم أَخطأ في مِثل: ضَرَب زَيد زَيد عِند إسْناد الضَّرب لِزَيد، إذا ظَنّ غَفْلة السّامع عَنه أَو ظَنّ السّامع أَنّ المُتكلِّم أَخطأ فتكرَّر (زَيد)، ولا نَقول: ضَرَبَ زَيد نَفْسه، لأنّه أي السّامع لَم يَشكّ في نِسبة الضَّرب إلى زَيد، ولَم يَحصُل التَّردُّد بَين شَخصَين وإنّما التّأكيد في هٰذه الحال لِدَفع الغَلَط والغَفْلة، فيَجب التّكرير في اللَّفْظ لتَقرير أَمْر المَتبوع، ويَجب التّكرار أَيضًا إذا كان المَقام مَقام الاستِغراب في وُجوده أَو عَدَمه، وذٰلك عِندما يَظنّ بالمُتكلِّم أَنّه تَجوَّز وبالَغ في كَلامه فإذا قُلْت مَثلاً: قَتل الأَسَد الطّفل، فإنّه يَجب التّكرار إمّا بِتكرار الجُمْلة أو بِتكرار المُسنَد إليه (الطّفل)، لِدَفع تَوهُّم التَّجوُّز والمُبالَغة.

أَمّا إذا كان الغَرَض دَفْع ما يَتعلَّق بالمَنسوب إلَيه، فإنّه حينئذ يَكون التَّوكيد بالتّكرار المَعنويّ (التَّوكيد المَعنويّ) بالنَّفْس أَو بالعَين، فهٰذا التَّوكيد بالتّكرار لِتَقرير أَمْر المَتبوع لا في النِّسبة ولا في الشُّمول، فإن كان التَّوكيد في النِّسبة أَو الشُّمول فإنّه بالتَّوكيد المَعنويّ.

جاء في الكَافِيَة: فالغَرَض الّذيْ وُضِع له التّأكيد أَحَد ثَلاثة أَشياء أَحَدها: أَن يَدفَع المُتكلِّم ضَرَر غَفْلة السّامع عَنه، وثانيهما: أَن يَدفعَ ظَنَّه بالمُتكلِّم الغَلَط، فإذا قَصَد المُتكلِّم أَحَد هٰذَين الأَمرَين فَلا بُدّ أَن يُكرِّر اللَّفْظ الّذي ظَنّ غَفْلة السّامع عَنه أَو ظَنّ السّامع ظَنّ به الغَلَط فيه تكريرًا لَفظيًّا نَحو: ضَرَب زَيد زَيد أَو ضَرَب ضَرَب زَيد، ولا يَنجَع هٰهنا التّكرير المَعنويّ (التَّوكيد المَعنويّ) لأنّك لَو قُلْت: ضَرَب زَيد نَفْسه فرُبَّما ظَنَّ بِك أَنّك أَرَدت ضَرْب عَمْرو فقُلْت: نَفْسه بِناءً على أَنّ المَذكور عَمْرو، وكَذا إن ظَنَنت بِهِ الغَفْلة عَن سَماع لَفْظ زَيد فقَولك نَفْسه لا يَنفَعك، ورُبّما يُكرّر غَير

المَنسوب والمَنسوب إلَيه لِظَنّك غَفْلة السّامع أَو لِدَفْع ظَنّه بِك الغَلَط وذٰلك إمّا في الحَرف نحو إن إن زَيد قائم أَو في الجُملة نَحو قَوله تَعالى: إنّ مَع العُسْر يُسْرًا إنّ مَع العُسْر يُسْرًا، والغَرَض الثّالِث: أَن يَدفع المُتكلِّم عَن نَفْسه ظَنّ السّامع بِهِ تَجوُّزًا وهو ثَلاثة أَنواع أَحَدها: أَن يَظنّ بِهِ تَجوُّزًا في ذِكر المَنسوب، فرُبَّما تَنسُب الفِعل إلى الشَّيء مَجازًا وأَنتَ تُريد المُبالَغة لأَنّ عَيْن ذٰلك الفِعل مَنسوب إلَيه كَما تَقول قَتَل زَيد وأَنتَ تُريد ضَرَب ضَربًا شَديدًا أَو تَقول هٰذا باطِل وأَنتَ تُريد غَير كامِل، فيَجِب أَيضًا تكرير اللَّفْظ حَتّى لا يَبقى شَكّ... إلَخ[1].

ولِهٰذا حَسُن التّكرار في الوَعْد والوَعيد، حَتّى يَتمكّن أَمر المَتبوع في ذِهْن السّامع، ويَدفع عَنه ظَنّ التَّجوُّز والمُبالَغة كَما في القُرآن الكَريم.

وهو يَجري في الأَلفاظ كُلّها أَسماء كانت أَو أَفعالاً أَو حُروفًا أَو جُمَلاً.

تَوكيد الجُملة:

فإن كان جُملة وهو الأَكثَر في التَّوكيد اللَّفظيّ فكَثيرًا ما يَقترِن بِعاطِف. يَقول الأَشْمُونِيُّ: والأَكثَر في التَّوكيد اللَّفظيّ (تكرار في اللَّفظ والمَعنى واحِد) أَن يَكون في الجُمَل، وكَثيرًا ما يَقترِن بعاطِف نَحو قَوله تَعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾[2]. ونَحْو قَوله تَعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾ ﴾[3]. وقَوله تَعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ ﴾[4] فَفي آية التَّكاثُر أُكِّدت الآية، ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾ بالآية الثّانية: ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ ﴾. والغَرَض مِن هٰذا التَّوكيد الزَّجْر.

---

(١) الكَافِيَةُ ص٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) سُورَةُ التّكاثُرِ الآيتان ٣، ٤.

(٣) سُورَةُ القِيَامَةِ الآيتان ٣٤، ٣٥.

(٤) سُورَةُ الانْفِطارِ الآيتان ١٧، ١٨، الأَشْمُونِيُّ جـ٣ ص٨١.

أَمّا الآية: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾، فَفيها تأكيدان، التَّأكيد الأَوّل: تأكيد جُملة بِجُملة في قَوله: أَوْلى لَك فَأَوْلى، الأُولى (أَوْلى لَك) والثّانِية (فَأَوْلى) فالتّأكيد بِالجُملة المَقرونة بِالفاء، وهٰذا عَلى ما قاله الرَّضيّ مِن أَنّ الفاء كَثُمّ، خِلافًا لِمَن اعْترَض بأَنّ الأَوْلى الثّانِية مُبتدأ حُذِف خَبَره أَي: لَك، وعَلى كُلٍّ فَفي ذٰلك تأكيد جُملة بِجُملة، وقَوله تَعالى: ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾: جُملتان مِثل الأُولى وهُما تأكيدان لِلجُملتَين الأُولَيَين.

والعَطف هُنا صُوَريّ، لأَنّ بَين الجُملتَين كَمال الاتِّصال فَلَم يَعطف هُنا الجُملة الثّانية عَلى الجُملة الأُولى عَطفًا حَقيقِيًا، وإلّا كانت التَّبعيّة بالعَطف لا بالتَّوكيد، لأنّ العَطف، وأَعني بهِ عَطْف النَّسَق، هو تالٍ بِحَرف مُتبع عَطْف نَسَق، أي: إنّ التَّبعيّة بِسَبَب حَرف العَطف، فَالباء في (تالٍ بحَرف) سَبَبيّة، ولٰكنّ التَّبعيّة في الآيات المَذكورة حاصِلة قَبْل وُجود هٰذا الحَرف (ثُمّ أَو الفاء)، وبعد حَذْفه ـ لَو حُذِف ـ ولذٰلك يَجِب تَرْك هٰذا العَطف عِند إيهام التَّعدُّد.

فالتَّوكيد المَسبوق بالعَطف لَيس بِسَبَب الحَرف، لِثُبوت التَّبعيّة كَما هي الحال بعَد أَي التَّفسيريّة تَبعيّة البَيان.

الدَّليل:

وصِحّة حَذْف هٰذا الحَرف العاطِف قَبْل الجُملة المُؤكِّدة دَليل عَلى أَنّه لَيس بِحَرف مُتبع أَي حَرف عَطْف للجُملة بَعْده، لأَنّ حَرف العَطف لا يَجوز حَذْفه.

وقَد رَدّ هٰذا الدَّمامِينِيُ بأنّ العَطف قَد يُحذَف لَفظًا وتَقديرًا إذا صَحّ الكَلام بِدونه كَما في الأَخبار المُتعاطفة والصِّفات المُتعاطفة، وكَما في (أَشكو بَثّي وَحُزني)، إذ يَصحّ حَذْف الواو فيَصير الثّاني تَوكيدًا[١].

وَلي رأْي في هٰذا، وهو أَنّ الأَخبار المُتعاطفة والصِّفات المُتعاطفة إذا حُذِف

---

(١) الأَشْمونِيُ جـ٣ ص٩٠.

العاطِف فإنّ فيها إعرابات أُخرى، فقَد تُعرَب عَلى القَطع ولذٰلك يَجوز فيها الرَّفع عَلى أنها خَبَر لِمُبتدأ مَحذوف أَو أَنّها صِفة ثانِية أَو ثالِثة.. إلَخ.. للمَتبوع الأَوّل ولَيست تابِعة للصِّفة الّتي قَبْلها، وقَد قال الدَّمامِينِيُّ: في «أَشكو بَثّي وَحُزني» إذ يَصحّ حَذْف الواو فيَصير الثّاني تَوكيدًا، وبِهٰذا ظَهَر لَنا أَنَّه إذا حُذِف الواو أَصبَح تَوكيدًا ولَيس مَعطوفًا عَطْف نَسَق، وحَتّى في حالة الواو عندما يَكون العَطف بِالواو، فإنّ هٰذا العَطف للتَّفسير إذ هو أَي: البَثّ، نَفْس الحُزن، وجاء العَطف هُنا لِقَصد التَّوكيد، أَي تَوكيد الحُزن، وكذٰلك كُلّ عَطْف خَاصّ عَلى عامّ، فإنّه للتَّوكيد ولبَيان الاهتِمام بالخاصّ لِذكره مَرّة ثانِية بَعَد أَن ذُكِر في العامّ. وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[1] ولِهٰذا يَقول الكوفِيّون: إنّ الحَرف (ثُمّ) حَرف عَطْف، وأَرى أَنّهم يَقصِدون أَنّها حَرف عَطف أَفاد هٰذا العَطف التَّوكيد قُوّة.

وإذا كان تكرير ثُمّ في الآيات السّابِقة، للدَّلالة عَلى أنّ الثّاني (التَّوكيد) أَبلَغ مِن الأَوّل كَما سَبَق بَيانه، فَكذٰلك الحال في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]، فإنه لمّا أُريدَ تأكيد الحُزن المَفهوم مِن البَثّ عُطِف عَلَيه لِتَفسيره وتأكيده أَي تأكيد الحُزن، ومُقتضى هٰذا التّأكيد تأكيد إعراض سَيِّدنا يَعقوب عَن الشَّكوى إلى الخَلْق، وجَعْلها لِلّه وَحْده لا شَريك لَه.

وَجاء في الكَشّافِ: ومَعنى (إنَّما أَشكو) أَنّي لا أَشكو إلى أَحَد مِنكم ومِن غَيركم، إنّما أَشكو إلى رَبّي داعِيًا لَه ومُلتجِئًا إلَيه فَخَلّوني وشِكايتي، وهٰذا مَعنى تَوَلّيه عَنهم. أَي فَتولّى عَنهم إلى الله والشِّكاية إلَيه.. إلَخ[3]، وهٰذا العِتاب المُولى ليَعقوب حينما شَكا إلى جاره ففي الآية تأكيد عَلى أَنّ إظهار الشَّكوى أَو الحُزن لا يَكون مِن يَعقوب عَلَيه السَّلام إلاّ إلى الله وَحْده لا شَريك لَه.

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٣٨.

(٢) سُورَةُ يُوسُفِ الآية ٨٦.

(٣) الكَشّافُ جـ٢ ص٣٣٩.

ومِمّا جاء مِثل هٰذا في كَلام العَرَب قَول الشّاعِر:

أَلاَ أسْلَمِي ثُمَّ أسْلَمِي ثُمَّتَ أسْلَمِي　　ثَلاثُ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِي[1]

فإنّه استُشهِد بِهٰذا البَيت عَلى جَواز تأكيد الجُملة تأكيدًا لَفْظيًا كَما يَجوز تأكيدًا لِمُفرَد كَذٰلك.

وَجاء التّأكيد بِالجُملة مِن غَير فاصِل بِحَرف العَطف كَما في قَول الشّاعِر:

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاهُ　　وَلاَ في البُعْدِ أَنْساهُ
لَكَ اللّهُ عَلى ذَاكَ　　لَكَ اللّهُ لَكَ اللّهُ[2]

فلَكَ الله جُملة اسْميّة أُكِّدت بإعادة لَفْظِها.

وكَذٰلك قَول الشّاعِر[3]:

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا قُمْ قائِمًا　　إِنَّكَ لا تَرْجِعُ إلاَّ سَالِمَا

تَوكيد الاسْم:

أَمّا تأكيد الاسْم، فقَد وَرَد في كَلام العَرَب كَثيرًا، وهٰذا كَما في هٰذا البَيت وهو لمِسْكينٍ الدَّارِميّ:

أَخاك أَخَاك إنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ　　كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

وقد استُشهِد بهٰذا البَيت عَلى وُجوب إضمار الفِعل إذا كُرِّر المُغْرى بِه. فأَخاك يَلزم نَصْبُه بِتَقدير إِلْزَم، أَخاك الثّاني تَوكيد[4] وكَذٰلك قَول الشّاعِر[5]:

---

(١) لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُ هٰذا البَيْتِ.
(٢) أُنظُر الدُّرَرَ اللَّوامعَ جـ٢ ص١٦٠ وَلَمْ يُعْرَفْ قَائِلُ هَذا البَيْتِ.
(٣) لَمْ يُعْثَرْ عَلى قَائلِهِ.
(٤) أُنظُر الدُّرَرَ اللَّوامعَ على هَمَعِ الهَوامعِ شَرْحُ جَمْعِ الجَوامعِ.
(٥) لَمْ يُعْثَرْ عَلى قَائلِهِ.

لَــجَــديــرونَ بِــالــوَفَــاءِ إذا قَــا　　　لَ أَخُــو الــنَّــجْــدَةِ الــسِّــلاحَ

وقَد استُشهِد بِهٰذا البَيت عَلى أَنّ المُكرَّر قد يُرفَع، وهٰذا البَيت مِن شَواهِد العَيْنِيِّ، قال قَوله: السِّلاح مَقُول القَول، الاستِشهاد فيه إذ أَصْله خُذ السِّلاح، لأَنّ مَقُول القَول يَكون جُملة ثُمّ رُفع لأنّ العَرَب تَرفَع ما فيه مَعنى التَّحذير، وإن كان حَقّه النَّصب كَما في قَوله تَعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾﴾[1]، فنَصْب النّاقة عَلى التَّحذير وكُلّ مُحذِّر فهو نَصْب وَلَو رُفع عَلى إضمار هٰذه ناقة اللّه لَجاز[2].

وأَيضًا كَما في القُرآن الكَريم: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾[3] ومُقتضى التّأكيد بالتّكرار هُنا في هٰذه الآية، هو أَنّ السّابِقة خِطاب مِن الكافِرين للمُؤمِنين مُؤكِّدين لَهم أَنّ ما وَعَدكم بِه مُحمَّد ﷺ مُحال، فناسَب هُنا تكرار (هَيهات) للتّأكيد مَرّة ثانِية عَلى أَنّ ما وَعَدكم بِه مُحمَّد مُستَحيل وبَعيد احْتِماله.

ومِثال مَجيء الضَّمير تَوكيدًا لَفظيًا لا عَلى أَنّه ضَمير فَصْل، وإنّما هو لِمُجرَّد التَّكرار اللَّفظيّ قَول أَمير المُؤمِنين عَلي بن أَبي طالِب رَضِي الله عَنه.

(تيــمــمــت) هَــمَــدَانُ الَّــذيــنَ هُــمْ هُــمُ　　　إذا نــابَ أَمــرُ جُــنَّــةَ وَسِــهــامِــيَ[4]

وكذٰلك الحال عَند تَوكيد الضَّمير المَنصوب المُنفصِل بمُنفصِل مَنصوب.

تَوكيد الفِعل:

وأَمّا تَوكيد الفِعل، فلَم يأتِ في القُرآن[5]، ولِذا وَقَع خِلاف في قَول الشّاعِر[6]:

---

(١) سُورَةُ الشَّمْس الآية ١٣.

(٢) أُنْظُر الدُّرَرَ اللَّوَامِع جـ١ ص١٤٦ ط ثانية.

(٣) سُورَةُ المُؤمِنونَ الآية ٣٦.

(٤) هَمدانُ قَبيلَةٌ مِنَ اليَمَنِ، والجُنَّةُ ما يَتَوَقَّى بِهِ الإنْسانُ، والمَعْنَى: هُمْ تُرْسي الَّتي (أَمَن) بها نَفْسي وَسِهامي، التي أَرْمي بها عَدُوِّي.

(٥) أُنْظُر الأَشْمونِيَّ جـ٣ ص٨٠.

(٦) لا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَلكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمون * يعْلَمونَ ظاهِرًا مِنَ الحَياة﴾ (سُورةُ الرُّوم

فَـأَيْـنَ إلـى أَيْـنَ الـنَّـجَـاءُ بِـبَـغْـلَـتِي   أَتاكَ أَتاكَ اللاَّحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ

فقَد استَشهَد الرَّضِيُّ بِهٰذا البَيت عَلى أَنّه مِن تكرير المُفرَدات، قال البَغْدَادِيُّ: «عَلى أَنّ المُستقبَل يَجوز تكريره بِلا فَصْل، والظّاهِر أَنّ المُراد أَنّه مِن تكرير المُفرَدَات لا الجُمَل، وهو الظّاهِر أَيضًا مِن كَلام ابْنِ جِنِّيٍّ في إعراب الحَماسة، قال: أَوّل البَيت توكيد الاستِفهام وفي الثّاني توكيد الخَبَر، وفي آخِره تَوكيد الأَمْر. وقال ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه: هٰذا البَيت فيه تكرير ثَلاث جُمَل، أَراد إلى أَين تَذهَب إلى أَين تَذهَب أَتاك أَتاك اللاّحِقون، احبس احبس»[١].

تَوكيد الحَرف:

أَمّا تأكيد الحَرف فكَقول الكُمَيْتِ:

فَتِلكَ وُلاةُ السُوءِ قَدْ طَالَ مَكْثُهُم   فَحتَّامَ حَتَّامَ العَناءُ والمُطَوَّلُ

فاستُشهِد بِهٰذا البَيت عَلى أَنّ حَتّى كُرِّرت للتّأكيد اللَّفظيّ.

وكَقَول جَمِيلٍ:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إنَّها   أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وَعُهُودا

فَلا الثّانية تَوكيد للأُولى[٢].

شُروط التّوكيد اللَّفظيّ:

إذا كان المُؤكَّد اسْمًا ظاهِرًا أَو فِعلاً أَو ضَميرًا مُنفصِلاً مَنصوبًا، فتَوكيده يَكون بِمُجرَّد التّكرار مِن غَير شَرْط، ويَتبَع الثّاني الأَوّل، وكَذٰلك إن كان حَرفًا جَوابيًّا، أَو لا، أنه يَجب في الأَسماء المَوصولة عِند تَوكيدها تَوكيدًا لَفظيًّا إعادة لَفْظها وصِلَتها مَعه، ولا يَجوز تكرار المَوصول وَحْده دون صِلَته.

= الآيتان ٦، ٧) فَإِنَّ يعلمون بَدَلٌ مِنْ لا يَعْلَمون وَلِذا نَكِرَ (ظَاهِرًا) لِيناسِبَ النَّفْيَ في المُبْدَلِ مِنْهُ. (أُنْظُرْ تَفسيرَ الزَّمَخْشَرِيِّ جـ٣ ص٢١٥).

(١) خَزانَةُ الأَدَبِ جـ٢ ص٣٥٣.

(٢) هَذا البَيْتُ مِنْ شَواهِدِ الرَّضِيِّ، أُنْظُرْ الدُّرَرَ اللَّوامعَ جـ٢ ص١٥٩ ط ثانية.

وإن كان ضَميرًا مُتَّصِلاً وُصِل بما وُصِل به المُؤكَّد، فيَجب أَن يُعاد مَع التَّوكيد اللَّفظيّ الّذي يَتَّصِل بالمُؤكَّد اسْمًا كان أَو فِعلاً أَو حَرفًا. لأنّ إعادته مُجرَّدًا تُخرِجه عَن الاتِّصال إلى الانفِصال.

يَقول ابْنُ مالِكٍ:

وَلا نُـعِـدْ لَـفْـظَ ضَـمـيـرٍ مُـتَّـصِـلْ إلاّ مَـعِ الـلَّـفْـظِ الّـذي بِـهِ وُصِـلْ

وهٰذا كَقَول الشّاعِر:

لَـيْـتَـنـي لَـيْـتَـنـي تَـوَقَّـيْـتُ مُـذْ أَيْسفَعْتُ طَوْعَ الـهَوَى وَكَنْتُ مِنِيًّا

استُشهِد بِهٰذا البَيت عَلى أَنّ الحُروف لا تُعاد في التّأكيد اختِيارًا إلاّ مَع ما دَخلَت عَلَيه[1].

وأَمّا إن كان حَرفًا، فإن كان غَير جَوابيّ فيَجب أَن يُفصَل بَينهما أَي بَين المُؤكَّد والتَّوكيد بِفاصِل ما، وأَن يُعاد مَع التَّوكيد ما اتَّصل بالمُؤكَّد إن كان مُضمَرًا (أَي ما اتَّصل بالحَرف المُؤكَّد مُضمَرًا) كقَوله تَعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[2].

ويَقول الزَّمَخشَريُّ في تَفسير قَوله تَعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾: ثَنّي (أَنّكم) لِلتَّوكيد، وحَسُن ذٰلك لِفَصل ما بَين الأُولى والثّاني بالظَّرف، ومُخرَجون خَبَر عَن الأَوّل[3]. وأَن يُعاد هو أَو ضَميره إن كان ظاهِرًا.

ويَجوز عَوْد ضَمير الظّاهِر مَع الحَرف كَما في قَوله تَعالى: ﴿ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴾[4] فَفي الثّانِية تَوكيد نفي الأُولى وأُعيدَ مع (في) الثانية ضَمير رَحْمة ولا يَكون الجارّ والمجرور تَوكيدًا لِلجارّ والمَجرور، لأَنّ الضَّمير لا يُؤكِّد الظّاهِر، لأَنّ الظّاهِر أَقوى مِنه

---

(١) لَمْ يُعْثَرْ على قائِلِه، أُنْظُرْ الدُّرَر اللَّوامعَ جـ٢ ص١٦٠.

(٢) سُورَةُ المُؤمِنون الآية ٣٥.

(٣) الكَشّافُ جـ٣ ص٣٢.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٠٧.

ولا يَكون المَجرور بَدَلاً مِن المَجرور بإعادة الجارّ لأنّ العَرَب لم تبدُل مُضمَرًا مِن مُظهَره [1].

وشَدّ اتّصال الحَرف كَقَول الشّاعِر [2]:

إنَّ إنَّ الـكَـريـمَ يَـحْـلَـمُ مـا لَـمْ   يَـدَيْـن مَـنْ أَجـارَهُ قَـدْ ضِـيـمـا

وأقَلّ شُذوذًا قَول الرّاجز خَطّام المُجَاشِعَيّ [3]:

حَـتَّـى تَـراهـا وَكـأن وكـأن   أعـنـاقـهـا مـشـددات يـقـرن

ولكن الأكثر شُذوذًا ما قاله بَعضُ بَني أَسَد: وقيل: البيت لمُسْلِمٍ بنِ مَعْبَدٍ الوَالِبيّ [4].

فَـلا وَالـلَّـهِ لا يُـلْـفِـيَ لـمـا بـي   وَلاَ لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـدًا دَوَاءَ

حَيث كُرِّرت اللاّم في (للما) وهي حَرف واحِد وهو غاية الشُّذوذ.

الجَمع بَين فاعِل نِعْمَ وتَمييزه نَوع مِن أَنواع التّكرار:

قال الزّمَخشريُّ في المُفَصّلِ [5]، وقَد يُجمَع بَين الفاعِل الظّاهِر وبَين المُميَّز تأكيدًا، فيُقال: نِعم الرَّجُل رَجُلاً زَيد.

قال جَريرٌ:

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زادِ أَبـيـكَ فـيـنـا   فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبـيـكَ زادا

فإنّه في هٰذا البَيت جَمَع بَين فاعِل نِعْم وتَمييزه وهُما واحِد، فَهٰذا نَوع مِن التّكرار قَصَد به التّأكيد.

---

(١) التَّصريحُ عَلى التَّوْضيح جـ٢ ص١٢٩ ـ لٰكِنَّ عُلماءَ البَيان يُخْرجونَ هٰذهِ الآيةَ مِنْ دائِرَةِ التَّوْكيد، يَقولُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَإنْ قُلتَ: كَيْفَ مَوْقعُ (هُمْ فيها خالدون) بَعْدَ قَوْلِه (ففي رَحمةِ اللّه) قُلتُ: مَوْقعُ الاسْتِئْنافِ كَأنَّهُ قِيلَ: كَيْفَ تكونونَ فِيها: قِيلَ: هُمْ فيها خَالدونَ لاَ يَظْنُّونَ وَلا يموتونَ، الكَشَّافُ جـ١ ص٤٥٤.

(٢) لَمْ يُعثَرْ عَلى قَائِلِه.

(٣) وقيل للأَغْلَبِ العِجْلِيّ.

(٤) أُنْظُر العَيْنيَّ جـ٢ ص١٠٢ وَفَرائدَ القَلائِدِ للْعَيْنِيِّ ص٢٨٩.

(٥) أُنْظُر شَرْحَ المُفَصّلِ جـ٧ ص١٤٢.

وكَذٰلك قَول جَرير:

وَالتَّغْلِبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ   فَحْلًا وَأُمُّهُمُ وَلّاءُ مُنْطَبِقُ

نِعْمَ الفَتاةُ فَتاةُ هِنْدٍ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيماءِ

فإنّه جَمَع أَيضًا بَين الفاعِل وتَمييزه في البَيت الأَوّل في قَوله: بِئْس الفَحل فَحلهم فَحلاً، وفي البَيت الثّاني نِعْم الفَتاة فَتاة هِند.

ومَنَع ذٰلِك سيبَويه، وحَمَله عَلى ذٰلك، أَنّ التَّمييز في أَصْله إنّما يُؤتى بِه لِدَفع الإبهام والإيهام، ولا إيهام مَع كَون الفاعِل اسْمًا ظاهِرًا، فَلا حاجة إلى التَّمييز حينئذٍ.

ولٰكنّ المُبرِّدَ وأَبا عَليٍّ الفارِسيّ أَجازا ذٰلك.

وَرأْيي أَنّ ذٰلك جائز للتّأكيد ولِتَقْوية الكَلام، فإذا كان التَّمييز يَرفَع اللَّبْس والإيهام، فإنّ هٰذا الرَّفع يَقوى بِذِكر التَّميُّز مع الفاعِل الظّاهِر، وكأَنّ الفاعِل كُرِّر مَرَّتَين.

ولِهٰذا فإنّي أَعُدّ مِثل هٰذه الأَبيات وهي الّتي ذُكِر فيها فاعِل نِعْمَ وتَمييزه نَوعًا مِن أَنواع التّكرار، حَيث كُرِّر الفاعِل والتَّمييز وهُما بمَعنىً واحِد، إلاّ أَنّنا لا نُعرِبه تَوكيدًا لَفظيًّا، ولٰكنّه تَمييز أُريدَ به تَقْوية الكَلام وتأكيده لِمُقتضى اقْتضَته الظُّروف المحيطة بالحَديث.

ولا داعي لِما ذَهَب إلَيه بَعض النُّحاة مِن تأويل مِثل هٰذه الأبيات إمّا بِجَعل التَّمييز مَصدرًا مُؤكَّدًا أَو مَفعولاً لِلفِعل المَذكور[1] لأَنّ فيه تكلُّفًا. وقَد أَتى هٰذا في كَلام العَرَب وأَشعارهم بيد أَنّه لَمْ يَأْت مِثله في القُرآن الكَريم.

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٧ ص١٣٣.



مِن أَنواع التَّكرار (التَّوكيد اللَّفظيّ)
تَوكيد الضَّمير المُتَّصِل بالمُنفصِل المَرفوع

للضَّمير مَزايا مُختلِفة، وأَثَر يُطلَب مِن أَجْله، فَهو يَرفع اللَّبْس في الكَلام ويُكنى به عَن الظّاهِر، ويُحقِّق الاختِصار.

فأَمّا رَفْع اللَّبْس، فوَجْهه أَنّه نَصٌّ في مَعناه، لا يَحتمِل شَيئًا غَيره، لأَنّه إن يَكُن ضميرَ مُتكلِّم أَو خِطاب فَصاحِبه حاضِر مُشاهِد، وإن يَكن ضَمير غَيْبة فصَاحِبه مَذكور في الأُسلوب أَو مَفهوم مِنه عَلى وَجْه مِن الوُجوه وَهو بِذٰلك الحاضِر المُشاهِد، وَلا كَذٰلِك الأَسماء الظّاهِرة، فالاشْتراك بَينها شائع، واللَّبس فيها مُحتمَل، فقَوْلنا مَثلاً: زَيد يَسير زَيد، قَد يُفهَم مِنه أَنّ زَيدًا اللاّحِق غَير زَيد السّابِق، ولِهٰذا احْتاجت الأَسماء الظّاهِرة إلى الوَصف للتَّمييز بَينها واستَغنى الضَّمير عَنه.

وأَمّا كِنايته عَن الظّاهِر، فوَجْهه أَنّه يَخلُفه ويُغْني عَنه في الأُسلوب كَما يَكني عَن الظّاهِر بالظّاهِر في مِثل فُلان كِناية عَن أَعلام الإنسان، وهٰكذا[1].

وأَمّا مُعاوَنته عَلى الاختِصار فوَجْهها أَنّ المُستتِر مِنه لا يُذكَر في الكَلام، والمُتَّصِل لا يَقوم بِنَفْسه في النُّطق، ولٰكنّه يَتَّصِل بِما قَبْله، ويَنزِل مَنزِلة جُزءْ مِن بِنْيته، وبَعضه عَلى حَرف وبَعضه عَلى حَرفَين.

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ جـ٣ ص٨٤.

وعَلى كُلّ، فالضَّمير رابطة مِن الرَّوابِط الّتي تَربط بَين الجُمَل، والرَّوابِط في اللُّغة العَربيّة كَثيرة. مِنها: تكرار الاسْم الظّاهِر في مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴿٢٧﴾﴾[1]، رَبَط الظّاهِر المُكرَّر جُمْلة الخَبَر بالمُبتدأ، وكَما سَبَق في النَّوع الأَوّل مِن التّكرار.

وقَد جاء مِثل هٰذا في كَلام العَرَب فَقال عَدِيُّ بنُ زَيْدٍ:

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا

رَبَط (المَوت) الثّاني جُملة الحال لِصاحِبه أَو الخَبَر بِمُبتدَئه، فالضَّمير يُشارِك الظّاهِر في التّكرار أَي في التَّوكيد بالعُموم وبالنَّفْس، ويَختَصّ الظّاهِر بالصِّفة الّتي هِي تَجلِيه عِند الْتِباسه بِظاهِر آخَر مِثله، ولِذٰلك يَقول سِيبَوَيه: هٰذا باب ما تكون فيه أَنت وأَنا ونَحْن وهو وهي وهُم وهُنّ وأَنتنّ وهُما وأَنتما وأَنتم وَصْفًا. فيَقول: اِعلَم أَنّ هٰذه الحُروف كُلّها تَكون وَصْفًا للمَجرور والمَرفوع والمَنصوب المُضمَرين، وذٰلِك قَولك: مَرَرتُ بِكَ أَنت رأَيتكَ أَنت، وانطَلَقتَ أَنت.

ولَيس وَصْفًا بِمَنزِلة الطَّويل، إذا قُلْتَ: مَرَرتُ بزَيدٍ الطَّويل، ولٰكنّه بِمَنزِلة نَفْسه. إذا قُلْتَ: مَرَرْتُ به نَفْسه، وأَتاني هو نَفْسه، ورَأَيتُه هو نَفْسه، وإنَّما تُريد بهنّ ما تُريد بالنَّفْس إذا قُلْتَ: مَرَرتُ بِهِ هُو هُو، ومَرَرتُ بِهِ نَفْسه، وَلَسْتَ تُريد أَن تُحَلّيه بِصِفة ولا قَرابة كأَخيك، ولٰكنّ النَّحويِّين صار ذا عِندهم صِفة لأَنّ حاله كَحال المَوصوف كَما أَنّ حال الطَّويل وأَخيك في الصِّفة بِمَنزِلة المَوصوف في الإجراء، لأَنّه يَلحَقها كَما يَلحَق المَوصوف مِن الإعراب[2].

وقَد فَرَّق سيبَوَيه أَيضًا بَين الصِّفة والتَّوكيد فَقال: الصِّفة تَجيء بِمَنزِلة الأَلِف واللاّم، كأَنّكَ إذا قُلْت: مَرَرتُ بزَيد أَخيك فقَد قُلْتَ: مَرَرتُ بِزَيد الّذي تَعْلم، وإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ هٰذا فقَد قُلْتَ بِزَيدٍ الّذي تَرى أَو الّذي عِندك.

---

(١) سُورَةُ الوَاقِعَةِ الآية ٢٧.

(٢) أُنْظُر الكِتابَ جـ٢ ص٣٨٥، ٣٨٦، تَحقيقُ عَبْدِ السَّلامِ هَارون.

وإذا قُلْتَ: مَرَرتُ بِقَومك كُلّهم، فأَنت لا تُريد أَن تَقول مَرَرتُ بِقَومك الَّذين مِن صِفَتهم كَذا وكَذا، ولا مَرَرتُ بِقَومك الهنين[1] اهـ، وأَعني بالضَّمير هُنا الضَّمير المُنفصِل المَرفوع، وهو ما أَعنيه في بَحْثنا هٰذا.

وهٰذا الضَّمير، وإن كان لِتأكيد الحُكم لا التّابع للمَتبوعُ يُعَدّ تكريرًا للضَّمير قَبْله، ولَو كان الضَّمير قَبْله في صورة النَّصب، وفي حالة ما إذا كان قَبْله ضَمير نَصْب فإنّه أي ضَمير الفَصل عَلى سَبيل الاستِعارة لَه، ولِذا جَعلْتُ هٰذا الضَّمير نَوعًا مِن أَنواع التَّكرار لا مِن باب التّأكيد بالأَداة، كَما سيَأتي بَيانه إن شاء الله.

وعَلى هٰذا: مِن التَّكرار للتَّوكيد تَوكيد الضَّمير المُتَّصِل بالمُنفصِل سَواء كان الضَّمير المُتَّصِل ضَمير الرَّفع أَم النَّصب أَم الجَرّ، والتَّوكيد في الكُلّ لَفْظيّ بالمُرادِف.

يَقولُ ابنُ مالِكٍ في أَلفِيَّتِه[2]:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَد انْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

والتَّوكيد بالضَّمير لَفظيّ بالمُرادِف، وسكت المُصَنِّفُ عَن تَوكيد المُنفصِل المَرفوع أَو المَنصوب بمُنفصِل مَرفوع، ويَنبغي ألاّ يَتوقَّف في جَواز الأَوّل (تَوكيد المُنفصِل المَرفوع بالمُنفصِل المَرفوع) ومُقتضى مَنْع الثّاني (تَوكيد المُنفصِل المَنصوب بالمُنفصِل المَرفوع) أَنّه لا يَجوز إيّاكَ أَكرَمتُ، وما أَكرَمتُ إلاّ إيّاكَ أَنت[3] اهـ.

وذٰلك، لأَنّ الضَّمير المُؤكّد ضَمير نَصْب مُنفصِل، ولا يَجوز أن يَكون التّابع ضَميرًا مَرفوعًا، فمَتى انفصَل الضَّمير المُؤكّد لَزِم أَن يَتبَعَهُ الضَّمير في عَلامات الرَّفع أو النَّصب، لأَنّه تَوكيد لَفظيّ، بِخلاف الضَّمير المُتَّصِل المَرفوع أَو المَنصوب، فإنّ تَوكيده بالضَّمير المَرفوع المُنفصِل، لأَنّ الأَصْل في الضَّمير المُنفصِل الرَّفع كَما سَيأْتي بَيانه.

قال سيبَوَيه[4] «لَو قُلْتَ: مَرَرتُ بأَنْت أَو بإيّاكَ لَم يَجز، لأَنّ هٰذه عَلامات المَنصوب

---

(١) أُنْظُر الكتَابَ جـ٢ ص١٩٤ تَحْقيقُ عَبْدِ السَّلامِ هَارون.

(٢) أُنْظُر الأَشْمُونيّ حاشِيَةَ الصَّبّانِ جـ٣ ص٧٢.

(٣) حَاشِيةُ الصَّبّانِ جـ٣ ص٨٤.

(٤) الكِتَابَ جـ١ ص٣٧٧.

والمَرفوع، إن قال قائل: إذا جاز: مَررتُ بِكَ أَنت، ورأَيتكَ أنت، ونَحْوه، وفي التَّنزيل، إنّكَ أنت التَّوّاب الرَّحيم، فَجاز أَن يَتبع هٰذه العَلامات الّتي تَختَصّ بالرَّفع المَجرور، كَما فَعَل في قَولكَ: مَرَرتُ بِكَ أَنت، ورأَيتكَ أَنت، ونَحْو ذٰلك فَلِمَ لا يَجوز مَرَرتُ بأَنتَ، ورأَيتُ أَنتَ؟ فالقَول في ذٰلك أَنّه يَجوز في التّابع ما لا يَجوز في المَتبوع نَحْو: يا زَيد والحارِث، ومَرَرتُ بِهِم أَجمَعين، ويا زَيد الطَّويلُ والطَّويلُ، وقَوله: عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بارِدًا»[1] اهـ.

ومِثل ذٰلك قَوله تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝٣٧﴾[2]، ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[3].

ويَجوز هُنا في (أَنا) الأَوجُه الثَّلاثة: الفَصْل، والابتِداء، والتَّوكيد.

أَمّا في قَوله تَعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩﴾[4] فالتّأكيد والفَصْل دون الابتِداء لِانتِصاب قَوله تَعالى (أَقل).

ويَقول ابْنُ هِشام: يُحتَمل في قَوله تَعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[5] ونَحْو: ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ۝٤١﴾[6]: الفَصْليّة والتَّوكيد، دون الابتِداء لِانتِصاب ما بَعْده وَفي نَحو قَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥﴾[7]، وزَيد هُو العالِم، وإنّ عُمَرًا هُو الفاضِل: الفَصْليّة، والابتِداء دون التّأكيد، لِدُخول اللاّم في الأُولى ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥﴾ ولِكَون ما قَبْله ظاهِرًا[8] في الثّانية والثّالِثة (زَيد هُو العالِم، وإنّ عُمَرًا هُو الفاضِل) فَلا يُؤكّد الظّاهِر بالمُضمَر لأَنّه ضَعيف والظّاهِر قَوِيّ، ووَهَمَ أبو البَقاءِ فأَجاز في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ

---

(١) صَدْرُ بَيْتٍ عَجْزُهُ.. حَتّى شَتَتْ هَمالَةً عَيْناها، البَحْرُ المُحيطُ جـ٥ ص١٧٩.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٧.

(٣) سُورَةُ طَهَ الآية ١٤.

(٤) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٣٩.

(٥) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ١١٧.

(٦) سُورَةُ الشّعَراءِ الآية ٤١.

(٧) سُورَةُ الصّافّاتِ الآية ١٦٥.

(٨) أُنْظُر الكِتَاب لِسِيبَوَيه جـ٢ ص٣٨٦.

﴿ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾[1] التَّوكيد، وقَد يُريد أنَّه تَوكيد لِضَمير مُستتِر في شانِئك لا لِنَفْس شانِئك[2].

ما يُشترَط في التّأكيد بالضَّمير المُنفصِل:

وعَلى هٰذا فَبالنِّسبة لِضَمير الرَّفع المُنفصِل المُؤكِّد للضَّمير المُتَّصِل قَبْله، والّذي نَعنيه هُنا وهو التّأكيد بِه عَلى طَريق التّكرار، يُشترط لَه أَن يَكون ما قَبْله ضَميرًا[3]، وأَلّا تَدخُل عَلَيه اللّام، لأنّه تَوكيد فكَيف تَدخُل لام التَّوكيد عَلى تَوكيد، وقَد كَرِه النُّحاة اجتِماع تَوكيدَين.

أَمّا الضّمائر الّتي تَدخُل عَلَيها اللّام، أَو يَكون ما قَبْلها ظاهِرًا، فَهي ضَمائر فَصْل يُؤكّد بها الجُملة، أَي النِّسبة في الجُملة كَما يُؤكّد بأنّ النِّسبة في الجُملة الاسْميّة. فهٰذه الضَّمائر ضمائر فَصْل الحَديث عَنها في باب التَّوكيد بالأَداة.

سَبَب عَدَم تَوكيد المُظهَر بالمُضمَر:

والعِلّة في عَدَم تَوكيد المُظهَر بالمُضمَر، هُو أَنّ الغَرَض مِن التَّوكيد الإيضاح والبَيان وإزالة اللَّبْس، والمُضمَر أَخفى مِن الظّاهِر، فلا يَصلُح أَن يَكون مُبيِّنًا له.

هٰذا وإن كان التَّوكيد كالصِّفة مِن جِهة اشتِراك المَوصوف والمؤكّد في الإعراب والتَّعريف، وهو عِلّة لتَسمية التَّوكيد صِفَة عِند سيبَوَيه، ومِن شَرْط النَّعت أَلّا يَكون أَعرَف مِن المَنعوت، فامتنَع كذٰلك في التَّوكيد أَن يَكون أَعرَف مِن المُؤكّد، فالمُضمَر، أَعرَف مِن الظّاهِر، فلذٰلك لا يَجوز تَوكيد الظّاهِر بالمُضمَر، وإن كان يَجوز أَن يَكون المُضمَر بَدَلاً من المُظهَر، ولٰكنّه لَيس بِمَنزِلته في أن يَكون وَصْفًا لَه، وأمّا المُضمَر فَيُؤكَّد بالمُظهَر وبِمِثله مِن المُضمَرات أَيضًا[4].

---

(١) سُورَةُ الكَوثَر الآية ٣.

(٢) المُغْني جـ٢ ص١٠٦.

(٣) أُنظُر كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص٣٩٠ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلامِ هَارون.

(٤) أُنْظُر كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص٣٨٦.

تَوكيد المُضمَر بالمُظهَر:

فَأَمّا تأكيد المُضمَر بالظّاهِر، فبالنَّفْس والعَيْن وكُلّ وأَجْمَع وتَوابِعهما، وذٰلك لأَنّ المُظهَر أَبيَن مِن المُضمَر، فيَصلُح أَن يَكون تَوكيدًا لَه.

فإن قيل: كَيفَ يُوصَف المُضمَر بِالظّاهِر وهو أَعرَف مِن المُظهَر، فالجَواب: أَنّ المُضمَر لا يُوصَف بِما يَعرِفه، وإنَّما يُوصَف بِما يُؤكّد عمومه أَو يُؤكّد عَينه ونَفْسه[1].

شَرْط حُسْن تَوكيد المُضمَر المَرفوع بالنَّفْس أَو بالعَين:

ولٰكن لا يَخلو المُضمَر مِن أَن يَكون مَرفوعًا أَو مَنصوبًا أَو مَجرورًا، فإذا أَكَّدتَ المُضمَر المَرفوع بالنَّفْس والعَين لَم يَحسُن حَتّى تُؤكِّده أَوّلاً بالمُضمَر ثُمّ تأْتي بالنَّفْس والعَين فتَقول: قُمتَ أَنت نَفْسك، ولَو قُلْتَ: قُمْتَ نَفْسك أَو عَيْنك لَكان ضَعيفًا غَير حَسَن، لأنّ النَّفْس والعَين يَلِيان العَوامِل أَي: أنّ العَوامِل تَعمَل فيهما لا بِحُكم التبَعيّة بَل يَكونان فاعِلَين ومَفعولَين، ومُضافَين، وذٰلك أَنّهما لَمْ يَتمكّنا في التّأكيد بَل الغالِب عَلَيهما الاسْميّة، فتَقول: طابت نَفْسه وصَحّت عَيْنه، فلَمّا لَم يَكُن التّأكيد فيهما ظاهِرًا لَم يَحْسُن تأكيد المُضمَر المَرفوع بهما، لأَنّه يَصير لِعَدَم ظُهور التّأكيد فيهما كالنَّعت وعَطْف البَيان، فقَبُح لِذٰلك كَما قَبُح العَطف عَلَيه مِن غَير تأكيد بِخِلاف كُلّ، فإنّ التّأكيد غالِب عَلَيها لِما فيها مِن مَعنى الإحاطة والعُموم، فكانت مُشابِهة لأَجمَعين. فلِذٰلك جاز تأكيد المُضمَر المَرفوع بِهما مِن غَير تَقدُّم تأكيد آخر بِضَمير مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾[2]، وقُرِىء في الشّواذ (كُلَّهنّ) بالنَّصب تَوكيدًا للضَّمير في (آتيتهن)[3].

أَمّا التّأكيد بالنَّفْس أَو بالعَين مِن غَير تَقدُّم تأكيد آخَر فرُبَّما أَوقَع لَبسًا في كَثير مِن الأَحوال، فلَو قُلْنا: هِند خَرجَت نَفْسُها، لَم يُعلَم أَرفعتَ نَفْسها بالفِعل وأخليت الفِعل مِن

---

(١) المَرْجَعُ السَّابِقُ جـ٢ ص٣٨٥.

(٢) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٥١، أُنْظُرْ شَرْح المُفَصَّلِ جـ٣ ص٤٢.

(٣) الكَشَّافُ جـ٣ ص٢٤٣.

الضَّمير، أَم جعلت في الفِعل ضَميرًا لهِند، وأكَّدته بالنَّفْس، فإذا قُلْنا: هِند خَرجَت هِي نَفْسُها، حُسْن مِن غَير قُبْح، لأَنَّه لَمّا جيء بالضَّمير المُنفصِل عُلِم أَنّ الفِعل غَير خالٍ مِن الضَّمير، لأَنّه لا يَخلو إمّا أَن يَكون هو الفاعِل أو تأكيدًا، فَلا يَجوز أَن يَكون فاعِلاً، لأنّه لا يُؤتى بالمُنفصِل مع القُدرة عَلى المُتَّصِل، فَلا تَقول: ضَرَب أَنا، لأَنّك قادِر على أَن تَقول: ضَربتُ، وإذا لَم يَجز أَن يَكون فاعِلاً تَعيَّن أَن يَكون تأكيدًا، وإذا كان في الفعل ضَمير مؤكَّد بالضَّمير المُنفصِل أَمن اللَّبْس، وجاز تَوكيده بالنَّفْس أَو بالعَين[1].

أَمّا بالنِّسبة لضَمير النَّصب أَو الجَرّ، فإنّه لا لَبْس فيه إذا لَمْ يُؤكَّد أَوّلاً بالضَّمير قَبْل التَّوكيد بالنَّفْس أَو بالعَين، وإذا أُكِّد فإنّه أَبَلَغ هٰذا بالنِّسبة لِتأكيد المُضمَر بالظَّاهِر.

عِلّة اشتِراط الضَّمير المُؤكد في صيغة المَرفوع عِند تأكيد المُتَّصِل:

أَمّا تَوكيد المُضمَر بِمِثله مِن المُضمَرات، فتَوكيد الضَّمير المَرفوع أَو المَنصوب أَو المَجرور بِلَفْظ واحِد، وهو ضَمير المَرفوع، وذٰلك لأَنّ أَصْل الضَّمير أَن يَكون عَلى صيغة واحِدة في الرَّفع والنَّصب والجَرّ كَما كانت الأَسماء الظّاهِرة عَلى صيغة واحِدة والإعراب في آخِرها يُبيِّن أَحوالها، وكَذٰلك الأَسماء المُبهَمة عَلى صيغة واحِدة وعَوامِلها تَدلّ على إعرابها ومَواضِعها، وأَصْل الضَّمير هُو المُنفصِل المَرفوع، لأَنّ أَحواله الابتِداء، وعامِل الابتِداء مَعنويّ، فإذا أُضمِر فلا بُدّ أَن يَكون ضَميره مُنفصلاً، والمَنصوب والمَجرور عامِلها لا يَكون إلاّ لَفْظًا، فإذا أُضمِر اتَّصَلا بِه فَصار المَرفوع مختصًّا بالانفِصال، فإذا أُكِّد المُضمَر لِتَحقيق الفِعل لَه دون مَن يَقوم مَقامه احتَجنا إلى ضمير مُنفصِل، وأَصْل الضَّمير المُنفصِل هُو المَرفوع، ولَم يَكُن لِلمَجرور ضَمير مُنفصِل وكان المَجرور والمَنصوب المُتَّصِل أَو المُنفصِل مِن وادٍ فحُمِلا عَلَيه، واشتِراط كَون هٰذا الضَّمير في صيغة المَرفوع لا بُدّ منه، لأَنّه ضَرْب مِن التّأكيد، والتّأكيد يَكون بَضَمير المَرفوع المُنفصِل كَما في الآية ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[2] ولِذٰلك وَجَب أَن يَكون المُضمَر هُو الأَوّل في المَعنى، ولِهٰذا المَعنى يُسمّيه

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٣ ص٤٢.

(٢) سُورَةُ البَقَرةِ الآية ٣٥.

سِيبَوَيه وَصْفًا كَما يُسمّى التّوكيد المَحْض[١].

فأَمّا البَيت الّذي مِن قَصيدة جَريرٍ بنْ الخَطَفِي[٢]:

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يرانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابا

ففي تَوجيهه ثَلاثة وُجوه:

الأوّل: أَنّ الضَّمير فَصْلَ بَين المُضاف المُقدَّر وهو مُصاب وبَين الظّاهِر وهو قَوله المُصابا أَي يَرى مُصابي هو المُصابا، وعَلى هٰذا فالمُصاب مَصدَر ميميّ.

الثّاني: أَن يَكون الضَّمير تأكيدًا للضَّمير المُستتِر الّذي هو فاعِل يَراني والمَعنى عَلى هٰذا: يَراني هو المُصابا أَي: إنّه لِما بَيننا مِن الصّداقة والأُلْفة يَراني المُصابا، ولَيس كالعَدوّ الّذي لا يَعنيه شأْني ولا يَهتمّ بِأَمري.

الثّالِث: أَن يَكون الضَّمير فَصْلاً لِلياء مَع ما في ظاهِر ذٰلك مِن الاختِلاف بَين مَعناهما إذ أَصْل وَضع الياء لِلمُتكلِّم وهو الغائب، ولٰكنّه لَمّا كان عِند صَديقه بِمَنزِلة نَفْسه حَتّى كان إذا أُصيب كان صَديقه قد أُصيب، عَبَّر عَن صَديقه بضَمير نَفْسه، لأَنّه نَفْسه في المَعنى فكأَنّ الياء هُنا لَيست مُستعمَلة في ضَمير المُتكلِّم حَتّى يَلزَم مِن ذٰلك الاختِلاف المَحظور ولٰكنّها مُستعملَة في ضَمير الغائب فاتَّفَق مَعها ضَمير الفَصْل[٣].

وإذا كان الضَّمير المُؤكّد هو الأَوّل في المَعنى، فلِمَ يَقول النُّحاة في نَحو: ضَرَبتُكَ إيّاك بَدل، وضَرَبتُكَ أَنت تَوكيد مَع أَنّ المَعنيين الأَوّل والثّاني واحِد وهو تَكرير الأَوّل بِمَعناه؟ فيَجِب أَن يَكون كِلاهما تَوكيدًا، لاتّحاد المَعنيَّين، والفَرق بَين البَدل والتَّوكيد مَعنويّ[٤].

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٣ ص١١٠.

(٢) المَرْجَعُ السَّابِقُ جـ٣ ص١١١.

(٣) أُنْظُر المُغْني جـ٢ ص١٠٥.

(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ الكَافِيَةِ ص٣٣٢.

والواقع أَنّ الضَّمير في: ضَرَبتُكَ إيّاك أُعرِب بَدلاً، لأَنّ البَدل عَلى نِيّة تكرار العامِل، فَلَمّا لَم يُذكَر العامِل انفصَل ضَميره ولِذٰلك أُعرِب بَدلاً ولَم يُعرَب تَوكيدًا بِخِلاف المِثال: ضَرَبتُكَ أَنت فإنّه تَوكيد، لِما بيّنتُه.

التّأكيد بالمُنفصِل المَرفوع عَند العَطف:

مِمّا سَبَق تَبيَّن لَنا أَنّ تأكيد الضَّمير المَرفوع المُتَّصِل بالنَّفْس أَو بالعَين يَلزمَ تأكيده أَوّلاً بالضَّمير المُنفصِل لِلعِلّة السّابِقة، وكَذٰلك يَجب تأكيده بالضَّمير المَرفوع المُنفصِل عِند العَطف، لأَنّ المُتَّصِل المَرفوع كالجُزء ممّا اتَّصَل بِه لَفْظًا مِن حَيث إنّه مُتَّصِل لا يَجوز انفِصاله كَما جاز في الظّاهِر والضَّمير المُنفصِل، ومَعنىً مِن حَيث إنّه فاعِل، والفاعِل كالجُزء مِن الفِعل، فلَو عُطِف عَلَيه بِلا تأكيد كان كَما لَو عُطِف عَلى بَعض حُروف كَلِمة، فأُكِّد أَوّلاً بمُنفصِل، لأَنّه بذٰلك يَظهَر أَنّ ذٰلك المُتَّصِل مُنفصِل مِن حَيث الحَقيقة، بِدَليل جَواز إفراده ممّا اتَّصل بِه بتأكيد، فيَحصل لَه نَوع استِقلال، ولا يَجوز أَن يَكون العَطْف عَلى هٰذا التأكيد الظّاهِر، لأَنّ المَعطوف في حُكم المَعطوف عَلَيه، فَكان يَلزَم إذَن أَن يَكون هٰذا المَعطوف أَيضًا تأكيدًا للمُنفصِل وهو مُحال فإن كان الضَّمير مُنفصِلاً نَحو: ما ضُرِب إلّا أَنتَ وزَيد لَم يَكن كالجُزء لَفْظًا وكَذا إن كان مُتَّصِلاً مَنصوبًا نَحو: ضَرَبتُكَ وزَيدًا، لَم يَكُن كالجُزء مَعنىً.

رأْي البَصريِّين:

التَّوكيد بِالمُنفصِل هو الأَوْلى ويجوِّزون العَطف بِلا تأكيد ولا فَصْل لٰكن عَلى قُبح لأنّهم حَظَروه أَصْلاً، بِحَيث لا يَجوز أَن يُرتكَب.

رأْي الكوفيِّين:

الكوفيّون يَجوِّزون العَطف المَذكور بلا تأكيد بالمُنفصِل ولا فَصْل مِن غَير استِقباح[1].

---

(١) أُنْظُر الكَافِيَة جـ١ ص٣٢٠.

ورأْيي مَع البَصريِّين، لأَنّه يَرفَع اللَّبْس، وقَد جَرى القُرآن الكَريم عَلى الفَصل عِند العَطف إمّا بالضَّمير كَما في قَوله تَعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[١] أَو بِفاصِل آخَر كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[٢].

وَجاء في كِتاب سيبَوَيه: وأَمّا ما يُقبح أَن يُشرِكه المُظهَر فهو المُضمَر المَرفوع، وذٰلك قَولك: فَعَلتُ وعَبد الله، وأَفعَلُ وعَبد الله.

وزَعَم الخَليلُ أَنّ هٰذا إنّما يُقبح مِن قِبْل أَنّ هٰذا الإضمار يُبنى عَلَيه الفِعل، فاستقبَحوا أَن يُشرِكَ المُظهَر مُضمَرًا يُغيِّر الفِعل عَن حاله إذا بَعُد مِنه.

وإنّما حَسُنت شَرِكته المَنصوب، لأَنّه لا يُغيِّر الفِعل فيه عَن حاله الّتي كان عَلَيها قَبْل أَن يُضمَر، فأَشبَه المُظهَرَ وصار مُنفصِلاً عِندهم بِمَنزِلة المُظهَر، إذا كان الفِعل لا يَتغيَّر عَن حاله قَبْل أَن يُضمَر فيه.

وأمّا فَعَلتُ فإنّهم قَد غَيَّروه عَن حاله في الإظهار، أُسْكِنت فيه اللاّم فكَرِهوا أَن يُشرِك المُظهَر مُضمَرًا يُبنى له الفِعل غَيْر بِنائه في الإظهار حَتّى صار كأَنّه شَيء في كَلِمة لا يُفارِقها كأَلِف أَعطَيتُ.

فإنّ نَعْته حَسُن أَن يُشرِكه المُظهَر، وذٰلك قَولك: ذَهبتَ أَنت وزَيد، وقال الله عَزّ وجَلّ: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾[٣]، ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[٤]، وذٰلك أَنّك لَمّا وَصفْتَه حَسُن الكَلام حَيث طَوّله وأَكّده كَما قال: قَد عَلِمتَ أَن لا تَقول ذٰلك فإن أَخرَجتَ لا قُبح (الرَّفع) فأَنتَ وأَخواتها تُقوّي المُضمَر وتَصير عِوَضًا مِن السّكون والتَّغيير ومَن تَرَك العَلامة في مِثل (ضَرَب) وقال الله عَزّ وجَلّ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٥.
(٢) سُورَةُ يُونس الآية ٧١.
(٣) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ٢٤.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٥، سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٩.

حَرَّمْنَا﴾[1] حَسُن لِمَكان (لا) وقَد يَجوز في الشِّعر[2].

قال الشَّاعِر (جَريرٌ):

وَرَجا الأُخَيْطِل مِن سَفَاهَةِ رَأيِهِ ... ما لَمْ يَكُنْ وَأبٌ لَهُ لَيَنَالا[3]

وقال ابْنُ أبي رَبيعة:

قُلْتُ أُذْ أَقْبَلَت وَزَهْرٌ تَهادَى ... كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَحْلا[4]

وقَد جاز تَوكيد الضَّمير المَجرور بالنَّفْس أَو بالعَين بِدون إعادة الجارّ أَمّا في العَطف فَلا بُدّ مِن إعادة الجارّ عِند العَطْف[5].

عِلّة وُجوب إعادة الخافِض إذا عُطِف عَلى المَجرور:

إنّما لَزِم ذٰلك، لأنّ اتّصال الضَّمير المَجرور بِجاره أَشَدّ مِن اتّصال الفاعِل المُتَّصِل، لأَنّ الفاعِل إن لَم يَكُن ضَميرًا مُتَّصِلاً جاز انفِصاله، والمَجرور لا يَنفصِل مِن جاره سَواء كان ضَميرًا أَو ظاهِرًا، فكُرِه العَطف إذ يَكون كالعَطف عَلى بَعض حُروف الكَلِمة، فمِن ثمّ لَم يَجز إذا عَطفْتَ المُضمَر عَلى المَجرور إلاّ بإعادة الجارّ أَيضًا نَحْو: مَرَرتُ به وبِزَيد، ولَيس للمَجرور ضَمير مُنفصِل حَتّى يُؤكَّد به أَوّلاً، فلَم يَبْق إلاّ إعادة العامِل الأوّل أَمّا قَوله تَعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[6]، وهو ما استَدلّ بِه الكوفيّون عَلى جَواز تَرْك العائد فَقيل: إنّ العائد مُقدَّر وُجوده أَو نُصِب عَلى حَذْف حَرف الجَرّ.

---

(١) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١٤٨.

(٢) أُنْظُر الكتَابَ جـ٢ ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلام هَارون.

(٣) أُنْظُر الأَشْمونِيّ جـ٣ ص١١٤، والشَّاهِدُ في وَأَبٍ حَيْثُ عَطَفَهُ عَلى الضَّميرِ المُسْتَكِن في لَمْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ تَوْكيدَ وَلا فَصْلٍ.

(٤) الشَّاهِدُ في وَزَهْرٍ حَيْثُ عَطَفَ عَلى الضَّمير المُسْتَتِرِ في أَقْبَلَتْ مِنح غَيْرِ تَوْكيدٍ وَلا فَصْلٍ وهذا هو مَذْهَبُ الكُوفيِّة، وأُجيبُ بِأَنَّ الواوَ لَيْسَتْ بِمُمْحَضَة للعَطْفِيَّةِ لأَنَّها تَصلحُ للحالِ وَقيلَ شَاذٌّ، وَقيلَ مِثلُ هٰذا في بيتِ جريرِ السَّابِقِ أُنْظُرْ الأَشْمونِيِّ جـ٣ ص١١٤.

(٥) أُنْظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص٣٨١ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلامِ هَارون.

(٦) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١.

وبَعْد عَرْض هٰذه القَواعِد الخاصّة بِتَوكيد الضَّمير، والّتي اضْطرِرتُ إلى عَرْضها قَبْل أَن أَعرِض لأُسلوب التَّوكيد بالضَّمير والحاجة إليه في القُرآن الكَريم وأَساليب العَرَب رَغبةً مِنّي في بَيان أَحوال الضَّمير ـ أَسوق هٰذا المُلَخَّص:

الضَّمير إمّا أَن يَكون مُتَّصِلاً أَو مُنفصِلاً، فالضَّمير المُتَّصِل تَوكيده بالمُنفصِل وإن أُريدَ إعادة لَفْظ المُتَّصِل فَلا بُدّ مِن إعادة ما اتَّصَل بِه أَمّا المُنفصِل المَنصوب فتَوكيده بِمِثله مَنصوبًا والمَرفوع فمِثله مَرفوعًا. إلاّ أَنّه لَم يأْت في القُرآن الكَريم تَوكيد مُنفصِل بمُنفصِل مَرفوعًا أَو مَنصوبًا، أَمّا قَوله تَعالى في سورة الفاتِحة ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[1]، فلَيس (إيّاك) الثّانِية تَوكيدًا للأُولى بَل هِي جُملة مُستقِلّة عَن الأُولى.

ولنَبدأ في بَيان أُسلوب تَوكيد الضَّمير المُتَّصِل بالضَّمير المَرفوع، فكَما سَبق أَن بَيّنتُ أَنّ التَّوكيد لإماطة الشُّبُهات وإزالة الشَّكّ، فإذا كان الأَمر مَعلومًا وثابِتًا فلا حاجة إلى التَّوكيد، أَمّا إذا كان غَيْر مَعلوم وممّا يُشَكّ فيه فالأَفضَل حينئذٍ أَن يُؤتى بالتَّوكيد لتَقريره وتَثبيته وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ۝١١٥﴾[2].

فَموسى عَلَيه السَّلام لَم يَكُن يَدري بِرَغبة السَّحَرة في أَن يُلقوا قَبْله حَيث إنّهم لَم يُعربوا عَن ذٰلك، فلَمّا أَرادوا ذٰلك أَكَّدوا هٰذا بالضَّمير المُنفصِل (نَحْن)، فدَلّ هٰذا عَلى أَنّهم يريدون الإلقاء قَبْله.

ولذٰلك جاء في تَفسير الكَشّافِ: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحۡنُ ٱلۡمُلۡقِينَ ۝١١٥﴾ فيه ما يَدلّ عَلى رَغْبتهم في أَن يُلقوا قَبْله مِن تأكيد ضَميرهم المُتَّصِل بالمُنفصِل وتَعريف الخَبَر وإقحام الفَصل، وقَد سَوَّغ لَهم موسى ما تَراغَبوا فيه ازْدِراءً لِشأْنهم وقِلّة مُبالاة بهم وثِقة بِما كان

---

(١) سُورَةُ الفاَتِحة الآية ٥.

(٢) سُورَةُ الأَعْراف الآية ١١٥.

بِصَدَده مِن التّأييد السَّماويّ، وأَنّ المُعجِزة لَن يَغلبها سِحْر أَبدًا[1].

وعَلى هٰذا لَم يأْت الضَّمير مُؤكّدًا في سورة طه في قَوله تَعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴿٦٥﴾﴾[2]، وذٰلك لأَنّ سَرْد القِصّة في هٰذه السّورة لِتَصوير خَوْف موسى، وثِقة السَّحَرة بالغَلَبة عَلى موسى، ولذٰلك لَم يُؤكِّدوا إرادتهم ورَغْبتهم في البِداية عَلى عَكْس ما كان في آية سورة الأعراف فإنّها صورة ازْدِراء موسى للسَّحَرة وثِقَته بالنَّصر، ولذٰلك جاءت الآية بالضَّمير المُؤكَّد ونجِد في آخِر الآية في سورة طه ما يُبيِّن ذٰلك قَوله تَعالى: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾[3] فهٰذا ممّا يَدلّ عَلى خَوف موسى، ولٰكن أُكِّد الضَّمير المُتَّصِل في قَوله (أنّك) بالمُنفصِل في قَوله (أَنت الأَعلى) لتأكيد أنّك يا موسى الغالِب والمُنتصِر عَليهم، فَجاء في تَفسير الكَشّاف (أنّك أنتَ الأَعلى) فيه تَقرير لغَلَبته وقَهْره وتَوكيد بالاستِئناف وبكَلِمة التَّشديد وبتكرير الضَّمير وبِلام التَّعريف وبلَفْظ العُلوّ وهو الغَلَبة الظّاهِرة وبالتَّفضيل[4].

وهٰكذا لا يُؤتى بالتَّوكيد حَيث لا حاجة إلَيه وذٰلك بأَن يَكون المَقصود مِن الكَلام واضِحًا ومَعلومًا وثابِتًا، فإذا أُكِّد الكَلام والحال هٰكذا فإنّ في هٰذا زِيادة في الوُضوح والبَيان، ولِذٰلك وَرَد بَعض أَواخر الفَواصل بالتَّوكيد وبَعضها لَم يُؤكَّد الكَلام فيها بِالضَّمير.

وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾[5].

وذٰلك لأَنّ العِلْم بأَنّ الله عَلى كُلّ شَيء قَدير لا يَحتاج إلى تأكيد يُقرِّره فَهو أَمْر ثابِت ومَعلوم.

---

(١) الكَشّافُ جـ٢ ص١٠٣ تَحْقيقُ مُحمَّد الصّادِق قَمْحَاوي.

(٢) سُورَةُ طَهَ الآية ٦٥.

(٣) سُورَةُ طَهَ الآية ٦٨.

(٤) الكَشّافُ جـ٢ ص٥٤٤.

(٥) سُورَةُ آل عمران الآية ٢٦.

بِخِلاف آيات أُخرى وَرِدَت في القُرآن الكَريم فإنّها أُكِّدت بتَوكيد الضَّمير وذٰلك قَوله تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝٣٧﴾[1] فالمَقام هُنا في هٰذه الآية إغواء إبليس لآدم وحَوّاء، وعِصْيانه لِربّه بالأَكل مِن الشَّجرة الّتي أَمَرهما الله بِعَدَم الاقتِراب مِنها، ثُمّ تاب آدم، فَجاءت الآية مُؤكَّدة بإنّ، والضَّمير للإعلام بأَنّ الله وَحْده هو التَّوّاب قابِل التَّوبة وهو الرَّحيم.

فلَمّا كان عِصْيان آدم لِربّه بِمَثابة الشَّكّ أُكِّدت الآية بِهٰذا الأُسلوب.

وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣٢﴾[2] أَكّد بالضَّمير هُنا، لأَنّ المَقام نَزَل مَنزِلة الشَّكّ فيه وعَدَم العِلْم بِهِ، وذٰلك لأَنّ المَولى جَلّ جَلاله لَمّا وَجّه طَلَبه إلى المَلائكة بأَن يُنبِئوه بالأَسماء، كان هٰذا بمَنزِلة مَن يَشكّ في مَعرِفة هٰذه الأَسماء، فَجاء إليه جَلّ جَلاله الخِطاب بالتّأكيد عَلى أَنّه وَحْده هو العَليم الحَكيم.

ورُبّما الْتَبَس الفَصل بالتّأكيد والبَدْل في مَواضع، والّذي يَفصِل بَينهما أُمور.

أَمّا الفَرق بَين الفَصل والتّأكيد، فإذا كان المُؤكَّد ضَميرًا، فَلا يُؤكَّد بِهِ إلا مُضمَرًا، والفَصل لَيس كَذٰلك بَل يَقَع بَين الظّاهِر والمُضمَر، فإذا قُلْنا: كان زَيد هُو القائم لَم يَكُن (هُو) هٰهنا إلاّ فَصلاً لوُقوعه بَعْد ظاهِر؟ ولَو قُلْنا: كُنتَ أَنت القائم، كَما في الآية: كُنتَ أَنت الرَّقيب عَلَيهم. جاز أَن يَكون فَصلاً هٰهنا وتأكيدًا، ومِن الفَصل بَينهما أَنّنا إذا جَعلْنا الضَّمير تأكيدًا فهو باقٍ عَلى اسْميّته ويُحكَم عَلى مَوضِعه بإعراب ما قَبْله، ولَيس كَذٰلك إذا كان فَصلاً.

وأَمّا الفَرق بَين الفَصل والبَدْل، فإنّ البَدَل تابع للمُبدَل مِنه في إعرابه كالتّأكيد، إلاّ أَنّ الفَرق بَينهما أَنّنا إذا أَبدَلْنا مِن مَنصوب أَتَينا بِضَمير المَنصوب فتَقول: ظَننتُكَ إيّاك خَيرًا مِن زَيد، وحَسِبتُه إيّاه خَيرًا مِن عَمْرو، وإذا أَكّدتَ أو فَصلتَ لا يَكون إلاّ بِضَمير المَرفوع[3].

---

(١) سُورَةُ البقرة الآية ٣٧.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٢.

(٣) أُنْظُر الأَشْمونيَّ جـ٣ ص٨٤ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ.

ومِن الفَرق بَين الثّلاثة: أَنّ اللاّم الّتي للتّأكيد تَدخُل عَلى الفَصل، ولا تَدخُل عَلى التّأكيد والبَدَل، فتَقول في الفَصل كَما في الآية: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [1] ولا يَجوز ذٰلك في التّأكيد والبَدَل، لأَنّ اللاّم تَفصل بَين التّأكيد والمُؤكَّد، والبَدَل والمُبدَل مِنه، وهُما مِن تَمام الأَوّل في البَيان [2].

فائدة الفَصل:

وكُلّ أُسلوب بِه ضَمير الفَصل لا يَخلو مِن فائدة، ولِذٰلك وَرَد في القُرآن كَثيرًا والفائدة الدّائرة في كُلّ مَقام يأتي فيه هٰذا الضَّمير هي فائدة مَعنَويّة، وهي الاختِصاص وبِهٰذا قال البَلاغيّون، وذَكَر الزّمَخشَريّ في تَفسير ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [3] فَقال: فائدته عَلى أَنّ الوارِد بَعْده خَبَر لا صِفة، والتّوكيد، وإِيجاب أَنّ فائدة المُسنِد ثابِتة لِلمُسنَد إليه دون غَيْره، وهٰذه الفائدة الأَخيرة هي الاختِصاص.

وسَيَأتي الحَديث عَن ضَمير الفَصل في باب مُؤكِّدات الجُمَل الاسْميّة.

وكَما أَنّ ضَمير الفَصل يُؤتى بِه في الكَلام لتَقْوية مَعنًى مُراد في الكَلام، وهو التّوكيد أَو الاختِصاص. إذًا الاختِصاص يُراد بِه إثبات مَعنىً لِشَيء دون غَيْره وهو تأكيد أَيضًا، أَو لأَمر لَفظيّ وهو فَصْل ما بَعْده عَمّا قَبْله لإزالة لَبْس كَوْنه نَعتًا لِما قَبْله، كَذٰلك يأْتي لإمكان العَطف عَلى الضَّمير المَرفوع ورَفْع اللَّبس، وهٰذا هُو الضَّمير المُؤكِّد للضَّمير المُستتِر وقَد جاء في القُرآن الكَريم، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [4] عُطِف (زَوْجك) عَلى الضَّمير المُستتر في (اسكن) بَعْد تأكيده بِالضَّمير (أَنتَ) وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [5]، وقَوله تَعالى: ﴿سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ

---

(١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآية ١٦٥.

(٢) شَرْح المُفَصَّلِ صَفَحات: ١١٢، ١١٣، ١١٤، المُضْمَرات جـ٣.

(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٥.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٥.

(٥) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ٢٤.

﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾[1] ففي هٰذه الآيات الضَّمير أي ضَمير الفَصل جاء مُؤكِّدًا لِضَمير الرَّفع.

وقَد ناب في القُرآن الكَريم عَن ضَمير الفَصل للتّأكيد كَلِمات غَيْر الضَّمير لإمكان العَطف، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2] (شركاؤكم) بالرَّفع معَطوف عَلى الضَّمير في (أجمعوا) وفُصِل بَينهما بالمَفعول بِه دون الضَّمير.

ومِن ذٰلك ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾[3] عَطْف عَلى الضَّمير في «استقم»، بَعْد الفَصل بِغَير الضَّمير حَيث قام مَقامه (كما أمرت) وقَد يَجوز أَن يَكون في مَوضِع النَّصب مَفعولاً مَعه، وحينئذٍ فَلا عَطْف ولا تأكيد.

وسَبَقَ أَن قُلتُ: إنّ ضَمير الفَصل يُؤتى بِه لأَمْر مَعنويّ وهو التّأكيد ولأَمر لَفظيّ وهو فَصْل ما بَعْده عَمّا قَبْله لإزالة لَبْس كَوْنه نَعتًا لِما قَبْله[4].

فإذا قيل: إذا كان الغَرَض مِنه إزالة اللَّبْس فَقَد جاء فيما لا لَبْس فيه نَحو قَوله تَعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥٨﴾[5].

وقَوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩﴾[6] ولا لَبْس في ذٰلك لأَنّ المُضمَرات لا توصَف.

والجَواب عَن هٰذا: أنّ هٰذا هو الأَصْل أَن لا يَقع الفَصْل إلاّ بَعْد الاسْم الظّاهِر مِمّا يوصف فلَمّا ثَبُت هٰذا الحُكم للظّاهِر أجرى المُضمَر مَجراه، وإن كانت المُضمَرات لا تُنعَت إذ كان أَصْله المُبتدأ والخَبَر[7].

---

(١) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٧١.

(٢) سُورَةُ يونسُ الآية ٧١ والقَراءَةُ بالرَّفْعِ هي قِرَاءَةُ الحَسَنِ (وشركاؤكم) أُنْظُرْ الكَشّافَ جـ٢ ص٣٥٩ ط بيروت لبنان، وفيه: [وجازَ مِنْ غَيرِ تَأكيدٍ بالمُنْفَصِلِ لِقيامِ الفَاصِلِ مَقَامَهُ لِطولِ الكَلامِ].

(٣) سُورَةُ هُودَ الآية ١١٢.

(٤) أُنْظُر الصَّفْحَةَ السَّابِقَةَ.

(٥) سُورَةُ القَصَصِ الآية ٥٨.

(٦) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٣٩.

(٧) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفصَّلِ جـ٣ ص١١١.

القِسم الثّاني مِن التَّوكيد (التّابِع)

التَّوكيد المَعنويّ

سَبَق أَن قُلتُ: إنّ الغَرَض مِن التّكرار رَفْع تَوَهُّم الخَطأ والنِّسيان، لِتَمكين المَعنى المُراد في نفْس السّامع بِتَقرير أَمْر المَتبوع عَن طَريق التّكرار.

يَقول ابْنُ يَعيشَ: «وقُلْت جاء زَيد، رُبَّما تَتوهَّم مِن السّامع غَفْلة عَن اسْم المُخبَر عَنه أَو ذَهابًا عَن مُراده، فيَحمِله عَلى المَجاز فيُزال ذٰلك الوَهم بِتكرير الاسْم، فيُقال جاءني زَيد زَيد»[1] فإنّه يَقصِد بِقَوله (فيَحمِل عَلى المَجاز) التَّجوُّز والمُبالَغة، وذٰلك: حينما نَقول: جاء زَيد فإن كان المَعلوم والأَمر الثّابِت أَنّ مَجيئًا قَد حَدَث ولٰكنّ الشَّكّ في كَوْن هٰذا المَجيء مِن زَيد، فرُبَّما يَكون مِن نائبه فإنّ التَّوكيد هُنا في هٰذه لا بُدّ أَن يَكون بالنَّفْس لا بالتّكرار، وذٰلك لِرَفع مَجاز الحَذْف فرُبَّما يَتوهَّم جاء نائب زَيد، أَمّا إذا كان الشَّكّ في المَجيء نَفْسه ولا يُصدَّق أَنّ زَيدًا قَد جاء لِتَعذُّر مَجيئه لِسببٍ ما فإنّ التّكرار هُنا للتَّوكيد ولِرَفع التَّجوُّز في الفِعل المُسنَد إلى زَيد.

أَمّا التَّوكيد المَعنويّ فإنّه بأَلفاظ مَحصورة، عَبَّر عنها النُّحاة بأَنّها أَلفاظ التَّوكيد المعَنويّ، وكَوْنها أَلفاظًا للتَّوكيد، لأَنّها تَرْفع تَوهُّم المَجاز مَع التَّوكيد بالنَّفْس أَو بالعَين، فيُؤَكَّد بِهما ما يُثبِت حَقيقة المُؤكَّد، وتَرفَع تَوهُّم عَدَم إرادة الإحاطة والشُّمول مَع التَّوكيد

---

(١) شَرْح المُفَصَّل جـ٣ ص٤١.

بـ (كُلّ وأَجمَع) وتوابِعها، فَلا يُؤكَّد بِها إلاّ ما يَتبعَّض ويَتجزّأ، بِخِلاف النَّفْس والعَين، فَهُما لإثبات حَقيقة الشَّيء.

أَمّا كَوْنها مَعنويّة، فلأَنّها في الحَقيقة هي ذات الكَلِمة الّتي قَبْلها في المَعنى، ولَو لَم يَكُن فِي تَركيبها (نَفْس أَو عَين) فعِندما نَقول: جاء زَيد زَيد فتكرَّر زَيد لِقَصد أَنّ الّذي جاء هُو زَيد لِرَفع تَوهُّم الخَطأ أَو السَّهو أَو النِّسيان، أَمّا إذا قُلْنا: جاء زَيد نَفْسه: فإنّنا نَقصِد أَنّ الّذي جاء هُو زَيد لا نائبًا عَنه فهٰذا لِرَفع تَوهُّم المَجاز بالحَذف.

ومِن ثَمّ نَعْلم أَنّ الفَرق بَين أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ: النَّفْس والعَين وبَين التَّكرار هُو أَنّ التَّكرار لِرَفع الخَطأ والنِّسيان أَو التَّجوُّز، فَهو لِمُجرَّد التَّوكيد أَي لِمُجرَّد تَقْوية المَعنى المُراد مِن الكَلام.

لِذٰلك أَطلَق عَلَيها النُّحاة في باب التَّوكيد التّابِع أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ وجَعلوه قِسمًا آخَر مِن أَقسام التَّوكيد، فَقالوا: إنّ التَّوكيد أَي التّابِع: قِسمان: لَفظيّ وهو: التَّكرار ومَعنويّ: وهو: التّأكيد بِالنَّفْس أَو بِالعَين، وكَذٰلك (كُلّ وأَجمَع) وتَوابِعهما، وكانت هٰذه التَّسمية مُناسِبة حَقًّا إذ أنّها نَفْس الكَلِمة المُؤكَّدة بها في المَعنى لا في اللَّفظ، وهٰذا واضح مَع التَّوكيد بِالنَّفْس أَو بِالعَين. أَمّا أَلفاظ الإحاطة والشُّمول، فإنّ المَتبوع يَدلّ عَلَيها ضِمنًا، ويُؤكَّد بِها لِرَفع تَوهُّم عَدَم إرادة الإحاطة والشُّمول، فإذا قُلْنا مَثلاً: جاء القَوم، تَوهَّم السّامع أَنّه رُبّما جاء بعض القَوم، وعِندما نريد إفادة السّامع المَعنى الّذي نريده، وهو أَنّ القَوم لَم يَتأخَّر مِنهم أَحَد. قُلْنا جاء القَوم كُلّهم، فلَفْظ (كُلّ) رَفَع هٰذا التَّوهُّم ودَلّ عَلَيه الأَوّل ضِمنًا.

التَّوكيد بالنَّفْس والعَين

ذُكِر في القُرآن الكَريم (لَفْظ) نَفْس مائتَين وسِتًّا وتِسعين مَرّة، ولَفْظ (عَين) سِتًّا وسِتّين مرّة، ولَم يأتِيا تَوكيدًا في جَميعها، وإنّما باشَرَتها العَوامِل[1].

(١) أُنْظُر المُعْجَمَ المُفَهْرَسَ لأَلفاظِ القُرآنِ لِمُحَمَّد فؤاد عبد الباقي ص٧١٠.

وقيل: إنّه قُرِىء ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[1] برَفع أَنْفسكم عَلى أَنّه تَوكيد للضّمير المُستتِر في عَلَيكم، وقال ابنُ هِشامٍ: الصَّواب أَنّ أَنْفسكم مُبتدأ عَلى حَذْف مُضاف، وعَلَيكم خَبَر أي عَلَيكم شأْن أَنْفسكم[2].

وتَختَصّ أَلفاظ التَّوكيد بالنَّفْس والعَين عَن بَقيّة أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ بِجَواز جَرّهما بِالباء الزّائدة لِزِيادة التّأكيد ويَجِب اتّصالهما بِضَمير مُطابِق للمُؤكَّد في الإفراد والتَّذكير وفُروعهما، وذٰلك لِلرَّبط بَين التّابع والمَتبوع، ولا يَجوز حَذْفه ولا تَقديره، لِفَوات الرَّبط اللاّزِم بَين التّابِع والمَتبوع، ويُطابِقان المُفرَد.

أَمّا المُثنّى والجَمع فيَأتِيان عَلى أَفعُل جَمْع قِلّة ولا يَجوز جَمْعه جَمْع كَثْرة عَلى فُعول، حَمْلاً لِلجَمع عَلى المُثنّى في الجَمع عَلى القِلّة، والمُعتاد الأَكثر أَنّ التَّوكيد بِهما في جَمْع القِلّة، فيُحمَل القَليل عَلى الشّائع الأَكثَر، وحَمْل الشَّيء عَلى الشَّيء في عِلْم النَّحو مَنهَج مَعروف، ويُعمَل بِه كَثير مِن أَبواب النَّحو، وهٰذا هُو الرّأْي الرّاجِح عِندي، إلاّ أَنّ بَعض النُّحاة أَجازوا جَمْع نَفْس وعَيْن عَلى فُعول والرّاجح عِندي هُو ما ذَكَرتُه.

وأَمّا بالنِّسبة للمُثنّى، فيَقول بَدْرُ الدِّين بْنُ مَالِكٍ: فالجَمع هو المُختار ويَجوز فيه أَيضًا الإفراد والتَّثنِية، يَقول أبو حَيّانٍ: وَهمْ في ذٰلك إذ لَم يَقُل أَحَد مِن النَّحويِّين بِه.

يقول الأَشْمُونِيُّ:

وفيما قاله أَبو حَيّانٍ نَظَرٌ، فقَد قال ابْنُ أَبازَ في شَرْح الفُصول، ولَو قُلْت: نَفْساهما لَجاز، فصَرَّح بِجَواز التَّثنِية، وقَد صَرَّح النُّحاة بِأَنْ كُلّ مُثنّى في المَعنى مُضاف إلى مُتضمِّنه يَجوز فيه الجَمع والإفراد والتَّثنِية والمُختار الجَمع نَحْو: فقد صفت قلوبكما، ويَترجَّح الإفراد عَلى التَّثنِية عِند النّاظِم وعِند غَيره بالعَكس كِلاهما مسموع كَقَوله:

حَمامَةَ بَطْنِ الوادِ بَيْنَ تَرنُّمي سَقاكِ مِن الغُرِّ الغَوادِي مَطيرُها.

---

(١) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ١٠٥.

(٢) أُنْظُرْ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ على الأَشْمُونِيِّ جـ٣ ص٧٩.

الحاجة إلى التَّوكيد بِالنَّفْس أَو بِالعَين

ولَمّا كان التَّوكيد بالنَّفْس والعَين لِرَفع تَوهُّم المَجاز، وإظهار المَعنى المُراد لِلسّامع، كانت الحاجة إلَيه مُستحسَنة عِند تَوهُّم هٰذا المَجاز.

وقَد يَكون غَيْر مُستحسَن بَل قَبيحًا، وذٰلك عِند العَطف عَلى المُتَّصِل مُستتِرًا كان أَو بارِزًا، ولذٰلك أَوجَب النُّحاة عِند العَطف عَلى الضَّمير المُتَّصِل، الفَصل لِلتّأكيد بالضَّمير، ولَم يُجيزوا ذٰلك بالنَّفْس، فتَقول: قُمْتَ أَنت وزَيد، ولَم يُجيزوا قُمْتُ نَفْسي وزَيد(١).

العِلّة في ذٰلك

وذٰلك، لأَنّ النَّفْس ـ كَما تَقدَّم ـ اسْم مُتصرِّف الاسْميّة غالِبة عَلَيه لشيوعه فتَدخُل عَلَيه العَوامِل فيَقعَ اللَّبْس في بَعض المَواضِع، بِخِلاف الضَّمير (أَنتَ) ولِذٰلك أَجازوا ذٰلك في نَحْو: قُمْتم أَجمَعون وزَيد ولَم يُجيزوا: قُمْتم أَنْفسكم وزَيد لِعَدَم اللَّبْس لِغَلَبة التّأكيد عَلى لَفْظ أَجمَعين، فلَم يَجرِ مَجرى أَجمَعين لذٰلك لَم يَحسُن أَن تَحمله عَلى الضَّمير حَتّى تُؤكِّد، وأَيضًا لأَنّ المَرفوع المُتَّصِل بمَنزِلة الجُزء، فكَرِهوا أَن يُؤكّدوه أَوّلاً بمُستقِلّ مِن غَيْر جِنْسه، فأَكَّدوه أَوّلاً بمُستقِلّ مِن جِنْسه وبِمَعناه وهو الضَّمير المُنفصِل المَرفوع، فيَكون تَمهيدًا لِتأكيده بالمُستقِلّ مِن غَيْر جِنْسه، وهو النَّفْس أَو العَين اللَّذان هُما مِن الأَسماء الظّاهِرة، أَمّا إذا كان المُؤكّد اسْمًا ظاهِرًا أَو ضَمير رَفْع مُنفصِلاً أَو نَصْب مُطلَقًا فَلا يُشترَط هٰذا الشَّرْط لِفَقْد العِلّة المُقتضِية لَه إذ الظّاهِر مُستقِلّ، والمُنفصِل لَيس كالمُتَّصِل لاسْتقلاله بِنَفْسه والمَنصوب لَيس كالمَرفوع في شِدّة الاتِّصال.

فلَو قُلْنا: مَرَرتُ بِكَ نَفْسك جاز تأكيد كاف الخِطاب بِالنَّفْس، ولَم يَجِب التّأكيد بِالضَّمير أَوّلاً بَل جائز ويكون أَبلَغ وأَقْوى، لأَنّكَ كأَنّك قُلْت: مَرَرتُ بِنَفْسك ولَم تَذكُر المُؤكَّد، ولأَنّ المُتَّصِل المَجرور لَيس في قُوّة اتِّصال الضَّمير المَرفوع كَما تَقَدَّم.

أَمّا لَو قُلْنا: جاءوني أَنْفسهم فَلا يَجوز، لأَنّ المُضمَر المُتَّصِل في غاية الضّعف، وهُنا

---

(١) أُنظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص٣٧٩.

النَّفْس أَقوى مِن المُضمَر، فَلا يَكون تابِعًا لَه، فإذا انْفصَل المُضمَر جاز أَن تكون النَّفْس تابِعًا لَه بِمَنزِلة الأَسماء الأَجنبِيّة بِخِلاف المُتَّصِل إذ لَيس بَعْده مَنزِلة أُخرى.

دَرَجات القُبْح

ثُمّ إنّ تأكيد المُضمَر مِن غَيْر تَقدُّم تأكيد بمُضمَر مُنفصِل قَبيح، وهو مَع ذٰلك جائز مَع قُبْحه كَما تَقدَّم شَرْحه في تَوكيد الضَّمير بالضَّمير.

والتّأكيد بالنَّفْس مَع بَعض المُضمَرات أَقبَح، فقَولنا: زَيد جاء نَفْسه أَقبَح مِن قَولنا: جِئتُ نَفْسي، لأَنّه في المَنال الأَوّل رُبّما أَوقع لَبْسًا، وقَوْلنا: قُمْتُ نَفْسي أَقبَح مِن قَولنا: قُمنا أَنْفسنا، لأَنّ في هٰذه المَسألة الضَّمير بارِز، وهو عَلى حَرْفَين كالأَسماء الظّاهِرة نَحْو: يَد، أَب، وفي المَسألة الأُولى عَلى حَرْف واحِد فَكان بعَيدًا مِن المُتمكِّنة.

وأَمّا الضَّمير المَنصوب والمَجرور، فيَجوز تأكيدهما بِالنَّفْس أَو بِالعَين وإن لَم يَتقدَّمهما تأكيد، لأَنّه لا لَبْس فيهما، ولَيسا مِن الفِعل كالجُزء مِنه كَما كان ضَمير الفاعِل.

وهٰذا التَّفصيل بَين الضَّمير المَرفوع المُتَّصِل، وبَين الضَّمير المَنصوب والمَجرور خَاصّ بالنَّفْس والعَين[١].

أَمّا في التّأكيد بِغَيْرهما مِن أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ أَلفاظ الإحاطة والشُّمول فلا تَفصيل بَل يَجوز التّأكيد بِغَير الفَصل بالضَّمير، فلِذٰلك نَقول: قُرىء كُلّه فنؤكّد الضَّمير المُستكِن مِن غَيْر تَقدُّم تأكيد بمُضمَر، وذٰلك لِعَدَم اللَّبْس لِغَلَبة التّأكيد عَلى (كُلّ) فَكانت كأَجمَعين[٢].

ولِذٰلك نَجد أَلفاظ التَّوكيد لا يلي العامِل شَيء مِنها وهو عَلى حاله في التَّوكيد إلاّ (جَميعًا) و(عامّةً) مُطلَقًا، فإنّهما يُفيدان مَعنى التَّوكيد، أَي إفادة التَّقْوية ورَفْع الاحْتمال وذٰلك لِغَلَبة مَعنى التّأكيد عَلَيهما، وإلا (كلاّ) و(كِلا) و(كِلْتا) مَع الابْتداء بِكَثْرة ومَع غَيْره

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٣ ص٤٤.

(٢) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٣ ص٤٣، وكِتاب سَيبَوَيه جـ٢ ص٣٧٩ ـ ٣٨٠.

بِقِلّة، فالأَوّل نَحْو: القَوم كُلّهم قائم، والرَّجلان كِلاهما قائم، والمَرأَتان كِلْتاهما قائمة، والثّاني: كَقَوله:

يَـمِـيـدُ إذا مَـادَتْ عَـلَـيْـهِ دِلاؤُهُـمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّها وَهُوَ نَاهِلُ. اهـ[١]

إعراب تَوكيد اسْم إنّ وأَخَواتها بَعْد ذِكْر الخَبَر

تَوكيد اسْم إنّ بَعْد ذِكْر الخَبَر، يَجوز فيه النَّصب والرَّفع، والنَّصب أَحسَن لأَنّه عَلى ظاهِر لَفْظ اسْم إنّ، ويَجوز فيه الرَّفع إذا حُمِل عَلى الضَّمير في خَبَر إنّ، فإذا قُلْنا: إنّ زَيدًا فيها وإن زَيدًا يَقول ذٰلك، ثُمّ قُلْنا نَفْسه يَجوز أَن نَقول (نَفْسه) بِالنَّصب، و(نَفْسه) بِالرَّفع عَلى أَنّه تَوكيد للضَّمير في الخَبَر، وقَد جَرى القُرآن الكَريم عَلى هٰذا فَقال تَعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٢] فعَطَف (رَسوله) عَلى مَحلّ (إنّ واسْمها) لأَنّ التَّقدير: الله بريء مِن المشركين ورسولُهُ[٣].

إعراب تَوكيد المُنادى

تَوكيد المُنادى بالنَّفْس لا يَجوز فيه إلاّ النَّصب لأَنّه بِمَنزِلة الصِّفة المُضافة وكَذٰلك (كُلّ)، لأَنّها تُستعمَل مُضافة، أَمّا (أَجمَعون) فيَجوز فيها الرَّفع والنَّصب، الرَّفع عَلى اللَّفظ أي أَنّها في حُكْم المُفرَد والنَّصب عَلى أَنّها في حُكْم المُضاف مِثل كُلّ وجَميع لأَنّها بِمَعناهما[٤].

ما يَجِب مُراعاته في خَبَر (كُلّ) مُضافة

ويَلزَم اعْتبار المَعنى في خَبَر (كُلّ) مُضافًا إلى نَكِرة ومَعناه بِحَسب ما يُضاف إليه

---

(١) أُنْظُر الأَشمُونيَ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ جـ٣ ص٨٤ ـ ٨٥.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٣.

(٣) أُنظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص١٤٤ ـ ١٤٥ ـ ١٤٦ تَحقيقُ عَبْدِ السَّلامِ هارون.

(٤) أُنظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص١٨٤.

فيَجب مُطابَقة الخبَر لِلنَّكِرة المُضاف إلَيها (كُلّ) كَما في قَوله تَعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[1]. وجاء في المُغْنِي: واعْلَم أَنّ لَفْظ (كُلّ) حُكْمه الإفراد والتَّذكير، وأَنّ مَعناها بِحَسب ما تُضاف إلَيه، فإن كانت مُضافة إلى مذكر وَجَب مُراعاة مَعناها فلِذٰلك جاء الضَّمير مُفرَدًا مُذكَّرًا في نَحْو: ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾[2]، ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾[3]، ومُفرَدًا مُؤنَّثًا في قَوله: ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾[4]، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[5] وإن كان الخَبَر مِن جُملة أُخرى لَم يَلزَم اعِتبار المَعنى، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[6] وأَيضًا في قَوله تَعالى: ﴿ وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾[7] وذٰلك، لأَنّ (لا يسمعون)، (يأتين) اسْتِئنافًا وأَوجَب ابْنُ هِشامٍ الجَمع في الكُلّ المَجموعيّ نَحْو: أعطاني كل رجل فأغنَوني، إذا كان حُصول المَعنى مِن المَجموع لا مِن كُلّ واحِد[8].

وجَمَع الأَمرين قَوله تَعالى: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾[9] فأَفرَد أَوّلاً وجمع ثانيًا لِدَلالة كُلّ نَفْس عَلى مُتعدِّد.

ولا يَلزَم مُراعاة المَعنى إن أُضيفَ إلى مَعرفة فتَجوز مُراعاة لَفْظ (كُلّ) في الإفراد والتَّذكير ومُراعاة معناه، كَما في قَوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾[10] هٰذا كُلّه

---

(١) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ٣٥.

(٢) سُورَةُ القَمَرِ الآية ٥٢.

(٣) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ١٣.

(٤) سُورَةُ المُدَّثِّرِ الآية ٣٨.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ الآية ١٨٥. المُغْنِي جا ص١٦٦.

(٦) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآيتان ٧ ـ ٨.

(٧) سُورَةُ الحَجِّ الآية ٢٧.

(٨) أُنْظُرْ حَاشِيَةَ الصَّبَّان جـ٣ ص٨٥.

(٩) سُورَةُ الزُّمَرِ الآية ٧٠.

(١٠) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٩٥.

إذا ذُكِر المُضاف إلَيه، أَمّا إذا لَم يُذكَر، فالّذي صَوَّبه ابْن هِشام أَنّه إن كان المُقدَّر مُفرَدًا نَكِرة، وَجَب الإفراد، وإن كان جَمعًا مَعرِفة وَجَب الجَمع وإن كانت المَعرِفة لَو صُرِّح بِها لَم يَجِب الجَمع تَنبيهًا عَلى حال المَحذوف كَما في قَوله تَعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[1] ﴿وَكُلٌّ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۝٥٤﴾[2].

(أَوجُه إعراب كُلّ)

لإعراب كُلّ ثَلاثة أَوجُه:

الوَجه الأَوّل:

أَن تَكون تالِية لِلعَوامل ولَو كانت مَعنويّة، فَتَكون مُضافة إلى الظّاهِر، لاسْتِغراق أَفراد المُنكَر نَحْو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[3]، وهي هُنا لاسْتِغراق أَفراد المُنكَر. وغَيْر مُضافة نَحْو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾[4]، فنَجِد هُنا أَنّ لَفْظ (كُلّ) في هٰذه الآية لَم يأْت تَوكيدًا تابِعًا مؤكِّدًا، ولٰكنّه أَفاد مَعنى التَّوكيد الّذي يُفيد رَفْع تَوهُّم عَدَم إرادة الشُّمول لأَنّه أَفاد اسْتِغراق أَفراد جِنْس الكَلِمة بَعْده وهي «نَفْس» ولأَنّ العامِل مَعنويّ وهو الابْتِداء في الآية الأُولى، وفي الثّانِية أَشبهَت المُبتدأ بتقدُّمها كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾[5]، ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾[6] وتَستغرِق أَجزاء المُفرَد إذا أُضيفت إلى مَعرِفة، وَجاء في حاشِية الأَمير عَلى المُغْني: قيل: إنّ هٰذا أَغلَبيّ وقَد تَعمّ جُزئيّاته نَحْو: ﴿۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[7] وحديث: «كُلُّ الطَّلاقِ وَاقعٌ إلاّ طَلاقُ

---

(١) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ٨٤.

(٢) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٥٤.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٨٥.

(٤) سُورَةُ الفُرْقَان الآية ٣٩.

(٥) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٩٥.

(٦) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ١٣.

(٧) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٩٣.

المَعْتوهِ»، وقيل: أل جنسية فيرجع في المعنى للمنكر[1].

وفي الحاشِيَةِ جاء أَنّه لا حاجة لِتَقدير (كُلّ)[2] والمَذكورة لِعُموم القُلوب لإضافتها إلى مُنكَر أَي أَنّ كُلّ فَرد مِن أَفراد القَلب المُضاف لِمُتكبِّر ولَيس قَلب مُتكبِّر بِمَنزِلة (رَغيف زَيد) لأَنّ زَيدًا مَعرِفة مَوضوع لِمُعيَّن، فالمُضاف إلَيه كَذٰلك ومُتكبِّر مَقول عَلى أَفراد مُحتمَل لَها فَقَلْب المُضاف كَذٰلك فكُلّ تَستغرِق ما احتملَه[3].

وَجاء في الكَشّافِ (ويَجوز أَن يَكون عَلى حَذْف المُضاف أَي عَلى كُلّ ذي قَلْب مُتكبِّر تَجعَل الصِّفةِ لِصاحِب القَلب)[4].

ولِهٰذا قُرِىء (قَلْب) بِغَير تَنوين في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ۝٣٥﴾[5]. عَلى تَقدير إضافة (كُلّ) المُقدَّرة بَعْدها، لِيَعمّ أَفراد القُلوب وأَجزاء القَلْب[6].

الوَجه الثّاني:

أَن تَكون نَعتًا[7]، فتَدلّ عَلى كَمال المَوصوف وتَكون مُؤوَّلة بالمُشتقّ أَي بالكامِل،

---

(١) حَاشِيَةُ الأَميرِ جـ١ ص١٦٤.

(٢) أَيْ في قَوْلِهِ تَعالى: في سُورَةِ غَافِرِ الآية ٣٥: ﴿كَذٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾.

(٣) حَاشِيَةُ الأَميرِ جـ١ ص١٦٤.

(٤) الكَشّافُ جـ٣ ص٤٢٧.

(٥) سُورَةُ غَافِرِ الآية ٣٥.

(٦) أُنْظُر المُغْني جـ١ ص١٦٤ وَحَواشِيهِ.

(٧) (كُلّ) إذا كانت بِمَعنى كامِل تُعرَب نَعتًا لا تَوكيدًا، ولٰكن لا يَجوز قَطْعها إلى الرَّفع أَو النَّصب مَع كَونها صِفة، لأَنّ القَطع يَجوز في الصِّفة، وعِلّة ذٰلك أَنّها كالتَّوكيد، ولا يَجوز القَطع في التَّوكيد، بِخِلاف الصِّفة والبَدَل.

وقال سيبَويَه في كِتابه في باب ما يُنصَب فيه الاسْم، لأَنّه لا سَبيل لَه إلى أَن يكون صِفة: سأَلتُ الخَليلَ رَحمه الله عَن: مَرَرتُ بزَيد وأَتاني أَخوه أَنْفسهما، فَقال: الرَّفع عَلى: هُما صاحِباي أَنْفسهما والنَّصب عَلى تقدير أَعنيهما أَنْفسهما (الكِتابُ جـ٢ ص٦٠ طَبعة عَبد السَّلام هارون) أَمّا مَع الصِّفة، فإنّه يَجوز فيها القَطع عَلى تَقدير مُبتدأ، أَو النَّصب عَلى تَقدير فَعَل. (أُنظُر الكِتابَ جـ٢ ص٥٧)، أَمّا التَّوكيد فإنّه لا=

فمِن ثَمّ وَقفَت نَعتًا، وتَجِب إضافتها إلى اسْم ظاهِر يُماثِل المَنعوت لَفظًا ومَعنىً نَحْو قَول الأَشْهَبِ:

وإنَّ الَّـذي حَـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دماؤُهُـمْ   هُـمُ الْـقَـوْمُ كُـلُّ الْـقَـومِ أُمَ خَـالِـد

الوَجه الثّالِث:

أَن تكون تَوكيدًا لِمَعرفة أَو نَكرة عِند الكوفيِّين، لأَنّهم لَم يَشترِطوا مُوافَقة التَّوكيد لِلمُؤكَّد تَعريفًا وتَنكيرًا[1]. وفائدتها في ذٰلك: العُموم، وتَجِب في هٰذه الحال إضافتها إلى اسْم مُضمَر راجِع إلى المُؤكَّد نَحو: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ ﴾[2]، قال ابْن مالِك، وقَد يَخلُف الضَّمير الظّاهِر، كَقَول عُمَر بن أبي رَبيعة:

كَـمْ قَـدْ ذَكَـرْتُـكِ لَـوْ أُجْـزَى بِـذِكْـرِكُـمُ   يـا أَشْبَـهَ الـنَّـاسَ كُـلَّ الـنَّـاسِ بِـالـقَـمَـرِ

وخالَفه أبو حَيَّانٍ وزَعَم أَنّ (كُلّ) في البَيت نَعْت مُؤَوَّل بالمُشتقّ بمَعنى الكامِل ولَيست تَوكيدًا[3]. والصَّحيح أَنّ كُلّ في البَيت تَوكيد، لأَنّها جاءت للعُموم والّتي للنَّعت تَدلّ عَلى الكَمال.

= يَجوز مَعه القَطع حَتّى مَع (كُلّ) عِندما تأتي صِفة، لأَنّها كالتَّوكيد، ولكَونه أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ المَحصورة، إلاّ أَنّ النُّحاة اعترَضوا عَلى الخَليل وسيبَوَيه، لأَنّه يَترتَّب عَلَيه حذْف المُؤكَّد وبَقاء التَّوكيد والحَذف مُنافٍ للتَّوكيد (الأَشمونيُّ حاشِيَةُ الصَّبّان ص٨٤، المُغْني جـ٢ ص١٦٨) وأَرى أَنّ الصَّواب هُو رأْي سيبَوَيه والخَليلَ، وذٰلك لأَنّه لا يُمكِن جَمْع صِفات أَسماء قَد اختلَف إعرابها واختلَف عامِلها في لَفْظ واحِد مَحمول عَلى إعراب الأَوّل أَو الثّاني، عِند ذٰلك نَضطرّ إلى القَطع مَع الصِّفة.

أَمّا مَع التَّوكيد، فإنّنا نَضطرّ إلى تقدير المُؤكَّد للضَّرورة، ولأَنّ التَّوكيد لا يَجوز قَطْعه إلى الرَّفع عَلى أَنّه خَبَر لِمُبتدأ أَو إلى النَّصب عَلى أَنّه مَفعول بِه لِفعل مَحذوف كَما يَحدث مَع الصِّفة ولأَنّ هٰذا مَع بَعْض أَلفاظ التَّوكيد يُوقِع اللَّبس في الكَلام مِثل: النَّفْس والعَين، تَدخُل عَلَيها العَوامل، ولا تَكون عَلى حالِها في التَّوكيد، وقَد جاء التَّوكيد لِرَفع اللَّبْس فحَمَل الكُلّ عَلى البَعض لِذٰلك كان لِزامًا تَقدير المُؤكَّد ولَو أَنّ التَّوكيد يُنافي الحَذف.

(١) المُغْني جـ١ ص١٦٥.

(٢) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٣٠.

(٣) المُغْني جـ١ ص١٦٥.

وبَعْد هٰذا فإنّه اتّضح لَنا أَنّ (كُلّ) إذا أُضيفت إلى الظّاهِر أَو إلى ضَمير مَحذوف، فحُكْمها أَن يَعمل فيها جَميع العَوامل، ومِن هٰذا نِيابتها عَن المَصدر في نَحْو قَوله تَعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1] وقَوله تَعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴿٣٩﴾﴾[2].

وخُلاصة ما سَبَق أَنّ أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ وهي: النَّفْس والعَين، وكُلّ، وجَميع وعامّة، وأَجمع وأَجمَعين وتَوابِعها، جَمْعاء وجُمَع، وكِلا وكِلْتا كُلّها قَد تُستعمَل غَيْر تَوكيد (تابع) ما عَدا أَجمَع وأَجمَعين وجَمْعاء وجُمَع فلا تُستعمَل إلاّ تَوكيدًا، فلا تَجيء مُبتدأ ولا فاعِلاً، بِخِلاف غَيْرها مِن أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ وإذا استُعمِلت مُضافة إضافة ظاهِرة، فيُؤكَّد بِها لٰكن بِشَرط جَرّها بِباء زائدة تَجرّها بِخِلاف نَفْسه وعَيْنه، فإنّهما تَلحقهما الباء لزِيادة التَّوكيد، وتَسقط هٰذه الباء عِند عَدَم إرادة زِيادة التَّوكيد.

وتُستعمَل جَميع وعامّة فاعِلاً ومبُتدأ ومَفعولاً ولا يَخرجان مِن مَعنى التَّوكيد عَلى رأْي سيبَوَيه في عامّة، ويأتِيان غَيْر مُضافَين ويُعرَبان حالاً.

أَمّا (كُلّ) فتُستعمَل مُبتدأ بِكَثرة ومَع غَيْره بقِلّة.

و(كِلا) و(كِلْتا) يُستعمَلان غَيْر تَوكيد، ويَخرجان مِن إفادة التَّوكيد إذا كانت تابِعَين لِما لَيس بِتأكيد، كَقَوله تَعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾[3]، لأَنّ (كِلاهما) هُنا مَعطوفة عَلى الفاعِل والمَعطوف يأخذ حُكم المَعطوف عَلَيه.

شُروط عامّة لأَلفاظ الإحاطة والشُّمول

يَجب أَن تكون أَلفاظ الإحاطة مَعرِفة، ولأَنّها مَعارف لا يَجوز أَن تُؤكِّد نكِرة، وهٰذا

---

(١) سُورَةُ النّساءِ الاية ١٢٩.

(٢) سُورَةُ الفُرْقانِ الآية ٣٩.

(٣) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ٢٣.

هو مَذهَب البَصريِّين وذٰلك لأَنّ كُلّ واحِد مِن أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ مَعرِفة فلا يَجوز أَن يَجري عَلى النَّكِرة تأكيدًا.

أَمّا الكوفِيّون فَقالوا: إنّه يَجوز، واسْتدَلّوا عَلى جَوازه بِقَول الشّاعِر[1].

لَـكِـنَّـهُ شَـاقَـهُ أَنْ قِـيـلَ ذا رَجَـبٌ　　　يـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ

فالشّاهِد في هٰذا البَيت جَواز تَوكيد النَّكِرة حَيث جُرّ (كُلّ) عَلى التَّوكيد لِحَول، وهو نَكِرة وهٰذا شاذّ في رأْي البَصريِّين الّذين يَشترِطون اتِّحاد التَّوكيد والمُؤكَّد في التَّعريف، وقَد تابَع بَعْض المُحقِّقين رأْي الكوفِيِّين إذا ما أَفاد تَوكيد النَّكِرة.

واسْتدَلّوا أَيضًا بِقَول الشّاعِر[1].

إذا الـقَـعـودُ كَـرَّ فـيـا حَـفَـدَا　　　يـومًـا جَـديـدًا كُـلَّـهُ مُـطَـرَّدَا

فأكد يومًا وهو نكرة بـ (كله)، واستدلوا أيضًا بقول الآخر:

قد صرت البكرة يومًا أجمعا

وما استدلوا به من هذه[2]الأبيات لا حجة فيه أما قول الشاعر:

يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

فالرِّواية: «يا ليت عدة حول كله رجبًا» وهو مَعرِفة لا نَكِرة و(رجبًا) مَنصوب.

وأَمّا قَول الآخَر: يَوْمًا جَديدًا كُلهُ مُطَّرَدًا.

فيُحتمَل أَن يَكون تأكيدًا لِلمُضمَر في جَديد، والمُضمَرات لا تَكون إلاّ مَعارف، وكان هٰذا أَولى لأَنّه أَقرَب إلَيه مِن اليَوم.

فعَلى هٰذا يَكون الإنشاد بالرَّفع. وأَمّا قَول الآخَر: «قد صرت البكرة يومًا أجمعًا» فَلا حُجّة فيه، ثُمّ لَو صَحّت هٰذه الأَبيات عَلى ما رَوَوه فَلا يَجوز الاحْتِجاج بِها لِقِلّتها وشُذوذها

---

(١) لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ.

(٢) لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ.

في بابها والشّاذّ لا يُحتَجّ به، ثُمّ إنّه لا يَقَع في القُرآن الكَريم تَوكيد النَّكرة بِها وإنّما يَجِب أَن يَكون المُؤكَّد مَعرفة، لأَنّ الغَرَض مِن التَّوكيد إزالة اللَّبْس، وأَلفاظه مَعارِف والنَّكرِة تَدلّ عَلى الإبهام والشُّيوع فَهُما يَتعارَضان تَعريفًا وتَنكيرًا.

لِماذا يَجوز تَوكيد النَّكِرة تَوكيدًا لَفظيًّا، ولا يَجوز تَوكيدها تَوكيدًا مَعنويًّا؟ لأَنّ التَّوكيد المَعنويّ لِتَمكين مَعنى الأَوّل (المُؤكَّد) وتَقرير حَقيقته، وتَقرير ما لَم يُثبَت في النَّفس مُحال، فإذا قيل: جاء زَيد نَفْسه، جيء بِالمَعنويّ (نَفْسه) لِرَفع المَجاز بِالحَذف، أَي لِرَفع تَوهُّم أَنّ الّذي جاء نائبه، فالتَّوكيد المَعنويّ هُنا قَرّر حَقيقة المُؤكَّد وهو (زَيد) ورَفَع عَنه المَجاز، أَمّا التَّوكيد اللَّفظيّ فَهو أَمْر راجِع إلى اللَّفظ وتَمكينه في ذِهن المُخاطب خَوفًا مِن تَوهُّم الغَلَط مِن جِهة السّامع أَو المُتكلِّم، فاللَّفظ هو المَقصود في التّأكيد اللَّفظيّ، ولِهٰذا جَرى التَّوكيد اللَّفظيّ في جَميع الأَسماء والحُروف والأَفعال والجُمل.

أَمّا التَّوكيد المَعنويّ، فإنَّما المُراد مِنه الحَقيقة، ولِذٰلك أُعيدَ المَعنى في غَيْر ذٰلك اللَّفظ، ومِن جِهة أُخرى أنّ الأَلفاظ الّتي يُؤكَّد بِها في المَعنى مَعارف، فَلا تَتبَع النَّكِرات، لأَنّ التَّوكيد كالصِّفة في الإيضاح والبَيان.

أَمّا الحُكم عَلى أَنّها مَعارِف، فَهٰذا واضِح في الأَلفاظ الّتي تُضاف إلى الضَّمائر، وهي:

نَفْس، عَيْن، كِلا، كِلْتا، وكُلّ وجَميع وعامّة.

أَمّا أَجمعَ وأَجمَعون وتَوابِعهما، فالرّأْي الرّاجِح عَلى أَنّها مَعارِف، لأَنّها في معنى المُضاف إلى المُضمَر لأَنّنا إذا قُلْنا: جاء الطُّلّاب أَجمعَ، في تَقدير جَميعهم، هٰذا وإن جَمْع (أَجمَع) بِالواو والنّونْ عَوَض عَن الضَّمير المُقدَّر، فَصارت الكَلِمة بِذٰلك الجَمع يُراد بها المُضاف والمُضاف إلَيه، ولِهٰذا لَم تَجرِ هٰده الأَلفاظ عَلى نَكِرة[1].

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٣ ص٤٥.

شَرْط التَّوكيد التّابِع بِألفاظ الإحاطة

يَقول ابْنُ مالِكٍ:

وَكُـلاّ اذْكُـرْ فـي الـشُّـمـولِ وَكِـلاَ   وكلْتَا جَميعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ. اهـ

فَلا يُؤكَّد بِهنّ إلّا ما لَهُ أَجْزاء يَصحّ وُقوع بَعْضها مَوقِعه لِرَفع احْتِمال تَقدير بَعْض مُضاف إلى مَتبوعهنّ في نِسبة الحُكم إلَيه أَو لِرَفع احْتِمال إرادة البَعض مِن لَفْظ الكُلّ مَجازًا مُرسلاً أَو مَجازًا عَقليًا[1].

وذٰلك لأنّها تَدلّ عَلى الشُّمول والإحاطة، وإذا جاء ما لَيس مُتعدِّدًا، ولٰكنّ سِياق الجُملة يُشير إلى أَنّه لَه أَجزاء يَصحّ وُقوع بَعْضها مَوقِعه، فإنّه في هٰذه الحال يَصحّ التَّوكيد بِكُلّ للدَّلالة عَلى الإحاطة والشُّمول، وإن كان المُؤكَّد غير متعدِّدًا، وذٰلك مثل: القَمَر كُلّه واضِح، فالقَمَر وإن كان لَيس مُتعدِّدًا إلاّ أَنّه لَه أَجزاء يَصِحّ وُقوع بَعْضها مَوقِعه ولِذٰلك جاز تأكيده بِكُلّ[2].

كَما يَجِب اتِّصال هٰذه الأَلفاظ بِضَمير المُؤكَّد لِيَحصل الرَّبط بَين التّابِع والمَتبوع ويَجِب أَن يُطابِق هٰذا الضَّمير المُؤكَّد في الإفراد والتَّذكير وفُروعهما، وهٰذا كُلّه إذا جَرَت عَلى المُؤكَّد، فَلا يَرِد قَولُه سُبحانه وتَعالى: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ ۝٤٠﴾[3] لِعَدَم اتِّصال كُلّ بِالضَّمير، ولَم تَجرِ عَلى المُؤكَّد.

ولِهٰذا جَرى خِلاف بَين العُلَماء حَول (كُلّ) عِندما تُقطَع عَن الإضافة، فأَجاز ذٰلك الفَرّاءُ والزَّمَخشَريُّ تَمسّكًا بِقِراءة بَعْضهم: ﴿إنا كُلًّا فيها﴾ فقُطِعت كُلّ عَن الإضافة، وأَعربَها تَوكيدًا لِلضَّمير (نا) في (إنّا)، ولٰكنّ بَعْض العُلَماء الّذين اشترَطوا شَرْط الإضافة

---

(١) أُنْظُر الأَشْمُونِيّ جـ٣ ص٧٥ حَاشِيَةَ الصَّبّانِ.

(٢) أُنْظُر الأَشْمونِيّ حَاشِيَةَ الصَّبّانِ جـ٣ ص٧٥.

(٣) سُورَةُ يس الآية ٤٠.

إلى الضَّمير المُطابِق للمُؤكَّد، ومِنهم ابْن مالِك خَرّج الآية عَلى أَنّ (كُلًّا) حال مِن ضَمير الظَّرف.

ورأْي آخَر، وهو أَنّ (كُلًّا) بَدَل مِن الضَّمير (نا) وهٰذا أَرجَح عِندي لأَنّ البَدَل: هُو التّابِع المَقصود بِالحُكْم، والمَقصود في الآية شُمولهم وإحاطتهم ولِهٰذا جاز إبدال الظّاهِر مِن المُضمَر، لأَنّ البَدَل هُنا مُفيد للإحاطة والشُّمول ثُمّ إنّ البَدَل هُو للإيضاح والبَيان أَيضًا، و(كُلّ) هُنا أَوضَحت وبَيَّنت وهي مَقصودة بالحُكْم، وهٰذا رُبَّما يَتَّفِق مَع الرَّأْي القائِل بِأَنّها تَوكيد عَلى تَقدير مُضاف وكِلاهما للإفصاح والبَيان فعَلى أَنّها تَوكيد يُقدَّر المُضاف مِثل: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٤٠﴾[1]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ۝٨٧﴾[2]، ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾[3]، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[4].

أَمّا إعراب (كُلًّا) حالًا، فَهو ضَعيف لأَمْرين:

الأَوّل: تَقديم الحال عَلى عامِلها.

الثّاني: أَنّ المَشهور في (كُلّ) أَنّها أَلفاظ مُعرَّفة، وقَطْعها عَن الإضافة لَفظًا وتَقديرًا لِتَصير نَكِرة فيه تَكلُّف.

هٰذا بالإضافة إلى أنّ (كُلّ) في الآية بَدَلٌ أَوضَحُ لِلمَعنى المَقصود في الآية، وهو الإحاطة والشُّمول قَبْل انْتِهاء أَجزاء الجُمْلة في الآية، وهٰذا أَقوى في أَداء المَعنى المُراد.

أَمّا الحال فَهي مُكمِّلة، ولَيست مَقصودة بِالحُكم، ويُمكِن الاسْتِغناء عَنها لأَنّها مُبيِّنة لِهَيئة صاحِبها وَقْت الفِعل، ولَيس هٰذا هُو المَقصود وإنَّما المُراد في الآية والمَقصود: الكُلّ فيها: وكأَنّ (كُلّ): هي المُبتدأ أَو اسْم (إنّ) إذ هي جُزء الجُمْلة عَلَيه يَتوقَّف أَداء المَعنى.

---

(١) سُورَةُ يس الآية ٤٠.

(٢) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٨٧.

(٣) سُورَةُ الأَنْعام الآية ٨٤.

(٤) سُورَةُ الفُرقانِ الآية ٣٩.

ولِذٰلك تَقديم (كُلّ) في الآية ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾[1] أَفضَل مِن تأخيرها، لأَنّها أَوّلاً: عَلى تَقدير مُضاف إلَيه، وثانِيًا: كَونها مُقدَّمة نَزلَت مَنزِلة ما لا يُباشِره العامِل اللَّفظيّ فأَشبهَت المُؤكِّدة مِن حَيث أنّ التَّقديم في اللَّفظ لا في التَّقدير حَيث أنّ المُؤكِّدة لَم يُباشِرها العامِل - كَما قُرِىء (كُلّ) بِالرَّفع في قَوله تَعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾[2]، وهٰذا لأَنّ العامِل هُنا الابْتِداء وهو مَعنويّ ولَيس لَفظيًّا، فَكانت كالمُؤكِّدة، وهٰذا أَقوى مِن قِراءة النَّصب، لأَنّه سيَترتَّب عَلَيه جَعْل خَبَر إنّ جُمْلة (كُلّه لِلَّه) المُبتدأ فيها مُفيد للإحاطة والشُّمول ويُستفاد مِن المَعنى أَنّ القَصد مِن هٰذه الآية هُو الإخبار بأَنّ كُلّ شَيء بِيَد الله، وهو المُراد إخباره في (كُلّ) وإن كانت في حالة الرَّفع لَيست تَوكيدًا تابِعًا، لأَنّ إعرابها مُبتدأ أَقوى في إفادة المَعنى المُراد مِن إعرابها تَوكيدًا، لأَنّ التَّوكيد بها لِرَفع تَوهُّم المَجاز بِالحَذف، وهو حَذْف كَلِمة (بَعْض) مُضافة إلى الأَمر، إلاّ أَنّ إعرابها مُبتدأ والابْتِداء عامِل مَعنويّ مُفيد لِهٰذا المَعنى وجَعله هُو المَقصود أَصلاً مِن أَوّل الكَلام ولَم يُؤتَ بِكَلمة (كُلّ) لِرَفع تَوهُّم عَدَم الإحاطة فَقَط، وإنَّما جيء بها أَيضًا أَوّل ذي بَدء للدّلالة عَلى أَنّ المَعنى المَقصود إخباره بِهٰذا الأَمر هُو أَنّ كُلّ شَيء بِيَد الله وَحْده. بِخِلاف ما إذا كانت (كُلّ) تالِية لِعامِل لَفظيّ، فإنّها لا تُفيد هٰذا المَعنى، ولٰكنّ العامِل هُنا مَعنويّ، فَشابَهت المُؤكِّدة في الأَصل، ومِن هُنا جاء مَعنى التَّوكيد بالإضافة إلى أَنّها أَفادت هٰذا المَعنى أَصلاً دون اسْتِعمَالها تَوكيدًا لِلأَمر في الآية.

فالتَّوكيد في هٰذه الآية في حالة الرَّفع مِن جِهتَين:

الأُولى:

لَفْظ (كُلّ) المُفيد للإحاطة والشُّمول، وقَد أَفاد التَّوكيد، لأَنّها لَم تَلِ العَوامل اللَّفظيّة بِخِلاف العامِل المَعنويّ، وهو الابْتِداء.

---

(١) سُورَةُ الأنعام الآية ١٥٤.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٥٤.

الثّانِية:

أَفادت التَّوكيد عَن طَريق الإسناد إلَيها دون اسْتِعمالها تابِعة لِمَتبوع مُؤكّدة، ومِن هُنا جاءت قُوّة التّأكيد[1].

ولِهٰذا جاء في القُرآن الكَريم ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[2]. (كُلّ) مُضافة إلى ما فيه أل الّتي لِلجِنس، فحَسُنَت إضافتها، ولَم يَقُل القُرآن الكَريم (فأخرجنا به من الثمرات كلها) ولَو أَنّ المَعنى واحِد، ويَستوي الأَمْران في إفادة (كُلّ) الإحاطة والشُّمول، إلاّ أَنّ اسْتِعمال (كُلّ) مُضافة إلى ما فيه أل الّتي لِلجِنس دون اسْتِعمالها مُؤكّدة لِلثَّمرات ومُضافة إلى ضَميرها فيه حِكْمة، وذٰلك لأَنّ (مِن) في الآية لِبَيان الجِنس لا لِلتَّبعيض، والمَجرور بِها في مَوضِع المَفعول به، لا في مَوضِع الظَّرف، والمُراد: الثّمرات أَنْفسها، وأَدخَل (مِن) لِبَيان الجِنس كُلّه، فلَو قال: أخرجنا به من الثمرات كلها، لَقيل: أَيّ شَيء أُخرِج مِنها، وتُوُهِّم أَنّ المَجرور في مَوضِع الظَّرف، وأَنّ مَفعول أَخرَجنا، فيما بَعْد، فإذا تَقدَّمَت (كُلّ) ذَهَب هٰذا التَّوهُّم، لأَنّ (كُلّ) إذا تَقدَّمَت اقْتضَت الإحاطة بِالجِنس وإذا تأَخَّرَت اقْتضَت بِالمُؤكَّد بِتَمامه جِنسًا شائِعًا كان أَو مَعهودًا، وكَذٰلك الحال في الآية: ﴿ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[3] فلَو قال: ثم كلي من الثمرات كلها لأَوهَم أَنّها لِلعَهد المَذكور قَبْله، فَكان الابْتِداء بِكُلّ أَحضَر لِلمَعنى وأَجمَع لِلجِنس وأَرفع لِلَّبْس»[4].

ومِمّا سَبَق يَتبيَّن لَنا أَنّ جَميعًا في قَوله تَعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[5] لَيس تَوكيدًا، لاشْتِراط اتِّصال أَلفاظ التَّوكيد بِضَمير يُطابِق المُؤكَّد فلَو كان تَوكيدًا لَقيل

---

(١) وَقَرَأَ أَبُو عُمَرَ (كُلُّهُ) بالرَّفْع على أَنَّهُ مُبْتَدأٌ أَوْ تَوْكيدٌ لاسمِ (إنَّ) مُراعاةً لِلْمَحَلِّ (مَعَاني القُرآنِ ١ ـ ٢٤٣، البَحْرُ ٣: ٨٧ كِتابُ سِيبَوَيه.

(٢) سُورَةُ الأَعْراف الآية ٥٧.

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٦٩.

(٤) أُنْظُرْ نَتَائِجَ الفِكْرِ في عِلَلِ النَّحْوِ للسُّهَيْلِيِّ.

(٥) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٩.

(جَميعه)، إلاّ أَنّ بَعض النُّحاة أَعرَبوا جَميعًا تَوكيدًا لِ (ما) المَوصولة الواقِعة مَفعول لِ (خَلَق).

ولٰكنّ هٰذا لا يَجوز لِوَجهَين:

الأوّل: هُو ما ذُكِر وهو أنّه يَجب اتِّصال لَفْظ التَّوكيد بِضَمير المُؤكّد، ومُطابِق لَه أي: لِلمُؤكَّد في الإفراد والتّذكير وفُروعهما.

الثّاني: مِن جِهة المَعنى: أنّه لَو جَعلْنا جَميعًا تَوكيدًا والتَّوكيد لِرَفع تَوهُّم المَجاز (المَجاز بِالحَذف) وحَيث إنّه لا يوجَد هٰذا التَّوهُّم لِلسّامع، لأَنّ (لَكُم) مَعناها الاعْتِبار، والاعْتِبار يَكون بِشَيء مَوجود فِعلاً، فَكَيف يُتوهَّم مِن السّامع هٰذا المَجاز، فيَتوهَّم أَنّ الله خَلَق بَعْض ما في الأَرض، ولَيس هٰذا مَقصودًا مِن لَفْظ (جَميعًا) ولٰكنّ المَعنى: أنّ الله سُبحانه وتَعالى قَدَّر في عِلْمه خَلْق ما في الأَرض مُجتمِعًا، فجَميعًا هُنا بِمَعنى (مُجتمِعًا) وعَلى هٰذا فهي حال ولَيست تَوكيدًا، وأُضيفُ إلى هٰذا أَنّ التَّوكيد بـ(جَميع) غَريب لأَنّها تأْتي بِمَعنى مُجتمع كَما في الآية، وهو ضِدّ مُتفرِّق فلا تُفيد تَوكيدًا، وهٰذا مِثل قَول الشّاعِر:

نَهَيْتُكَ عَنْ هذا وَأَنْتَ جَميعُ[1]

فَهي حال أُريدَ بِها مَعنى الجَمع[2] ويُؤكَّد بِأَجمَع بَعْد (كُلّ) مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾[3]. إذا أُريدَ تَقْوية التّأكيد لمقتضىً مُراد في الكَلام، فيُتبَع (كُلّه) بِأَجمَع، و(كُلّها) بِجَمْعاء و(كُلّهم) بِأَجمَعين، و(كُلّهنّ) بِجُمَع، و(جُمَع) هٰذه تُعتبَر مُلحَقة بِأَلفاظ التَّوكيد المُتقدِّمة، ولِهٰذا يَنبغي في الفَصيح أَن تَسبِقها لَفظة (كُلّ) وأَن تكون مُطابِقة لَها، وقَد يُؤكَّد بِهٰذه الأَلفاظ وإن لَم يَتقدَّم (كُلّ) نَحو: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩﴾[4].

---

(١) أُنْظُر التَّوْضيحَ جـ٣ ص١٥٢.
(٢) مُعْجَم أَلْفاظِ القُرآنِ الكَريم جـ١ مَجْمَعُ اللُّغَة العَرَبيّةِ.
(٣) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٣٠.
(٤) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٣٩.

أَجمَع بِمَعنى كُلّ بِدون زِيادة في المَعنى

قيل: إنّ في أَجمع فائدة لَيست في كُلّ، وذٰلك إذا قُلتَ: جاءني القَوم كُلّهم، جاز أَن يَجيئوك مُجتمِعين مُفترِقين، فإذا قُلتَ: أَجمَعون. صار حال القَوم الاجْتِماع لا غَيْر.

والصَّواب أَنّ مَعناهما واحِد فَهُما بِمَثابة التّكرار اللّفظيّ بالمُرادِف.

جيء بـ (أَجمَعون) في الآية: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ ﴾[1]، وذٰلك لأَنّ المَقام مَقام تَوبيخ إبْليس، والتَّسجيل عَلَيه بِأَنّه عاصٍ وَحْده دون المَلائكة كُلّهم، فأُكِّد هٰذا المَعنى بِتَقْوية التّأكيد بَعْد كُلّ بِـ (أَجمَعون).

ولِذٰلك لَم يأْت التَّوكيد بِهِما (بِكُلّ وأَجمَعين) في الآيتَين ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ ﴾[2] و ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٤٣ ﴾[3] لأَنّ المَقام لا يَستدعي تَقْوية التّأكيد بِأَكثَر مِن تأكيد واحِد، فمُراد إبليس أَنّه سيُغْويهم جَميعًا إلاّ عِباد الله المُخلِصين، وهٰؤلاء الغاوون لَهُم جَهنَّم دون إرادة الإشارة إلى مَعنًى آخَر كَما في آية (٣٠) سُورَة الحِجْرِ في قَوله تَعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ ﴾، فالمُراد التَّشهير بِإبليس والسُّخرية مِنه والتَّسجيل عَلَيه بِأَنّه عاصٍ واستكبَر عَلى المَولى جَلّ جَلاله، ولَو كان في (أَجمَع) زِيادة فائدة لَم تَكُن تأكيدًا، لأَنّ التّأكيد تَمكين مَعنى الأَوّل (المُؤكَّد) وهذا مِثل قَولنا: ضربنا ضَربًا، فالمَصدر هُنا تأكيد لِلفِعل، لأَنّه دَلّ عَلى مَعناه بِدون زِيادة مَعنىً.

أَمّا لَو قُلْنا: ضربت ضَربًا شَديدًا، لَم يَكُن تأكيدًا فلَو أُريدَ بِأَجمَع مَعنى الاجْتِماع لأُعرِبت حالاً ووَجَب نَصْبها[4].

---

(١) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٣٠.
(٢) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٣٩.
(٣) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٤٣.
(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٣ ص٤١.

تَوابِع أَجمع والتَّرتيب بَين أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ

ويَتبَع (أَجمع) (أَكتَع) و(أَبصَع) تابع لأَكتَع، ورُوِي عَن العَرَب «أجمع أبصع وجمع كتع وجمع تبع» فيُقدِّمون أَجمَع ثُمّ يُتبِعونها ما شاءوا مِن هٰذه التَّوابِع.

الأَلفاظ المَحصورة

أَمّا أَلفاظ التَّوكيد المَعنويّ المَحصورة فإنّها إذا اجتَمعَت تأْتي مُرتَّبة وتُقدَّم (نَفْسه) و(عَيْنه)، لأَنّهما أَشَدّ تَمكُّنًا في الاسْميّة لِشُيوعهما ثُمّ تأْتي (كُلّ) مُقدَّمة عَلى أَجمَع لأَنّ (كُلًّا) تكون تأكيدًا وغَيْر تأكيد، و(أَجمَع) لا تكون إلاّ تأكيدًا.

ولا يَجوز الفَصل بَين أَلفاظ التَّوكيد المَعنوي بِحَرف العَطف، لأَنّ التَّوكيد تابع لِما قَبْله، ولا يَصحّ فَصْل التَّوكيد عَن التّابِع المُؤكَّد لأَنّه كالجُزء الواحِد بِخِلاف التَّوكيد اللَّفظيّ.

هَل عامّة مِن أَلفاظ التَّوكيد؟

الخِلاف حَوْلها:

اختلَف المُبرِّدُ وسيبَوَيه حَوْل (عامّة)، فَقال سيبَوَيه: إنّها مِن أَلفاظ التَّوكيد مِثل (كُلّ) قال: «وأَمّا كُلّهم وجَميعهم وأَجمَعون وعامّتهم وأَنْفسهم فَلا يكن أَبدًا إلاّ صِفة»[1].

أَمّا المُبرِّد فَقال: إنّها بِمَعنى أَكثَرهم عَلى أَنّها بَدَل بَعْض مِن الكُلّ عَكْس التَّوكيد إذ بَدَل البَعض تَخصيص، والتَّوكيد تَعميم، فَفي الإفصاح أَنّ المُبرِّد خالَف سيبَوَيه، فزَعَم عامّتهم بِمَعنى أَكثَرهم فعِنده تكون من بَدَل البَعض عَكس مَعنى التَّوكيد فإنه تَخصيص والتَّوكيد تَعميم[2].

---

(١) كِتابُ سِيبَوَيه جـ١ ص٣٧٧. (وَيَقْصُدُ بِقَوْلِهِ: صِفةً: التَّوْكيد).
(٢) شَرْحُ التَّصْريح عَلى التَّوْضِيح جـ٢ ص١٢٤ طَبْعَةُ الحَلَبِيّ.

ولَم أَجِد مَن حَسَم الخِلاف بَين هٰذين الإمامَين، بَل انحصَر كَلام المُتأخِّرين في تَوجيه قَول ابْن مالِكٍ:

واسْتَعمِلُوا أَيضًا كَكُلٍّ فاعِلَةْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةْ

هَل يَعني ابْنُ مالِكٍ أَنّ (عامّة) زائدة عَلى أَلفاظ التَّوكيد كالنّافِلة، أَو يَعني أَنّ التّاء في (عامّة) زائدة لازِمة مَع المُذكَّر والمُؤنَّث، كَما هي زائدة في (النّافِلة).

هٰذا مُنتهى كَلامهم.

بَيْد أَنّي قَرأْت في الحَديث الّذي رَواه مُسْلِمٌ والنَّسائِيُّ في كِتاب الزَّكاة: «. . . فَجاء قَومٌ عُراة حُفاة مُتقلِّدي السُّيوف عامَّتهم مِن مُضَر، بَل كُلّهم مُضَر» فرَجحَت عِندي مَقالة المُبرِّد، يَقول السِّندِيُّ في شَرْحه للنَّسائِيِّ[1]: «عامّتهم مُضَر: أَي غالِبهم مِن مُضَر»، ويَبدو أَنّ هٰذا هو سِرّ انصِراف جُمهور النُّحاة عَن ذِكر (عامّة) في أَلفاظ التَّوكيد.

تَقديم النَّفْي عَلى أَلفاظ الإحاطة

جاء في حاشِيَةِ الصَّبّانِ[2] «اِعلَم أَنّ (كُلًّا) وشِبْهها في إفادة شُمول كُلّ فَرْد إن كانت داخِلة في حَيِّز النَّفي بِأَن أُخِّرَت عَن أَداته لَفظًا نَحو: «ما كُلّ ما يَتمنّى المَرء يُدرِكه»، أَو رُتبةً نَحو: كُلّ الدَّراهِم لَم آخُذ، والدَّراهِم كُلّها لَم آخُذها تَوجَّه النَّفي إلى الشُّمول خاصّة وأَفاد سَلْب العُموم، وإلاّ بِأَن قُدِّمت عَلى أَداته لَفظًا ورُتبةً تَوجَّه النَّفي إلى كُلّ فَرْد وأَفاد عُموم السَّلْب، كَقَوله عَلَيه الصَّلاة والسَّلام: كُلّ ذٰلِك لَم يَكُن، وكالنَّفي النَّهي.

قال التَّفْتازانيُّ: والحَقّ أَنّ الشّقّ الأَوّل أَكْثَريّ لا كُلّيّ، بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿ٱللَّهَ لَا

(١) النَّسَائِيُّ، كِتَابُ الزَّكاة، بَابُ التَّحْرِيضِ عَلى الصَّدَقَةِ ٥/ ٧٥.
(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ جـ٣ ص٧٤.

يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾[2]. ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾﴾ اهـ[3].

خُلاصة ما ذُكِر أَنّ (كُلّ) إذا سَبقها النَّفي لَفظًا ورُتبةً كان النَّفي مُنصبًا عَلى الشُّمول بِمعَنى أَنّ البَعض يَتوجَّه إليَه النَّفي مِثل: «ما كُلّ ما يَتمنّى المَرء يُدرِكه» أَمّا إذا قُدِّمَت (كُلّ) عَلى النَّفي كان مَعناه سَلْب العُموم وشَمَل النَّفي جَميع أَفراده ولم يَبق فَرْد واحِد لَم يَشمله النَّفي، وذٰلك مِثل الحَديث: كُلّ ذٰلِك لَم يَكُن، إلاّ أَنّ التّفْتازانيَ قال: إنّه في الحالة الأُولى أَكْثَريّ لا كُلّيّ، واستَدَلّ بِالآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾، إذ لَيس المَعنى: أنّ الله يُحِبّ بَعْض المُختالين الفَخورين.

ولٰكنّي أَرى أَنّ الحُكم الّذي ذَكَره بالنِّسبة لِـ (كُلّ) صَحيح ومُطَّرِد، أَمّا بِالنِّسبة للآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾. أَو ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾﴾ فإنّي أَرى أَنّ النَّفي بِلا قَد يُراد بِه النَّفي أَصلاً وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾[4]، فإنّ في ظاهِره نَفي الإلحاف في المَسأَلة، والحَقيقة نَفي المَسأَلة البَتّة، بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾[5]، ومَن لا يَسأل لا يُلحِف قَطْعًا ضَرورة أَنْ نَفْي الأَعَمّ يَستلزِم نَفْي الأَخصّ.

كَما أَنّ النَّفي بِـ (لا) قَد يُراد بِه نَفْي الفِعل المُضارِع عَلى الدَّوام، كَقَوله تَعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[6].

فإذا طَبّقْنا هٰذا الكَلام عَلى الآيةِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾ وقُلْنا إنّ (لا)

---

(١) سُورَةُ لُقْمانَ الآية ١٨.
(٢) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٢٧٦.
(٣) سُورَةُ القَلَم الآية ١٠.
(٤) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٢٧٣.
(٥) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٢٧٣.
(٦) سُورَةُ سَبَأ الآية ٣.

نَفَت أَصل الفِعل (الحُبّ) للمُختالين الفَخورين، وإنّ هٰذا النَّفي عَلى الدَّوام، نَستطيع أَن نَقول: إنّه إذا نُفِي الفِعل أَصلاً، وإنّ هٰذا النَّفي عَلى الدَّوام فهٰذا مَعناه أَنّ النَّفي مُنصَبّ عَلى جَميع أفراد المُختالين الفَخورين، لأَنّ الفِعل نُفِي أَصلاً، وأنّ هٰذا النَّفي عَلى الدَّوام، فكَيف يَكون لِبَعضهم.

وأُضيفُ إلى هٰذا أَنّ النَّفي لَم يُباشِر (كُلّ) كَما في المَثَل «ما كُلّ ما يَتمنّى المَرء يُدرِكه» وإنَّما النَّفي باشَر الفِعل، فانصَبَّ عَلَيه، فَكان المَعنى نَفْي الفِعل أَصلاً ورأسًا.

ثم إنّه جاء الرَّدّ عَن الآية ﴿ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾﴾[1] وهو: «إن دَلالة المَفهوم إنّما يُعوَّل عَلَيه عِند عَدَم المُعارِض، وهو هُنا مَوجود، إذ الدَّليل عَلى تَحريم الاختِيال والفَخر مُطلَقًا» اهـ.

وهٰذا وإن كان يُؤيِّد ما ذَهبْتُ إليه مِن أَنّ القاعِدة مُطَّرِدة وصَحيحة إلاّ أَنّه اعتَمَد في الرَّدّ عَلى عَدَم المُعارِض لإفادة تَوجُّه النَّفي إلى جَميع الأَفراد أَي: سَلْب العُموم، وهٰذا صَحيح، إلاّ أَنّه لَيس هٰذا فَقَط، وإنّما أَيضًا هُو ما ذَكَرتُه مِن مُباشَرة النَّفي بِكلّ، ومَعنى النَّفي بِلا.

اتِّصال (كُلّ) بِما:

تَتّصِل (ما) بِـ (كُلّ) وتُسمّى (ما) المَصدريّة أَو الزَّمانيّة عِند دُخول (كُلّ) عَلَيها، لأَنّها حينئذٍ تكون مَصدرية ظَرفيّة[2] لأَنّها هي وصِلَتها (الفِعل) مُؤوَّل بِمَصدر مِثل قَوله تَعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا﴾[3]، وهٰذا المَصدر المُؤوَّل ناب مَناب الظَّرف، ولِذٰلك سُمِّيَت ما المَصدرية الظَّرفيّة، ولِذٰلك (كُلّ) مَنصوب لأَنّه أُضيفَ إلى ما هو نابَ عَن الظَّرف، فنَصْبها عَلى الظَّرفيّة كَما نُصِب في قَوله تَعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[4]، لأَنّها أُضيفت

---

(١) المُغْني جـ٢ ص١٧١.

(٢) أُنْظُرْ كِتَابَ سِيبَوَيه جـ١ ص٤٥٣، المُغْني جـ١ ص١٧١.

(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٥.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٢٩.

إلى مَصدَر الفِعل فنُصِبَت عَلى المَصدريّة عَلى أنّها مَصدَر مُبيِّن لِنَوع الفِعل، كَذٰلك هُنا أُضيفت إلى شَيء هو قائم مَقام الظَّرف، فنُصِبَت عَلى الظَّرفيّة.

و(كُلّ) في قَوله تَعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، دَخلَت في حَيِّز النَّهي، ومَعنى ذٰلك: أَنّ النَّهي في الآية بِدون (كُلّ) أَقوى مِن النَّهي في الآية مَع وُجود (كُلّ) إذ النَّهي في الآية بِدون (كُلّ): ﴿فَلا تَميلوا﴾ مَيلاً: عَن الفِعل وأُكِّد هٰذا الفِعل المُنهى عَنه بِمَصدره، أمّا في الآية مَع (كُلّ)، فإنّ النَّهي لَيس عَن تَمام الفِعل (المَيل)، وإنَّما النَّهي عَن بَعْض المَيل أَو عَن المَيل الظّالِم لِحَقّ إحدى الزَّوجتَين وهٰذا مُستفاد مِن دُخول (كُلّ) عَلى المَصدر، إذ أنّ النَّهي في الآية سِيق عن المَيل الذي بِه يَكون فاعِله ظالِمًا، ولَم يُنهِ عَن المَيل أَصلاً، إذ المَيل مَطلوب مِنه شَرْعًا لِزَوجته، ولٰكنّه مَيل عادِل بَين الزَّوجتَين، يَميل إلى زَوجته الأُولى نَفْس المَيل الّذي يَميله إلى الأُخرى، إذَن المَيل مَوجود ولٰكنّ النَّهي عَن تَمام المَيل، وبِهٰذا ظَهَر لَنا أَنّ النَّهي عَن الفِعل أَصلاً بِدون (كُلّ)، وبِـ (كُلّ) يأتي النَّهي عَن الفِعل كامِلاً إلى إحدى الزَّوجتَين، وهٰذا هو المُراد مِن سِياق الآية.

كَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا﴾[2] إضافة (كُلّ) إلى (ما) المَصدريّة أَفادت عُموم المَصدريّة والظَّرفيّة، وأَصبَح التَّركيب مِن (كُلّ)، (ما) مُفيدًا للعُموم والتَّكرار، كَما في قَوله تَعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[3] وقَبْل دُخول (كُلّ) التَّقدير هو: وَقْتَ الرِّزق قالوا هٰذا رُزِقنا مِن قَبْل، وكَذٰلك في الآية: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ وَقْتَ نُضْج الجُلود تَلين قِلوبهم وهٰذا التَّقدير لا تكرار لِلفِعل فيه، إذ أنّ مَعناه يَحدث مَرّة واحِدة، وعِندما دَخَلت (كُلّ) أَفادت مَعنى التَّكرار لِلفِعل (الرِّزق)، أَو (النُّضج) كَما أَفادت العُموم لِلفِعل، وفي هٰذا تأكيد لِلفِعل.

هٰذا وإنّي أَرى أَنّ تكرار الفِعل استُفيد مِن التَّركيب كُلّه وهو (كُلّ + ما)، إذ أنّ (كُلّ)

---

(١) سُورَةُ النّسَاء الآية ١٢٩.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٥.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٥٦.

وَحْدها دون (ما) في التَّركيب تُفيد العُموم في الاسْم، فمَثَلاً: ﴿كُلّما نَضجَت جُلودهم﴾، لَو حَذفْنا (ما) يَكون التَّقدير: كُلّ جُلودهم نَضجَت، فالعُموم في الجُلود قَصْدًا، وفي الفِعل ضِمنًا، بِخِلاف ما إذا اتَّصلَت (كُلّ) بـ (ما) يَكون المَعنى تكرار الفِعل والاسْم ضِمنًا بِعَكس ما مرّ، وفي كِلْتا الحالتَين التَّوكيد مَوجود لإفادة العُموم والحَصر، إمّا في الأَسماء قَصدًا، وفي الأَفعال ضِمنًا، وإمّا في الأَفعال وفي الأَسماء ضِمنًا.

شَرْط إعراب «كُلّ» صِفة:

سَبَق أَن ذَكَرتُ أَنّ (كُلّ) تأْتي صِفة إذا أُضيفت إلى اسْم ظاهِر مُطابِق لِلاسْم الّذي قَبْله، ويَكون مَعناه التَّمام والكَمال فيُؤتى بِه صِفة مُؤوَّلاً بِالمُشتقّ أَي الكامِل، وهٰذا بِشَرط أَن يَسبقها ما فيه رائحة الصِّفة، وهو ما فيه مَعنى الجِنس فلَو سَبقها جامِد لَم يَجُز أَن يَكون (كُلّ) صِفة، كَما في المِثال: جاء عَبد الله كُلّ الرَّجُل، فهٰذا المِثال لا يَجوز فيه أَن يَكون (كُلّ) صِفة، لأَنّ ما قَبْله وهو عَبد الله لَيس فيه رائحة الصِّفة أَي لَيس فيه مَعنى الرُّجولية فَهو جامِد.

كِلا وكِلْتا

و(كِلا) و(كِلْتا) لتَوكيد المُثنّى، لأَنّهما يُفيدان (التَّثنية) ويُقصَد بِهِما إزالة الاحتِمال والمَجاز عَن التَّثنِية وإثبات أَنّها هي المَقصود، سَواء كان المُثنّى كَلِمة واحِدة وثُنّي بِعَلامة التَّثنية أَم عَلى سَبيل التَّفريق، ولٰكِن بِشَرط اتِّحاد العامِل، وهُما مُضافان أَبدًا لَفظًا ومَعنىً، وتُضافان إلى كَلِمة واحِدة دالّة عَلى اثنَين، ولا تُضافان إلى كَلِمتَين[1]، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾[2] وتُضافان إلى ضَمير المُثنى، كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[3]، وقَرأ حمزة والكسائي وخلف: «اما

---

(١) أُنْظُر المُغْنِي جـ١ ص١٧٢.

(٢) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٣٣.

(٣) سُورَة الإِسْراءِ الآية ٢٣.

يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما»، فإنّه ثُنّي لأنّ الوالِدَين قَد ذُكِرا قَبْله فَصار الفِعل عَلى عَدَدهما ثُمّ قال: (أَحَدهما أَو كِلاهما) عَلى الاستِئناف أَي بِتَقدير فِعل فاعِله: أَحَدهما ثُمّ عطف (كِلاهما) عَلَيه.

وعِند كَثير مِن النُّحاة هو أَنّ أَحَدهما أَو كِلاهما بَدَل مِن الضَّمير في يَبلغان وقُرىء «اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما»: جُعِلَت يَبلغن فِعلاً لأَحَدهما ثُمّ عُطِف عَلَيها كِلاهما[1].

و(كِلا) هُنا لَيست للتّأكيد لأَنّها عُطِفَت عَلى ما لَيس تابِعًا وهو أَحَدهما، والمَعطوف في حُكم المَعطوف عَلَيه.

ويَقول الزَّمَخْشَرِيُّ[2] (أَحَدهما) فاعِل يَبلغن، وهو فيمَن قَرأ يَبلغان بَدَل مِن أَلِف الضَّمير الرّاجِع إلى الوالِدَين، (وكِلاهما) عُطِف عَلى أَحَدهما فاعِلاً، وبَدَلا، فإن قُلتُ: لَو قيل: أَما يَبلغان كِلاهما كان كِلاهما تَوكيدًا لا بَدَلا فَما بالك زَعمتَ أَنّه بَدَل؟ قُلتَ: لأَنّه مَعطوف عَلى ما لا يَصحّ أَن يَكون تَوكيدًا للاثنَين فانتَظَم في حُكمه، فوَجَب أَن يَكون مِثله، فإن قُلتُ: ما ضَرّك لَو جَعلتَه تَوكيدًا مَع كَون المَعطوف عَلَيه بَدَلاً، وعَطفتَ التَّوكيد عَلى البَدَل؟ قُلتَ: لَو أُريدَ تَوكيد التَّثنية لَقيل كِلاهما فحَسْب، فلَمّا قيل: أَحَدهما أَو كِلاهما عُلِم أَنّ التَّوكيد غَير مُراد، فَكان بَدَلاً مِثل الأَوّل. اهـ.

وفي تَفسير أَبي السُّعودِ[3] (أَحَدهما) فاعِل للفِعل وتأخيره عَن الظَّرف والمَفعول، لِئَلا يَطول الكَلام بِه وبِما عُطِف عليه، وقُرِىء يَبلغان، فأَحَدهما بَدَل مِن ضَمير التَّثنِية، وكِلاهما عُطِف عَلَيه، ولا سَبيل إلى جَعْل (كِلاهما) تأكيدًا لِلضَّمير. اهـ.

وطَريق إفادة التَّوكيد مِن (كِلا) دَلالتها عَلى الاثنَين معنى، وإضافتها إلى ضَمير المُثنّى، فَكأن التَّوكيد جاء مِن التَّكرار، فلَو فُرِض أَنّه غَيِّر لَفْظ (كِلا) إلى الاثنَين، فَلا تَجوز

---

(١) أُنْظُرْ مَعَاني القُرآن جـ٢ للفَرّاء.

(٢) أُنْظُرْ تَفْسيرَ الكَشّافِ للزَّمَخْشَرِيِّ جـ٢ ص٦٥٧.

(٣) تَفسيرُ أَبي السُّعُودِ جـ٣ ص٤٣٩.

الإضافة إلى ضَمير المُثنّى، إذ أنّ لَفْظ (الاثنان) يَدلّ عَلى المُثنّى لَفظًا بِخِلاف (كِلا) ولِذٰلك يُوحَّد الإسناد إلَيه كَما في الآية (آتت) وهٰذا كَما في (كُلّ) إذا أُضيفت إلى جَمْع يُراعى فيها اللَّفظ وقد يُراعى المَعنى.

وفي قِراءة عَبْد الله: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[1] ومَعناه: كُلّ شَيء مِن ثَمَر الجَنّتَين آتى أكله، ولَو أَراد جَمْع الاثنتين ولم يُرِد كُلّ الثَّمَر لَم يَجُز إلاّ (كِلْتاهما) إذ لا يَجوز أَن نَقول: قامت المَرأتان كُلّهما، لأَنّ كُلّ لا تَصلُح لإحدى المَرأتَين وتَصلُح لإحدى الجَنّتَين[2].

وبِهٰذا يَتبيَّن لَنا أَنّ (كِلا، كِلْتا) يُؤتى بِهِما احتِرازًا مِن المَجاز ووُقوع اللَّبس، أَمّا إذا لَم يوجَد اللَّبس والمَجاز بأن كان الفِعل لا يَتمّ وُقوعه إلاّ مِن اثنَين، وذٰلك إذا جاء الفِعل عَلى صيغة افتَعَل الدّالّ عَلى الاشتِراك، فَحينئذ لا فائدة مِن التَّوكيد إذ لا تَرفع لَبْسًا ولا مَجازًا والمَعنى مُستَفاد بِدون (كِلا) أَو (كِلْتا) وذٰلك في مِثل: اختَصَم الرَّجُلان كِلاهما، لأَنّ التَّخاصُم لا يَتحقَّق مَعناه إلاّ بِوُقوعه مِن اثنَين حَتمًا، فَلا فائدة مِن التَّوكيد هُنا، وهٰذا هو رأْي الأَخفَشِ، أَمّا الجُمهور فقَد أَجازوه اعتِمادًا عَلى أَنّ التَّوكيد قَد يَكون للتَّقْوية لا لِرَفع الاحتِمال، وهٰذا هو ما أُؤيِّده، فالتَّكرار مَثلاً يأتي لِمُجرَّد التَّقْوية والتَّمكين، فكَذٰلك هُنا (كِلا) و(كِلْتا) جاء لِلتَّكرار بِقَصْد التَّقْوية والتَّمكين حَيث أنّ المَعنى مُستَفاد مِن المُؤكَّد قَبْل مَجيء (كِلا وكِلْتا).

ما يَلتحِق بِالتَّكرار «التَّوكيد اللَّفظيّ»:

ويَلتحِق بِالتَّكرار «التَّوكيد التّابع» المَفعول المُطلَق المُؤكِّد، والحال المُؤكِّدة والعَطف، والنَّعت الّذي لِلتَّوكيد والبَدَل، إلاّ أَنّ هٰذه الأَنواع لَيست تَوكيدًا لَفظيًّا، أَعني (التّابع) عِند النُّحاة، وإنّما لَها مَواقع إعرابيّة تُعرَب بِها لا عَلى أَنّها تَوكيد لَفظيّ تابع، فالأَوّل: المَفعول المُطلَق تَوكيد لِلفِعل، أَي لِلحَدَث الّذي يَدلّ عَلَيه الفِعل، ولَيس تابِعًا

(١) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٣٣.

(٢) أُنْظُرْ مَعَانِي القُرآنِ للفرَّاءِ جـ٢ ص١٤٣.

لِلفِعل، ويَلزَم حالاً واحِدة مِن الإعراب وهو النَّصب والعامِل فيه الفِعل وكَذٰلك الحال المُؤكّدة، أَمّا العَطف فَهو تابع لِلمَعطوف عَلَيه، وهٰذه التَّبَعيّة بِسَبب حَرْف العَطف.

وأَمّا الصِّفة المُؤكِّدة وإن كانت تابِعة لِلمَنعوت إلاّ أَنّ تَبعيّته عَلى أَنّه صِفة لا تَوكيد، وكَذٰلك الحال مَع البَدَل.

وكُلّ هٰذه الأَنواع التَّحقَت بالتّكرار لِلتّأكيد، لأَنّ المَفعول المُطلَق المُؤكِّد لِلفعل تكرار لِلحَدَث الّذي يَدلّ عَلَيه الفِعل، وكَذٰلك بِالنِّسبة لِلحال، لأَنّ الفِعل دَلّ عَلَيها قَبْل ذِكْرها فَكانت كَالتَّكرار وبِالنِّسبة لِلمعَطوف فإنّه عُطِف عَلى ما هو بِمعَناه، وبِهٰذا عُدّ المَعطوف مُكرَّرًا.

ومِن هُنا يَتبيَّن لَنا سَبَب إلحاق هٰذه الأَنواع ضِمْن باب التَّكرار لِلتَّوكيد ولَو أَنّها لَيست تكرارًا عَلى أَنّها تَوكيد لَفظيّ (التّابِع) عِند النُّحاة.

النَّوع الأَوّل مِن الأَنواع المُلحَقة بالتَّكرار

تَوكيد الفِعل بالمَصدَر (المفعول المُطلَق)

سَمّى سيبَوَيه المَصدَر الحَدَث والحَدَثان، وذٰلك لأَنّها أَحداث الأَسماء الّتي تُحدِثها، ويُريد هُنا بِالأَسماء أَصحاب الأَسماء وهُم الفاعِلون، أَي الّذين يَقومون بإحداث هٰذا الحَدَث وهو: المَصدَر، فَهو اسْم لِلحَدَث، وسَمّاه أَيضًا الفِعل مِن حَيث أَنّه كان حَرَكة الفاعِل.

وسُمِّي المَصدَر بَعد فِعله في الجُملة بِالمَفعول المُطلَق، لأَنّ الفاعِل يُحدِثه ويخرِجه مِن العَدَم إلى الوُجود، وصيغة الفِعل تَدلّ عَلَيه، والأَفعال مُتعدِّية إلَيه سَواء كانت تَتعدّى الفاعِل أَم لا تَتعدّاه، ولَيس كَذٰلك غَيْره مِن المَفعولَين، فيُنصَب هٰذا المَصدر بِالفِعل أَو بِمِثله مِثل قَوله تَعالى: ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾﴾[١][٢].

(١) أُنْظُر المُفَصَّلَ جـ١ ص١١٠.

(٢) سُورَةُ الإِسْرَاءِ الآية ٦٣.

فإذا ما وُجِد الفِعل مَع المَصدر في جُملة أَو عِبارة، فإنّ الفِعل أَي الحَدَث كأَنّه كُرِّر مَرّتَين أَي ذُكِر الحَدَث مَرّة في الفِعل ومَرّة أُخرى في المَصدَر، وهٰذا التّكرار مُراد بِه التّوكيد.

ولِذا صَنَّفتُ هٰذا النّوع «تَوكيد الفِعل» بِالمَصدَر في باب التّكرار، لأَنّه تَكرار لِلحَدَث مَرّتَين في الحَقيقة.

إلّا أَنّ هٰذا المَصدَر أَي المَفعول المُطلَق يَنقسِم إلى قِسمَين. الأَوّل مُبهَم نَحو: ضُربتُ ضَربًا، فإنّ المَصدَر لِمُجرّد تَوكيد الحَدَث المَفهوم مِن الفِعل (ضَرَب) حَيث ذُكِر الحَدَث مَرّة في الفِعل وأُخرى بِالمَصدَر، وهٰذا هو المُراد فَقَط مِن العِبارة ولا يُفهَم مِن العِبارة مَعنىً آخَر كبَيان نَوع الضَّرب وكَيفيّته وكَمّيّته[1]، ولِهٰذا قيل عَنه إنّه مُبهَم، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾[2].

فإنّ المُراد مِن المَصدَر هُنا هو تَوكيد الحَدَث بِذِكره مَرّتَين، فَهو عَوّض عَن تكرار الفِعل مَرّتَين، لأَنّ الفِعل يَدلّ عَلى شَيئَين: الحَدَث والزَّمان، والمُراد تَوكيد الحَدَث فَقَط وتَقرير مَعناه، ولَو ذُكِر الفِعل لَكان تكرارًا لِلجُملة، إذ الفِعل يَحتاج إلى فاعِل، وبِهٰذا تكون الجُملة هي الَّتي كُرِّرَت لا الفِعل فَقَط، فَجيء بَالمَصدَر عِوَضًا عَن هٰذا كُلّه وعَمّا لا حاجة إلَيه في الكَلام.

وفائدة التّوكيد بِه تَظهَر في الآية ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ فإنّ المُراد مِن الآية رَفْع التّوهُّم عَن الفِعل وهو الحَديث والكَلام. لأَنّه لَمّا أُريدَ مِن الآية أَنّ كَلام الله حَدَث فِعلاً وحَقيقة قال: تكليمًا. فَدَلّ هٰذا عَلى وُقوع الفِعل حَقيقة.

وبَيان ذٰلك فيما يأْتي:

لَو قُلْنا مَثلاً: تَكلّم الأَمير. احتَمَل مَجازَين، الأَوّل: إطلاق الكَلام عَلَيه وعَلى جَميع

---

(١) أَجازَ ابْنُ الطَراوَةِ أَنْ يَكُونَ المَصْدَرُ في هٰذِهِ الآيَةِ مُبَيِّنًا للنَّوْعِ، وَالوَصفُ مَحْذوفٌ تَقْديرُهُ: تَكليمًا ما، أُنْظُرْ نَتائجَ الفِكْرِ في النَّحْوِ للسُّهَيْلِي، مَكْتَبَةُ الكُلِّيَّة.

(٢) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٦٤.

ما يَنوب عَنه، والثّاني: إطلاق الأَمير عَلى أنّه نَفْسه أَو نائبه.

فإذا أَردنا رَفْع الأَوّل أتَينا بِالمَصدَر، وقُلْنا: تكلَّم الأَمير تكلُّمًا، وإن أَرَدنا رَفْع الثّاني، قُلْنا نَفْسه، فالتَّوهُّم يَتوجَّه إمّا إلى الفِعل أَو إلى الفاعِل، فرُفع التَّوهُّم عَن الفِعل بِالمَصدَر ورُفع التَّوهُّم عَن الفاعِل بالنَّفْس إذَن الفائدة مِن التّأكيد بِالمَصدَر هُنا هو: إثبات أَنّ الفِعل حَدَثَ حَقيقة رَدًّا عَلى مَن يَتوهَّم أَنّه لَيس عَلى حَقيقته، كَما أَنّه رَفْع لِلمُتوهِّم القائل: إنّه لَو كان الكَلام (في الآية) حَدثَ حَقًّا لَقيل في الآية: وكَلَّم الله نَفْسُه تكليمًا، وهٰذا لا يَجوز، لأَنّ الشَّكّ في الحَدَث (الكَلام) ولِهٰذا أُكِّد الحَدَث بِالمَصدَر.

أَمّا الشَّكّ في الفاعِل وهو (الله) فَلا شَكّ فيه حَيث قال الله تعالى: في آية أُخرى ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾[1] فلَو كان الشَّكّ في الفاعِل: لَفْظ الجَلالة، لَقيل: نَفْسه.

ثُمّ قَد سيقت هٰذه الآية لِبَيان الوَحي، فمَعنى (كَلَّم) مِن الكَلام ولَيست مِن الكَلْم، كَما قال آخَرون.

ويَقول الزَّمَخشَريّ[2]:

«ومِن بِدَع التَّفاسير أَنّه مِن الكَلْم وأَنّ مَعناه: وجَرَح الله موسى بِأَظفار المِحَن ومَخالِب الفِتَن» اهـ.

وبِهٰذا أَي بِتأكيد الفِعل بالمَصدَر رَدَّ القَول القائل بِأَنّ الكَلام لَم يَكُن عَلى حَقيقته.

وهٰذه هي الفائدة مِن التَّوكيد بِالمَصدَر، نَراها في كُلّ آية جاء فيها المَصدَر مُبهَمًا، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴿١﴾ ﴾[3]، ﴿ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾[4]، ﴿ يَوْمَ

---

(١) سُورَةُ الأَعْرَافِ الآية ١٤٣.

(٢) الكَشَّافُ للزَّمَخْشَرِيّ جـ١ ص٤٥٨.

(٣) سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ الآية ١.

(٤) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٥٦.

﴿تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوۡرٗا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلۡجِبَالُ سَيۡرٗا ۝١٠﴾[١].

فنَجد أَنّ الفِعل إذا لَم يُؤكَّد بِالمَصدَر (مَورًا، سَيرًا) يُتوهَّم أَنّ المَور لَيس عَلى حَقيقته بَل هو خَيال إلى النّاظِر أَنّها تَمور أَو أَنّ المَور لَيس في السَّماء وإنَّما هو لِسُكّانها وأَهْلها لِشِدّة الأَمْر، وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿وَتَسِيرُ ٱلۡجِبَالُ سَيۡرٗا ۝١٠﴾ إذا لَم يُؤكَّد الفِعل بِالمَصدَر يُحتمَل أَنّ سَير الجِبال إنّما هو يَتهيّأ لِلنّاظِر ولَيس عَلى حَقيقته أَو أَنّ الّذي يَسير هُم سُكّان الجِبال عَن طَريق المَجاز المُرسل، ولٰكن عِندما ذُكِر المَصدَر لِكِلا الفِعلين رُفع هٰذا التَّوهُّم وهٰذا الاحتِمال، وأُكِّد الفِعل، وهو المَعنى المُراد مِن سِياق الآية.

وبِالنِّسبة لِقَوله تَعالى: ﴿كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ۝٢١﴾[٢]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾[٣] فإنّ بَعض العُلَماء جَعَلوا هاتَين الآيتَين نَظير قَولهم: جاء القَوم فَردًا فَردًا وعَلَّمته بابًا بابًا، وعَلَّل العُلَماء ذٰلك بِأَنّ التَّوكيد اللَّفظيّ يُشترَط فيه أَن يَكون اللَّفظ الثّاني دالًّا على نَفْس ما يَدلّ عَلَيه اللَّفظ الأَوّل، والأَمْر في الآيتَين لَيس كَذٰلك، فإنّ الدَّكّ الثّاني (في الآية الأُولى) غَيْر الدَّكّ الأَوّل، والمَعنى دَكًّا حاصِلًا بَعْد دَكّ، وكَذٰلك، فإنّ في الآية الثّانِية: «صَفًّا بَعْده صَفّ، ولِذٰلك يَقول العُلَماء: إنّ اللَّفظَين مَعًا حال، وهو مُؤَوَّل بِنَحو: مُكرّرًا دَكًّا»[٤].

كَذٰلك بِالنِّسبة إلى (صَفًّا صَفًّا) فإنّ العُلَماء أَوّلوه بِمَعنى الحال، فَلَيس مَعنى التّأكيد مُراد مِن الصَّفّ، هٰذا ولَم يأْت مِن الفِعل (جاء) في الآية، فلِذٰلك أَوَّلوه بأنّه حال، وفي الآية غَرَض آخَر وهو المُبالَغة لِلتَّعظيم، وهٰذا أَتى مِن قَوله تَعالى: ﴿وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾[٥] فَالفِعل في الآيتَين لَيس في حاجة إلى تأكيد وإنَّما الآية أنّ مَسوقة لِتَعظيم المَولى جَلّ جَلاله وتأكيد أَنّها دُكَّت جاء مِن تكرار الدَّكّ.

---

(١) سُورَةُ الطُّور الآيتان ٩، ١٠.

(٢) سُورَةُ الفَجْر الآية ٢١.

(٣) سُورَةُ الفَجْر الآية ٢٢.

(٤) ابْنُ عَقيل جـ٢ ص٢١٤ وهو كلام الفضلى الخضري.

(٥) سُورَةُ الفَجْر الآية ٢٢.

وَجاء في الكَشّاف: (دكًا دكًا) دكًا بَعْد دَكّ كَقَوله حسبته بابًا بابًا أَي كُرِّر عَلَيها الدَّكّ حَتّى عادت هَباء مُنبثًّا[1]. كَما جاء في الكَشّاف: (صَفًّا صَفًّا) ينزل مَلائكة كُلّ سَماء فَيَصطفّون صَفًّا بَعْد صَفّ مُحدِّقين بِالجِنّ والإنس»[2].

وهٰذا النَّوع مِن التَّوكيد بِالمَصدَر يَجِب أَن يُوحَّد، لأَنّه بِمَنزِلة تكرير الفِعل والفِعل لا يُثنّى ولا يُجمَع[3].

والقِسم الثّاني مِن قِسمَي هٰذا المَصدَر المُستعمَل مَفعولاً مُطلَقًا هو: مُوقّت: أَي الّذي يَدلّ على الكَيفيّة والكَمّيّة والنَّوعيّة. مِثل: ضَربتُ ضَربتَين، أَو ضَربًا شَديدًا فَهٰذه المَصادِر فيها زِيادة عَلى ما دَلّ عَلَيه الفِعل، وذٰلك لأَنّ النَّوع الأَوّل وهو المَصدَر المُبهَم: مِثل: ضَربتُ ضَربًا، يَدلّ عَلى جِنس الضَّرب (الحَدَث) مُبهَمًا مِن غَير دَلالة عَلى مَعنىً زائد، وهو في هٰذا مِثل: جاء القَوم كُلّهم مِن حَيث لَم يَكُن في كُلّهم زِيادة عَلى ما في القَوم، ولٰكنّ النَّوع الثّاني: فيه زِيادة حَيث دَلّ عَلى الحَدَث (مَعنى الفِعل) زائدًا الكَيفيّة أَو الكَمّيّة، مِثل: ضَربتُ ضَربتَين أَو ضَربتُ ضَربًا شَديدًا[4].

وأَرى أَنّ هٰذا النَّوع لا يُعَدّ مُؤكِّدًا لِلفِعل حَيث إنّه لَم يُقصَد به تَوكيد الحَدَث الّذي يَدلّ عَلَيه الفِعل، وإنّما جيء به لِبَيان الكَيفيّة أَو الكَمّيّة، والتَّوكيد هو نَفْس الأَوّل في مَعناه، فهٰذا مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴿١٤﴾﴾[5] فالمَصدَر (دكّة) لَم يُؤتَ بِها لِتَوكيد الفِعل (دُكّتا) وإنّما جيء بِها لِبَيان أَنّ الدَّكّ مَرّة واحِدة، لِلدّلالة عَلى قُوَّتها الهائلة، وأَنّها فاقت كُلّ قُوّة ضَخْمة هائلة ومَع ذٰلك فَهي أَمر يَسير عَلى الله، لأَنّها مَرّة واحِدة وأَكّد هٰذا المَعنى المُراد أَنّها دكّة شَديدة فَظيعة بِوَصْفها (واحِدة) لِزيادة تأكيد المَعنى المُراد إذ مَعنى (واحِدة) مُستَفاد مِن التّاء في (دكّة)، كَما سَيأتي بَيانه في نَوع التّكرار، وهو التّأكيد بِالصِّفة.

(١) الكَشّافُ جـ٤ ص٢٥٣.
(٢) الكَشّافُ جـ٤ ص٢٥٣.
(٣) أُنظُر الأَشْمُونيَّ حَاشيَةَ الصَّبّانِ جـ٢ ص١١٠.
(٤) أُنظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ١ ص١١١.
(٥) سُورَةُ الحَاقةِ الآية ١٤.

والتّأكيد بِمَصدَر الفِعل قَد يَكون مِن لَفْظ الفِعل أَي مَصدَر الفِعل القِياسيّ وقَد يَكون مِن مُرادفه، فكَما جاء التّكرار بِتكرير اللّفظ أَو بمُرادِفه مِثل «ضيّقًا حَرِجًا» كَما سَبق كَذٰلك يَجوز أَن يَكون المَصدَر مُرادِفًا لِلفِعل، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾[1]، وذٰلك لأَنّ الجِهار أَحَد نَوعَي الدُّعاء فَجاء في الكَشّاف: (جِهارًا) منصوب بِـ(دَعَوتُهم)، نُصِب المَصدَر، لأَنّ الدّعاء أَحَد نوعَي الجِهار، فنُصِب بِه نَصْب القُرفُصاء بِـ(قَعَد) لِكَونها أَحَد أَنواع القُعود، أَو لأَنّه أَراد بِـ(دَعَوتُهم) جاهَرتُهم»[2] اهـ، وقَوله تَعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾[3].

فَفي هٰذه الآية (لَيًّا) مَصدَر مُؤكّد لِلفِعل (يُحرِّفون)، لأَنّ (لَيًّا) نَوع مِن التَّحريف.

فَجاء في الكَشّاف: (لَيًّا بِأَلسِنتهم) فَتلاً بها وتَحريفًا: أَي يَفتِلون بِأَلسِنتهم الحَقّ إِلى الباطِل حَيث يَضَعون (راعِنًا) مَوضِع (انظرنا) و(غَيْر مُسمَع) مَوضِع لا (أُسمِعتَ مَكروهًا)، أَو يَفتلون بِأَلسِنتهم ما يُضمِرونه مِن الشَّتْم إِلى ما يظهرونه مِن التَّوقير نِفاقًا. اهـ[4].

وكَذا قَوله تَعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾[5] في هٰذه الآية (قيلاً) تمييز مُؤكِّد (لأَصدَق) ولٰكن عَدَل إِلى (قيلاً)، لأَنّ القَول يَشمله، فكأَنّه كُرِّر ولٰكنّه عَدَل عَنه مُراعاةً لِلخِفّة والبُعد عَن تكرار المُتقارِب في اللّفظ.

ولِذٰلك لا يَستحسِن ابْنُ جِنِّيٍّ التّكرار إِلاّ إِذا كان اللّفظ الثّاني مُخالِفًا للأَوّل، أَمّا التّكرار بِلَفظ الأَوّل فَلا يَقبَله جُملةً ولا يَستحسِنه في كُلّ مَوضِع، بَل يُجيزه ويُفضِّله إِذا كان المَوضِع التّفخيم والتّعظيم مِثل ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾[6]، ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا

---

(١) سُورَةُ نُوحٍ الآية ٨.

(٢) الكَشّافُ جـ٤ ص١٦٢.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٤٦.

(٤) الكَشّافُ جـ١ ص٥٣١.

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٢٢.

(٦) سُورَةُ القَارِعَةِ الآيتان ١، ٢.

﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝٢﴾[١][٢] ولِمُناسَبة الفَواصِل.

وهُنا أقول: إنّ مُراعاة الفَواصِل في القُرآن الكَريم لا تُراعى وَحْدها لأنّ هٰذا مَعناه خُلُوّ الألفاظ مِن المَعاني، وإنَّما تُراعى حين تُراعى المَعاني أَوّلاً ثُمّ تُراعى الفَواصِل، فَروعِيَ هُنا تأكيد الصِّدق وناسَب (قيلاً) المَعنى واللَّفظ خِفّةً ووَزنًا.

فالسَّبَب في أَنّ أَكثَر النَّحويِّين أَجازوا أَن يَعمَل الفِعل في مَصدَره وإن لَم يَكُن مِن لَفْظه هو اتِّفاقهما في المَعنى فَقَد قال الشّاعِر:

يُعْجِبُهُ السُّخونُ والبَرودُ... والتَّمْرُ حَبًّا ما لَهُ مَزيدُ

(فَحبًّا): مَصدَر مُؤكِّد لِفِعل (يُعجِبه) وهو لَيس مِن اشتِقاقه حَيث إنّه لَيس مِن لَفْظه[٣].

وقَوله تَعالى: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾[٤] فـ(زُلْفى) مَصدَر مَنصوب بِما دَلّ عَلَيه الكَلام، لأَنّ الزُّلْفى مَصدَر كالرُّجْعى (ويُقرِّبونا) يَدلّ عَلى يُزلِفونا، فتَقديره: يُزلِفونا زُلْفى.

وهٰذا الرّأي هو ما أُرجِّحه، وذٰلك لِلقاعِدة الَّتي أَتَّبِعها، وهو: أَوّلاً يَكفي أَن يَكون الفِعل شامِلاً لِمَعنى المَصدَر، وثانِيًا: المَصدَر المُؤكِّد يأتي مُؤكِّدًا لِفِعل مَذكور ولا يُؤكِّد مَحذوفًا، لأَنّ الحَذف مُنافٍ لِلتَّوكيد.

أَمّا الرّأْي الآخَر فَهو مَذهَب سيبَوَيه ومَذهَبه هو: إذا جاء المَصدَر مَنصوبًا بَعْد فِعل لَيس مِن حُروفه كان انتِصابه بِإضمار فِعلٍ مِن لَفْظ ذٰلك المَصدَر[٥].

وهٰذا هو ما لا أُرجِّحه، وأَرى الأَخذ بِالفِعل المَذكور ما دام شامِلاً لِمَعنى المَصدَر

---

(١) سُورَةُ الحَاقَّةِ الآيتان ١، ٢.

(٢) المُحْتَسَبُ جـ٢ ص٢٥٤، ٣٠٥.

(٣) أُنْظُرْ شَرحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ١ ص١١٢.

(٤) سُورَةُ الزُّمَرِ الآية ٣.

(٥) أُنْظُرْ كِتَابَ سِيبَوَيه جـ١ ص٣١١ ـ ٣١٢.

وهٰذا أَفضَل، لأَنّه لا يُحوِجنا إلى تَقدير فِعل لَسنا في حاجة إلى هٰذا التَّقدير.

كَما أَنّ سَبَب عَمَل الفِعل في المَصدَر اشْتِماله عَلى مَعناه، وهٰكذا، فإنّه يَكفي أَن يَكون الفِعل دالاًّ على مَعنى المَصدَر، وهٰذا كَما في الآية ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾[1] فزُلْفى مَنصوب عَلى المَصدَر بِما دَلّ عَلَيه الكَلام، لأَنّ الزُّلْفى مَصدَر كالرُّجْعى، (لِيُقرِّبونا) يَدلّ عَلى (يُزلِفونا) فتَقديره يزلِفونا زُلْفى.

هٰذا وإنّنا نَرى سيبَوَيه نَفْسه قال: وأَمّا رَجَع القَهقَرى،واشتَمَل الصَّمّاء وقَعَد القُرفُصاء إنّها مَصادر وهي مَنصوبة بِالفِعل قَبْلها، لأَنّ القَهقَرى نَوع مِن الرُّجوع، فإذا تَعدّى إلى المَصدَر الّذي هو جِنس عامّ كان مُتعدِّيًا إلى النَّوع إذ كان داخِلاً تَحتَه، وكَذٰلك القُرفُصاء نَوع مِن القُعود وهي: قَعدَة المُجتَبي والصَّمّاء أَن يُلقي طَرف رِدائه الأيمن عَلى عاتِقه الأيسر[2].

إلاّ أَنّ أَبا العَبّاس قَدَّر مَوصوفات في هٰذه الأَمثِلة ثُمّ حُذِفَت، فَمِثال: رَجَع القَهقَرى: لتَّقدير عِنده: رَجَع الرَّجْعة القَهقَرى.

ولٰكن عَلى كِلا الحالَين نَجِد أَنّ العامِل هو الفِعل المَذكور.

ويَقول الزَّمَخشَريُّ[3]:

إنّ نافِلة في قَوله تَعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ۝٧٩﴾[4] وَضَع نافِلة مَوضِع (تَهجُّدًا) لأَنّ التَّهجُّد عِبادة زائدة فَكان التَّهجُّد والنّافِلة يَجمَعهما مَعنىً واحِد.

ونَجِد بَعض المُفسِّرين يَقولون في تَفسير قَوله تَعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ لَهُمۡ وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ

---

(١) سُورَةُ الزُّمَر الآية ٣.
(٢) أُنظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ١ ص١١٢.
(٣) الكَشّافُ للزَّمَخْشَرِيِّ جـ٢ ص٥٣٦.
(٤) سُورَةُ الإِسْرَاءِ الآية ٧٩.

﴿إِسْرَارًا ۝٩﴾[1] إنّ مَفعول (أَسرَرْتُ) مَحذوف، وإنّ (إسرارًا) لَم يأْتِ مُؤكّدًا لِلفِعل (أَسرَرتُ) وإنّما لِمُراعاة الفَواصِل.

وأَرى أَنّ الصّواب ـ والله أَعلَم ـ أَنّ الفِعل (أَسرَرتُ) أُجرِي مَجرى اللاّزِم، وهٰذا كَثير في الشِّعر العَرَبي كَقَول الشّاعِر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

فَقالوا: إنّ (أَصنَع) أُجرِي مَجرى اللاّزِم ولَيس له مَفعول وعَلى هٰذا (إسرارًا) مُؤكِّد لِلفِعل (أَسرَرتُ) وناسَب هٰذا الفَواصِل، فَروعِي المَعنى أَوّلاً ثُمّ روعِيَت الفَواصِل وقَد اكتُفِي في الآية بِتأكيد الإسرار عَن تأكيد الإعلان، وهٰذا هو ما يَكون دائمًا في القُرآن الكَريم لِلفَرق بَيْن سَجْع الكُهّان وبَيْنَه.

وقَد يأْتي المَصدَر المُؤكِّد غير مقيس عَلى الفِعل ويَكون مُؤكِّدًا أَيضًا، لأَنّه يَكفي الدَّلالة عَلى مَعنى الفِعل، وهٰذا هو السَّبب في عَمَل الفِعل في المَصدَر حَيث اشتمَل الفِعل عَلى مَعناه، وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ۝١٨﴾[2].

فنَجِد أَنّ الفِعل (يُخرِجكم) أُكِّد بِمَصدَره القِياسيّ أَمّا الفِعل (أَنبتكم) فلَم يُؤكَّد بِمَصدَره القِياسيّ، فنَقول: «إنّه يَكفي الدَّلالة عَلى مَعنى الفِعل».

أَمّا القَول بِأَنّ المَصدَر في الآية: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧﴾ إن نَباتًا مُؤكِّد لِفعل مَحذوف، وهو مَذهَب سيبَوَيه، فهو ما لا أُرجِّحه، لأَنّ التّأكيد هُنا بِالتّكرار فَكَيف يَكون تكرار وحَذْف، فالحَذف يُنافي التّكرار (التّوكيد)[3]. وهٰذا لأَنّ الآية مَسوقة لِتَقرير أَنّهم مُحدَثون، ولِذٰلك عُبِّر بـ(أَنبَتكم) فأُريدَ تأكيد هٰذا بِتأكيد الفِعل باسْم المَصدَر، فَجاء في الكَشّاف: استُعير الإنبات للإنشاء كَما يَقول: زَرَعك الله لِلخَير، وكانت هٰذه الاستِعارة أدلّ

---

(١) سُورَةُ نُوحٍ الآية ٩.

(٢) سُورَةُ نُوحٍ الآيتان ١٧، ١٨.

(٣) أُنظُر ابْنَ عَقيلٍ ص١٧٢، الأَشْمونِيُّ جـ٢ ص١١٠.

عَلى الحُدوث، لأَنّهم إذا كانوا نَباتًا كانوا مُحدَثين لا مَحالة حُدوث النَّبات ومِنه قيل لِلحشوية النابِتة والنّوابت لِحدُوث مَذهَبهم في الإسلام مِن غَير أَوَّليّة لَهم فيه ومِنه قَولهم: نجم فلان لبعض السارقة، والمعنى أَنبَتكم فنبَتّم نَباتًا، أَو نُصِب بأَنبَتكم لِتَضمُّنه مَعنى نَبَتّم. اهـ[1].

فسكون اسْم المَصدَر (نَباتًا) مُؤكِّد لِلفِعل (أَنبَتكم) مُؤدٍّ لِلغَرَض الّذي سيقت مِن أَجله الآية وهو تَقرير وإثبات الحُدوث لَهم.

والمَصادر الّتي نابت عَن الأَفعال، لَيست مُؤكِّدة أَيضًا، لأَنّه في هٰذه الحال ناب المَصدَر عَن مَعنى الفِعل وعَمَله، والدَّليل عَلى ذٰلك أَنّه لا يَجوز الجَمع بَينهما في حالة الإنابة، ولا شَيء مِن المُؤكِّدات يَمتَنع الجَمع بَينهما وبَين المُؤكَّد.

وحَتّى لَو فُرِض أَنّ العَمَل لِلفِعل المَحذوف ويَكون المَصدَر نائبًا عَن الفِعل في مَعناه، فإنّه في كِلْتا الحالتَين لا تأكيد بِه في الجُملة. وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾[2] فإنّ (بُعدًا) هُنا مَصدَر ناب عَن الفِعل والمَصدَر هُنا لَم يُؤكِّد فِعلاً مَذكورًا ولا مَحذوفًا.

والخُلاصة: أَنّ المَصادِر المَنصوبة الّتي تأتي مَفعولاً مُطلَقًا عَلى ثَلاثة أَنواع:

الأَوّل:

ما يُستعمَل مِن غَير إظهار فِعله، ولٰكن مِن المُمكِن إظهاره، ولَنا الخِيار في إظهاره أَو إضماره، وذٰلك لأَنّ الحال لَها تأثير مِثل تأثير الفِعل وكأَنّ الفِعل في قُوّة المَذكور بِسَبَب دَلالة الحال عَلَيه، وحينئذٍ فالمَصدَر هُنا في هٰذا النَّوع لَيس نائبًا عَن الفِعل فَهو مؤكِّد لِلفِعل ولَو أَنّه غَير مَذكور، وذٰلك مِثل قَولك لِمَن لَقيتَه وعَلَيه وَعْثاء السَّفَر ومَعه آلته فَعَلِمتَ أَنّه آيِب مِن سَفَره فَقُلتَ لَه: خَيْر مَقدم، أي قَدِمتَ خَيْر مَقدَم، فخَبَر مَنصوب لأَنّه أَفعَل دائمًا.

---

(١) الكَشّافُ جـ٤ ص١٦٣.

(٢) سُورَةُ هُودِ الآية ٤٤.

الثّاني:

ما يكون المَصدَر فيه نائبًا عَن الفِعل، وحينئذٍ فالمَصدَر هُنا لَيس مُؤكِّدًا حَيث لَم يُذكَر المُؤكَّد وذٰلك في مِثل قَوله تَعالى: ﴿بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٤﴾، ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١١﴾[1]، بِحَيث لَو ذُكِر الفِعل لَصار بِمَثابة تَكرار الفِعل إذ أنّ المَصدَر نائب عَنه ولا يُجمع بَين النّائب والمَنوب عَنه.

ويَجوز في هٰذا المَصدَر الرَّفع كَما في قَوْل رُؤْبَةَ:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وإقَامَتي ... فيكُمْ عَلى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

فَقَد حَكاه يُونُسُ مَرفوعًا كأنّه قال: أَمْري عَجَب فَهو خَبَر لِمُبتدأ مَحذوف[2].

ويأتي هٰذا المَصدَر النّائب عَن فِعله بَعْد إمّا كَقَوله تَعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[3].

ويَقول الزَّمَخشَريُّ[4]:

(مَنًّا وفِداءً) مَنصوبان بِفعلَيهما مُضمَرَين، أي فإمّا تَمنّون مَنًّا وإمّا تَفدون فِداءً، والمعنى التَّخيير بَعد الأَسْر بَيْن أَن يَمنّوا عَلَيهم فيُطلِقوهم وبَيْن أَن يُفادوهم.

الثّالِث:

وهو نَوع مِن أَنواع المَصادِر الَّتي حُذِف فِعلها وُجوبًا، إلاّ أَنّ الجُملة قَبْله تَضمَّنت مَعنى فِعله فَجاء هٰذا المَصدَر مُؤكِّدًا لِهٰذا المَعنى المُستَفاد مِن الجُملة قَبْله، لأَنّها لا تَحتمِل غَيْره، ولِذٰلك يَقول العُلَماء عَنه: إنّه مُؤكِّد لِنَفْسه، لأَنّه مُؤكِّد لِلجُملة قَبْله وهي نَفْس المَصدَر في المَعنى، بِمَعنى أَنّها لا تَحتمِل غَيْره.

---

(١) سُورَةُ المُلْك الآية ١١.

(٢) أَنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ١ ص١١٤.

(٣) سُورَةُ مُحَمَّدٍ الآية ٤.

(٤) أَنْظُر الكَشّافَ جـ٣ ص٥٣١.

يقول سيبَويه[1]:

«هٰذا باب ما يَكون المَصدَر فيه تَوكيدًا لِنَفْسه نَصبًا وذٰلك قَولك: له عَلَيّ أَلْف دِرهَم عُرفًا، ومِثل ذٰلك قَوْلُ الأَحْوَصِ:

إنِّـي لأَمْـنـحُـكَ الـصُّـدُودَ وَإنَّـنِـي قَـسـمًـا إلـيـكَ مَـعَ الـصُّـدُودِ لأَمْـيَـلُ

وإنّما صار تَوكيدًا لِنفْسه، لأَنّه حين قال لَه: عَلَيّ، فَقَد أَقَرّ واعترَف وَحين قال: لأَميل. عُلِم أَنّه بَعْد حَلْف، ولٰكنّه قال: (عُرفًا)، (قَسَمًا) تَوكيدًا كَما أَنّه إذا قال (سير عَلَيه) فَقَد عُلِم أَنّه كان سير ثُمّ قال (سيرا) تَوكيدًا»[2].

أَمّا إذا كانت الجُملة قَبْله تَحتمِله وتَحتمِل غَيْره فيَقول العُلَماء عَنه: إنّه مُؤكِّد لِغَيره، وبَيان ذٰلك فيما إذا قُلْنا مَثلاً: هٰذا عَبد الله، جاز أَن يَكون إخبارك عَن يَقين مِنك وتَحقيق، وجاز أَن يَكون عَلى شَكّ، فتُؤكِّد بِقَولك (حَقًّا) وكأَنّنا قُلْنا: نَحْن ذٰلك حَقًّا.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[3]، لأَنّ ما قَبْل قَوله تَعالى: (صُنْع) هو صُنْع الله سُبحانه وتعالى، فمَعنى الآية: تَرى الجبال وَقْت النَّفخة فتَظنّها جامِدة واقِفة مَكانها لِعظَمها ولٰكنّها تَمرّ مَرّ السَّحاب حَتّى تَقَع عَلى الأَرض، فتَستوي بِها مَبثوثة ثُمّ تَصير كَالعِهْن ثم تَصير هَباءً مَنثورًا ومَن فَعَل ذٰلك! ومَن هو قادِر عَلى ذٰلك!؟ الله جَلّ جَلاله. فهذا صُنْع الله، وأُضيفَ المَصدَر إلى الفاعِل، لِيُبيِّن أَنّ هٰذا الحَدَث بِالصّورة الّتي صَوّرَتها الآية حادِث لا مَحالة لأَنّه مِن صُنْع الله.

---

(١) في كِتابِ سِيبَوَيه جـ١ ص١٩٠.
(٢) كِتابُهُ تَحقيقُ عَبْدِ السَّلام هارون جـ١ ص٣٨٠.
(٣) سُورَةُ النّمْلِ الآية ٨٨.

يَقول الزَّمَخْشَرِيُّ في الكَشَّافِ(١):

(صُنْع الله) مِن المَصادِر المُؤكِّدة كَقَوله ـ وَعْد الله ـ و ـ صِبْغة الله ـ إلاّ أَنّ مؤكَّده مَحذوف، وهو النّاصِب ليوم ينفخ، والمَعنى: ويوم ينفخ في الصور وكان كيت وكيت أثاب الله المحسنين وعاقب المجرمين، ثُمّ قال: صُنْع الله يُريد بِه الإثابة والمُعاقَبة، وجَعَل هذا الصُّنْع مِن جُملة الأَشياء الّتي أَتقَنها وأَتى بِهما عَلى الحِكمة والصَّواب حَيث قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ يَعني أَنّ مُقابَلته الحَسَنة بِالثَّواب والسَّيِّئة بِالعِقاب مِن جُملة أحكامه للأَشياء وإتقانه لَها وإجرائه لَها عَلى قَضايا الحِكْمة أَنّه عَالِم بِما يَفعل العِباد، وبِما يَستَوجِبون عَلَيه فيُكافئهم عَلى حَسَب ذٰلك اهـ(٢).

وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾(٣).

فإنّ المَصدَر (وَعْدًا) تأكيد لِمَضمون الآية قَبْله، ﴿ويَومئذ يَفرح المُؤمِنون﴾، لأَنّه أَي المَصدَر (وَعْدًا) في الآية قَبْله مَعنى فَرَح المُؤمِنين بِنَصر الله إذ هو وَعْد الله حَقيقة، وَعَد الله بِهِ المُؤمِنين، فأُكِّد هٰذا المَعنى بالمَصدَر وأُضيفَ إلى لَفْظ الجَلالة لِلتّأكيد عَلى نَصْر الله لِلمُؤمِنين(٤).

وفائدة هٰذا التّأكيد تَثبيت المُؤمنين عَلى ما هُم فيه بِوَعْدهم بِالنَّصر، وتَرهيب

---

(١) الكَشَّافُ للزَّمَخْشَرِيِّ جـ٢ ص١٦٣.

(٢) الكَشَّافُ جـ٣ ص١٦٢.

(٣) سُورَةُ الرُّوم الآيات ٤ ـ ٦.

(٤) وَجَاءَ في كِتابِ سِيبَوَيه: فَأَمّا المُضافُ فَقَوْلُ اللَّه تَبارَكَ وَتَعَالى: ﴿وَتَرَى الجِبالَ تَحْسَبُها جَامِدَةً وَهْيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَبارَكَ وَتَعالى: ﴿وَيَوْمَئذٍ يَفْرَحُ المُؤمِنُون بِنَصْرِ اللَّه يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهْوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللَّه لا يُخْلِفُ وَعْدَهُ﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾، وَقَالَ جَلَّ ثَناؤُهُ: ﴿والمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّساءِ إلاّ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُم كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكم﴾، وَمِنْ ذٰلِكَ (اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الحَقِّ)، لأَنَّهُ لَمّا قالَ جَلّ وَعَزَّ «مَرَّ السَّحابِ» وَقال: أَحْسَنَ كُلَّ شَيءٍ عَلِم أَنَّه خَلَقَ وَصَنَعَ، وَلٰكِنَّهُ كبر وَثَبَتَ لِلعبادِ، وَلمّا قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَهَاتُكُمْ. حَتّى انْقَضى الكَلامُ، عَلِمَ المُخَاطَبونَ أَنَّ هٰذا مَكتوبٌ عليهم مُثْبَتٌ عليهم، وَقَالَ: كِتابَ اللَّهِ، تَوكيدًا كَما قالَ: صُنعَ اللَّهِ وَكَذَلِكَ: وَعْدَ اللَّهِ، لأَنَّ الكَلامَ الذي =

الكُفّار وتَخويفهم مِن الهَلاك والهَزيمة في الدُّنيا والعَذاب في الآخِرة[1] وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ تأكيد لِقَوله تَعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾[2]. لأنّ هٰذا دِين الله.

وقَوله تَعالى: ﴿۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾﴾[3].

فقَوله: كِتاب الله عَلَيكم بِمَنزِلة: فَرْض الله عَلَيكم وتَحريم الله عَلَيكم فقَوله (كِتاب الله) تأكيد لِقَوله (حَرَّمتُ عَلَيكم) وذٰلك لأنّ المَصدَر (كِتاب) فيه مَعنى فَرْض التَّحريم وقَد كُتِب هٰذا التَّحريم عِند الله، فهٰذه شَريعة شَرَعها الله وكِتاب كَتَبه الله عَلَيكم، فانتصَب المَصدَر بِما دَلّ عَلَيه سِياق الآية، وكأَنّ فِعلاً قَد سَبَقه إذ المَعنى: كَتَب الله عَلَيكم التَّحريم كِتابًا.

وأُضيفَ هٰذا المَصدَر إلى لَفْظ الجَلالة، فَزادَ التّأكيد تأكيدًا بِهٰذه الإضافة ودَلّ عَلى أنّه وَقَع أَي: كَتب وَلا شَكّ.

= قَبْلَهُ وَعْدٌ وَصُنْعٌ، فَكأَنَّهَ، قَالَ جَلَّ وعزَّ: وعْدًا وَصُنْعًا وَخلْقًا وَكتابًا وَكَذلكَ دَعْوَةَ الحَقِّ، لأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ قَولَكَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، دُعاءُ الحَقِّ لكِنَّهُ تَوْكِيدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: دُعاءً حقًّا. قال رُؤْبَة:

إنَّ نِزارًا أَصْبَحَتْ نِزارا دَعْوَةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارا

لأَنَّ قَوْلَكَ: أَصْبَحَتْ نِزارا، بِمَنْزِلَةِ هُمْ عَلى دَعْوَةٍ بارَّةٍ وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ (كِتابَ اللَّه) نُصِبَ عَلى قَوْلِه: عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ (صِبْغَةَ اللَّه) مَنْصوبٌ عَلى الأَمْرِ، وَقالَ بَعْضُهُمْ: لا بَلْ تَوكِيدًا. الصبغة: الدين.

(١) فَهٰذِهِ السُّورَةُ سُورَةٌ مَكِّيَّةٌ نَزَلَتْ عَلى النَّبِيِّ ﷺ للكُفَّار الَّذينَ كانوا يُكَذِّبُونَ مُحَمَّدًا وَيُكَذِّبُون أَنَّ هناكَ يومًا مَشْهودًا تَحدُثُ فيه ما صَوَّرَتْهُ الآيةُ فاقْتَضى هٰذا التَّكْذيبُ أَنْ تُنْزَلَ الآيَةُ وَمِثْلُها في هذا المُقامِ مُؤكَدَةً بأساليبَ مُخْتَلفةٍ مِنْ هٰذه الأَساليبِ تَوكيدَ الأَحداثِ بالمَصْدَرِ.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٣٧.

(٣) سُورَةُ النِّساءِ الآية ٢٤.

وقال الكِسائِيُّ: كِتاب الله: مَنصوب بعليكم على الإغراء فقُدِّمَ المنصوب[1] وهٰذا هو ما أَشار إِلَيه سيبَوَيه كَما سَبَق.

ولٰكنّي أُرجّح الرّأْي الأَوّل، وهو: التّأكيد لِمَعنى مَضمون الجُملة السّابِقة وذٰلك لأَنّ الظّروف لَيست أَفعالاً وإنما هي نائبة عَن الفِعل وفي مَعناه فَهي فُروع في العَمَل عَلى الأَفعال، والفُروع أبدًا مُنحطّة عَن دَرَجات الأُصول، فإعمالها فيما تَقدَّم تَسوية بَين الأَصل والفَرع وذٰلك لا يَجوز[2].

وقَد يَنوب عَن المَصدَر ضَميره العائد إلَيه ولٰكنّه لَيس مُؤكِّدًا كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾[3] والتّقدير: لا أُعذِّب هٰذا التّعذيب الخاصّ أَحدًا، فالضَّمير هُنا نائب عَن مَصدَر نَوعيّ، لِذٰلك فَهو غَيْر مُؤكِّد لِلفِعل، لأَنّ الغَرَض مِنه بَيان نَوع الفِعل لا تأكيد الفِعل (أُعذِّب) أَي تأكيد الحَدَث، كَما هي الحال عِندما يَنوب عَن المَصدَر اسْم الإشارة مَتبوعًا بِالمَصدَر أَو (كُلّ) كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[4] فَناب عَن المَصدَر (كُلّ) لأَنّه أُضيفَ إلى المَصدَر وهو لَيس مُؤكِّدًا لِلفِعل أَي حَدَث الفِعل وإنّما جيء بِه لِبَيان نَوع مِن المَيل كَما هو واضِح مِن دُخول لا (النّاهية) عَلى الفِعل في الآية إذ لَيس المُراد هُنا بِالمَصدَر تأكيد النَّهي عَن الفِعل (تَميلوا) بِالمَصدَر والنَّهي عَن أَصل الحَدَث الدّالّ عَلَيه الفِعل، وإنّما المُراد النَّهي عَن نَوع مِن المَيل، إذ المُراد: مَيل غَير مُراد وهو المَيل المَشروع الَّذي فيه عَدْل بَيْن الزَّوجتَين فلا تأكيد لأَصل الفِعل أَي لا تأكيد لِلنَّهي عَن أَصل الفِعل بِالمَصدَر، وإنّما النَّهي عَن تَمام المَيل لإحدى الزَّوجتَين، وذٰلك بِسَبَب دُخول (كُلّ) في حَيِّز النَّهي، إذ كان النَّهي مُوجَّهًا إلى عُموم النَّهي، فَكان المُراد النَّهي عَن تَمام المَيل كَما سبَق بَيانه عِند الحَديث عَن (كُلّ).

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ١ ص١١٧.

(٢) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ١ ص١١٧.

(٣) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ١١٥.

(٤) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٢٩.

وِمن أَمثِلة ما جاء في القُرآن الكَريم مِن المَصادِر المَنصوبة بِفِعل دَلّ عَلَيه ما قَبْله قَوله تَعالى: ﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ﴾[1] أَي نَستغفِر غُفرانك وقَد فُهِم مَعنى هٰذا الفِعل (نَستغفِر) مِن مَضمون ما قَبْله وهو: سَمِعنا وأَطَعنا. إذ المَعنى: نَستغفِر ومِنه قَوله تَعالى: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾[2].

فالمَصدَر (ثَوابًا) مَنصوب بِفِعل مَفهوم مِمّا قَبْله والمَعنى لأُثيبنّهم ثَوابًا وقَوله تَعالى: (لأُكفِّرنّ) يُفهَم مِن مَضمونه لأُثيبنّهم، فلِهٰذا جاء المَصدَر مَنصوبًا.

وفائدة هٰذا المَصدَر كَما بَيّنتُ هو تأكيد مَضمون الجُملة قَبْله، فـ(ثَوابًا) أَكّد مَضمون (لأُكفِّرنّ) بِالفِعل (لأُكفِّرنّ) مُؤكَّد بنون التَّوكيد، ومُؤكَّد مَضمونه بِالمَصدَر (ثَوابًا) وبِهٰذا ظَهَر لَنا أَنّ الفِعل (أُكفِّرنّ) و(أُدخِلنّهم) أُكِّدا مرَّتَين.

وكَذٰلك في الآية: ﴿وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ﴾ ومِنه: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ﴾ إلى قَوله: ﴿نُزُلًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾[3] فَما قَبْل المصدَر (نزلا) يَدلّ عَلى الفِعل (أنزل) فأَكَّد هٰذا الفِعل أَي أُكِّد مَعنى هٰذا الفِعل بِالمَصدَر.

ومِنه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾[4] فَقَوله تَعالى وما كان لِنَفْس أَن تَموت إلاّ بإذْن الله. دَلّ عَلى أَنّه كَتَب ذٰلك أَي كَتَب ذٰلك عَلَيه كِتابًا مُؤجّلاً ومِنه قَوله تَعالى: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ﴾[5] لأَنّ ما قَبْله يَدلّ عَلى (يَعِد الله) فأُكِّد هٰذا الفِعل المَفهوم بِالمَصدَر ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾.

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٨٥.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٩٥.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٩٨.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٤٥.

(٥) سُورَةُ الزُّمَرِ الآية ٢٠.

النَّوع الثّاني مِن الأَنواع المُلحَقة بِالتّكرار

التَّوكيد بِالحال

المُراد مِن التّأكيد بِالحال تَقرير مَعنىً في الكَلام، وهٰذا لأنّ مَعناها ذُكِر في الكَلام قَبْلها، ولٰكن لَمّا أُريدَ تَمكين هٰذا المَعنى وتَقريره جيء بِهٰذه الحال كَما جيء بِالمَصدَر مُؤكِّدًا لِلفِعل، أَي مُؤكِّدًا لِلحَدث، وذٰلك إذا اقتَضى المَقام ذِكرها لأَداء هٰذا المَعنى احْتِرازًا مِن الخَطأ أَو النِّسيان أَو التَّجوُّز والمُبالَغة.

ولِهٰذا جاءت في القُرآن الكَريم كَثيرًا حَيث إنّه واجَه المُعارِضين لَه مِن أَهل مَكّة مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ٣٣﴾[1].

فنَرى فائدة التَّوكيد بِها في هٰذه الآية، وهو تأكيد البَعث والحَياة بَعد البَعث، فقَد قال: ويَوم أَموت ويَوم أُبعَث حَيًّا، فأُكِّدَت الحَياة بِالحال لِرَفع الشّكّ أَو الإنكار لِلبَعث والحَياة بَعده بِالجَسَد كَما كانت الحال قَبْل المَوت وهٰذا لأَنّ هذه السّورة مَكِّيّة نَزلَت عَلى الرَّسول ﷺ في مَكّة والعَرَب كانوا منكرين لِلبَعث والحَياة بَعْده، فَناسَب هُنا التّأكيد لِحال الكُفّار المُخاطَبين، وأَيضًا لرفع التَّوهُّم القائل: بِأَنّ الحَياة هي حَياة الرّوح.

فنَرى (حَيًّا) في قَوله تَعالى: ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ٣٣﴾ مُؤكِّدة لِلفِعل (لِعامِلها)، وقد استُفيد مَعناها قَبْل ذِكرها مِن الفِعل (أُبعَث) إذ كَيف يُبعَث ولا يَكون حَيًّا، ومِن هُنا يَظهر لَنا أَنّ الفِعل قَد دَلّ عَلى مَعنى الحال، فأَشبهَت الحال المَصدَر المُؤكِّد بِسَبَب اشْتِمال الفِعل عَلى مَعناها إلاّ أَنّ هٰذا الفِعل دَلّ عَلَيها وهو مُتعلِّق بِصاحِبها وبِهٰذا يَكون الفِعل في الجُملة كأَنّه كُرِّر مَرّتَين، وكَذٰلك مَعنى الجُملة قَد كُرِّر مَرّتَين، وهٰذا هو ما جعَلني أَن أُصنِّف وأُبوِّب الحال ضِمن باب التّكرار لِلتّأكيد.

---

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٣٣.

والحال: هي ما تَدلّ عَلى هَيئة الفاعِل أَو المَفعول بِه لَفظًا أَو تَقديرًا في وَقت الفِعل.

وهٰذا هو سَبب تَسميَتها بِالحال، لأَنَّها لا تجوز أَن تكون لِما مَضى، ولا لِما لَم يأْتِ مِن الأَفعال ويَدلّ عَلَيها الفِعل، إذ لا بُدّ لِلفِعل مِن حال مِن الأَحوال ولِذٰلك يُسأل عَنها بِـ (كَيف).

وهي نَوعان:

الأُولى: مُنتقِلة غَير لازِمة كَما في قَولنا: جاء زَيد راكِبًا، فإنّ الرُّكوب لَيس صِفة لازِمة وثابِتة لِزَيد، وإنّما هي صِفة لَه في حال مَجيئه.

وقَد يُنتقَل عَنها إلى غَيْرها، وهٰذه الحال تُفيد مَعنىً لا يُستفاد إلاّ بِذِكرها. ولِهٰذا لَيس في ذِكرها تَوكيد لِما أخبرَت بِه وإنّما ذُكِرت زِيادة في الفائدة وفَضْلة في الخَبَر، وهي غالِبًا ما تُستعمَل حَتّى قال المُبرِّدُ والفَرَّاءُ: إنّ الحال لا تأتي مُؤكِّدة[1].

الثّانية: وهي الحال المُؤكِّدة: وهي ما كانت اسْمًا غَيْر حَدَث يَجيء مُقرِّرًا لِمَضمون ما قَبْلها، تُذكَر تَوكيدًا لِمَعنى الخَبَر، ولا تُفيد مَعنىً جَديدًا، بَل يُفهَم مَعناها بِدون ذِكرها، إذ يَكون مَعناها فيما قَبْلها، وتَكون ثابِتة لازِمة غَيْر مُنتقِلة، ولِهٰذا سُمِّيَت مُؤكِّدة.

ولمّا أن كانت هٰذه الحال تَدلّ عَلى شَيئَين:

الأَوّل: مَعنى الفِعل، والثّاني: صاحِب الفِعل أَو ما وَقَع عَلَيه الفِعل، اختلَفَت عَن المَصدَر المُؤكد لِلفِعل ولِذٰلك احترَز عَنه أَي المَصدَر في تَعريف الحال: بِـ (غَيْر حَدَث).

وجاءت الحال مُؤكِّدة إما لِعامِلها (الفِعل) أَو (صاحِبها) أَو مَضمون الجُملة قَبْلها، مِثل المَصدَر، فأَشبَهت المَصدَر في تأكيده لِلفِعل أَو مَضمون الجُملة قَبْله،

(١) ضِيَاءُ السَالِكِ عَلى التَّوْضيحِ جـ٢ ص٢١١.

واختلَفَت في تأكيدها لِصاحِبها، وهٰذا لأنّ المَصدَر لا يَكون مُؤكِّدًا إلّا لِعامِله الفِعل، لأنّه يَدلّ عَلى معَناه فَقَط، فَهو بِمَثابة تكرار الفِعل، أمّا الحال فَهي تَدلّ عَلى مَعنى الفِعل وفاعِله، فنَجِد الحال إمّا أن تأتي مؤكِّدة لِعامِلها الفِعل كَما في الآية: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾، فَالحال في هٰذه الآية أَكَّدت عامِلها الفِعل، وهي كلّ وَصْف دَلّ عَلى مَعنى عامله وخالَفه لَفظًا أَو وافقه، فَمِثال المُؤكِّدة والمُخالِفة في اللَّفظ في قَوله تَعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾﴾[1] وقَوله تَعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾[2].

وقال البَلاغيّون إنّ هٰذا إطناب أُريد بِه التّأكيد.

ومِثال ما جاءت الحال فيه مُؤكِّدة لِصاحِبها وقَوله تالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[3] (فَجَميعًا) حال مِن (مَن) وهي بِمَعنى مُجتمِعين وإما مُؤكِّدة لِمَفهوم الجُملة قَبْلها أَي: مُؤكِّدة لِمَضمون هٰذه الجُملة، وشَرْط هٰذه الجُملة أَن تَكون اسْميّة وجُزآها مَعرِفتان، جامِدان، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4] وذٰلك لأنّ الحال تكون تأكيدًا لِلخَبَر بِذِكر وَصْف مِن أَوصافه الثّابِتة لَه، والفِعل لا ثَبات لَه ولا يُوصَف.

فجُملة (لا رَيب فيه) حال مؤكِّدة لِمَضمون قَبْلها (ذٰلك الكِتاب) عَلى معَنى أنّ (أل) في الكِتاب لِلكَمال، والمَعنى ذٰلك الكِتاب البالِغ غاية الكَمال فإنّ هٰذا يَستلزِم انتِفاء كَونه مَحلًّا لِلرَّيب والشَّكّ، ولِهٰذا يَمتنع دُخول الواو عَلَيها لأنّ المُؤكِّد عَين المُؤكَّد فَلَو قُرِنت بِالواو كانت فيّ صورة عَطْف الشّيء عَلى نَفْسه ولِهٰذا يَقول البَلاغِيّون: إنّ بَيْن جُملة (لا رَيب فيه) وما قَبْلها كَمال الاتّصال الّذي يَقضي باتّصالها بِما قَبْلها لِما بَينهما مِن كَمال الاتّصال.

---

(١) سُورَةُ هُودٍ الآية ٨٥.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَة الآية ٢٥.

(٣) سُورَةُ يُونُسَ الآية ٩٩.

(٤) سُورَةُ البَقَرَة الآيتان ١، ٢.

وجاء في تَفسير الكَشّافِ لِلزَّمَخشَرِيِّ رَحِمه الله: ومَعناه أَنّ ذٰلك الكِتاب هو الكِتاب الكامِل كأَنّ ما عَداه مِن الكُتُب في مُقابَلته ناقِص وأَنّه الّذي يَستأهِل أَن يُسمّى كِتابًا. اهـ[1].

كَما جاء في الحاشِية لأَبي الحَسَنِ الجُرجَانيِّ: قَوله: ومَعناه أَنّ ذٰلك هو الكِتاب أُدخِلَ ضَمير الفَصل بَيْن المُبتدأ والخَبَر إيذانًا بأَنّ التَّركيب يُفيد الحَصر بِناءً عَلى أَنّ اللاّم لِلجنس حَيث لا عَهْد، ووُصِف الكِتاب بالكامِل تَنبيهًا عَلى أَنّ المَقصود مِن حَصْر الجِنس حَصْر الكَمال، وإلاّ لَم يَكُن الحَصر صَحيحًا، وقال: كأَنّ ما عَداه تَصريحًا بِما يَتضمّنه حَصَر الكمال فيه مِن إثبات النّقصان لِما يُقابِله مِن الكُتُب تأكيدًا[2].

ولَمّا كانت أَل في (الكِتاب) لِلحَصر والاسْتِغراق، اقتَضى ذٰلك التَّوكيد لِرَفع تَوهُّم التَّجوُّز والغَلَط فأُكِّد هٰذا المَعنى وهو الكَمال لِذٰلك الكِتاب بِقَوله تَعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لِتأكيد المَعنى المُستفاد مِن الجُملة الثّانية (ذٰلك الكِتاب).

وجاء في تَفسير الكَشّافِ: فإن قُلتَ: كَيف نفى الرَّيب عَلى سَبيل الاسْتِغراق وكَم مِن مُرتاب فيه؟ قُلتُ: ما نفى أَنّ أَحدًا لا يَرتاب فيه، وإنّما المَنفيّ كَونه مُتعلِّقًا لِلرَّيب ومَظِنّة لَه، لأَنّه مِن وُضوح الدَّلالة وسُطوع البُرهان بِحَيث لا يَنبغي لِمُرتاب أَن يَقَعَ فيه، أَلا تَرى إلى قَوله تَعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[3] فَما أَبعَد وُجود الرَّيب مِنهم، وأَعرَفهم الطَّريق إلى مُزيل الرَّيب وَهو أَن يُحرِّروا أَنفُسهم ويُبرزوا قَواهم في البَلاغة، هَل تَتمّ بالمُعارَضة أَم تَتضاءل دونها فَيَتحقّقوا عِند عَجْزهم أَن لَيس فيه مَجال لِلشُّبَه ولا مَجال لِلرِّيبة.

وهٰذا النَّظم مِنِ الكَلامِ الّذي جاء في هٰذه الآية مُناسِب لِلمَقام، لأَنّ المَقام مَقام

---

(١) الكَشّافُ جـ١ ص١١١.

(٢) الكَشّافُ جـ١ ص١١١.

(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٣.

نَفي الرَّيب عَن القُرآن الكريم فقط دون اخْتِصاصه بِنَفي الرَّيب عَنه ولِذٰلك لَم يُقدَّم الظَّرف في ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾.

فَجاء في تَفسير الكَشَّاف لِلزَّمَخشَريّ فَهَلاّ قُدِّم الظَّرف عَلى الرَّيب كَما قُدِّم عَلى الغَول في قَوله تَعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ﴾. قُلْت: لأَنّ القَصد في إيلاء الرَّيب حَرف النَّفي، نَفي الرَّيب عَنه وإثبات أَنّه حَقّ وصِدْق لا باطِل ولا كَذِب، كَما كان المُشرِكون يَدعونه ولَو أَولى الظَّرف لَقَصَد إلى ما يَبْعد عَن المَرام وهو أَنّ كِتابًا آخر فيه الرَّيب لا فيه، كَما قَصَد في قَوله: لا فيها غَول تَفضيل خَمْر الجَنّة عَلى خُمور الدُّنيا بأَنّها لا تَغتال العُقول كَما تَغتالها هي، كأَنّه قيل: لَيس فيها ما في غَيرها مِن هٰذا العَيب والنَّقيصة[1].

فَهٰذا المَعنى وإن فَرَض استِقامته في الآية لا يُناسِب هٰذا المَقام. إذ المَقصود أَنّ القُرآن حَقّ لا مَجال فيه لِلرِّيبة رَدًّا لِما يَزعمه المُشرِكون، لأنّ الرَّيب مَنفيّ عَنه وثابِت في غَيره إذ لم يَكُن هُناك مُنازَعة في ذٰلك.

وهٰذا النَّظم في القُرآن الكَريم يَتناول أَيضًا أَنّ الرَّيب كان مِن المُشرِكين في كُلّ زَمان ومَكان في الكُتُب السَّماوية عَلى السَّواء، فالنَّظم مَع أَنّه مُناسِب لِلمَقام فإنّه صالح لِتَناول مَعنى: أَنّ الرَّيب كان مِن المُشرِكين في الكُتُب السَّماوية في كُلّ زَمان نَزَل فيه كِتاب سَماويّ وأَمّا قَوله: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ فإن كان مَحلّها النَّصب ـ لأَنّه يَجوز فيها الرَّفع عَلى أَنّه خَبَر لِمُبتدأ مَحذوف ـ عَلى أَنّها حال فَهي أَيضًا حال مُؤكِّدة والعامِل فيه مَعنى الإشارة أَو الظَّرف، فيَكونَ ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ تأكيدًا لِذٰلك الكِتاب، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ تأكيدًا لِلا رَيب فيه، وكُلّ واحِدة مِن هٰذه الجُمَل الثَّلاث مُؤكِّدة ومُقرِّرة مَعنى ما اتَّصلَت بِه لَفظًا فَلا مَجال لِلعاطِف فيها.

فَقَوله تَعالى: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ منزّلةً مِن قَوله تَعالى: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ مَنزلة التَّوكيد اللَّفظيّ مِن مَتبوعه في المَعنى. فَالمَعنى أَنّه في الهِداية بالغ دَرَجة لا يُدرَك

---

(١) الكَشَّافُ جـ٢ ص١١٥.

كَونها حَتّى كأنّه هِداية مَحضَة وهٰذا مَعنى قَوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾[1] فإنّ مَعنى قَوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ مَعنى ما قَبْله، وكَذا ما بَعْده، تأكيد ثانٍ. ويَجوز أَن تَكون ﴿لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ خبَرًا لأنّ الجُملة قَبْلها اعْتِراض[2]. وكَما في قَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾[3] فقَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾ تأكيد لِقَوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ وهٰذا لأَنّه أَكّد المَعنى المُستفاد من قَوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: فمَعنى (إنا معكم): الثَّبات عَلى اليَهوديّة، وكَونهم مُستهزِئين لِلمُؤمنين يُفيد أَنّهم ثابِتون عَلى اليَهوديّة.

فَجاء في الكَشّاف لِلزَّمَخشَريّ رَحِمه الله: فإن قُلتَ: أَنّى تَعلّق قَوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾: بِقوله: (إنا معكم): قُلتُ هو تأكيد لَه، لأَنّ قَوله: (إنا مَعَكم) مَعناه الثَّبات عَلى اليَهوديّة وقَوله: (إنّما نَحن مُستهزِئون) رَدٌّ لِلإسلام ودَفْع لَه مِنهم لأَنّ المُستهزِىء بالشَّيء المُستخِفّ بِه مُنكِر لَه ودافِع لِكَونه مُعتدًّا بِه، ودَفْع نَقيض الشَّيء تأكيد لِثَباته أَو بَدَل مِنه، لأَنّ مَن حَقَّر الإسلام فَقَد عَظَّم الكُفْر. اهـ[4].

وهٰذا أَيضًا في قَوله تَعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[5] فالآية ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ حال مِن (مستكبرًا)، ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ حال مُؤَكِّد مِن ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾[6].

ومُقتضى هٰذا التّأكيد رفع تَوهُّم التَّجوُّز والغَلَط.

أمّا الجُملة المُؤَكِّدة لِعامِلها فَقَد تَقترِن بِالواو نَحْو قَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ

(١) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٦.
(٢) أُنْظُر الكَشّاف للزَّمَخْشَرِيّ جـ١ ص١٥٥.
(٣) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٤.
(٤) الكَشّافُ جـ١ ص١٨٦.
(٥) سُورَةُ لُقمانَ الآية ٧.
(٦) أُنْظُر الكَشّافَ جـ٣ ص٢٢.

بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾[1]
فمَعنى (توليتم): أعرَضتم عَن الوَفاء بِه وأكّد هٰذا المَعنى بِقَوله تَعالى: ﴿وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾.

وجاء في الكَشّافِ لِلزَّمَخشَريّ ـ رَحِمه الله ـ «وأَنتم مُعرِضون وأَنتم قَوم عادتكم الإعراض عَن المَواثيق والتَّولِية» ا.هـ[2] فَالحال، وأَنتم مُعرِضون، مُؤكِّدةٍ لِمَعنى التَّولِية في قَوله: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾، لِلتّأكيد عَلى تَناهي حالهم في الإعراض والضَّلال.

وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿ثُمَّ أَقۡرَرۡتُمۡ وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾[3].

وفي الآية الثّانية[4] مَعنى الإقرار أَقرَب مِن الشَّهادة، فالشَّهادة فيها تأكيد عَلى الإقرار.

فَالحال المُؤكِّدة قد تأْتي مُؤكِّدة لِعامِلها، وقَد تأْتي مُؤكِّدة لِصاحِبها وقَد تأْتي مُؤكِّدة لِمَضمون الجُملة قَبْلها، فَمِثال ما جاء في القُرآن الكَريم مِن الحال المُؤكِّدة لِعامِلها ولَم تُوافِقه لَفظًا. قَوله تَعالى: ﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴿٣٣﴾﴾[5]. وقَوله تَعالى: ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٣٦﴾﴾[6] فإنّ قَوله ﴿مُفۡسِدِينَ ﴿٣٦﴾﴾ مُستفاد مِن الفِعل ﴿تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ إذ مَعناه الفَساد، فَجاءت هٰذه الحال مُؤكِّدة لِهٰذا الفِعل ﴿تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ وَهو عامِلها وقَوله تَعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾[7]، لأَنّ مَعنى التَّبسُّم: الضَّحك وهو نَوع مِنه،

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٣.
(٢) الكَشَّافُ جـ١ ص٢٩٣.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٤.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٤.
(٥) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٣٣.
(٦) سُورَةُ العَنكَبُوتِ الآية ٣٦.
(٧) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ١٩.

ويكفي أَن يَكون الفِعل فيه مَعنى الحال، وإن كان في الحال زِيادة، إذًا المُراد تأكيد العامِل (الفِعل) وَقوله تَعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[1]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾[2] الإدبار مِنهم في الآيتين أَكَّد الفِعل ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾﴾ ولو أَنّ التَّولّي لا يَتضمَّن مَعنى الإدبار، وذلك لأَنه إذا أَدبَر فَلا شَكّ أَنّه وَلّى ظَهْره، وإلاّ فَكَيف يَكون أَدبَر ولَم يُولِّ ظَهْره، ومِن ثَمّ أَكَّد الإدبار التَّولّي، لأنّ فيه زِيادة كامِلة عَلى التَّولّي، وذٰلك بالإدبار والهُروب، وفائدة التّأكيد بِهٰذه الحال: أَنّه مِن المُمكن أَن يُوَلّي الإنسان ظَهْره لِشَيء ولٰكن رُبَّما يَرى بِطَرْف عَينَيه ما وَراء ظَهْره أَو رُبَّما يَكون التَّولّي بِجانِبه فَيَرى ويَسمع ما رواه.

ولَمّا كان هٰذا مِن المُمكِن أَن يُتوهَّم ويُفهَم مِن التَّولّي أَكَّد أَنّهم لَم يَنظروا ولم يَستمِعوا بِقَوله: ﴿مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾﴾، ﴿مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ وهو المُراد في سِياق الآية.

ولذٰلك أَغلَق بَصيص الأَمَل في التَّوبة لَهُم بِقَوله: ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[1].

ونَظير ذٰلك قَوله تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾[3] إذ في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ﴾ مَعنى أَنّهم لا يَستمِعون إلى الهِداية، ومَع ذٰلك أُريدَ تأكيد هٰذا المَعنى بِقَوله تَعالى: ﴿إِذَا وَلَّوْا۟﴾ ثُمّ أَبرَز هٰذا التّأكيد بأَقوى تأكيد وأَروَع صورة حَيث قال: ﴿مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾ أَي مُوَلّين ظُهورهم وهارِبين بَعيدًا حَتى لا يَكون هُناك بَصيص مِن الشَّكّ في أَنّهم ربما يَستمِعون إلى شَيء مِن الهُدى، فَهٰذه أَبلَغ صورة، لِتَصويرهم وَهُم في غَيابة الضَّلال.

أَمّا الحال المُؤكِّدة لِصاحِبها فَفي مِثْل قَوله تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[4]،

---

(١) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ١٠.
(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٢٥.
(٣) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٨٠.
(٤) سُورَةُ النِّساءِ الآية ٧٩.

سيقت هٰذه الآية لإثبات إرسال الرّسول إلى النّاس جَميعًا ولذٰلك قُدِّم الظَّرف (لِلنّاس) وَهو مُتعلِّق الإرسال، وهٰذا يُفيد نَفي كَونه رَسولاً لِبَعضهم خاصّة، لأنّه هو المُقابِل لَجَميع النّاس لا لِبَعضهم مُطلقًا»[1].

إذًا يُفهَم مِن هٰذا أَنّ المُراد إثبات أَنّ مُحمَّدًا رَسول، لِهٰذا فإنّي أَرى أَنّ (رَسولاً) تَوكيد لِلكاف (المَفعول به) في أَرسَلناك، ولَيس تَوكيدًا لِلفعل العامِل إذ مِن المُمكن أَن يَكون المُرسَل غَيْر رَسول، فَقَد قال الله تَعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ۝٤١﴾[2] فأُريد مِن هٰذه الحال تَقرير أَنّه ﷺ رَسول (أُرسِل لِلنّاس جَميعًا) حالة كَونه رَسولاً مِن عِند الله. وقَوله تَعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١﴾[3] فَقوله تَعالى: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١﴾ حال مَفهومه مِن قَوله: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ فَهي مُؤكِّدة لِمَضمون الجُملة قَبْلها حَيث فُهِم مَعناها مِن مَضمون الجُملة قَبْل ذِكرها، وجاء تأكيدًا لِهٰذا المَعنى.

والمَقصود مِن مَضمون الجُملة، مَفهوم الفِعل (أزلفت).

وجاء في الكَشّاف لِلزَّمَخشَريّ ـ رَحِمه الله ـ ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١﴾ نُصِب عَلى الظَّرفيّة: أَي مَكانًا غَيْر بَعيد أَو عَلى الحال، وتَذكيره لأَنّه عَلى زِنة المَصدر كالزَّئيروالصَّليل، والمَصادر يَستوي في الوَصف بِها المُذكَّر والمُؤنَّث أَو عَلى حَذف المَوصوف أَي شَيئًا غَيْر بَعيد، ومَعناه: التَّوكيد كَما تَقول: هو قَريب غَيْر بَعيد، وعَزيز غَيْر ذَليل. اهـ[4].

وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[5] فَقَوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ توكيد لِما قَبْله وهو قَوله: «فَفي الجَنّة» الجَنّة والخُلود مِنهم مِن قَوله: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾.

---

(١) أُنْظُر الإِيضاحَ لِلقَزْوينيِّ ص١٥٦، الكَشَّافَ للزَّمَخْشَرِيِّ جـ١ ص٥٤٦.

(٢) سُورَةُ الذَّارياتِ الآية ٤١.

(٣) سُورَةُ ق الآية ٣١.

(٤) الكَشَّافُ جـ٤ ص١٠.

(٥) سُورَةُ هُودِ الآية ١٠٨.

وجَعَل سَيبَوَيه هٰذا التَّوكيد بِالحال مِن باب ما يُثنّى فيه المُستقِرّ تَوكيدًا وذٰلك قَولك: فيها زَيد قائمًا فيها، فإنّما انتَصَب (قائم) باسْتِغناء زَيد بِفيها، وقَال: وإن زَعمتَ أنّه انتَصَب بِالآخر فكأنّك قُلتَ: زَيد قائمًا فيها، فإنّما هٰذا كَقَولك قَد ثَبُت زَيد أَميرًا قَد ثبُت، فأَعدتَ قد ثَبُت تَوكيدًا، وقَد عَمِل الأَوّل في زَيد وفي الأَمير فإن أَردتَ أَن تُلغي فيها قُلتَ: فيها زَيد قائم فيها، كأنّه قال: زَيد قائم فيها فيها، فيَصير بِمَنزلة قَولك: فيك زَيد راغِب فيك.

فجَعَل سيبَوَيه تَثْنية الظُّروف، وهي تكريرها، بِمَنزِلة ما لَم يَقَع فيه تكرير في حُكم اللَّفظ، وجَعْل التَّكرير تَوكيدًا للأَوّل، لا يُغيِّر شَيئًا مِن حُكمه فيما يَكون خَبرًا وما لا يَكون خَبرًا. وقال الكوفِيّون: ما كان مِن الظُّروف يَكون خَبرًا، ويُسمّونه الظَّرف التّامّ فإنّك إذا كَرَّرتَه وَجَب النَّصب في الصِّفة، وإن لَم تُكرِّره فأَنتَ مُخيَّر، إن شِئتَ نَصَبتَ وإن شِئتَ رَفَعتَ، واحتَجّوا في المُكرَّر بِالآية: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

وقال سيبَوَيه: فإن قُلتَ: قد جاء: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾، فَهو مِثل: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ﴿١٧﴾ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٨﴾﴾[1].

وجاء في كِتاب الكَشّاف لِلزَّمَخشَريّ: (في جَنّات ونَعيم) في أَيّة جَنّات وأَيّ نَعيم بِمَعنى الكَمال في الصِّفة أَو في جَنات ونَعيم مَخصوصة بالمُتَّقين خُلِقَت لَهُم خاصّة، وقُرِىء فاكهين وفَكهين وفاكِهون. مَن نَصَبه حالاً جَعَل الظَّرف مُستقَرًّا ومَن رفعه خَبرًا جَعَل الظَّرف لَغْوًا[2].

وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] فمُصدَّقًا حال مُؤكِّدة فُهِمت مِمّا

---

(١) سُورَةُ الطُّور الآيتان ١٧، ١٨، أُنْظُرْ الكِتَابَ لِسيبَوَيه جـ٢ ص١٢٥ ـ ١٢٦.
(٢) أُنْظُر الكَشَّافَ جـ٤ ص٢٣.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٩١.

قَبْلها، «وهو الحَقّ» إذًا الحَقّ لا يَكون إلاّ مُصدَّقًا، وقَوله تَعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا﴾[1]، وقَوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾[2]، وقَوله تَعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[3]، فَقَوله: (قائمًا) حال مُؤكِّدة لِمَضمون الجُملة قَبْلها إذ أنّ سِياق الآية لإثبات أَنّ الله سُبحانه وتَعالى بيَّن لِخَلْقه بِالدَّلائل والآيات أنَّه لا مَعبود في الوُجود بِحَقّ إلاّ هو، وشَهِد بِذٰلك المَلائكة وأولو العِلم مِن الأَنبياء والمُؤمِنين بِالاعْتِقاد واللَّفظ، فَجاءت الحال (قائمًا) مُؤكِّدة لِهٰذا المَضمون لأَنّ مَعنى (قائمًا) أنَّه تَفرَّد بِتَدبير كُلّ ما خَلَقه في الكَون وبِالعَدل، (لا إلٰه إلاّ هو) كُرِّرت تأكيدًا لِما مَضى.

وقَد جاء في التَّنزيل الحال لِلتّأكيد جارًّا ومَجرورًا مُحتمَلاً لِلضَّمير مِن صاحِب الحال وذٰلك كَقَوله تَعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[4]، فَقَوله: بِأَيديهم حال مؤكِّدة لِمَضمون الجُملة قَبْلها وَهي ﴿ يَكْتُبُونَ ﴿٧٩﴾﴾.

وَجاء في الكَشّاف: (بِأَيديهم) تأكيد وَهو مِن مَجاز التّأكيد كَما تَقول: لِمَن يُنكِر مَعرِفة ما كَتَبه: يا هٰذا كَتبتَه بِيَمينك هٰذه[5].

فَفائدة الحال (بِأَيديهم) تَصوير الحالة في النَّفْس كَما وَقعَت حَتّى يَكاد السّامع لِذٰلك أَن يَكون مُشاهِدًا لِلهَيئة.

وقَوله تَعالى: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[6] إذ أَنّ التَّسبيح دَلّ عَلى الحَمد، فالحال أَكَّدت هٰذا المَعنى، وقَوله: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾[7]، وقَوله: ﴿ وَإِن مِّن

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٣.
(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٧.
(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٨.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٧٩.
(٥) الكَشّافُ جـ١ ص٢٩٢.
(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٠.
(٧) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ٥٢.

شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[1]، وقَوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾[2]، فقَوله «مِنه» حال والتَّقدير: ثابتًا مِنه آيات مُحْكَمات وقَد فُهِم مَعناه مِمّا قَبْله وقَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾[3]، فقَوله: ﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾ حال مِن الضَّمير في يأكُلون، وقَد دَلّ عَلى مَعناه (يأكُلون) فهٰذا تأكيد لِمَضمون ما قَبْله.

والغَرَض مِن التّأكيد امْتِلاء البَطن بِالنّار، إذ المَعنى: إنَّما يأكلون مِثل النّار في بُطونهم، فالمُراد هُنا مِن ذِكر البُطون تَصوير الأَكل لِلسّامع حَتّى يَتأكّد عِنده بَشاعة هٰذا الجُرم بِمَزيد تَصوير، ولأَجْل تأكيد التَّشنيع عَلى الظّالِم لِليَتيم في حالة خَصّ الأَكل لأنّه أبشع الأَحوال الّتي يَتناوَلها مال اليَتيم فيها.

وجاء في الكَشّافِ: ﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾ مِلء بُطونهم، يُقال أَكَل فُلان في بَطْنه وفي بَعْض بَطْنه، قال: كُلوا في بَعْض بطونكم تعفوا[4].

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[5] فقَوله: ﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ حال فُهِم مَعناها مِمّا قَبْلها وجاءت لِتأكيد هٰذا المَعنى الّذي فُهِم مِمّا قَبْلها.

وقال البَلاغِيّون: إنّ مِثل هٰذا النَّوع هو ضَرْب مِن الإطناب مُراد بِه التّأكيد، وسَيأْتي بَيانه عِند البَلاغِيِّين.

ما يَدّل عَلى الدَّوام مِن الأَحوال:

هُناك أَحوال تَدلّ عَلى الدَّوام بِقَرائن خارِجيّة، وذٰلك كَقَوله تَعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾[6] فَمَعنى:

---

(١) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ٤٤.
(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٧.
(٣) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٠.
(٤) الكَشّافُ جـ١ ص٥٠٤.
(٥) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٢٦.
(٦) سُورَةُ الأَنْعامِ الآية ١١٤.

مُفصّلاً: مَبيّنًا فيه الحَقّ، وَهي حال مِن الكِتاب وعامِلها أَنزَل، وتَبيُّن الكِتاب لِلحَقّ مِن الباطِل أَمْر ثابِت ولازِم لِلكِتاب، وهٰذا مَعروف مِن أَمر خارِج عَن الجُملة وهو عِلم أَهْل الكِتاب أَنه حَقّ لِتَصديقه ما عذرهم ومُوافَقته لَه[1].

وبَعْض العُلَماء بِالنِّسبة لِلآية: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[2] والتي سبقت يَقول: إنّ قائمًا تَدلّ عَلى الثُّبوت واللُّزوم مِن أَمر خارِج، وذٰلك لِدَوام قِيامه تَعالى بِالعَدل.

وبِالنِّسبة لِلآية: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[3] فَقيل: إنّ (حَنيفًا) حال مِن (إبْراهيم) وَهو مُضاف إلَيه.

وقَد جَعَل ابْنُ الشَّجَرِيّ (حَنيفًا) حالاً مِن (مِلّة) قال في المَجلس الثّالِث مِن أَماليه كَما نَقَله البَغْدَادِيُّ في الخِزانة[4] ومِمّا جاءت الحال فيه مِن المُضاف قَوله تَعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[5]، قيل: إنّ (حنيفًا) حال مِن إبْراهيم، وأَوجَه مِن ذٰلك عِندي أَن تَجعَله حالاً مِن المِلّة، وإن خالَفها بِالتَّذكير، لأَنّ المِلّة في مَعنى الدِّين. أَلا تَرى أَنّها قد أُبدِلَت مِن الدِّين في قَوله تَعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾[6] فإذا جُعِلت حَنيفًا حالاً مِن المِلّة فالنّاصِب لَه هو النّاصِب لِلمِلّة، وتَقديره: بَل (تَتَّبع) مِلّة إبْراهيم حَنيفًا، وإنّما أُضمِرَ (نَتبع) لأَنّ ما حَكاه الله عَنهم مِن قَولهم: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ﴾[7]، مَعناه اتبعوا اليَهوديّة أَو النَّصرانيّة فَقال لِنَبيّه ﷺ، قُل بَل نَتبع مِلّة إبْراهيم حَنيفًا، وإنّما ضَعُف مَجيء الحال مِن المُضاف إليه لأَنّ العامِل في الحال يَنبغي أَن يَكون هو العامِل في ذي الحال. اهـ.

---

(١) أُنْظُر الكَشّافَ جـ٢ ص٤٦.
(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٨.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٣٥.
(٤) الخِزانَةُ ١/٥١١.
(٥) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٣٥.
(٦) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١٦١.
(٧) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٣٥.

وأَمّا قَوله تَعالى: ﴿ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[1] فالتَّقدير: أَي مَوضوع مَثْواكم، أَي (شَواءكم)، (خالِدين) حال من الضمير في (مَثْواكم)، وَهو فاعِل في التَّقدير، كَما تَقول أَعجبَني ضَرْب زَيد قائمًا، (قائمًا) حال مِن زَيد وَهو فاعِل في المَعنى والتَّقدير.

ولَنا أَن نَقول: إنّ الحال مِمّا أُضيف إلَيه لا يَجيء إلاّ إذا كان المُضاف فاعِلاً أَو مَفعولاً يَصحّ حَذْفه وقِيام المُضاف إلَيه مَقامه، كَما أَنّك لَو قُلتَ: بَل نتّبع إبراهيم مقام: بَل مِلّة إبراهيم، فَكأَنّه حال مِن المفعول، أَو إذا كان المُضاف فاعِلاً أَو مَفعولاً وَهو جُزء المُضاف إلَيه، فَكأَنّه الحال مِن المُضاف إلَيه هو الحال مِن المُضاف، كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾[2] (مصبحين) حال عَمّا دَلّ عَلَيه ضَمير مَقطوع، وذٰلك لأَنّه نائب عَن ﴿دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ فَهو حال مِن هَؤُلاء المُضاف إلَيه لأَنّ دابِر الشَّيء أَصْله، فَكأَنّه قال: يقطع دابِر هَؤُلاء مصبحين، فَكأَنّه حال مِن مَفعول ما لَم يُسمَّ فاعِله (أَي عَن دابِر وهو المُضاف).

تَوالي الصِّفة:

إذا جاءت صِفتان مُتتاليتان، فَلا بُدّ أَن تَكون الصِّفة العامّة هي السّابِقة لِلخاصّة، إذ أَنّ الصِّفة لِلبَيان والتَّوضيح، فإذا ما جاءت العامّة بَعد الخاصّة فَلا بَيان ولا وُضوح بِها، لأَنّها بَعْد الخاصّة فَلا فائدة مِنها.

وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ﴿٥٤﴾﴾[3]. فَلا يَجوز أَن يَكون (نَبيًّا) صِفة لِـ (رَسول)، لأَنّ النَّبيّ أَعَمّ مِن الرَّسول، إذ كُلّ رَسول نَبيّ، وَلَيس كُلّ نَبيّ رَسولاً.

ولِذا فإنّ (نَبيًّا) حال مُؤكِّدة لِمَضمون الجُملة قَبْلها وصاحِب الحال الضَّمير

---

(١) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١٢٨.

(٢) سُورَةُ الحِجْر الآية ٦٦.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٥٤.

المُستتِر في (رَسولاً) والعامِل في الحال ما في رَسول مِن مَعنى (يُرسَل) أَي كان إسْماعيل مُرسَلاً في حال نُبوّته.

وفائدة التَّوكيد بِها (أَي بِالحال) هو تأكيد أنّه رَسول مِن الله وقَد اصْطَفاه لِما فيه مِن صِفات النُّبوّة مِن الوَفاء بِالوَعد.

الحال المُؤكِّدة:

تأْتي الحال مُؤكِّدة بَعْد اسْم الإشارة والضَّمير والأَسماء المُبهَمة مُنبِّهة عَلى حال المُسنَد إلَيه، وهٰذا في المِثال: هٰذا عَبْد الله مُنطلِقًا، وهؤُلاء قَومك مُنطلِقين، وَذاك عَبْد الله ذاهِبًا، وهٰذا عَبْد الله مَعروفًا، فَفي المِثال الأَوّل: هٰذا اسْم مُبتدأ بُنِي عَلَيه ما بَعْده (عَبْد الله) ولَم يَكُن لِيَكون هٰذا كَلامًا حَتّى يُبنى عَلَيه أَو يُبنى عَلى ما قَبْله، فالمُبتدأ مُسنَد والمَبنيّ عَلَيه مُسنَد إلَيه فَقَد عَمِل هٰذا فيما بَعْده كَما يَعمَل الجارّ والفِعل فيما بَعْده، والمَعنى: أَنّك تُريد أن تُنبِّهه لَه مُنطلِقًا، لا تُريد أَن تُعرِّفه عَبْد الله، لأَنّك ظَنَنت أَنّه يَجهَله فكأَنّك قُلْت: أُنظُر إلَيه مُنطلِقًا، فَمُنطلِق حال قَد صار فيها عَبْد الله وحال بَيْن مُنطلِق وهٰذا كَما حال بَيْن راكِب والفِعل حِين قُلتَ: جاء عَبْد الله راكِبًا، صار جاء لِعَبْد الله وَصار الرّاكِب حالاً، وكَذٰلك هٰذا وَما جاء مِن الشِّعر عَلى هٰذا المِنوال قَول الشّاعِر ابْنِ دَارَةَ:

أنـا ابْـنُ دَارَةَ مَـعْـروفًـا بـهـا نَـسَـبِـي   وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لِـلـنَّـاسِ مِ عَـارِ[1]

ويَجوز في هٰذه الحال الرَّفع مِن أَربَعة أَوجُه:

الأَوّل: عَلى إضمار اسْم الإشارة أَو الضَّمير، فَفي المِثال: هٰذا عَبْد الله مُنطلِق أُضمِرَ هٰذا، وكأَنّ المِثال: هٰذا مُنطلِق أَو هو مُنطلِق.

الثّاني: أَن يَكون الجَميع خَبَرًا لِهٰذا مِثل قَولنا: هٰذا حُلْو حامِضيّ.

---

(١) أُنظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص٧٨ ـ ٧٩ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلام هارون والشّاهِدُ في البَيْتِ نَصْبُ (مَعْروفًا) عَلى الحَالِ المُؤَكِّدَةِ لِجُمْلَةِ (أنا ابْنُ دَارَةَ).

الثّالث: أَن نَجعلَ عَبْد الله مَعطوفًا عَلى هٰذا عَطْف بَيان.

الرّابع: أَن يَكون مُنطلِق بَدَلاً مِن عَبْد الله وتَقديره هٰذا عَبْد الله رَجُل مُنطلِق، فنَبْدل رَجُل مِن زَيد ثُمّ نحذف المَوصوف ونُقيم الصِّفة مَقامه.

ومِثل هٰذا جاء في القُرآن الكَريم: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾﴾[١] وجاء في قِراءة عَبْد الله (بن مَسعُودٍ) ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٢] ومِثله ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[٣].

ومِمّا جاء في الشِّعر العَربيّ قَول ابْنِ رُؤْبَةَ:

مَــنْ ذا بَــتٌّ فــهــذا بَــتّــي ... مُــقَــيِّـظ مُــصــيــفٌ مُــشــتّــي[٤]

النَّوع الثّالِث: مِن الأَنواع المُلحَقة بِالتّكرار

التَّوكيد بِالوَصف (النَّعت)

الفَرقُ بَيْن الصِّفةِ والتَّوكيدِ هو: أَنَّ مَنزِلةَ الصِّفةِ مِن المَوصوفِ مَنزِلة المُكمِّل لِمَعناه، مُتمِّم لَه حَتى لا يُفهم المَعنى المُراد إلاّ بِهِما مَعًا، وحَتّى يَكونا في الدَّلالة عَلى مُسمّاه.

وهٰذا التَّفسير مأخوذ مِن قَول سيبَوَيه[٥] قال: في مَثَل مَرَرتُ بِرَجُل ظَريف ما نَصّه: «فَصار النَّعت مَجرورًا مِثل المَنعوت، لأَنّهما كالاسْم الواحِد من قبل أنك لم تُرِد

---

(١) سُورَةُ المَعَارِجِ الآيتان ١٥، ١٦.

(٢) سُورَةُ هُودٍ الآية ٧٢.

(٣) سُورَةُ البُرُوجِ الآيات ١٤ ـ ١٦.

(٤) أُنظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ٢ ص٨٣ ـ ٨٤ والشّاهِدُ في بَيْتِ رُؤْبَةَ وَقِيلَ أَنَّهُ مِنَ الخَمسين التي لم يُعْرَفْ لها قَائِلٌ ـ رَفْعُ مَقظ وَمَا بَعْدَهُ عَلى الخَبَرِ، والنَّصْبُ عَلى الحَالِ أَحْسَنُ وَيَجوزُ رَفْعُهُ عَلى البَدَلِ.

(٥) سِيبَوَيه جـ١ ص٢١٠.

الواحِد مِن الرِّجال الَّذين كُلّ واحِد مِنهم رَجُل ظَريف، فَهو نَكِرة، وإنّما كان نَكِرة، لأنّه مِن أُمّة كُلّها لَه مِثل اسْمه، وذٰلك أَنّ الرِّجال كُلّ واحِد مِنهم رَجُل، والرِّجال الظُّرَفاء كُلّ واحِد مِنهم رَجُل ظَريف، واسْمه يَخلطه حَتّى لا يُعرَّف مِنها الكَلِمتين إحداهما إلى الأُخرى»[٢] اهـ سيبَوَيه.

أَمّا التَّوكيد فَهو بِمَعنى المُؤكَّد، بِخِلاف الصِّفة، لأنّها تَتضمَّن حَقيقة الأَوّل وحالاً مِن أَحواله، والتَّوكيد يَتضمَّن الأَوّل فَقَط.

وفائدة التَّوكيد تَقرير المَعنى المُراد وتَمكينه كَما سَبَق بَيانه.

أَمّا فائدة الصِّفة فَقَد تكون لِلتَّخصيص، وذٰلك عِند وَصْف النَّكِرة، لإخراج الاسْم مِن نَوع إلى نَوع أَخَصّ مِنه أَو لِلتَّوضيح والبَيان، وذٰلك عِند وَصْف المَعرِفة.

وقَد يَجيء الوَصف أَي النَّعت لِمُجرَّد الثَّناء والمَدح لا يُراد بِه إزالة اشْتِراك وَلا تَخصيص نَكِرة بَل لِمُجرَّد الثَّناء والمَدح أَو ضِدّهما، وتَعريف المُخاطَب مِن أَمْر المَوصوف ما لَم يَكُن يَعرِفه، وهٰذا في مِثل وَصْف الباري سُبحانه وتَعالى: نَحْو: الحَيّ العالِم القادِر، لا نُريد بِذٰلك فَصْله مِن شَريك لَه ـ تَعالى الله عَن ذٰلك عُلُوًّا كَبيرًا ـ.

وإنّما المُراد الثَّناء عَلَيه بِما فيه سُبحانه عَلى جِهة الإخبار بِما فيه مِن صِفات. وأيضًا هٰذا مِثل قَوله تَعالى: ﴿يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ﴾[٣] فَهٰذا الوَصف لِلمَدح لَيس غَيْر لأَنّه لا يُمكِن أَن يَكون هُناك نَبيّون غَيْر مُسلِمين[٤] حَيث قال: «وأُريدَ بِها التَّعريض بِاليَهود وأَنّهم بُعَداء مِن مِلّة الإسلام الَّتي هي دِين الأَنبِياء كُلّهم في القَديم والحَديث، وأَنّ اليَهود بِمَعزل عَنها» اهـ.

---

(١) أُنْظر الأَشْمُونِيّ جـ٣ ص٥٩.

(٢) أُنْظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ١ ص٢١٠، شَرْحُ المُفَصَّلِ جـ٣ ص٤٧.

(٣) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ٤٤.

(٤) أُنْظُر الكَشَّافَ جـ١ ص٤٩٥.

هٰذا كُلّه مِن الصِّفات ولَيس فيها حَظّ مِن التَّوكيد، وذٰلك لِما بيَّنتُ مِن دَلالة كُلّ مِنها.

وإذا ما جاءت الصِّفة ومَدلولها مُستفاد مِمّا في المَوصوف، فيَصير ذِكْرُ الصِّفة كالتّكرار، إذ لَيس فيه زِيادة مَعنىً، بِخِلاف مِثال: رَجُل ظَريف، فإنّ الظَّرف لَم يُفهَم مِن المَوصوف (رَجُل).

وبِهٰذا تكون الصِّفة هُنا لا للتَخصيص وَلا للتَوضيح وإنّما لِلتَّوكيد، وطَريق التَّوكيد في هٰذا هو أَنّ المَعنى كُرِّر مَرّتَين، وذٰلك في مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾[1] فكَلِمة (واحِدة) صِفة لِـ (نَفْخة) وقَد دَلّت كَلِمة (نَفْخة) عَلى الصِّفة (واحِدة) قَبْل ذِكْرها وذٰلك لأَنّ التّاء في (نَفْخة) تَدلّ عَلى الوَحدة، فذِكْر الوَحدة بَعْد الدَّلالة عَلَيها في كَلِمة (نَفْخة) المَوصوف كأَنّه كُرِّر مَرّتَين، ومِن ثَمّ جاء التَّوكيد.

ولِذا صَنّفتُ هٰذا النَّوع في باب الأَنواع المُلحَقة بِالتَّكرار لِلتَّوكيد. وفائدة التَّوكيد في هٰذه الآية: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ الإشارة إلى أَنَّ هٰذه النَّفخة الواحِدة أَمْر هائِل وعَظيم لِما له أَثَر مُريع، وقع ذٰلك فَهو أَمْر هَيِّن وسَهْل عَلى الله.

وَكَذٰلك في قوله تعالى في الآية: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ۝١٤﴾[2] جاء التَّوكيد هُنا بِالصِّفة (واحِدة) أَيضًا لِتَوكيد مَعنىً، أَلا وَهو القُدرة الباهِرة عَلى حَمْل الأَرض والجِبال، ودكّها بِدَكّة واحِدة، وهٰذا أَمْر هَيِّن ويَسير عَلى المَولى جَلّ جَلاله.

جاء في حاشِيَة الكَشّافِ لأَبي الحَسَنِ الجُرجَانِيّ (السَّيِّد الشَّريف): قَوله تَعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ قال فيه إن قُلتُ: لِمَ قال واحِدة وهُما نَفْختان... إلَخ قال أَحمَدُ: وأَمّا فائدة الإشعار بِعِظَم هٰذه النَّفخة أَنّ المُؤثِّر لِدَكّ الأَرض والجِبال، وخَراب العالَم هي وَحْدها غَيْر مُحتاجة إلى أُخرى[3].

---

(١) سُورَةُ الحَاقَّةِ الآية ١٣.

(٢) سُورَةُ الحَاقَّةِ الآية ١٤.

(٣) الكَشّافُ جـ٤ ص١٥١.

وزِيادة عَلى ذٰلك، فإنّ فَوائد التَّوكيد بالوَصف بواحِدة، لِيَصحّ أن يَقوم المَصدر مَقام الفاعِل بِوَصْفه ولَو أَنّ التّاء فيها تَقوم مَقام الوَحْدة، لِلدَّلالة عَلى أَنّ النَّفخة لا اخْتِلاف في حَقيقتها فَهي واحِدة بِالنَّوع كَقَوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[1] أَي لا اخْتِلاف في حَقيقته، ومِثل ذٰلك قَوله تَعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[2] فلَو قيل ما فائدة (إلٰه) مَع أَنّه لَو قال: إلٰهكم واحِد لَكان أَخصَر.

فالإجابة: أنّ هٰذه الآية سيقت لإثبات أَحَدّيته في ذاته ونَفْي ما يَقوله النَّصارَى: إنّه إلٰه واحِد والأَقاليم ثَلاثة أَي الأُصول، كَما أَنّ زَيدًا واحِد وأَعضاؤه مُتعدِّدة فلَمّا قال: إلٰه واحِد دَلّ عَلى أَحَديّة الذّات والصِّفة.

أَمّا عَلى التَّقدير (إلٰهكم واحِد) فيَكون إخبارًا عَن كَونه واحِدًا في إلٰهيته ولَم يَكُن إخبارًا عَن تَوحّده في ذاته.

وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾، في قَوله تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3]. صِفتان قُصِدَ بِهِما مُجرَّد التّأكيد أَي لِلتَّقرير والتَّقوية حَيث إنّ التَّثنِية المُستفادة مِن اللَّفظ (اثنَين) ذُكِرت في المَوصوف بِصيغة التَّثنِية، وفائدة قَوله (اثنَين) تَوكيد النَّهي عَن الإشراك بِالله، وذٰلك: أنّ مَعنى التَّثنِية شامِل لِجميع الصِّفات، فلَو وَصَف (الإلٰهَين) بِوَصْف آخَر، فَقيل مِثلاً: (إلٰهين صَغيرَين) لأَفهَمَ هٰذا أَنّ الكَبيرَين يَجوز أَنّ يُتَّخذا إلٰهَين[4].

وفي قَوله تَعالى: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[5] عِند مَن قَرأ بِتَنوين (كُلّ)،

---

(١) سُورَةُ القَمَرِ الآية ٥٠.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٦٣.

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٥١.

(٤) سُورَةُ هُودٍ الآية ٤٠، والمؤمنون الآية ٢٧.

(٥) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٧٦.

﴿زَوجَين﴾ مَفعول لِـ (إحمِل)، (اثنَين) صِفة أُريدَ بِها تَقرير المَعنى المُراد وهو حَمْل زَوجَين ذَكر وأُنثى.

وهٰذا كَما قاله الأَخفَشُ في قَوله تَعالى: ﴿فإن كانتا اثنتَين﴾[1] ونَقَله الحَريريُّ عَنه[2] حَيث جاء ما نَصّه: «فإنّ مَروانَ بنَ سعيدٍ المُهَلّبيّ سأل أَبا الحسن الأَخفَشَ فقال: ما الفائدة في هٰذا الخَبَر؟ أَراد مَروان: أنّ لَفْظ (كانتا) تُفيد التَّثنية، فَما فائدة تَفسير الضَّمير المُسمّى بِاثنَين مَع أنّه لا يَجوز.. «فإن كانتا ثَلاثًا» وَلا فَوق ذٰلك، فلِمَ يُفصَل الخَبَر والاسْم في شَيء؟؟ فأَجاب أَبو الحَسَنِ: بأَنّه أَفاد العَدَد المحقّق مُجرَّدًا عَن الصِّفة أَي قَد كان يَجوز أَن يُقال: «فإن كانتا صَغيرتَين فَلَهُما كَذا، أَو كَبيرتَين فَلَهُما كَذا أَو صالِحتَين أَو غَيْر ذٰلك مِن الصِّفات، فلَمّا قال: (اثنتَين) أَفهَم أَنّ فَرْض الثّلثَين للأُختَين تَعلّق بِمُجرَّد كَوْنهما اثنتَين فَقَط، وَهي فائدة لا تَحصل مِن ضَمير المُثنّى، ومَعناه أَنّهم كانوا في الجاهِليّة يورِثون البَنين دون البَنات، وكانوا يَقولون: لا نُورّث إلاّ مَن يَحمِل الكَلّ ويَنكىء العَدوّ.

فلَمّا جاء الإسلام بِتَوريث البَنات أَعلَمَت الآية أَنّ العِبْرة في أَخْذ الثّلثَين مِن الميراث مَنوط بِوُجود اثنتَين مِن الأَخَوات مِن غَيْر اعْتِبار أَمْر زائد عَلى العَدَد...» اهـ.

في كُلّ ما سَبَق بَيانه مِن الصِّفات الَّتي جاءت لِلتَّوكيد، لِدَلالة المَوصوف عَلَيها قَبْل ذِكرها، فَكانت بِمَثابة التَّوكيد حَتّى ظَنّ بَعْض العُلَماء أَنّها لَيست صِفة وإنّما هي تَوكيد، وهٰذا لَيس بِجيِّد، لأَنّ التَّوكيد هو نَفْس الأَوّل لَفظًا أَو مَعنىً، صَراحةً أَو ضِمنًا، والصِّفة هُنا دَلّ عَلَيها الأَوّل ضِمنًا ولَيست هي نَفْس الأَوّل فمَثَلاً لَيس في (واحِدة) دَلالة عَلى (نَفخ)، وبِهٰذا فَهي لَيست تَوكيدًا نَحْويًّا وإنّما هي صِفة أَفادت التَّوكيد وذٰلك، لأنّ المَوصوف أَفاد مَعناها بِالتَّضمين، وإذا كان هٰذا المَعنى المُستفاد

---

(١) دُرَّةُ الغَوّاصِ للحَريريِّ ص١٧.

(٢) في دُرَّةِ الغَوّاصِ للحَريريِّ ص١٧.

ضِمنًا مِن المَتبوع شُمولاً وإحاطة، فالتّابع في هٰذه الحال تَوكيد لا صِفة مِثل (كُلّ) فإن لَم يكُن فَهو صِفة، وإن كان المَتبوع ومَعنى التّابع سَواء بِالمُطابَقة فالتّابِع تكرار (تَوكيد لَفظيّ)، وأَيضًا تأْتي الصِّفة، فتُفيد التَّوكيد، إذا كانت صِفة لازِمة، ولَيس المُراد التَّوضيح أَو التَّخصيص وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾[1] فقَوله: ﴿لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾، صِفة لِـ (إلٰهًا) جيء بِها لِلتَّوكيد، لا أَن يكون في الآلِهة ما يَجوز أَن يَكون عَلَيه بُرهان، فَقال الزَّمَخشَريّ[2]: هي كَقَوله: ﴿بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾[3].

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[4] فإنّ قَوله: (في الأرض) صِفة لِـ (دابّة)، وقَد أَفادت (دابّة) أَنّها على الأَرض فَجيء بِهٰذه الصِّفة (في الأَرض) لِتأكيد مَعنى الدّابّة، وبَيان ذٰلك: أَنّ (مِن) الزّائدة، و(دابّة) النَّكرة الَّتي تُفيد الاستِغراق زائدة، و(دابة) نكرة تفيد الاستغراق، أَي كُلّ دابّة. أَكّد هٰذا العُموم والاستِغراق بِالصِّفة الَّتي استُفيد مَعناها قَبْل ذِكرها (في الأَرض) لإفادة اسْتِغراق جَميع الدَّوابّ في جَميع بِقاع الأَرض، وهي: صِفة لازِمة، وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿وَلَا طَـٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾، (يَطير بِجَناحَيه) صِفة لازمة، أَفادت التَّوكيد وذٰلك لأَنّ (لا) تُفيد الاستِغراق لِدُخولها عَلى النَّكِرة، أَي استِغراق كُلّ طائر لَه جَناحان، فأُكِّد هٰذا المَعنى بِالصِّفة اللازِمة (يَطير بِجَناحَيه).

والبَلاغِيّون يَقولون: إنّ هٰذا النَّوع مِن الإطناب، لأَنّه زِيادة حَيث إنّ مَعناها أَي مَعنى الصِّفة ذُكِر فيما قَبْلها أَي المَوْصوف، وهٰذا الإطناب أُريدَ بِه التَّوكيد. وسَيأتي بَيان ذٰلك إن شاء الله عِند البَلاغيِّين.

---

(١) سُورَةُ المُؤمنون الآية ١١٧.
(٢) الكَشّافُ للزَّمَخْشَرِيِّ جـ٣ ص١٦٣.
(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٥١.
(٤) سُورَةُ الأَنْعامِ الآية ٣٨.

النَّوع الرّابِع: مِن الأَنواع المُلحَقة بِالتَّكرار
التّأكيد بِالمَعطوف عَطْف نَسَق

عَطْف النَّسَق هو التّالي لِحَرف النَّسَق، وَكَونه تالِيًا لِحَرف النَّسَق يُخرِج جَميع التَّوابِـع[1].

والقَصد مِنه إشراك وتَشريك، أَي إشرك الثّاني أَي المَعطوف وتَشريكه مَع الأَوّل المَعطوف عَلَيه في الحُكم، ولَيس القَصد الإتباع في الإعراب فَقَط فَهو كَما قال سيبَوَيه: إشراك وتَشريك فَقال في كِتابه[2]: «هٰذا باب مَجرى النَّعت على المَنعوت، والشَّريك عَلى الشَّريك، والبَدَل عَلى المُبدَل مِنه، وما أَشبَه ذٰلك» اهـ.

وشَرْط المَعطوف عَطْف نَسَق أَن يَكون مُغايِرًا للأَوّل، لأَنّه لا يَصحّ عَطْف الشَّيء عَلى نَفْسه، وهٰذا كُلّه لَيس بِه تكرار وَلا تأكيد، لأَنّها أَلفاظ وجُمَل مُتغايِرة قَد عُطِفَت بِأَداة مِن أَدَوات العَطف.

أَمّا إذا لَم يَكُن بَيْن المَعطوف والمَعطوف عَلَيه تَغايُر فإنّه يَكون مِن نَوع التَّكرار، لأَنّه قَد ذُكِر الشَّيء مَرّتَين والغَرَض مِنه التّأكيد.

ولِذا صَنَّفتُ العَطف الَّذي يُفيد التَّكرار ضِمن الأَنواع المُلحَقة بِالتَّكرار الَّتي لِلتّأكيد.

وبَحْث هٰذا المَوضوع أَي للتّأكيد يَتطلَّب ثَلاثة مَباحِث:

١ ـ **الأَوّل**: عَطْف الخاصّ عَلى العامّ.

٢ ـ **الثّاني**: عَطْف أَحَد المُترادِفَين عَلى الآخَر.

٣ ـ **الثّالث**: عَطْف العامّ عَلى الخاصّ.

---

(١) الأَشْمُونِيُّ حَاشِيَةُ الصَّبّان جـ٣ ص٨٩.

(٢) الكِتَابُ جـ١ ص٢٠٩.

أمّا: عَطْف الخاصّ عَلى العامّ، وهو المَبحَث الأوّل فإنّه يُكوِّنُ لِلمَعطوف مَزِيّة خاصّة عَلى المَعطوف عَلَيه مَع أنّه جِنس مِن أجناسه، ويُفرَد المَعطوف لِلتّنبيه عَلى هٰذه المَزِيّة وتَنزيله مَنزِلة التّغايُر في الذّات والمَعطوف والمَعطوف عَلَيه يَدلّان عَلى مَعنيَين مُختلِفَين ولٰكنّ المَعطوف داخِل ضِمن المَعطوف عَلَيه لأنّه مَن عَطَف الخاصّ عَلى العامّ.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ۝١٤٧ وَزُرُوعٖ وَنَخۡلٖ طَلۡعُهَا هَضِيمٞ ۝١٤٨﴾[1]، فرُبّما يَسبِق إلى الوَهم أنّه تكرير يَدلّ عَلى مَعنىً واحِد وذٰلك لأنّ الزّمَخشَريّ أشار إلى ذٰلك في الكَشّاف[2].

وعِبارته: «فإن قُلتَ: لِمَ قال: **(ونَخْل)** بَعْد قَوله: **(في جَنّات)** والجَنّة تَتناول النّخل أوّل شَيء كما يَتناول النّعَم الإبل، كَذٰلك مِن بَيْن الأزواج، حَتّى أنّهم لَيَذكرون الجَنّة ولا يَقصدون إلاّ النّخل، كَما يَذكرون النّعَم ولا يُريدون إلاّ الإبل، قال زُهير: مِنَ النّواضِح تَسْقِي جَنَّةً سُحُقا، قُلتُ: فيه وَجْهان: أن يَخصّ النّخل بإفراده بَعْد دُخوله في جُملة سائر الشّجَر، تَنبيهًا عَلى انْفِراده عَنها بِفَضْله، وأن يُريد بِالجَنّات غيْرها مِن الشّجَر، لأنّ اللّفظ يَصلح لِذٰلك ثُمّ يَعطف عَلَيها النّخل».

فالكَلِمتان تَدّلان عَلى مَعنيَين إلاّ أنّ مَعنى الكَلِمة الثّانية (نَخل) خاصّ و(الجَنّة) عامّ، فكُلّ نَخل جَنّة، ولَيس كُلّ جَنّة نَخل، ويَنتظِم بِهٰذا السّلك إذا كان التّكرير بِالمَعطوف والمَعطوف عَلَيه في المعنَى يَدلّ عَلى مَعنيَين، أحَدهما خاصّ والآخَر عامّ، كَقَوله: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ﴾[3].

فإنّ الأمر بِالمَعروف داخِل تَحت الدُّعاء إلى الخير، لأنّ الأمر بِالمَعروف خاصّ

---

(١) سُورَةُ الشُعَرَاءُ الآيتان ١٤٧، ١٤٨.

(٢) الكَشّافُ جـ٣ ص٢٥٨.

(٣) سُورَةُ آلِ عُمْرانَ الآية ١٠٤.

والخَير عامّ، فكُلّ أَمْرٍ بِالمَعروف خَير، ولَيس كُلّ خَير أَمرًا بِالمَعروف وذاك أَنّ الخَير أَنواع كَثيرة مِن جُمْلتها الأَمر بِالمَعروف.

فَفائدة التّكرار هُنا عَن طَريق عطف النَّسَق: أَنّه ذِكْر الخاصّ بَعْد العامّ لِلتَّنبيه عَلى مَزيّته وفَضْله وهٰذا أَيضًا: كَقوله تَعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[1]، وقَوله تَعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴿٦٨﴾﴾[2]، وقَوله: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[3] فإنّ الجِبال داخِلة في جُملة الأَرض، لٰكنّ لَفْظ الأَرض عامّ والجِبال خاصّ، وفائدته هُنا تَعظيم شأْن الأَمانة المُشار إلَيها وتَفخيم أَمْرها، وقَد وَرَد مِثل هٰذا في القُرآن الكَريم كَثيرًا، مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[4]، فَخصّ الصَّلاة بِالذِّكر هُنا ـ مَع أَنّ الكِتاب يَشمل كُلّ عِبادة، إظهارًا لِمَرتبتها، لِكَونها عِماد الدِّين.

وقَوله تَعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[5] وجبريل هُنا كَأَنّه ذُكِر ثَلاث مَرّات، فإنّه اندرَج تَحْت عُموم المَلائكة وتَحْت عُموم رُسُله ثُمّ عُموم حِزْبه ثُمّ خُصوصه بِالتَّنصيص عَلَيه، وَقيل: ومِن هٰذا قَوله تَعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[6] فَقَد قَرأ أَبو جَعفَر المَلائكة بِالجَرّ عَطفًا عَلى الغَمام أَو ظُلَل، هٰذا مَع قِراءة الرَّفع عَطفًا عَلى لَفْظ الجَلالة[7].

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٣٨.
(٢) سُورَةُ الرَّحْمٰنِ الآية ٦٨.
(٣) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٣٣.
(٤) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٧٠.
(٥) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٩٨.
(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢١٠.
(٧) الكَشّافُ جـ١ ص١٩٢، والقُرْطُبيُّ جـ٣ ص٢٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾[1] عُطِف الإيمان بِما نُزِّلَ عَلى مُحمَّد على الإيمان وعَمَل الصّالِحات، مَع أَنّ الإيمان بِما أُنزِلَ عَلى مُحمَّد مِن الإيمان والعَمَل الصّالِح.

ولٰكن ذُكِر مَرّة ثانية لِقَصْد تفضيل النَّبيّ ﷺ وما نَزَل عَلَيه إذ لا يَتمّ الإيمان إلاّ بِالإيمان بِما أُنزِل عَلى مُحمَّد ﷺ.

وقَوله تَعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ﴾[2].

وقَوله تَعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾[3].

فَفائدة التَّكرار بِعَطْف قَوله تَعالى: ﴿وَمِنَ الَّذينَ أَشْرَكوا﴾ مَع دُخولهم في عُموم النّاس، هي أَنّ حِرْصهم عَلى الحَياة أَشَدّ لأَنّهم كانوا لا يُؤمنون بِالبَعث.

وقَوله تَعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝﴾[4] ذُكِر الإيمان بالآخرة بَعْد الإيمان بِالغَيب مَع أَنّه يَشملها، لأَنّ المُشرِكين أَنكَروها في قَولهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[5] فكَأَنّ في ذِكْرها مَع المؤمِنين.

وشَرْط هٰذا النَّوع مِن العَطف أَن يَكون العَطف بِالواو، وإذا جاء ما هو مَعطوف بِغَير الواو يُؤوَّل بِالواو.

والسَّبَب في ذٰلك أَنّ المَعطوف ـ كَما قُلتُ ـ فَرْد مِن أَفراد المَعطوف أَو جِنس مِن أَجناسه، فإذا ما عُطِف بِغَير الواو فإنّ هٰذا المَعنى لَن يَتأتّى، لأَنّ الواو لا تَمنَع مِن عَطْف فَرْد عَلى جَميع أَفراده، بِخِلاف الفاء وثُمّ، ولٰكن، وهٰكذا، ومِثال ما أتى بِأَو

---

(١) سُورَةُ مُحمَّدٍ الآية ٢.
(٢) سُورَةُ يَس الآية ٧٣.
(٣) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٩٦.
(٤) سُورَةُ البَقَرَة الآيتان ٣، ٤.
(٥) سُورَةُ الجَاثِيَةِ الآية ٢٤.

ومَعناها الواو، قَوله تَعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ﴾[1] فأَو هُنا بِمَعنى الواو والمَعنى يَظلم نَفْسه بِذٰلك السّوء حَيث دَسّاها بِالمَعصِية.

وكَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ ﴾[2] فأَو هُنا بِمَعنى الواو، وأَيضًا في قَوله تَعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾[3].

الثّاني: عَطْف أَحَد المُترادِفَين عَلى الآخَر، وهو نَوع مِن التّكرار، وقَد سَبَق في باب التّكرار تكرار الجُمَل لِلتّأكيد، مِثل قَوله تَعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾[4]، وعُطْف أَحَد المُترادِفَين عَلى الآخَر مِثل هٰذا لأَنّهما بِمَعنىً واحِد وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ﴾[5] فالاسْتِكانة هي الضّعف، ولٰكن ذُكِرت مَرّتَين لِلتّأكيد كَما كُرِّرت الآية ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾ ومِثله قَوله تَعالى: ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾[6]، وقوله: ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾[7]، وقَوله: ﴿ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾﴾[8]، وقَوله: ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[9] فإِنّ البَثّ والحُزن بِمَعنىً واحِد، وإِنّما كُرِّر هٰهنا لِشِدّة الخَطْب النّازِل بِه وتكاثُر سِهامه النّافِذة في قَلْبه.

والزِّيادة في ذِكْره عَلى مَرّة واحِدة لا تَخلو إِمّا أَن تكون دَلَّت عَلى ما دَلّت عَلَيه المَرّة الواحِدة أَو دالّة عَلى زِيادة مَعنىً لَم تَكُن في المرَّة الواحِدة، فَإِن كانت دالّة عَلى

(١) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١١٠.

(٢) سُورَةُ الأَنْعام الآية ٩٣.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٣٥.

(٤) سُورَةُ القِيَامَة الآيتان ٣٤، ٣٥.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٤٦.

(٦) سُورَةُ طَهَ الآية ١١٢.

(٧) سُورَةُ طَهَ الآية ٧٧.

(٨) سُورَةُ المُدَّثِرِ الآية ٢٢.

(٩) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٨٦.

ما دَلّت عَلَيه المَرّة الواحِدة كان ذٰلك تَطويلاً في الكَلام لا حاجة إلَيه ولٰكنّه قَد وَرَد مِثله في القُرآن الكَريم، والتَّطويل الَّذي لا حاجة إلَيه عَيب في القُرآن بَل عَيب عِند البُلغاء والفُصَحاء، والقُرآن الكَريم مُعجِزة بِبَلاغته وفَصاحته فكَيف يَكون فيه تَطويل لا حاجة إلَيه، لِذٰلك يَنبغي أَن تَكون تِلك الزِّيادة دالّة عَلى مَعنىً زائد عَلى ما دَلّت عَلَيه المَرّة الواحِدة.

وإذا ثَبُت هٰذا فَتِلك الزِّيادة دالّة عَلى مَعنىً زائد عَلى ما دَلّت عَلَيه المَرّة الواحِدة، وتِلك الزِّيادة هي تأكيد الحُزن وشِدّته في الآية: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ﴾.

الثّالِث: عَطْف العامّ عَلى الخاصّ

يُنكِر العُلماء عَطْف العامّ عَلى الخاصّ، ولٰكنّه وُجِد في القُرآن الكَريم بِقَصد التَّنبيه عَلَيه وتأكيده، وذٰلك إذ ذُكِر العامّ بَعْد الخاصّ، فإنّ هٰذا داعٍ إلى الاهْتِمام بِه، وفي هٰذا حظّ مِن التَّوكيد.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ ٨٧﴾[1].

فذُكِر (**القُرآن**) بَعْد (**سبع من المثاني**) وهي جُزء مِن القُرآن الكَريم والغَرَض مِن هٰذا التَّنويه عَلى عِظَم شأْنه.

وإذا كان عَطْف الخاصّ عَلى العامّ أَشار إلى مَزيد فَضْل في المَعطوف الخاصّ، فإنّه أَيضًا هُنا أَفاد مَزيد فَضْل في المَعطوف عَلَيه الخاصّ، وذٰلك لأَنّه كُرِّر مَرّتَين، مَرّة في ذِكره أَوّلاً ومَرّة في ذِكره في العامّ أَي في المَعطوف، فالمَزِيّة هُنا في المَعطوف عَلَيه والمَعطوف أَيضًا، لأَنّ ذِكر المَعطوف عَلَيه كُرِّر مَرّتَين، فَفي قَوله تَعالى: ﴿سبعًا من المثاني﴾ زادت تَشريفًا بِكَونها جُزءًا مِن القُرآن ونَبّه عَلى عَظيم قَدْرها بِذِكرها في القُرآن الكَريم كَلام الله، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾[2] فالصَّلاة أَخصّ

---

(١) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٨٧.

(٢) سُورَةُ الأَنْعامِ الآية ١٦٢.

والنُّسك أَعَمّ، فذُكِرت الصَّلاة مرّتَين، أَوّلاً ثُمّ مَع النُّسك لأهمّيّتها وعُلُوّ قَدْرها.

وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[1].

فالبَغْضاء والعَداوة بِمَعنىً واحِد، وإنّما حَسُن إيرادها معًا في مَعرِض واحِد، لِتأكيد البَراءة بَيْن إبراهيم صَلَوات الله عَلَيه وسَلامه، والَّذين آمَنوا بِه وبَيْن الكُفّار مِن قَوْمهم حَيث لَم يُؤمِنوا بِالله وَحْده، ولِلمُبالَغة وإظهار القَطيعة والمُصارَمة ومِثل هٰذا وَرَد في القُرآن الكَريم كَثير. مِثل قَوله تَعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾[2] فيَكون (الَّذي) في مَوضِع الحجر أَي تِلك آيات الكِتاب المُنزَل إلَيه، ويَرفع (الحَقّ) بإضمار مُبتدأ، وهٰذا مِثل قَوله تَعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ۝١﴾[3] فالكِتاب والقُرآن واحِد، وكَذا قَوله تَعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً﴾[4] فالضِّياء في المَعنى هو الفُرقان.

النَّوع الخامِس: مِن التَّكرار
إفادة التَّوكيد بِالبَدَل

الواقع أَنّ التَّوكيد نَوع مِن البَدَل جاء بِكَلِمات خاصّة، ولَزِم أَن تُعدَّد وتُحدَّد، فَكان تَفصيلاً لأَنواع البَدَل وتَعبيرًا لِجُزء مِنه، فَهُما أَي البَدَل والتَّوكيد أُسلوب واحِد.

فَمَثلاً إذا قُلنا: جاء القَوم بَعْضهم، وجاء القَوم كُلّهم، نَجِد أَنّ الكَلِمة الثّانية دَلّت عَلَيها الكَلِمة الأُولى ضِمنًا وهي ما نَقصِده، إلاّ أَنّنا إذا أَردنا بَيانًا وإيضاحًا فقُلْنا:

---

(١) سُورَةُ المُمْتَحَنَة الآية ٤.
(٢) سُورَةُ الرَّعْد الآية ١.
(٣) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ١.
(٤) سُورَةُ الأَنْبِياءِ الآية ٤٨.

بَعْضهم، وهٰذه هي الحال في المِثال الثّاني، فإنّ الكَلِمة الثّانِية دَلّت عَلَيها الكَلِمة الأُولى ضِمنًا، وأُريدَ بَيان الأَوّل وتَوضيحه أَي تأكيده.

إلا أَنّنا نَرى النُّحاة يُعرِبون (بَعْضهم) في المِثال الأَوّل بَدَل بَعْض وفي المثال الثّاني (كُلّهم) تَوكيدًا وكِلاهما أُسلوب واحِد، إذ القَصد مِن البَدَل هو الإيضاح بَعْد الإبهام، وهٰذا هو ما يُفيد البَيان والتَّوكيد.

أمّا إفادة البَيان، فتَظهَر إذا قُلتَ مَثَلاً: رأيتُ عُمَرًا أَخاك أَو أَباك فَقَد بَيّنتَ أَنّك تُريد بِعَمْرو الأَب لا غَيْر. فَجيء بِالبَدَل لِلبَيان ولِرَفع الخَلط واللَّبس[1].

وأَمّا التّأكيد، فَلأنه لِرَفع الاحْتِمال والتَّوهُّم، فإذا ما وُجدت أَسماء مُتعدِّدة بِهٰذا الاسْم (عَمْرو) غَيْر الأَب، تُوُهِّم أَن يَكون واحِدًا مِنهم فلَمّا قيل: أَبوك، رُفع هٰذا التَّوهُّم، وبِهٰذا رَفعتَ الإبهام وبَيَّنتَ، وفي هٰذا تأكيد حَيث بَلَغنا أَنّه هو المَقصود لِذٰلك، فإنّه عَلى نِيّة تكرار العامِل.

وبِهٰذا فإنّه قَد كُرِّر الأَوّل مَرّتَين لِلبَيان والتّوكيد.

فالبَدَل جارٍ مَجرى التّأكيد لِدَلالة الأَوّل عَلَيه بِالمُطابَقة كَما في بَدَل الكُلّ، أَو التَّضمين كَما في بَدَل البَعض أَو الالْتِزام كَما في بَدَل الاشْتِمال.

وهٰذا كَما جاء في الكافِيَة: «وقَد يُفيد بَعْض الإبدال مَعنى أَلفاظ الشُّمول فيَجري مَجرى التّأكيد وذٰلك قَولهم: ضُرِب زَيد ظَهْره وبَطْنه أَو يَده ورجله، وَهو بَدَل البَعض مِن الكُلّ في الأَصل ثُمّ يُستفاد مِن المَعطوف والمَعطوف عَلَيه مَعًا مَعنى كُلّه، فَيَجوز أَن يَكون ارتفاعهما عَلى البَدَل وعَلى التَّوكيد»[2].

وهٰذا كَما جاء في كِتاب سيبَوَيه: هٰذا باب مِن الفِعل يُبدَل فيه الآخَر بِالفِعل لأَنّه مَفعول، فالبَدَل: أَن تَقول: ضُرِب عَبْد الله ظَهْره وبَطْنه، وضُرِب زَيد الظَّهر والبَطن،

---

(١) أُنْظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ١ ص١٥١ ـ ١٥٢ تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلامِ هَارون.

(٢) الكَافِيَةُ ص٣٣٣.

وقَلَب عَمْرو ظَهْره وبطْنه، ومَطَرْنا سَهْلنا وجَبلنا، ومَطَرْنا السَّهل والجِبال، وإن شِئت كان عَلى الاسْم بِمَنزِلة أَجْمَعين تَوكيد[1] اهـ.

وكَما جاء أَيضًا في كِتاب سيبَوَيه: هٰذا باب مِن الفِعل يُستعمَل في الاسْم ثُمّ يُبدَل مَكان ذٰلك الاسْم اسْم آخَر فيَعمَل فيه، كَما عَمِل في الأَوّل[2]، وذٰلك قَولك: رأَيتُ قَومك أَكثَرهم، ورأَيتُ بَني زَيد ثُلُثهم، ورأَيتُ بَني عَمّك ناسًا مِنهم، ورأَيتُ عَبْد الله شَخْصك، وصَرفت وُجوه أَوّلها، فَهٰذا يَجيء عَلى وَجهَين: عَلى أَنّه أَراد: رأَيتُ أَكثَر قَومك، ورأَيتُ ثُلُثَي قَومك، وصَرفت وُجوه أَوّلها، ولٰكنّه ثَنّى تَوكيدًا كَما قال جَلّ ثَناؤه: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[3]. اهـ.

وهٰذا هو مَعنى قَول الزَّمَخشَريّ في المُفَصَّل: «إنّما يُذكَر الأَوّل لِنَحْو مِن التَّوطئة، ولِيُفاد مَجموعهما فَضْل وتَبيين لا تكون في الإفراد»[4] اهـ.

وهٰذا يَظهَر في قَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[5].

وفي سورة الفاتِحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[6]، فلَو لَم يُذكَر الصِّراط الثّاني لَم يَشكّ أَحَد أَنّ الصِّراط المُستقيم، هو صِراط الله، ولٰكنّه ذُكِر لِيُفيد فَضْل تَمكُّن وتَوكيد، إذ هو الأَوّل بِعَينه، وكُرِّر لِغَرض البَيان والتَّوكيد بِمَجموع الكَلِمتَين (المُبدَل مِنه والبَدَل) وطَريق إفادة التّأكيد بِهٰذا البَدَل

---

(١) كِتابِ سِيبَوَيه جـ١ ص١٥٨، تَحْقيقُ عَبْدِ السَّلام هَارون.

(٢) السِيرافي: عُلِمَ أَنَّ البَدَلَ يَجيء في الكَلام عَلى أَنْ يكونَ مَكانَ المُبْدَلِ مِنْهُ كَأَنَّه ولَمْ يَذْكُرْ قَولَ النَحْويِّينَ: إنَّ التَّقْدِيرَ فيه تَنْحِيَةُ المُبْدَلِ مِنْهُ وَوَضْعُ البَدَلِ مَكانَهُ لَيْسَ عَلى مَعْنى إلغائِهِ وَإِزالَة فائِدَتِه بَلْ عَلى أَنَّ البَدَلَ قائِمٌ بِنَفْسِهِ غَيْرُ مُبَيِّنٍ لِلمُبْدَلِ مِنْهُ تَبْيينَ النَّعْتِ للمنْعوتِ، إِذْ لَو كانَ على الإِلْغاءِ لكانَ نَحوَ قَولِكَ زَيْدٌ رَأيتُ أَباهُ عُمَرًا في تَقْدِيرِ: زَيْدٌ رَأَيْتُ عُمَرًا، وَهَذا فاسِدٌ مُحالٌ.

(٣) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٣٠.

(٤) المُفَصَّلُ للزَّمَخْشَرِيِّ جـ٣ ص٦٦.

(٥) سُورَةُ الشُّورَى الآيتان ٥٢، ٥٣.

(٦) سُورَةُ الفَاتِحَةِ الآيتان٦ ـ ٧.

في الآية، وهو بَدَل البَعض أَنّ الكَلِمة (صِراط) في الآيتَين ذُكِرَت مرّتَين الأُولى: بِالعُموم والثّانية بِالخُصوص، وهٰذا أَيضًا في قَوله تَعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٤٧ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝٤٨﴾[1] وقَوله تَعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾[2].

وهُنا جاز إبدال النَّكِرة مِن المَعرِفة، لأَنّ النَّكِرة وُصِفَت بِقَوله: (**كاذِبة**) والبَدَل هُنا لِبَيان عِلّة السَّفع لِلتّأكيد عَلى أَنّ السَّفع لِكُلّ ناصِية هٰذه صِفَتها.

ومِمّا يُؤيِّد ما ذَهبتُ إلَيه هُنا، قَول الزَّمَخشَريّ في تَفسير سورة الفاتِحة في الكَشّاف: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بَدَل مِن الصِّراط المُستقيم، وهٰذا في حُكم تكرير العامِل كأَنّه قيل: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾. اِهْدنا صِراط الَّذين أَنعمت عَلَيهم. كَما قال: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾[3]. فإن قُلتَ: ما فائدة البَدَل؟ وهَلاّ قيل: إهْدنا صِراط الَّذين أَنعمتَ عَلَيهم؟ قُلتُ: ما فائدته التَّوكيد لِما فيه مِن التَّبيين والتَّكرير والإشعار بأَنّ الطَّريق المُستقيم بَيانه وتَفسيره صِراط المُسلِمين، لِيَكون ذٰلك شَهادة لِصِراط المُسلِمين بالاسْتِقامة عَلى أَبلَغ وَجه وآكَده، كَما تَقول: هَل أَدلّكَ عَلى أَكرَم النّاس وأَفضَلهم؟ فُلان، فيَكون ذٰلك أَبلَغ في وَصْفه بِالكَرَم والفَضل مِن قَولك هَل أَدلّكَ عَلى فُلان الأَكرَم الأَفضَل، لأَنّكَ ثَنيّتَ ذِكره مُجمَلاً أَوّلاً، ومُفصَّلاً ثانيًا، أَوْقعتَ فُلانًا تَفسيرًا وإيضاحًا للأَكرَم الأَفضَل، فجَعلتَه عَلَمًا في الكَرَم والفَضل، فكأَنّكَ قُلتَ: مَن أَراد رَجُلاً جامِعًا لِلخَصلتَين فعَلَيه بِفُلان، فَهو الشَّخص المُعَيّن لاجْتِماعهما فيه غَيْر مُدافع ولا مُنازِع. اهـ.

ولِهٰذا كُلّه جَعلتُ البَدَل الَّذي يُفيد تَوكيدًا أُسلوبًا مِن أَساليب التَّوكيد ونَوعًا مِن الأَنواع المُلحَقة بِالتّكرار لِلتَّوكيد لا لأَنّه تَوكيد نَحويّ، وإنّما عَلى أَنّه يُفيد تَوكيدًا بِأُسلوبه.

---

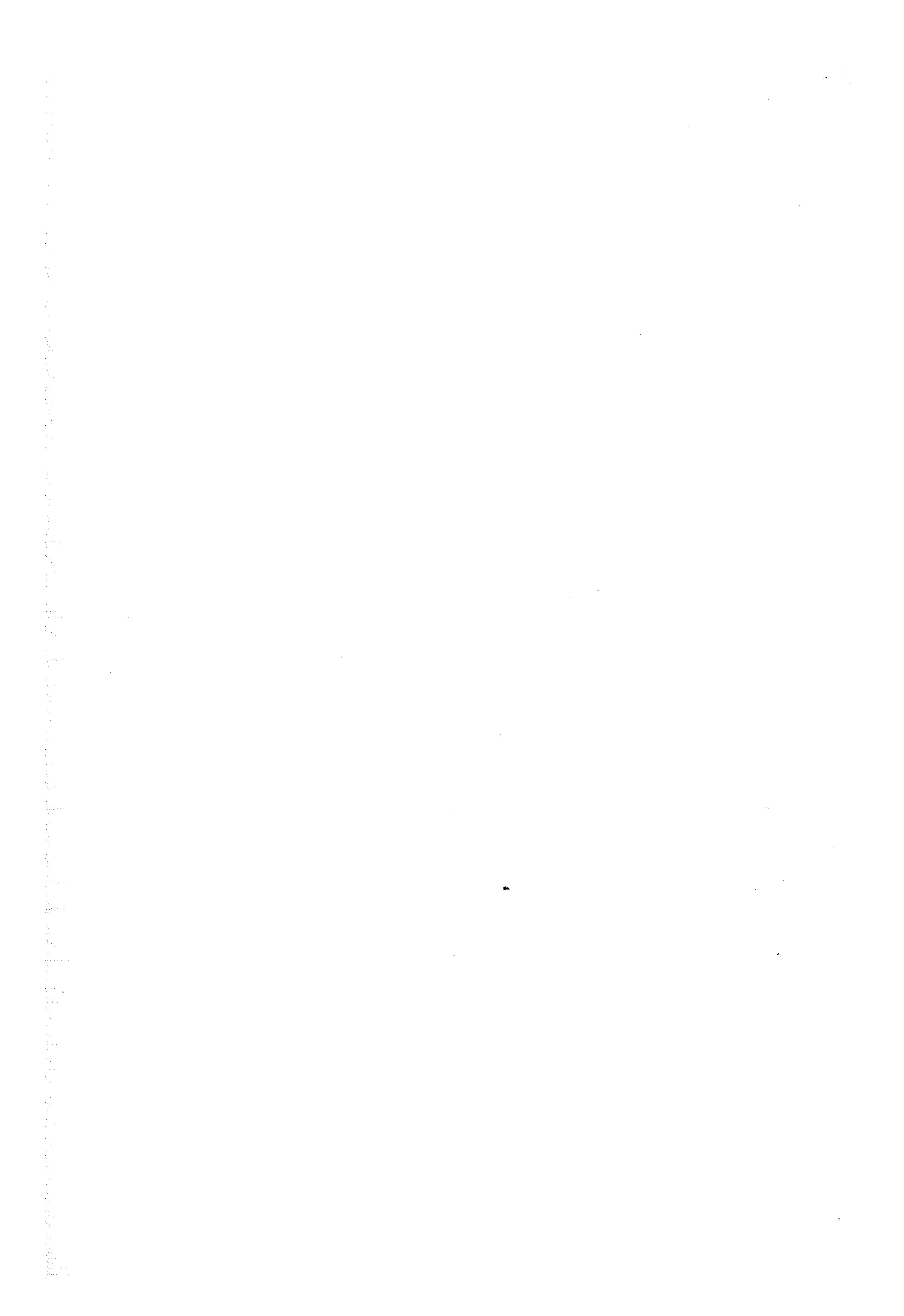
(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الآيتان ٤٧، ٤٨.

(٢) سُورَةُ العَلَقِ الآيتان ١٥، ١٦.

(٣) سُورَةُ الأَعْرَافِ الآية ٧٥.

البَابُ الثَانِي

التوكيد بالأداة



التَّوكيد بِالأَداة

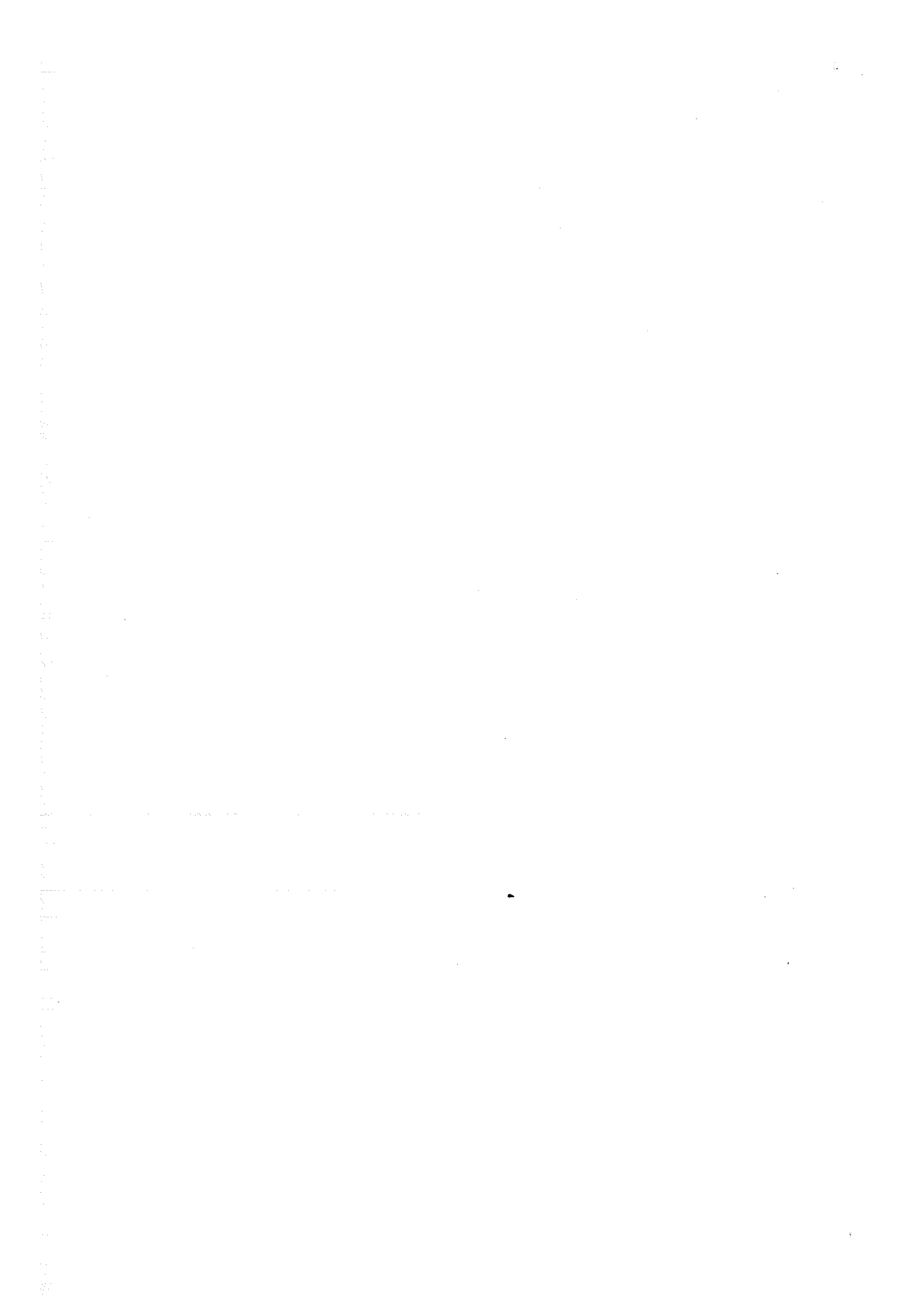
التّأكيد فيما سَبَق في الباب الأَوّل يَعتمِد عَلى التّكرار سَواء أَكان التّكرار في اللَّفظ فَقَط والمَعنى واحِد أَم كان التّكرار في المَعنى واللَّفظ، والمُراد مِن هٰذا التّكرار تَقْوية المَعنى المُراد وتَمكينه أَو رَفْع ما عَلِق في النَّفْس مِن شُكوك ومِن شُبُهات.

ويُؤكَّد بِطُرُق أُخرى لِلوُصول إلى هٰذا الغَرَض مِن التَّوكيد، ومِن هٰذه الطُّرُق التّأكيد بِالأَداة، فتُستخدَم أَدَوات لإرادة التَّوكيد بَعْضها يَختصّ بِالاسْم وبَعْضها يَختصّ بِالفِعل، وبَعْضها أَوسَع اسْتِعمالاً فتَدخُل عَلى الأَسماء والأَفعال.

وكُلّ أَداة مِن هٰذه الأَدَوات تَقوم مَقام التّكرار، مِثال ذٰلك «إنّ» إذا قُلتَ مَثَلاً: إنّ زَيدًا قائم، فَقَد أَكَّدتَ مَضمون هٰذه الجُملة بِالأَداة «إنّ» وناب هٰذا الحَرف مَناب تكرير الجُملة مَرّتَين، وكَأَنَّك قُلتَ: زَيد قائم، زَيد قائم وتَقصِد مِن هٰذا التّكرار تَمكين المَعنى المُراد، وَهو مَضمون هٰذه الجُملة، إلاّ أَنّ قَولك: إنّ زَيدًا قائم، أَوجَزُ مِن قَولك زَيد قائم، زَيد قائم مَع حُصول غَرَض التّأكيد[1].

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص٥٩.



الفَصـل الأوّل

الأَدَوات الَّتي تَختصّ بِالأَسماء لِلتَّوكيد

ذُكِرَت في كُتُب النَّحو أَدَوات قيل عَنها إنّها أَدَوات النَّصب، وذٰلك لأَنّها تَدخُل عَلى المُبتدأ فتَنصبه، وهي: إنّ، أنّ، لٰكنّ، كأَنّ، لَيت، لعلّ.

ثُمّ قيل: إنّ وأنّ حَرفا تَوكيد ونَصْب أَمّا كَونهما حَرفَي نَصْب فَقَد عرَفنا، وأَمّا كَونهما حَرفَي تَوكيد، فَقَد أَجمَع عَلى ذٰلك عُلَماء النَّحو والبَلاغة بِالنِّسبة لإنّ المَكسورة ولَها مَواقع تأْتي فيها، مِنها الاسْتِئناف، والتَّعليل.

وأَمّا (أَنّ) بِالفَتح فَفي النَّفْس مِنها شَيء.

ولْنَبدأ في بَيان كُلّ حَرف يَختصّ بِالأَسماء ويُفيد تَوكيدًا.

أَوّلًا: (إنّ) بِكَسر الهَمزة

(إنّ) أَداة لِتَوكيد النِّسبة في الجُملة الاسْميّة ولا تَتّصِل إلاّ بِالاسْم المُسنَد إلَيه (المُبتدأ) ويَكثر مَجيء الظَّرف والجارّ والمَجرور بَعدها مُباشَرة، وذٰلك لأَنهم تَجوَّزوا في الظُّروف ما لَم يَتجوَّزوا في غَيرها، و(إنّ) لَها مَصدَر الجُملة دائمًا ووَظيفتها تَثبيت الحُكم حين يَكون المُخاطَب طالِبًا ذٰلك، فإذا كان طَلَبه أَشَدّ بِأَن كان حاكِمًا بِخِلاف ما في نَفْس المُتكلِّم، قَويَت (إنّ) بِمُؤكِّد آخَر وَهو اللاّم وَحْدها أَو اللاّم ولَفْظ القَسَم، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ

﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾[1]، فنَجد الآية الأُولى: ﴿**إنّا إليكم مُرسَلون**﴾ لَمّا أنكَروا وكَذبوا، وكأنّهم طَلَبوا مَعرِفة حَقيقة هٰذا الخَبَر، وفي الآية الثّانية زاد التّأكيد بِاللاّم فَقال: ﴿**إنّا إليكم لَمُرسَلون**﴾ لَمّا زاد إنكارهم وتكذيبهم.

والخَبر المُجرَّد مِن التّأكيد يقال لَه خَبَر ابْتِدائيّ أَي مُطلَق والثّاني أَي المُؤكّد بِتَوكيد واحِد يُسمّى طَلَبيًّا. لأَنّ السّامع كأَنّه طَلَب هٰذا التّأكيد بِإنكاره وشَكّه، فإذا ازداد هٰذا الشّكّ وأَصبح إنكارًا لِحَقيقة الخَبَر يُسمّى إنكاريًّا، لَمّا كان المَطلوب مِنه وُجوب تأكيده بِالحُروف لأَجْل إنكاره، وحينئذٍ يَكون هٰذا التّأكيد واجِبًا.

أَمّا إذا أُكِّد الكَلام بِتَوكيدَين فإنّه يَكون تَوكيدًا حَسَنًا، ولَيس واجِبًا حَيث إنّه يَكتفي بِتَوكيد واحِد مَع الشّكّ، وهٰذا كَما هو واضِح في الآية.

والتّأكيد بِهٰذه الأَداة نَفيًا أَو إثباتًا، لأَنّه تأكيد نِسبة المُسنَد إلى المُسنَد إلَيه، وسَواء أَكان الإسناد حَقيقيًّا أَم مَجازيًّا.

وهٰذه اللاّم الّتي تُجامع (إنّ) لِزيادة التّأكيد لَها الصّدارة، إلاّ أنّها أُخِّرت عَن (إنّ) لِضَرب مِن الاسْتِحسان، وَهو إرادة الفَصل بَينها وبَين (إنّ) لاتّفاقهما في مَعنىً واحِد، أَلا وهو التّأكيد، وكَرِهوا الجَمع بَين حَرفَين بِمَعنىً واحِد ففرّقوا بَينهما فَهي إمّا أَن تَدخُل في خَبر (إنّ) مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾﴾[2] ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾[3]، ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴿٦﴾﴾[4] ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾[5]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[6]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾[7].
أَو عَلى اسْم (إنّ) إذا فُصِل بَينه وبَين (إنّ) وذٰلك بأَن يَكون الخَبَر ظَرفًا أَو جارًّا

---

(١) سُورَةُ يَس الآيات ١٣ ـ ١٦.
(٢) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ١٨.
(٣) سُورَةُ الشُّورَى الآية ٥٢.
(٤) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٦.
(٥) سُورَةُ الزُّخْرُفِ الآية ٦١.
(٦) سُورَةُ الزُّخْرُفِ الآية ٤٤.
(٧) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ١١٠.

ومَجرورًا ثُمّ يُقدَّم الاسْم، فيَجوز دُخولها عَلى الاسْم. مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[1]، ﴿وإن في ذلك لآية﴾ ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴿١٣﴾﴾[2] ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٤٩﴾﴾[3] ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴿١٠٦﴾﴾[4]. أَو على مَعمول الخَبَر، مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾﴾[5] وقَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾[6]، لَو جَعلْنا (**في أم الكتاب**) خَبَرًا لَدَخلَت اللاّم عَلى الخَبَر الثّاني (**لعلي حكيم**)، والأَفضَل أَن تَدخُل عَلى الخَبَر الأَوّل، فوَجَب أَن يَكون قَوله: (**في أم الكتاب**) ظَرفًا مُتعلِّقًا بِالخَبَر لا خَبَر.

وتَدخُل عَلى ضَمير الفَصل لِزيادة التّأكيد، وذٰلك في مِثل قَوله تَعالى: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[7]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ﴾[8]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾[9]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾[10]، ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾[11]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾[12].

وإذا خفِّفَت (إنّ) وأُهمِلَت، تَدخُل هٰذه اللاّم عَلى خَبَرها لِلفَرق بَينها وبَين (إنّ) النّافية، ولِذٰلك سُمِّيَت بِاللاّم الفارِقة في مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[13].

وتأْتي (إنّ) في مَواقع أَهمّها: التّعليل، أَي عِلّة لِما قَبْلها، وكَأَنّها جَواب عَن سؤال تَضمَّنَته الجُملة الّتي قَبْلها، ويقول عُلَماء البَيان عَنها بأَنّها لِلتّعليل، وهي كَثيرة في القُرآن الكَريم، وتأْتي في خِتام فَواصِل الآي، مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[14]، فالآية: ﴿**إن النفس لأمارة بالسوء**﴾، عِلّة لِعَدَم تَبرِئة النَّفْس،

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٣.
(٢) سُورَةُ اللَّيْلِ الآية ١٣.
(٣) سُورَةُ ص الآية ٤٩.
(٤) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ١٠٦.
(٥) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٧٢.
(٦) سُورَةُ الزُّخْرُفِ الآية ٤.
(٧) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٩٠.
(٨) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ١٦.
(٩) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآية ١٦٥.
(١٠) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآية ١٦٦.
(١١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآية ١٧٢.
(١٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٦٢.
(١٣) سُورَةُ الطَّارِقِ الآية ٤.
(١٤) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٥٣.

وحَسُن التَّوكيد هُنا، لأَنّ السّائل نُزِّل مَنزِلة الَّذي يَشكّ في الخَبَر، لِذٰلك أُكِّدَت الجُملة بإنّ، وعُلَماء البَيان يوجبون هُنا الفَصل، لِتَنزيل الجُملة الَّتي دَخلَت إنّ عَليها مِمّا قَبْلها مَنزِلة الجُزء، لأَنّها قَد اشْتَملَت عَلى السّؤال عَنها، ويُسمّون هٰذا شِبه كَمال الاتِّصال أَو كَمال الاتِّصال، لِتَنزيلها بِالنِّسبة إلى ما قَبْلها مَنزِلة الصِّفة مِن المَوصوف أَو التّأكيد مَع المُؤكَّد.

والأَصل الَّذي يَنبغي أَن تكون عَلَيه (إنّ) هو الَّذي دُوِّن في الكُتُب مِن أَنّها لِلتّأكيد، فَلا يُحتاج إلَيها إذا كان المُخاطَب لا يَشكّ في مَضمون الجُملة بَعْدها وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾(١) فاصِلة هٰذه الآية لَم تُؤكَّد بإنّ، لأَنّ المُخاطَبين لَم يَشكّوا ولَم يَكذبوا لِظُهور أَدِلّتها فالمَعنى أَنّه إذا نَزَل القُرآن وَفيه ذِكر الكُفر المُشبَّه بِالظُّلمات والوَعيد عَلَيه المُشبَّه بِالرَّعد والحُجَج البَيِّنة المُشبَّهة بِالبَرق، يَسدّون آذانهم لِئلاّ يَسمَعوا فيَميلوا إلى الإيمان وتَرْك دِينهم وهو عِندهم ﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾(٢).

ثُمّ نَجد الآية بَعْدها: ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾(٣).

فكُلّ هٰذه الأَفعال لا يَفعلها إلاّ كُلّ قادِر عَلى كُلّ شَيء، فأُكِّدت القُدرة لأَنّه قدّر سؤالاً مِن الكُفّار عَلى كُلّ ما مَرّ فرُدّ عَلَيهم بِأَنّ الله قادِر عَلى كُلّ شَيء فَهو الخالِق البارئ، وهٰكذا إذا كان هُناك إنكارٌ أَشَدّ فلا بُدّ مِن زِيادة التَّوكيد بِاللاّم.

فنَجد مِثل ذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾(٤) لِتأكيد الرَّحمة مِن الله لِلنّاس جَميعًا.

---

(١) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٩.

(٢) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٩.

(٣) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٢٠.

(٤) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٤٣.

وسَبَب هٰذه الآية: السّؤال عمّن مات قَبْل تَحويل القِبلة، فأكّد لِلنّاس عَدَم إضاعة أَعمالهم، والرّأفة هي شِدّة الرّحمة.

وهٰذا النّوع في القرآن الكَريم كَثير مِثل قَوله تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ①﴾[1].

وقَوله عَزّ وجَلّ: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ⑰﴾[2].

وقَوله تَعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾[3].

ومِن مَواقع (إنّ) أنّها تَدخُل عَلى ضَمير الشّأن إذا فُسِّر بِجُملة شَرطيّة مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[4] أمّا إذا لَم يُفسَّر الضّمير بِجملة الشَّرط فَلا تَدخُل مِثل قَوله تَعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾[5].

وقَد تَدخُل (إنّ) لِلدّلالة عَلى أَنّ الظّنّ قَد كان مِن المُتكلِّم، وذٰلك إذا فَعَل المُخاطَب شَيئًا، وكان يَنتظِر غَيْر ما حَدَث، فَيأْتي بِالتّأكيد لأنّه أَتى عَلى خِلاف ما كان يَظنّ أَو يَعتقِد مِثل: أَن تَقول: قَد كان مَنّي إلى فُلان مِن إحسان ومَعروف ثُمّ إنّه جَعَل جَزائي ما رأَيتَ، فتَبَيَّن الخَطأ الّذي تَوهَّمتَه، وظَهَر غَير الّذي تَوهمته وعَلى خِلافه، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: حكاية عن أم مريم رضي الله عنها: قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾[6].

---

(١) سُورَةُ الحَجِّ الآية ١.
(٢) سُورَةُ لُقْمانَ الآية ١٧.
(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ١٠٣.
(٤) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٩٠.
(٥) سُورَةُ الإِخْلاصِ الآية ١.
(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٣٦.

وكَذٰلك قَوله عَزّ وجَلّ حِكاية عَن نوح عَلَيه السَّلام قال: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوۡمِى كَذَّبُونِ ﴿١١٧﴾﴾[1].

أَو يُنَزّل المُخاطَب مَنزلة الّذي يَشكّ في الكَلام أَو يُنكِر لَه، فيُؤَكّد لَه الكَلام لِغَرض، كَقَوله تَعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَـٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبۡحَـٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾[2].

فأُكِّدت الآية ﴿إنّكَ أنتَ العَليم الحَكيم﴾ والخِطاب لِلّه سُبحانه وتَعالى لِقَصد تأكيد مَضمون الجُملة قَبْلها وَهو أَنّه وَحْده هو يَعلم وَهو العالِم وَحْده لا شَريك لَه.

ثانيًا: (أَنّ) بِفَتح الهَمزة

دُوِّن في كُتُب النَّحو: أنّ (إنّ، أنّ) تُؤكِّدان مَضمون الجُملة وتُحقِّقانه إلاّ أَنّ المَكسورة الجُملة مَعها عَلى استِقلالها بِفائدتها، والمَفتوحة تَقلِبها إلى حُكم المُفرَد. اهـ[3].

فالنُّحاة يَجمَعون بَين (إنّ)، (أَنّ) ومَعناهما مُختلِف ووَظيفتهما مُختلِفة وبَيان ذٰلك:

أَوّلًا: نَجِد في شَرْح المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ[4]: «ولَيست أَنّ المَفتوحة كَذٰلك (أَي ما سَبَق بَيانه مِن أَنّها تَقَع في الصِّلة ويَحسُن السُّكوت عَلَيها) بَل تَقلِب مَعنى الجُملة إلى الإفراد، وتَصير في مَذهَب المَصدَر المؤكَّد ولَولا إرادة التَّوكيد لَكان المَصدَر أَحَقّ بالمَوضِع، وكُنتَ تَقول: بَلَغني أَنّ زَيدًا قائم: بَلَغني قِيام زَيد، اهـ.

---

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الآية ١١٧.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآيتان ٣١، ٣٢.

(٣) أُنْظُر المُفصَّلَ للزَّمَخْشَريِّ جـ٨ ص٥٨، ٥٩.

(٤) ابْنُ يَعيشَ في شَرْحِ المُفَصَّلِ جـ٨ ص٥٩.

فإذا ناقَشتُ هٰذه العِبارة، فإنّي أَقول: إنّ التَّعبير بِالجُملة الاسميّة غَيْر التَّعبير بِالجُملة الفِعليّة.

فالجُملة الاسميّة تَدلّ عَلى الثُّبوت والدَّوام، والجُملة الفِعليّة تَدلّ عَلى التَّجدُّد والحُدوث، هٰذا بِالنِّسبة لِلجُملة، فَما بالنا بالفَرق بَين الجُملة والمُفرَد فعِندما تَقول: عَلمتُ أَنّ زَيدًا قائم أَو يَقوم، لَه مِن الأَداء في التَّعبير ما لا يَكون لَو قُلْنا: عَلمتُ قِيام زَيد، فإنّ اسْتِعمال (أَنّ) ومَجيء الكَلام بَعْدها في صورة الجُملة أَقوى وآكَد مِن أَن يَكون الكَلام في صورة المُفرَد، وتأْتي هٰذه القُوّة مِن إسناد الفِعل إلى ضَمير المُسنَد إلَيه إذا كان خَبَر (أَنّ) فِعلاً ثُم إسناد الجُملة الفِعليّة إلى المُسنَد إلَيه، وأَيضًا فإنّ الجُملة فيها مِن القُوّة إذا كان المُسنَد اسْمًا مُشتقًّا.

وبِهٰذا أَقول: إن عِبارة ابْنِ يَعيشَ «ولَولا إرادة التَّوكيد لَكان المَصدَر أَحَقّ بِالمَوضِع» في النَّفْس مِنها شَيء.. والله أَعلَم.

فإذا لَمسْنا تَوكيدًا في الجُملة فلَيس مِن (أَنّ) وإنّما مِن تَركيب الجُملة نَفْسها، بِدَليل أَنّ الأَداء الّتي تُؤدِّيه الجُملة لا يُؤدّيه المَصدَر، كَما سَبَق بَيانه.

ولا أَعتبِر أَنّ الجُملة في مَذهَب المَصدَر المُؤكَّد، إذ لَيس المُراد تأكيد ذات الخَبَر فَقَط، وإنّما المُراد تأكيد إسناده إلى المُسنَد إلَيه، أَي تأكيد مَضمون الجُملة، فمَثَلاً: عَلمتُ أَنّ زَيدًا قائم، المُراد مِن هٰذه الجُملة إسناد القِيام إلى زَيد، ولَيس المُراد تأكيد القِيام بِدون الإسناد إذ لا يَتأتّى ذٰلك، فإذا قُلْنا: إنّها أَي الجُملة في مَذهَب المَصدَر المُؤكَّد، مَعنى ذٰلك أَنّنا لَو جئنا بِالمَصدَر الصَّريح مِن الجُملة الدّاخلِة عَلَيها أَي نُكرِّره، فنَقول: علمتُ قِيام قِيام زَيد، لِيَتَوازى التَّعبيران، ولَم نَسمَع بِمِثل هٰذا، وإنّما سَمِعْنا أَنّ المصدَر يُؤكِّد الفِعل أَو المَصدَر.

فأَرى والله أَعلَم أَنّ الجُملة مَع (أَنّ) أفادت الإخبار عَن فِعل بِطَريق أَقوى مِن الإخبار بِالمَصدَر بِدون (أَنّ) فإنّه أَي المَصدَر مُجرَّد إخبار بِقِيام دون إرادة إسناد القِيام إلى المُسنَد إلَيه.

ولِذٰلك فإنّنا نَحتاج إلى (أَنّ) لِلوُصول إلى صيغة أَقوى إذا أَردنا أَن نُقويّ المَعنى الَّذي نُريده، وذٰلك عَن طَريق إسناد الفِعل أَو المُشتقّ إلى المُسنَد إلَيه ثُمّ الجُملة إلى المُسنَد إلَيه (اسْم أَنّ) وهٰذه القُوّة عَن طَريق التَّركيب أَي التَّركيب الجُملة ولَيس عَن طَريق (أَنّ).

والخُلاصة: أَنّ (أَنّ) خِلْو مِن التّأكيد وإنّما هي واصِلة، ومِمّا يُؤيِّد ذٰلك أَيضًا: أَنّه يُلاحَظ مِن اسْتِعمالاتها إذ تَجيء بَعْد أَفعال تَدلّ عَلى الظَّنّ أَو الشَّكّ، نَحْو: ظَنَنتُ أَنّكَ مُسافِر فَهَل نَجِد في (أَنّ) تَوكيدًا عِندما تَسبق بِما يُفيد الظَّنّ أَو الشَّكّ، أَعتقد ـ والله أَعلَم ـ أَنّ هُناك تَعارُضًا واضِحًا بَيْن الظَّنّ أَو الشَّكّ، وبَيْن التّأكيد فالظَّنّ رُجْحان أَحَد الطَّرَفَين لا الاعْتِقاد بِأَحَدهما والشَّكّ تَساوي الطَّرَفَين فَضلاً عَن رُجْحان أَحَدهما عَلى الآخَر، فكَيف يَتسلَّط الظَّنّ والشَّكّ عَلى ما نُصَّ عَلى تَحقُّقه.

ومِمّا يَزيد هٰذا وُضوحًا أَنّ (لَو) الشَّرطيّة إذا كان ما بَعْدها مُثبَتًا كان مَنفيًّا في المَعنى، وبِالعَكس، فإذا قُلْنا: لَو أَنّ مُحمَّدًا نَجَح لَفَرِحْنا فَرَحًا عَظيمًا فَجاءت (أَنّ) وما دَخلَت عَلَيه فاعِلاً لِفِعل الشَّرط المُقدَّر، والجُملة مُثبَتة والمَعنى مَنفيّ، فإذا كانت الجُملة مَنفيّة مَعنىً، حَيث إنّها لَم تَحصُل، فَلِماذا تُؤكَّد بِـ(أَنّ)، لأَنّ النَّفْي يُعارِض التَّوكيد، وحَتّى لَو جاء خَبَر (أَنّ) فِعلاً مَنفيًّا، فالتَّعارُض حاصِل أَيضًا، ولِذٰلك يُقال: «إنّ الَّذي أَفاد التَّوكيد هو خَبَر (أَنّ) ولَيس (أَنّ) وقَد جاء في شَرْح المُفَصَّل: «ولاِقتضاء (لَو) الفِعل إذا وَقَع بَعْد (أَنّ) المُشدَّدة لَم يَكُن بُدّ مِن فِعل في خَبَرها نَحو ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ ﴾[1]... إلَخ، وذٰلك أَنّ الخَبَر مَحَلّ الفائدة و(أَنّ) إنّما أَفادت تأكيدًا ومُعتمَد الامتِناع إنّما هو خَبَر (أَنّ) فلِذٰلك وَجَب أَن يَكون فِعلاً مَحْضًا قَضاءً لِحَقّ (لَو) في اقْتِضائها الفِعل»[2]، ولِذٰلك يأتي دائمًا خَبَر (أَنّ) بَعْد (لَو) فِعلاً كَما في قَوله

---

(١) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٠٣.

(٢) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٩ ص١١.

تَعالى: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[2].

وعَلى هٰذا ـ والله أَعلَم ـ (أَنّ) لَيست لِلتَّوكيد ولٰكنّها أَداة وَصْل وَواسِطة تَعبير تُستخَدم لِتَصنَع مِن الجُملة الَّتي لَم تكُن في تَركيبها وهَيئتها لِتكون مُبتدأً أَو فاعِلاً أَو مُضافًا إلَيه، فمَثلاً: أَعجَبني مُحمَّد قائمًا لا يَصحّ أَن يُقال إلاّ عَلى جَعْل (قائم) حالاً فتوصَّلَت اللُّغة إلى اسْتِخدام (أَنّ) واسِطة لِجَعل هٰذه الجُملة فاعِلاً، وعَلى هٰذا هٰذه هي وَظيفة (أَنّ) وَهي وَظيفة لُغَويّة.

أَمّا أَنّها تُفيد التَّوكيد فلَيس هٰذا مَفهومًا مِن الكَلام وَلا هو مِمّا يَطلُبه مُناسَبة القَول، إلاّ أَنّ المُراد مِن المُتكلِّم وَهو التَّعبير بِأَنّ ولَيس لِلسّامع في هٰذا دَخْل، وإنّما هو أَمْر خاصّ بِالمُتكلِّم، فَهي لا تُفيد التَّوكيد، وإنّما عَمَلها عَمَل لُغَويّ فَقَط سَوَّغَت لِلفِعل أَن يَدخُل عَلى الجُملة ويَعمَل فيها، كَما سَوَّغَت (ما) لِلفِعل (قَلّ) الدُّخول عَلى فِعل مِثله، ومِثل قَلّما يَكثر البُرتُقال في الصَّيف.

وإذا كان قَد جاء في كِتاب شَرْح المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ[3] «وَلا يَقَع قَبْلها (أَي قَبْل أَنّ) شَيء مِن أَفعال الطَّمَع والإشفاق نَحْو: اشتَهيتُ وأَردتُ، وأَخاف، لأَنّ هٰذه الأَفعال: يَجوز فيها أَن يوجَد ما بَعْدها وأَلاّ يوجَد فلِذٰلك لا يَقَع بَعْدها إلاّ (أَن) الخَفيفة النّاصِبة لِلأَفعال لأَنّه لا تأكيد فيها ولا مُضارعة لِما فيه تأكيد» اهـ.

فأَقول: يوجَد فَرْق في التَّعبير بَين أَن تَقول: عَلمتُ أَنّ زَيدًا قائم، وبَين أَن تَقول: أَردتُ أَن تَنجَح فَفي الجُملة الأُولى الفِعل (عَلمتُ) مُتوجِّه إلى الإسناد أَي إسناد الفِعل إلى زَيد، فَلا بُدّ مِن وُجود جُملة مُكوَّنة مِن مُسنَد ومُسنَد إلَيه، لِيَتوجَّه العِلم إلى الإسناد الَّذي هو مَضمون الجُملة، وقَد سدت مَسَدّ المَفعولَين.

---

(١) سُورَةُ الأَنْعَام الآية ١١١.

(٢) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٠٣.

(٣) شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص٧٧.

أَمّا الجُملة الثّانية، فالفِعل فيها (أَردتُ) لا يَطلب سِوى (أَن تَنجَح) ولَم يَتوجَّه إلى إسناد بَين جُزئَي جُملة، لِذٰلك لا بُدّ مِن أَن تكون (أَن) ناصِبة لِلفِعل، ولا دَخْل لِمعنى الفِعل قَبْلها مِن حَيث أَداء مَعنى اليَقين أَو الرُّجْحان وإنّما هو التَّعبير وسِياق الكَلام، بِخِلاف سِياق المَعنى في الجُملة الأُولى، فإنّ المَعنى المُراد هو العِلم بِأَنّ زَيدًا قام بِفِعل، أَمّا في الجُملة الثّانية، فإنّ المُراد إرادة القَول دون النَّظَر إلى إسناده، ولِهٰذا يَحتاج الفِعل فيها إلى مَفعول واحِد.

وهُنا نَستطيع أَن نَقول: إنّ ما فَعلَته (أَن) في الجُملة الثّانية وَهي أَن النّاصِبة لِلفِعل هو ما فَعلَته (أَنّ) في الجُملة الأُولى، وَهو أَنّهما أَوصَلا الفِعل قَبْلهما لأَن يَعمَل فيما بَعْدها، في الجُملة الأُولى: عَمِل الفِعل في مَحَلّ الجُملة وفي الثّانية: عَمِل الفِعل في المَصدَر المُؤوَّل وأَوصلَت الفِعل لأَنْ يَدخُل عَلى الفِعل، وفي الجُملة الأُولى أَوصلَت الفِعل لأَن يَعمَل في مَحلّ جُزئَي الجُملة. وعَلى هٰذا فَهي حَرْف وَصْل أَي واصِلة وواسِطة بَين الفِعل وما دَخَلا عَلَيه.

وإذا قيل: ماذا تُفيد، (أَنّ) في قَوله تَعالى: ﴿**واعْلَموا أَنّ الله عَلى كُل شَيء قَدير**﴾[1].

فالإجابة: أَنّ (أَنّ) هُنا حَرْف واصِلة لا تُفيد تَوكيدًا سَوَّغَت لِلفِعل (اعْلَموا) لِيَطلب الجُملة بَعْده لِتكون مفعولاً له، إلاّ أَنّ في الجُملة تأكيدًا لَم يَكُن عَن طَريق (أَنّ) وإنّما هو عَن طَريق سياق الجُملة، وهو تَقديم الظَّرف (عَلى كُلّ شَيء) لإفادة السَّيطَرة والقُدرة عَلى كُلّ ما في السَّمَوات والأَرض وهٰذه الإفادة لا تأْتي عَن طَريق التَّعبير بِالمَصدَر بَدَلاً مِن الجُملة، فلَو قيل في الآية مَثَلاً «واعْلَموا قُدرة الله عَلى كُلّ شَيء» بِالمَعنى المَقصود في التَّعبير الأَوّل لَن يَتأَتّى.

هٰذا بِالإضافة إلى التَّعبير بِالجُملة بَدَلاً مِن المُفرَد كَما سَبَق بَيانه.

---

(١) سُورَةُ الأَنْفَالِ الآية ٤١.

وقَد جاء في شَرْح المُفَصَّل[1]: «وإذا قُلت أَن سَيَقوم فإنّه مَرفوع لا يَجوز نَصْبه، لأَنّ ذٰلك مِن مَواضِع الشَّكّ» اهـ.

أَقول: لا يَجوز النَّصب في هٰذا الفِعل (سَيَقوم) لِسَببَين: السَّبَب الأَوّل هو ما سَبَق مِن أَنّ الفِعل يَطلب مَضمون الجُملة أَي إسناد الفِعل إلى المُسنَد إلَيه والثّاني: أَنّ الفِعل (سَيَقوم) فَصْل بَينه وبَين (أَن) بِفاصِل وَهو السّين وهي الفارِقة بَينها وبَين (أَن) النّاصِبة، وجيء بها لِدَفع الالْتِباس بَينهما وذٰلك لأَنّ (أَن) المُخفَّفة يَجب في اسْمها أَن يَكون ضَمير الشّأن مَحذوفًا وخَبَرها جُملة اسْميّة أَو فِعلية فِعلها جامِد أَو دُعاء، وإن كان الخَبَر غَيْر ذٰلك فإنّه: يَجب الفَصل بَين (أَنّ) وبَين خَبَرها بِفاصِل، لِلفَرق بَينها وبَين النّاصِبة[2]. فلَيس هٰذا الرَّفع بِسَبَب تَقدُّم العِلم كَما ذَكر ابنُ يَعيشَ[3] «أَمّا قِراءة النَّصب في ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ﴾[4] عَلى أَنّ حسبوا لِلشَّكّ» اهـ.

فَقَد وَردَت حَسِب بِمَعنى الظَّنّ وجاءت بَعْدها (أَنّ) في القُرآن الكَريم ﴿وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍۚ﴾[5]، ومَع ذٰلك جاءت حَسِب بِمعنى اليَقين ولَم تأتِ بَعْدها (أَنّ) في كَلام العَرَب، قال الشّاعِر لَبيدُ بْنُ رَبيعَةَ:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجارَةٍ   رَباحًا إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلا[6]

فأَرى ـ والله أَعلَم ـ أَنّ سَبَب النَّصب هو أَنّ الفَصل بِلا لَيس فَصلاً قَويًّا لِعَدَم اخْتِصاصه بِالفِعل، فاعتُبِر كأَن لَم يَكُن، ولِذٰلك دَخلَت أَن عَلى الفِعل ونَصبَته أَمّا إذا

(١) شَرْحُ المُفَصَّلِ لابْنِ يعيشَ جـ٨ ص٧٧.
(٢) أُنْظُرْ شَرْحَ التَّصْريح عَلى التَّوْضِيح جـ١ ص٢٣٢.
(٣) شَرْحُ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٣ ص٧٧.
(٤) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ٧١.
(٥) سُورَةُ المُجَادَلَةِ الآية ١٨.
أُنْظُرْ هَمع الهَوامع جـ٢ ص٢١٥.
(٦) أُنْظُرْ دِيوانَ لَبيدِ بْنِ رَبيعَةَ ص٢٤٦.

كان الفَصل بِفاصِل مُختصّ بالفِعل مِثل: السّين، فإنّه لا يَجوز إلاّ أَن تكون (أَن) مُخفَّفة مِن الثَّقيلة ولَيست النّاصِبة لِلفِعل، بِحَيث لَو قُلْنا: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ﴾ فإنّه لا يَجوز إلاّ أَن تكون مُخفَّفة ولَيست ناصِبة لِلفِعل لِقُوّة الفاصِل ولا دَخْل لِلفِعل قَبْلها مِن حَيث كَونه لِليَقين أَو الشَّكّ.

ثالثًا: «لٰكِن»

لٰكِن حَرْف لِلاسْتِدراك وَيأْتي لِلتَّوكيد، وَهي لِلاسْتِدراك خَفيفة أَو مُشدَّدة وإن أَتى بَعْد المُخفَّفة مُفرَد فَهي عاطِفة[1] وفيها مَعنى الاسْتِدراك ويَلزَم أَن يَسبقها نَفْي أَو نَهي[2].

أَمّا إذا كانت بَعْدها جُملة فَهي حَرْف ابْتِداء ولا تَعمَل عَمَل إنّ، وفيها مَعنى الاسْتِدراك ولا يَلزَم أَن يَكون ما قَبْلها نَفي أَو نَهي، فَهي لِلاسْتِدراك نَفْيًا أَو إثباتًا.

وتَدخُل الواو عَلى العاطِفة فيَكون العَطف لِلواو وتَخلُّص لِمَعنى الاسْتِدراك وهٰذ كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ۝٥٧﴾[3] ومِثال الدّاخِلة عَلى الجُملة الاسْميّة ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ﴾[4].

والفَرق بَيْن لٰكِن العاطِفة وبَل العاطِفة أَنّ بَل العاطِفة تَقَع بَعْد إثبات أَو نَفي أَمّا لٰكِن فَهي اسْتِدراك عَن نَفي أَو نَهي فَقَط، ولا تأْتي لِلاسْتِدراك عَن إثبات إذا كانت عاطِفة.

---

(١) لَمْ تَقَعْ (لٰكِنْ) الخَفيفَةُ العَاطِفَةُ عَلى مُفْرَدٍ في القُرآنِ الكَريم.

(٢) أَجازَ الكُوفيُّونَ مَجيءَ لٰكِنْ العَاطِفَة للمُفْرَد بَعْدَ المُوجَب أَيضًا نَحْوَ: جاءَني زَيْدٌ لٰكِنْ عَمروٌ حَمْلاً عَلى بَلْ، وَلَيْسَ لَهُمْ بِهِ شاهِدٌ، وكَوْنُ وَضعِ لَكِنْ لمُغايَرَةِ ما قَبْلَها لِما بَعْدَها مَعَ ذٰلِكَ إلاَّ أَنْ لا يَعْلَموا هٰذا الوَضْعَ. أُنْظُر الكافِيَةَ ص٣٧٩.

(٣) سُورَةُ البقرة، الآية ٥٧.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٦٦.

أَمّا المُشدَّدة فَهي الَّتي تَعمَل عَمَل (إنّ) وتَدخُل على الجُمل الاسْميّة وتأْتي لِتُفيد اسْتِدراكًا كَما بَيَّنتُ كَما تأْتي لِتُفيد التَّوكيد.

والفَرق بَينها وبَين (إنّ) أنّ (إنّ) تخلصت لِمَعنى التَّوكيد مَع عَمَل النَّصب.

أَمّا (لٰكِن) فلَم تخلص لِمَعنى التَّوكيد وإنّما جاءت لِمَعنى الاسْتِدراك والتَّوكيد ولِهٰذا لا تُجامِعها اللاّم المُؤكِّدة خِلافًا لِلكوفيّين فَقَد قالوا: إنّ اللاّم تَدخُل عَلى خَبَرها كَما تَدخُل عَلى خَبَر (إنّ)، واستَشهَدوا بِقَول الشّاعِر:

وَلَكنَّني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وأَساس مَذهَبهم أَنّهم جَعَلوها مُركَّبة مِن ثَلاثة أَشياء إنّ، واللاّم، والكاف.

وأَمّا مَذهَبهم فَقَد جَعَلوها عَلى حَرْف واحِد، ومَعناها الاسْتِدراك، كأَنّك لَمّا أُخبِرَ عَن الأَوّل بِخَبَر خِفتَ أَن يُتوهَّم مِن الثّاني مِثل ذٰلك: فتَداركتَ بِخَبَره إن سَلبًا أَو إيجابًا، ولا بُدّ أَن يَكون خَبَر الثّاني مُخالِفًا لِخَبَر الأَوّل لِتَحقيق مَعنى الاسْتِدراك.

ولِذٰلك لا تَقَع إلاّ بَيْن كَلاَمين مُتغايِرَين في النَّفي والإيجاب مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾(١) فبَيْن الجُملتَين تَغايُر قَبْل لٰكِن نَفي وبَعْدها إثبات.

وقَد تأْتي الجُملتان إيجابًا، إلاّ أَنّ مَعناهما مُتغاير، فاكتُفي بِمَعنى الخَبَر الثّاني عَن تَقدُّم النّافي ومِثل هٰذا كَثير، مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾(٢).

فنَجد أَنّ الجُملة قَبْل «لٰكِن» إيجاب في اللَّفظ، والجُملة بَعْدها إيجاب أَيضًا لَفظًا ومَعنىً، أَمّا الإيجاب قَبْل (لٰكِن) لَفظًا، فَظاهِر ولٰكِنّها مَنفيّة مَعنىً إذ أَنّ الجُملة بَعْد (لَو) تكون مُثبَتة إن كانت مَنفيّة، ومَنفيّة إن كانت مُثبَتة، وقَد جاءت الجُملة بَعْدها

---

(١) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ١٧.

(٢) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٤٣.

مُثبَتة. إذَن هي مَنفيّة أَي: نُفِي التّنازُع والفَشَل ووُجِدت السّلامة مِنها، وهٰذا هو المَعنى بَعْد (لٰكِن). ومِن هُنا جاء مَعنى التّوكيد إذ أنّ الجُملة بَعْد (لٰكِن) مَعناها وُجِد قَبْلها، وكَأنّه كُرِّر بَعْدها، فأكّدت لٰكِن مَعنى الجُملة قَبْلها، وهٰذا أَيضًا مِثل قَوله تَعالى: ﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾[١]، فَجاءت الجُملة في الآية بَعْد (لَو) مُثبَتة فالمَعنى: النّفي، وَهو نَفي العِلم عَنهم، وَهو نَفْس المَعنى بَعْد (لٰكِن) أَلا وَهو الجَهل، فَهي مُؤكِّدة لِهٰذا المَعنى حَيث ذُكِر قَبْلها المَعنى الّذي في الجُملة بَعْدها فالجُملة بَعْدها أَكّدَته لَفظًا.

رابِعًا: كأنّ

أَمّا «كأَنّ» فَهي لِتَشبيه المُؤكّد بِمَعنى أَنّ (كأَنّ) مُركَّبة مِن الكاف وإنّ، فمَثَلًا: إنّ زَيدًا كالأَسَد. هٰذا تَشبيه مُؤكَّد، ثُمّ أُزيلت الكاف إلى إنّ لِقَصد التّشبيه، فكانت الجُملة: كأَنّ زَيدًا أَسَد، والجُملة قَبْل مَجيء الكاف أَوّلًا كان فيها تأكيد بإنّ ووُجود الكاف في خَبَرها يَدلّ هٰذا عَلى تأكيد التّشبيه[٢].

أَمّا بَعْد نَقْل الكاف إلى إنّ فأَصبَح هٰذا لِلتّشبيه أَي لِتَشبيه المُؤكّد لا لِلتّشبيه المُؤكّد، وأَصبَحَت (كأَنّ) كُلّها مُركّبة مِثل الكاف لَيس فيها تأكيد وأَزال مَعنى التّوكيد مِن إنّ، لأَنّها أَوّلًا غُيِّرت مِن الكَسر إلى الفَتح، واندَمجَت مَعها وصارت حَرفًا واحِدًا.

ولِذٰلك يَقول ابْنُ يَعيش[٣] «فإن قيل فَما الفَرق بَيْن الأَصل والفَرع في كأَنّ»، قيل: التّشبيه في الفَرع أَقعَد مِنه في الأَصل، وذٰلك إذا قُلتَ: زَيد كالأَسَد فَقَد بَنَيت كَلامك عَلى اليَقين ثُمّ طَرأ التّشبيه فَسَرى مِن الآخِر إلى الأَوّل ولَيس كَذٰلك في الفَرع

---

(١) سُورَةُ الأَنْعَام الآية ١١١.

(٢) أُنْظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ١ ص٤٧٤، الخَصَائِصُ جـ١ ص٣١٧، المُقْتَضَبُ جـ٤ ص١٠٨.

(٣) شَرْحُ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص٨١.

الَّذي هو قَولك كأَنّ زَيدًا أَسَد، لأَنّك بَنَيتَ كَلامك مِن أَوّله عَلى التَّشبيه، ومِن هُنا يَتَّضِح أَنّ كأَنّ تُستعمَل عِندما يَكون الشَّبَه بَيْن المُسنَد والمُسنَد إليه قَويًّا حَتّى يَكون التَّمييز بَينهما صَعبًا فالتَّشبيه بِكأَنّ أَقوى وأَبلَغ مِن الكاف.

ولِذٰلك لا يُحتاج إلى إنّ، والكاف في الجُملة الَّتي يَكون التَّشبيه قَويًّا فيها بَيْن المُسنَد إلَيه والمُسنَد (إذا أُريدَ تَقْوية التَّشبيه) وإنّما تُستعمَل كأَنّ، ومِن هٰذا المَعنى أَفادت كأَنّ التَّوكيد أَي تأكيد التَّشبيه، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِۖ قَالَتۡ كَأَنَّهُۥ هُوَۚ﴾[1].

فَفي قَول بَلْقيس: قَوله تَعالى: كأَنّه هو عُدولها عَن مُطابَقة الجَواب لِلسّؤال لأَنّ السّؤال أَهٰكذا عرشك؟ والجَواب: كأَنّه هو، والمُطابَقة تَقتضي أَن تَقول: هٰكذا هو، وفي ذٰلك يَظهَر ما بَيَّنتُه وهو: أَنّ السّؤال أَهٰكذا عرشك؟ فيه عِبارة جازِم بِتَغايُر الأَمرَين حاكِم بِوُقوع الشَّبَه بَينهما لا غَيْر أَمّا الجَواب، فإنّ فيه عُدولاً عَن مُطابَقة السّؤال وذٰلك لِمُطابَقته لِحال بَلْقيس، لأَنّ عِبارتها: كأَنّه هو: عِبارة مَن قَرُب عِنده الشَّبَه حَتّى شَكّك نَفْسه في التَّغايُر بَين الأَمَرين فَكاد يَقول: هو هو وهٰذه كانت حال بَلْقيس. ولِذٰلك جاء في تَفسير الكَشّاف «فَقالت: كأَنّه هو، ولَم تَقُل هو هو ولا لَيس به، وذٰلك مِن رَجاحة عَقْلها حَيث لَم تَقطَع»[2].

وقَوله تَعالى: ﴿كَأَنَّهُمۡ يَوۡمَ يَرَوۡنَهَا لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا ۝٤٦﴾[3] الجُملة خَبَر لِمُبتدأ مَحذوف، أَو حال مِن المَوصول في قَوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ۝٤٥﴾[4] أي إنما أنت منذر من يخشى هٰذا اليوم الذين حالهم في الآخر كحال من لم يلبث في الدنيا إلا ساعة من نهار فأُريدَ تأكيد قُوّة تَشبيههم بِهٰذه الحالة فَجاء التَّعبير بِكأَنّ لأَداء هٰذا

---

(١) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٤٢.

(٢) الكَشَّافُ جـ٣ ص١٥٠.

(٣) سُورَةُ النَّازِعَاتِ الآية ٤٦.

(٤) سُورَةُ النَّازِعَاتِ الآية ٤٥.

المَعنى، وزِيادة في إظهار هٰذا المعنى أَنّ ضُحَى لَم تُضَف إلى اليَوم وإنّما أُضيفت إلى عَشيّته، لِلدّلالة عَلى أَنّ مُدّة لَبْثهم كأَنّها لَم تَبلُغ يَومًا كامِلاً، ولٰكن ساعة مِنه عَشِيّته أَو ضُحاه، فلَمّا تَرَكَ اليَوم أَضافه إلى عَشيّته فَهو كَقَوله تعالى: ﴿لَم يَلبَثوا إلاّ ساعة مِن نَهار﴾[1].

فَهي لَيست لِلتَّحقيق مِثل (إنّ) فَإنّ (إنّ) لِتَحقيق الإسناد بَيْن المُسنَد والمُسنَد إلَيه، أَمّا كأَنّ فَهي لِتَقْوية الشَّبَه بَيْن المُسنَد والمُسنَد إلَيه لا لِتأكيد الإسناد[2].

خامِسًا: ضَمير الفَصل

سَبَق الحَديث عَن ضَمير الفَصل في باب التّكرار بِأَنّه يُؤكِّد بِه الضَّمير المُتّصِل، وَهو في حُكم المُكرَّر إذ أنّ الضَّمير كُرِّر مَرّتَين، إلاّ أَنّ الأَوّل مُتّصِل والثّاني ضَمير مُنفصِل مَرفوع المَوضِع، لأَنّ التّأكيد يَكون بِضَمير المَرفوع المُنفصِل، ويُؤكَّد به الضَّمير المُستتِر إذا عُطِف عَلَيه كَما في قَوله تَعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[3] وقَد سَبَق الحَديث عَن هٰذا في باب التّكرار.

أَمّا هُنا فَضَمير الفَصل لا يُؤكّد ضَميرًا حَتّى يَكون مِن باب التّكرار، كَما لا يُؤكِّد ظاهِرًا وإنّما يُؤكِّد نِسبة المُسنَد إلى المُسنَد إلَيه، ولِذٰلك يَقول الكوفيّون عَنه بأَنّه عِماد لأَنّه عَمَد الاسْم الأَوّل وقَوّاه بِتَحقيق الخَبَر بَعْده[4].

والغَرَض مِن دُخول الفَصل في الكَلام هو إرادة الإيذان بِتمام الاسْم وكَماله، وأَنّ الّذي بَعْده خَبَر لا نَعْت.

فهٰذا الضَّمير (ضَمير الفَصل) مِثل: (إنّ) الّتي أَكّدت الجُملة الاسميّة بِتأكيد

(١) أُنْظُر الكَشّافَ جـ٤ ص٢١٧ طَبْعَةُ بَيْروت.

(٢) أُنْظُرْ شَرْحَ التَّصْريح جـ٢ ص٢١١.

(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٥.

(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٣ ص١٠.

الإسناد بَين جُزئَي الجُملة، فكَذٰلك الضَّمير يُؤكِّد النِّسبة بَينهما، لِذٰلك اعتَبرتُه مِن مُؤكِّدات الجُملة الاسميّة مِثل إنّ، وأَرى - والله أَعلَم - أَنّ طَريق إفادته تَوكيد الإسناد بَيْن جُزئَي الجُملة هو إفادة مَعنى القَصْر، فإذا قُلْنا: زَيد هو القائم، معنى ذٰلك إنّنا نَقصُر القِيام عَلَيه دون غَيْره، ولِهٰذا يُجامع ضَمير الفَصل اللاّم المُؤكِّدة (لام الابْتِداء) كَما تُجامع (إنّ) لِزيادة التّأكيد إذا لَزِم ذٰلك مُقتضى الحال والظُّروف المُحيطة بالمُتكلِّم، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[1] وتَعيَّن هُنا في هٰذه الآية أَن يَكون الضَّمير ضَمير الفَصل، لأَنّ الضَّمير لا يوصَف كَما لا يَجوز أَن تَلحَق هٰذه اللاّم الضَّمير الَّذي لِتأكيد ضَمير أَو البَدَل، لأَنّ اللاّم تَفصِل بَيْن التّأكيد والمُؤكَّد، والتَّوكيد مِن تَمام الأَوّل في البَيان فَلا يَفصل بَينهما.

وإذا وَقَع ضَمير الفَصل بَعْد الضَّمير يَجوز أَن يَكون تَوكيدًا ويَجوز أَن يَكون فَصلاً، والفَصل بَينهما إذا جَعلْنا الضَّمير تأكيدًا فَهو باقٍ عَلى اسْميّته ويُحكَم عَلى مَوضِعه بإعراب ما قَبْله، ولَيس كَذٰلك إذا كان فَصلاً، قُلْنا أَن نَحكُم عَلى أَنّه مُبتدأ وما بَعْده خَبَر فَهو باقٍ عَلى اسْميّته، ولَنا أَن نَجعَله حَرفًا فَلا مَوضِع لَه مِن الإعراب، وأَهمّ فَرْق بَينهما هو أَنّ لام التَّوكيد تَدخُل عَلى الفَصل ولا تَدخُل عَلى التّأكيد، كَما بَيَّنتُ في باب التّكرار.

ويَجب أَن يَكون ما بَعْده مَعرِفة لأَنّ فيه ضَربًا مِن التّأكيد، ولَفْظه لَفْظ المَعرِفة فوَجَب أَن لا يَكون بَعْده إلاّ ما يَجوز أَن يَكون نَعتًا لِما قَبْله ونَعْت المَعرِفة مَعرِفة، لِذٰلك وَجَب أَن يَكون بَيْن مَعرِفتَين.

وضَمير الفَصل يَحتمِل أَن يَكون لِلتَّوكيد وأَن يَكون لِمُجرَّد الفَصل، فَمِثال قَوله تَعالى: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[2] يَحتمِل الاثنين، التَّوكيد والفَصل، وذٰلك بِسَبَب

---

(١) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآية ١٦٥.

(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١١٣.

نَصْب الخَبَر، وفي كِلتا الصّورتَين فإنّه يُفيد تَوكيدًا فعَلى كَونه توكيدًا لِلضَّمير، فإنّه أفاد تَوكيدًا بِالتّكرار أي تكرار الضَّمير المُتّصِل، وعَلى كَونه ضَمير فَصْل أفاد تَوكيدًا بالاخْتِصاص أي الضَّمير (نا) في (كُنّا) بِالغَلَبة، وفي هٰذا نَوع قَصْر، وهٰذا هو ما يَعنيه البَلاغِيّون بِالاخْتِصاص في مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[1]، وفي قَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[2] فإنّه يَتعيَّن فيهما أَن يَكونا لِلفَصل، أمّا في الآية الأُولى فإنّ الضَّمير لا يُؤكِّد ظاهِرًا كَما سَبَق بَيانه والآية الثّانية لِدُخول لام التَّوكيد (لام الابْتِداء).

وخُلاصة هٰذا كُلّه أَنّ ضَمير الفَصل يُؤكَّد بِه الجُملة الاسميّة بِتَحقيق إسناد المُسنَد إلى المُسنَد إلَيه، أمّا ضَمير الفَصل الّذي يُؤكَّد بِه ضَميرًا مِثْله فإنّه نَوع مِن أَنواع التّكرار.

سادِسًا: (أَمّا) «بِفَتح الهَمزة وتَشديد الميم»

يَقول الله سُبْحانه وتَعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ﴾[3].

في هٰذه الآية ثَناء عَظيم لِلمُؤمنين، ونَعْي عَلى الكافِرين لِرَمْيهم بِالكَلِمة الحَمقاء، وأُكِّد هٰذا المَعنى بِأُسلوب (أَمّا) وذٰلك لأَنّ (أَمّا) حَرْف تَوكيد دائمًا، وَهو يَدلّ عَلى الشَّرط، لأنّه بَدَل حَرْف الشَّرط وفِعله بَعْد حَذْفهما.

والدَّليل عَلى ذٰلك لُزوم مَجيء الفاء بَعْدها غالبًا، ورُبّما حُذِفَت هٰذه الفاء لِلضَّرورة ونادِرًا جِدًّا، لأنّه لَما حُذِفَت أَداة الشَّرط وفِعله وحَلَّت مَحلّها (أَمّا) كَرِهوا أَن يَليها الجَزاء مِن غَير واسِطة بَينهما، فقَدَّموا أَحَد جُزئَي الجَواب وجعَلوه كالعِوَض مِن

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٥٤.
(٢) سُورَةُ الصَّافَّات الآية ١٦٥.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٦.

فِعل الشَّرط، فَكأَنّ (أَمّا) أَكَّدَت جُملة كَما تُؤكِّد (إنّ) الجُملة فمَثَلاً في الآية ٢٦ مِن سورة البَقَرة، أَكَّدَت هٰذه الآية إسناد العِلم بِالمَثَل الَّذي ضَرَبه المَولى في الآية إلى المُؤمِنين، وفي أَمّا الثّانية أَكَّدَت الآية الجَهل إلى الكُفّار، لأَنّهم سَأَلوا عَنه اسْتِهزاءً وإنكارًا.

ولٰذا فإنّ الحَرف (أَمّا) حَرْف مِن الحُروف الَّتي أَكَّدَت الجُمَل الاسْميّة وإن كان هو بَدَلاً مِن أَداة الشَّرط وفِعل الشَّرط، ولٰكنّه يَستعمِل تأكيد الجُملة الجَزاء.

وقَد قال الزَّمَخشَرِيُّ: فائدة (أَمّا) في الكَلام أَن تُعطيه فَضْل تَوكيد. تَقول: زَيد ذاهِب، فإذا قَصَدتَ تَوكيد ذٰلك، وأَنّه لا مَحالة ذاهِب وأَنّه بِصَدَد الذَّهاب وأَنّه مِنه عَزيمة قُلتَ: أَمّا زَيد فَذاهِب، ولِذٰلك يَقول سيبَوَيه[1] في تَفسيره مَهْما يَكُن مِن شَيء فَزَيد ذاهِب، وهٰذا التَّعبير مُدْلٍ بِفائدتَين في بَيان كَونه تَوكيدًا أَو أَنّه في مَعنى الشَّرط» اهـ[2].

والاسْم الواقع بَعْد أَمّا هو أَحَد جُزئَي جُملة الجَزاء كَما بَيَّنتُ، قُدِّم لِيَكون بَدَلاً مِن فِعل الشَّرط الَّذي حُذِف، فيَكون هٰذا مِن قَبيل إصلاح اللَّفظ.

ولَمّا كان كَذٰلك جاز فيه النَّصب، في مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾[3] إذ هو مَفعول الفِعل بَعْد الفاء، وإن كان ما بَعْد الفاء لَيس مِن شأنه أَن يَعمل فيما قَبْله لٰكنّه جاز هُنا مِن حَيث كانت الفاء في نِيّة التَّقديم عَلى جَميع ما قَبْلها[4].

وعَلى ذٰلك فإنّ الاسْم الواقع بَعْدها إن كان مَرفوعًا فَهو مُبتدأ كَقَوله تَعالى:

---

(١) سيبَوَيه الكتَابُ جـ٢ ص٣١٢، المُقْتَضَبُ جـ٢ ص٣٥٤.

(٢) أُنْظُر المُغْنِي جـ١ ص٥٤ ـ ٥٥.

(٣) سُورَةُ الضُّحَى الآية ٩.

(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنَ يَعيشَ جـ٩ ص١١ ـ ١٢.

﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ ﴾[1] وإن كان مَنصوبًا فالنّاصِب لَه ما بَعْد الفاء وَهو الرّأي الأَصحّ كَما بيّنتُ، كَقَوله تَعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ ﴾[2] وقُرِىء ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[3] بِالرَّفع والنَّصب، فالرَّفع عَلى الابْتِداء لاشْتِغال الفِعل عَنهم بِضَميرهم.

وتأْتي أَمّا لِتَفصيل[4]، ولِذٰلك يَجوز العَطف عَلَيه، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ ﴾[5] ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ ﴾[6] فهٰذا تَفصيل لِقَوله تَعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[7].

سابِعًا: أَلا الاسْتِفتاحيّة «بِفَتح الهَمزة واللّام بِدون تَشديد»

قال الله تَعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾[8].

بَدَأت الجُملة في هٰذه الآية بِـ(أَلا) لِلتَّنبيه عَلى تَحقُّق ما بَعْدها **(إنهم هم المفسدون)** وكَسْر (إنّ) عَلى اسْتِئناف كَلام جَديد، جاء في سِياق آية بَيّنَت أَنّه عِندما قيل لِلمُنافِقين: لا تُفسِدوا في الأَرض، قالوا: إنّا مُصلِحون عِند هٰذا قَصَر المُنافِقون عَلى أَنفُسهم الإصلاح، فَكان الرَّدّ عَليهم لِنَفي هٰذا الحَصر بِما يُناسِب هٰذا الحَصر الّذي يُفيد التَّوكيد، فَجاءت الجُملة: **(إنهم هم المفسدون)** بِتَوكيد الجُملة بإنّ،

---

(١) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٧٩.
(٢) سُورَةُ الضُّحَى الآيتان ٩، ١٠.
(٣) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ١٧.
(٤) شَرْحُ ابْنِ الحاجِبِ لِكَافِيَتِهِ ص١٣٢، البحر جـ١ ص١١٩.
(٥) سُورَةُ هُودِ الآية ١٠٨.
(٦) سُورَةُ هُودِ الآية ١٠٦.
(٧) سُورَةُ هُودِ الآية ١٠٣.
(٨) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٢.

وبِضَمير الفَصل، ثُمّ افتُتِحت الجُملة بـ (أَلا) لِلتَّنبيه عَلى تَحقُّق وتأكيد هٰذا[1] فَزادت التّأكيد في الآية تأكيدًا لِما أَثارته مِن التَّنبيه عَلى هٰذا التَّحقُّق.

ونَرى قَوله تَعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[2] في آخِر الآية بِمَعنى (إنّهم مُفسِدون) لأَنّ لٰكن لِلاسْتِدراك وجاءت الجُملة قَبْلها مُؤكَّدة ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ وهو إثبات، والاسْتِدراك مِن الإثبات نَفْي، فَجاء قَوله تَعالى: ﴿ لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ وَهي أَيضًا تُقرِّر أَنّهم مُفسِدون[3].

ويَكثر وُقوع الجُملة بَعدها مُصدَّرة بِتَوكيد مِثل القَسَم يأتي بَعده الفِعل مُؤكَّدة بِاللّام والنّون، ويَظهر ذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴿٥٤﴾ ﴾[4].

فأُكِّدَت الجُملة بَعدها بإنّ في الجُملتَين ثُمّ جيء بِأَلا لِلتَّنبيه عَلى تأكيد وتَحقُّق هٰذه الجُملة، فَفي الأُولى: تَحقُّق أَنّهم في شَكّ مِن لِقاء رَبّهم، والثّانية لِلتَّنبيه عَلى تأكيد وتَحقُّق أَنّ الله عَلى كُلّ شَيء قَدير. وهٰذا لأَنّ الهَمزة الّتي لِلاسْتِفهام إذا دَخلَت عَلى النَّفي أَفادت تَحقيقًا، كَما لَو دَخلَت عَلى (لَيس) فإنّها تُفيد إثباتًا مِثل قَوله تَعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ ﴾[5].

والمَعنى: إنّ الله كافٍ عَبْده.

وتأْتي (أَلا) لِلتَّوبيخ والإنكار، ولِلتَّمنّي أَيضًا، وَهي تَعمَل عَمَل لا التَّبرئة إلاّ أَنّ الّتي لِلتَّمنّي لا خَبَر لَها، وتَختصّ أَلا في هٰذا بِالجُمَل الاسْميّة ولٰكن إذا جاءت لِمَعنى

---

(١) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ جـ٢ ص٧٦ شَرْحُ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيش جـ٨ ص١١٥.

(٢) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٢.

(٣) فَسياقُ الآية كُلّها لِتَأكِيدِ أَنَّهُمْ مُفْسِدون، أُنْظُرْ تَفْسيرَ ابْنِ عَطِيَّة جـ١.

(٤) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ٥٤.

(٥) سُورَةُ الزُّمَر الآية ٣٦.

العَرَض والتَّخصيص فتَختصّ بِالجُمَل الفِعليّة (الفِعل المُضارِع)[1] كَما في قَوله تَعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[2].

وقَوله: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾[3]، (أَلا) حَرْف عَرْض، ومعناها الحَضّ عَلى قِتالهم[4]. وَقال الزَّمَخشَريّ: دَخَلت الهَمزة عَلى (لا تُقاتِلون) تقريرًا بِانْتِفاء المُقاتَلة ومَعناه الحَضّ عَلَيها عَلى سَبيل المُبالَغة[5].

ثامِنًا: لام الابْتِداء

سُمِّيَت لام الابْتِداء، لأَنّها تَدخُل عَلى المُبتدأ مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[6] ولَها الصَّدارة، ولِذٰلك تُعلِّق العامِل عَن العَمَل في نَحو: والله يَعلم أَنّك لَرَسوله، وعَلِمتُ لَزَيد مُنطلِق.

وهي تُؤكِّد مَضمون الجُملة الدّاخِلة عَلَيها مِثل (إنّ) إلاّ أَنّ الفَرق بَينها وبَين (إنّ) أنّ (إنّ) عامِلة وَهي لَيست عامِلة، وإنّما يَشترِكان في مَعنىً واحِد وَهو التَّوكيد وَهو تَحقيق مَعنى الجُملة بَعْدها وإزالة الشَّكّ عَن مَضمونها.

ولِهٰذا كَرِهوا اجْتِماعهما، فأُخِّرَت إلى الخَبَر ولٰكنّها في نِيّة التَّقديم ولَم تَكُن اللاّم بَعْد إنّ لأَنّ (إنّ) عامِلة، ومِن شأْن العامِل أَن يَلتصِق بِالمَعمول ولا يَنفصِل عَنه، فأُخِّرَت اللاّم إلى الخَبَر.

---

(١) الدَّمَامينِيُّ جـ١ ص١٤٧.

(٢) سُورَةُ النُّور الآية ٢٢.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ١٣.

(٤) البَحْرُ جـ٥ ص١٦.

(٥) الكَشَّافُ جـ٢ ص١٤٢ طَبْعَةُ بَيْروت.

(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٢١.

وَهي تَدخُل عَلى جَميع أَنواع الخَبَر، فتَدخُل عَلى الخَبَر مِثل الاسْم كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾[1].

هٰذه الآية أُكِّد مَضمونها بِتأكيدَين، الأَوّل: (إنّ) والثّاني (اللاّم) والمُراد تأكيده: هو أَنّ الله عالِم بِالكُفّار فيُجازيهم عَلى كُفْرهم، وجاءت هٰذه الآية مُؤَكَّدة بإنّ، لأَنّها جاءت بَعْد الاسْتِفهام التَّقريريّ، فَهي بِمَثابة إجابة سؤال وعِلّة لِما قَبْلها، فَناسَب ذٰلك تَوكيدها بإنّ.

ولَمّا كانت سَجيّة الإنسان الحِرص عَلى المال، فيَبخُل بِه عَن الفُقراء كان هٰذا مِنه إنكارًا لِمَعنى الآية وَهو أَنّ الله سُبحانه وتَعالى عَالِم بِالإنسان يَعلَم سِرّه ونَجْواه، فيُجازيه عَلى كُلّ شَيء، فأُكِّدَت لِذٰلك هٰذه الآية بإنّ واللاّم وكَأَنّها كُرِّرَت ثَلاث مَرّات، لِيَعلَم الإنسان أَنّ المَولى خَبير بِه.

وتَدخُل اللاّم عَلى الخَبَر بِالجُملة: اسْميّة أَو فِعليّة.

أَمّا الاسْميّة فَفي مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾﴾[2] عَلى أَنّ ضَمير الفَصل مُبتدأ.

وتَدخُل عَلى الجُملة الفِعل، مِثل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[3]، ودَخلَت عَلى المُضارِع لِمُضارَعته الاسْم، أَمّا الماضي فَلا تَدخُل عَلَيها، لِعَدَم مُضارَعته لِلاسْم.

واختَلَف العُلَماء في الماضي الجامِد والمَقرون بِقَد، والصَّواب الأَوّل لِعَدَم المُضارَعة لِلاسْم، أَمّا ما جاء في القُرآن الكَريم مِن اللاّم المَقرونة بِقَد، فهٰذه اللاّم هي لام القَسَم ولَيست هٰذه اللاّم، مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾[4].

---

(١) سُورَةُ العَادِيَاتِ الآية ١١.

(٢) سُورَةُ هُودٍ الآية ٨٧.

(٣) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ١٢٤.

(٤) سُورَةُ التِّينِ الآية ٤.

وتدخُل عَلى الظَّرف، كَقَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾[1]، ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝٧٢﴾[2].

وقَد تَدخُل عَلى الاسْم: إذا كان الخَبَر ظَرفًا وتَقدَّم عَلى الاسْم مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[3]، وَهي أَي هٰذه اللاّم تَدخُل عَلى الخَبَر مُجامِعةً (إنّ)، أَمّا إذا لَم تُجامع (إنّ) فَلا تَدخُل عَلى الخَبَر، لأَنّ لَها الصَّدارة فإذا لَم تكُن (إنّ)، تَقدَّمت عَلى الجُملة ولَحِقَت المُبتدأ مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[4]، ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[5].

الحاجة إلى اللاّم مَع إنّ:

هٰذه اللاّم الَّتي تَدخُل في خَبَر إنّ وتُسمّى لام الابْتِداء، لَيست لازِمة، وإنّما تَدخُل إذا اقتَضى الحال شِدّة التَّوكيد، فيُحتاج إلَيها مَع إنّ لِزيادة التَّوكيد. كَما سَبَق بَيانه في الآية ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ۝١١﴾[6].

أَمّا إذا خُفِّفَت (إنّ)، فإنّ هٰذه اللاّم تَكون لازِمة مَع إن المُخفَّفة وهي تُفيد تَوكيدًا لأَنّها جاءت بَعْد إن، ولو كانت مُخفَّفة ودَخلَت عَلى الخَبَر كَما لَو كانت إنّ مُشدَّدة، وإنّما لَزِمَت هٰذه اللاّم مَع إن المُخفَّفة، لِلفَرق بَينها وبَين إنّ النّافِية وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾[7] فاللاّم هُنا أَفادت تَوكيد إسناد الخَبَر إلى المُبتدأ،

---

(١) سُورَةُ القَلَم الآية ٤.
(٢) سُورَةُ الحِجْر الآية ٧٢.
(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٣.
(٤) سُورَةُ الحَشْر الآية ١٣.
(٥) سُورَةُ التَّوْبَة الآية ١٠٨.
(٦) سُورَةُ العَادِيَات الآية ١١.
(٧) سُورَةُ الطّارِق الآية ٤.

وأشارت إلى أنّ (إنّ) لَيست نافية بِمَعنى (ما) وإنّما هي (إن) ومِثل قَوله تَعالى: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ﴾[1].

(فإن) هُنا مُخفَّفة مِن الثَّقيلة واسْمها ضَمير الشّأن ودَخلَت اللاّم عَلى الخَبَر لِتأكيد إسناد الخَبَر إلى الاسْم فلَولا هٰذه اللام لاَلْتبسَ الأَمْر بإنّ النّافية في مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[2]. وَقال آخَرون مِنهم أَبو عَلي أَنّ هٰذه اللاّم الّتي مَع إن المُخفَّفة لَيست هي اللاّم مَع إنّ المُشدَّدة، وحُجّتهم في ذٰلك دُخولها عَلى الماضي وعَلى مَنصوب الفِعل المُؤخَّر عَن ناصِبه مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا﴾[3] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[4]. لأَنّ لام الابْتِداء لَها الصَّدارة فَلا يَعمَل ما قَبْلها فيما بَعْدها في مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾، ولا تَدخُل عَلى ما هو ماضٍ في المَعنى في مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾.

والصَّواب ـ والله أَعلَم ـ هُو الرّأي الأَوّل القائل بِأنّ هٰذه اللاّم هي لام الابْتِداء وهي الفارِقة، لأَنّ (إنّ) في الواقع حَرْف لَه اسْتِعمالات كَثيرة، فَيأتي لِلشَّرط، ويَأتي لِلنَّفي ويَأتي زائدًا، وكُلّ هٰذا في صورة واحِدة، فإذا لَم نُشِر في الكَلام إلى ما يُفيد القَصد مِنها فإنّنا بِذٰلك نُلغِز في الكَلام حَيث لا مَكان للإلغاز. والغَرَض مِن اللُّغة أَن تكون أَداة لِتَوصيل المَعاني بِأَيسَر طَريق وأَوضَح مَعنىً.

أَمّا الجَواب عَن حجّتهم فَهو أَنّ الفِعل الّذي يَتعدّى إلى مَفعولَين فِعل قَويّ حَيث أَثّر عَمَله في جُزئَي الجُملة، ولأَنّ هٰذه اللاّم لَو قُدِّمَت عَلى الفِعل تُصبِح لاصِقة بإنّ، لأَنّ اسْمها ضَمير الشّأن وَهو مَحذوف، وهٰذا مِمّا كَرِهوه.

ولَم تَدخُل هٰذه اللاّم عَلى المَفعول الأَوّل، لأَنّه لَم يُصبِح مُبتدأ، فلَزِم أَن تَتأَخّر

(١) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١٥٦.
(٢) سُورَةُ المُلْك الآية ٢٠.
(٣) سُورَةُ الفُرقَان الآية ٤٢.
(٤) سُورَةُ الأَعْراف الآية ١٠٢.

إلى المَفعول الثّاني وهي في تَقرير تَقدُّمها عَلى الفِعل ومَفعولَيه، وجيء بِها لِتَكون فارِقة بَين (إنّ) النّافية، (إن) المُخفَّفة مِن الثَّقيلة.

وَقال الكُوفيّون: إنّ هٰذه اللاّم بِمَعنى إلاّ بَعْد إنّ النّافية، فَقَد قَرَأ الكِسَائيُّ قَوله تَعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[1] بِرَفع الفِعل (تَزول) عَلى مَعنى: ما مكرهم إلا لتزول منه الجبال، وقَوله تَعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[2]، فإنّ مَعناها النَّفي، واللاّم بِمَعنى (إلاّ).

فإذا نَظَرْنا إلى هٰذا المَعنى نَجده أَنّه يَتَّفِق مَع الرّأي القائل بِأَنّ هذه اللاّم هي الفارِقة أَي لام الابْتِداء المُؤكِّدة، وهٰذا لأَنّ ما بَعْد إلّا مُثبَت ومُوجَب وهو مُؤكَّد بَعْد إن المُخفَّفة، فالمَعنى مُتَّفِق إلاّ أَنّ الرّأي الأَوّل أَصَحّ لأَنّ (إنّ) كَما قُلتُ: لَها صُوَر كَثيرة، فلا تَجيء نافِية فَقَط، وإنّما تأْتي غَيْرها، لِذٰلك جَعْل هٰذه اللاّم هي اللاّم الفارِقة بَعْد إن المُخفَّفة مؤدّي لِلمَعنى بِدون لَبْس.. والله أَعلَم.

تاسِعًا: الباء

الباء حَرْف جَرّ، ويَلحَق الأَسماء، ويَأْتي زائدًا ومُؤكِّدًا لِلجُملة الاسميّة في الجُملة المَنفيّة لِلتّأكيد مِثل قَوله تَعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾، فالباء هُنا لِتأكيد التَّقرير الَّذي أَفاده الاسْتِفهام الدّاخِل عَلى النَّفي.

وتَدخُل عَلى الاسْم في الجُملةِ الفِعليّة المُثبَتة لِلتّأكيد أَيضًا مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[3] فلَفْظ الجَلالة فاعِل ودَخَل حَرْف الجَرّ الباء عَلَيه لِلتّأكيد.

وسَيَأتي بَيان ذٰلك في باب التّأكيد بِالحُروف الزّائدة إن شاء الله.

---

(١) سُورَةُ إبْراهيمَ الآية ٤٦.

(٢) سُورَةُ يَس الآية ٣٢.

(٣) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٣.

الفَصل الثّاني

تأكيد الجُمَل الفِعليّة

كَما اختصّت أَدَوات بِتأكيد الجُمَل الاسميّة، لاخْتِصاصها بِالدُّخول عَلى الأَسماء دون الأَفعال، فكَذٰلك اختصّت أَدَوات بِالدّخول عَلى الأَفعال دون الأَسماء.

وهٰذه الأَدَوات بَعْضها لِتأكيد الفِعل، وجَعْله بِمَثابة تكراره، وبَعْضها لِتأكيد إسناد الفِعل إلى الفاعِل، ولَم يَكُن إسناد الجُملة الفِعلية إلى المُبتدأ، لأَنّه حينئذ سَتكون الجُملة اسميّة.

أَمّا هٰذه الأَدَوات الَّتي اختصّت بِالدُّخول عَلى الأَفعال لِمَعنى التّأكيد فَهي:

أَوّلاً: لام الجُحود

فيما سَبَق في تأكيد الجُمَل الاسميّة، ذَكَرتُ لام الابْتِداء الّتي تُجامع (إنّ) وتَلزَم (إن) المُخفَّفة وهذا ما للاّم مَفتوحة، لأَنّ لَها الصَّدارة، أَي: هي الَّتي يُبتدأ بِها، وما يُبتدأ بِه لا بُدّ أَن يَكون مُتحرِّكًا، وأَخَفّ الحَرَكات الفَتحة، فلِذٰلك كانت هٰذه اللاّم مَفتوحة.

أَمّا هٰذه (لام الجُحود) فَهي مَكسورة، وتَدخُل عَلى الفِعل المُضارِع، مَنصوبًا بإضمار أَن بَعْدها وُجوبًا، مِثل لام كَي، إلاّ أَنّ الفَرق بَينها وبَين لام كَي أَنّه يَجوز

إظهار أَن بَعْد كَي بِخِلاف لام الجُحود فَلا يَجوز إظهار أَن بَعْدها.

وتَقَع لام الجُحود بَعْد النَّفي، مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[1]، ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[2]، ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[3] فَجاءت هٰذه اللاّم واتَّصلَت بِالفِعل (لِيُعذِّبهم) لِتأكيد نَفي العَذاب كَما دَخلَت الباء في الخَبَر المَنفيّ تأكيدًا مِثل قَوله تَعالى: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[4] ونَجِد في خِتام هٰذه الآية ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[5]، جاء اسْم الفِعل بَعْد النَّفي وَلَم يُؤكَّد بِالباء، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[6]، وكان مِن المُمكن أَن يُؤكَّد اسْم الفاعِل (مُعذِّبهم) بِالباء إلاّ أَنّه سُبحانه وتعالى - وَهو أَعلَم - لَم يُؤكَّد بِالباء حَيث أَنّه لا حاجة إلى التّأكيد لِظُهور سَبَب العَذاب وَهو نَفي الاسْتِغفار عَنهم: أَي وَلو كانوا مِمَّن يُؤمن ويَستغفِر مِن الكُفر لَما عَذَّبهم، كَقَوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾[7]، فجُمْلة الحال (وهم يستغفرون) مَعناها نَفي الاسْتِغفار عَنهم[8].

وفي الآية الثّانية: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾[9].

---

(١) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٣٣.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٧٩.

(٣) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٣٧، فالآيَةُ الأُولى سَبقَتْ رَدًّا على النَضْرِ وَغَيْرِهِ عِنْدَما قَالَ اسْتِهْزاءً: إِنْ كَانَ ما يَقْرَؤُهُ مُحَمَّدٌ حَقًّا، فَأَمْطِرْ عَلَيْنا عَذابًا مِنَ السَّماءِ، فَكانَ الرَّدُّ إِنْكارَ عَذابِهِمْ، عَلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ أَنكروا ما جاءَ به مُحَمَّدٌ ﷺ وَذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّه ﷺ بَيْنَهم، لأَنَّ العَذابَ إِذا نَزَلَ عَمَّ، وَلَمْ تُعَذَّبْ أُمَّةٌ إِلاَّ بَعْدَ خُروج نَبِيِّها والمُؤْمنين.

(٤) سُورَةُ الغَاشِيَةِ الآية ٢٢.

(٥) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٣٣.

(٦) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٣٣.

(٧) سُورَةُ هُودِ الآية ١١٧.

(٨) الكَشَّافُ جـ٢ ص١٥٦.

(٩) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٧٩.

فأيضًا هُنا في هٰذه الآية جاءت اللاّم مَع الفِعل (ليذر) لِتأكيد عَدَم التَّرك، أَي تَرْك اخْتِلاط المُخلِص مَع غَيْره حَتّى يُفصَل بَينهما بِالعَذاب لِلكافِرين والثَّواب لِلمُؤمِنين.

وجاء سِياق الآية هٰكذا، لأنّ الآية السّابِقة مَعناها أَنّ المَولى جَلّ جَلاله أَمهَل الكافِرين لِيَزدادوا إثمًا، فيَكون لَهُم عذاب مُهين، فَجاءت الآية ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لِتأكيد أَنّ الكُفّار لَن يُترَكوا هٰكذا لا فَرْق بَين مُؤمِن وعاصٍ، وإنّما سَيُميِّز بَينهما، فالعاصي سَيَناله العَذاب المُهين، والمُؤمِن لَه حُسْن الثَّواب والنَّعيم.

وهٰكذا، لام الجُحود مَع كُلّ فِعل للإنكار والجُحود ولِذٰلك لا بُدّ أن تأْتي بَعْد كَون مَنفيّ، لِتأكيد هٰذا النَّفي، ولِهٰذا لَو سَقطَت[1] هٰذه اللاّم مِن الكَلام لَم يَفسُد الكَلام، إلاّ أَنّه يَخلو مِن التّأكيد، فَهي شَبيهة[2] بِحَرف الجَرّ الزّائد الَّذي يَلحَق الخَبَر لِتأكيد النَّفي في الجُملة الاسميّة، ويَسقط هٰذا الحَرف ولا نَجِد تَغييرات في الكَلام سِوى أَنّه خَلا مِن التّأكيد.

بِخِلاف الحال مَع لام كَي، فَلام كي إذا حُذِفَت يَختلّ الكَلام ويَفسد، وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[3] فَهٰذه اللاّم مَع (لِيُقرِّبونا) هي لام كَي وإذا سَقطَت مِن الكَلام يَفسُد الكَلام ويَختلّ، إذ لا يَجوز ما نَعبدهم يُقرِّبونا.

---

(١) جَوَّزَ الرَضِيُّ في شَرْحِ الكَافِيَةِ حَذْفَ لام الجُحودِ جـ١ ص٣٧ قال: في قولِهِ تَعالى: ﴿وما كانَ هَذا القرآنُ أَنْ يُفْتَرى﴾ كانَ أَصْلُهُ لِيُفْتَرى، فَلَمَّا حَذفَ اللاَّمَ بناءً عَلى جَوازِ حَذْفِ اللاّم مَعْ (أَنْ) جَازَ إِظْهَارُ (أَنْ) الوَاجِبَةِ الإِضْمار بَعْدَها، وَذَلِكَ لأَنَّها كالنائِبَةِ عَنْ (أن) اهـ، وَفي البَحْرِ المحيط جـ٥ ص١٥٧ والظَّاهِرُ أَنَّ (أَنْ يُفْتَرى) هُوَ خبَرُ (كان)، إِفْتِراءٌ، أَي ذا افتراءٍ أَوْ مُفْتَرىً، وَزَعَمَ بَعْضُ النَحْوِيّينَ أَنَّ (أَنْ) هٰذِه هي المُضْمَرَةُ بَعْدَ لام الجُحودِ وفي قَوْلِكَ ما كان زَيْدٌ لِيَفْعَلَ، وَأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ اللاَّمُ أُظْهِرَتْ (أَنَّ) وَ(أَنْ) واللاَّمُ يَتَعاقبانِ فَحَيْثُ جيءَ باللاَّم لَمْ تَأْتِ بِأَن، بَلَ تَقْديرُها وَحَيْثُ حُذِفَتِ اللاَّمُ أُظْهِرَتْ (أَنْ)، والصَّحيحُ أَنَّهُمَا لا يَتَعاقبانِ، وَأَنَّهُ لا يَجوزُ حَذفُ اللاَّمِ وإظهارُ أَن، إِذْ لَمْ يَقُمْ دَليلٌ عَلى ذَلِكَ وَعلى زَعْمِ هذا الزَّعْم لا يكونُ (أَنْ يُفْترى) خبرًا لكانَ بَلِ الخَبَرُ مَحذوفٌ، (أَنْ يُفْتَرى) مَفعولٌ لذلكَ الخبرِ بَعْدَ إِسْقاطِ اللاَّم.

(٢) إِنَّها وَمَجْرورَهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذوفِ خَبَرِ (كانَ) بِخِلافِ مَجْرورِ البَاءِ الزَّائِدَةِ فَإِنَّهُ هُوَ الخَبَرُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ رَفْعًا عَلى المَحَلِّ وَجَرًّا عَلى اللَّفْظِ.

(٣) سُورَةُ الزُّمَرِ الآية ٣.

ورأْي يقول: وَهو مَذهَب البَصريّين بِأَنّ هٰذه اللاّم لَيست زائدة بَل هي جارّة لِلمَصدَر بَعْدها المُؤوَّل مِن أَن المُضمَرة وُجوبًا والجارّ والمَجرور مُتعلِّق بِمَحذوف خَبَر (كان) والفِعل الَّذي دَخلَت عَلَيه اللاّم لَيس هو الخَبَر[١].

أَمّا مَذهَب الكُوفيين: فاللاّم هي النّاصِبة بِنَفْسها والجُملة الفِعليّة خَبَر (كان) فَلا فَرْقَ عِندهم بَين: ما كان زَيد يَقوم، وما كان زَيد لِيَقوم إلاّ مُجرَّد التَّوكيد الَّذي تُفيده زِيادة اللام، وضَعّف مَذهَب الكُوفيّين العُكْبَرِيُّ[٢] فَقال: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[٣] لا يَجوز أَن يَكون الخَبَر (ليذر) لأنّ الفِعل بَعْد اللاّم يَنتصِب بأَن، فيَصير التَّقدير: ما كان الله لِيَتْرك المُؤمِنين عَلى ما أَنتم عَلَيه، وخَبَر (كان) هو اسْمها في المَعنى ولَيس التَّرك هو الله تَعالى.

وَقال الكوفيّون: «اللاّم زائدة، والخَبَر هو الفِعل، وهٰذا ضَعيف، لأَنّ ما بَعدها قد انتصَب، فإن كان النَّصب بِاللاّم نَفْسها فَلَيست زائدة وإن كان النَّصب بِأَن فَسَد لِما ذَكرْنا».

أَقول: إذا كان هٰذا صَحيحًا، فَماذا نَفعَل في (كان) بَعدها، وَجاء خَبَرها اسْم فاعِل بَدَلاً مِن الفِعل حَيث قال الله تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾[٤] أَلَيس (مُعذِّبهم) هو الخَبَر؟ إلاّ أَنّ اللاّم لَم تأْتِ هُنا حَيث لا حاجة إلى التّأكيد بِها في الكَلام، وعَلى هٰذا فالخَبَر (لِيُعذّبهم) واللاّم هي لام الجُحود جيء بِها لِتأكيد النَّفي والسَّبَب في عَدَم إظهار (أَن) بَعْد لام الجُحود هو: أَنّ لام الجُحود لِنَفي الفِعل بَعدها في المُستقبَل، وأَن لِتَخليص المُضارِع لِلاستِقبال، فَلا يَجوز دُخول حَرْف عَلى حَرْف آخَر بِمَعناه، ولِهٰذا نَجد في الآية جاء اسْم الفاعِل في قَوله تَعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ التَّصريح عَلى التَّوْضِيح جـ٢ ص٢٣٥.
(٢) العُكْبَرِيُّ جـ١ ص٨٩ ـ ٩٠.
(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٧٩.
(٤) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٣٣.

مُعَذِّبَهُمْ﴾ حَيث أَراد نَفي التَّعذيب عَلى العُموم في جَميع الأَحوال والأَزمِنة، إذا كانوا مُستغفِرين وعَلى هٰذا، الجُملة الَّتي اشتمَلَت عَلى كَون مَنفيّ، وَجاء بَعْد الكَون المَنفيّ الخَبَر فِعل وأُريدَ نَفْيه، فإنّ نَفْيه بِلام الجُحود هٰذه.

ولِهٰذا جاء الخَبَر بَعْد الكَون المَنفيّ اسْم فاعِل، فإنّ نَفْيه مُمكِن بِزيادة الباء فيُقال: وما كان الله بِمُعذِّبهم، ولٰكنه لَيس أَبلَغ مِن أُسلوب لام الجُحود لأنّ التّأكيد في هٰذه الحال أَشبَهَ التّأكيد بإنّ، واللاّم في الإثبات، حَيث كُرِّر النَّفي مَرّتَين، مَرّة عَلى الكَون المَنفيّ ومَرّة عَلى الفِعل ومِن هٰذا، يَجب أَلاّ نُطلِق كَلِمة (الزِّيادة) عَلى لام الجُحود لأَنّه يُؤتى بِها لِلتّأكيد كَما يُؤتى بإنّ لِتأكيد الجُملة الاسْميّة، كَما أَنّ النَّصب لَم يَكُن بِها، وإنّما هو بِأَن مُضمَرة وُجوبًا بَعدها.

أَمّا الاعْتِراض بِأَنّ خَبَر كان هو الاسْم في المَعنى فالجَواب أَنّ الخَبَر بِمَعنى ذا غُفران أَو غافِر، ولَيس المَصدَر هو الخَبَر مِن غَير تأْويل.

أَمّا قَوله تَعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾[1] فَهٰذه اللاّم إن كانت مَفتوحة فَهي اللاّم الفارِقة لِـ (إنّ) بَينها وبَين النّافية، كَما سَبَق بَيانه وقَرَأَ الكِسائيُّ **(لتزول)** بِالرَّفع، وإن كانت مَكسورة فَهي لام الجُحود، نُصِب الفِعل بَعدها، (إنّ) نافِية، فَهي لام الجُحود جاءت بَعْد النَّفي، والمَعنى إنكار زَوال الراسيات مِن مَكْرهم، أَي: وَما كان مَكْرهم وَهو الكَيد ضِدّ النَّبيّ ﷺ، وإن عظم لتزول منه الجبال، فلا يعبأ به، لأنّه لا يُضِرّ إلاّ إيّاهم.

هٰذا عَلى قِراءة كَسْر اللاّم، أَمّا عَلى قِراءة فَتْحها **(لَتزول)** فَهي لام التّأكيد الفارِقة عَلى أَنّ (أَن) مُخفَّفة مِن الثَّقيلة، والمُراد تَعظيم مَكْرهم ولٰكِن لَن يَنالوا مِن مُحمَّد ﷺ، ولَن يَستطيعوا قَتْله، وإن كان هٰذا المَكر مَكرًا عَظيمًا وهائلاً.

---

(١) سُورَةُ إبْراهِيمَ الآية ٤٦.

اللّام الزّائدة بَعْد النَّفْي:

وتَأْتي لام ولَيس قَبْلها كَون مَنفيّ، وَلا هي لِلإنكار مِثل لام الجُحود، وإنّما هي زائدة[1]، يَجوز إظهار أَن النّاصِبة بَعدها مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[2] فإنّ هٰذه اللّام زائدة لأَنّ مَفعول يُريد هو المَصدَر المُؤوَّل مِن أنَّ والفِعل بَعْدها (أَن يَذهَب) ولَيست هٰذه اللّام جارّة لِلمَصدَر وإنّما جيء بِها لِلتّأكيد، ويَجوز حَذْفها عِند عَدَم إرادة التَّوكيد، فهٰذه اللّام، لَيست هي لام التَّعليل أَو العاقِبة، وَلا لام كَي، لأَنّ الفِعل (يَذهَب) لَيس عِلّة لِلفعل يُريد، وإنّما المَصدَر المُؤوَّل مِن الفِعل وأَن مَفعول بِه.

أَمّا اللّام الَّتي تَدخُل عَلى الفِعل الَّذي يَكون جَوابًا لِلقَسَم فَهي أَيضًا لام مُؤكِّدة لِلقَسَم (أَي لِلمُقسَم عَلَيه) وتُسمّى لام القَسَم، وتَدخُل عَلى الفِعل والجُملة الاسْميّة لِتأكيد المُقسَم عَلَيه وسَيَأتي الكَلام عَنها في فَصْل القَسَم.

ثانِيًا: «قَد»

«قَد» حَرْف مِن الحُروف الَّتي اختصّت بِدُخولها عَلى الأَفعال، وَهي بِالنِّسبة

---

(١) في المُغْني جـ١ ص١٨: اخْتُلِفَ في اللاَّم مِنْ نَحْو: ﴿يُريدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾، ﴿وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالمين﴾ فَقيلَ... زَائدةٌ، وَقيل لِلتَّعْليلِ ثم اخْتَلَفَ هَؤلاءِ، فقيل: المَفْعولُ مَحْذوفٌ، أَيْ يُريدُ اللّهُ التَّبيينَ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهديكُمْ، أَيْ لِيَجْمعَ لَكمْ بَيْنَ الأَمْرَيْن، وأُمِرْنا بما أُمِرْنا بِهِ لِنُسْلِمَ، وقال الخليلُ وسِيبَوَيه وَمَنْ تَابَعَهُما: الفِعلُ في ذلك كُلِّه مُقَدَّرٌ بِمَصْدَرٍ مَرفوعٍ بالابْتِداءِ واللاّمُ ومَا بَعْدَها خَبرٌ أَيْ إرَادةُ اللّهِ التّبيينُ، وأُمِرْنَا لِلاسْلام، وعَلى هذا فلا مَفْعولَ للفِعْلِ.

وفي البَحْرِ جـ٤ ص١٥٩، فَتَحَصَّلَ في هٰذه اللاّم أَقْوالٌ:

أَحدُها أَنّها زَائدةٌ، والثّاني: أَنّها بِمَعْنى كَيْ للتَّعليل إمَّا لِنَفْس الفِعْلِ وإمَّا لِنَفْس المصْدَرِ المَسْبوكِ مِنَ الفِعْلِ، والثَّالِثُ: أَنّها لامُ كَيْ أُجْرِيَتْ مَجرى (أَنْ) الرَّابعُ: بِمَعْنَى الباءِ وَقالَ: مَجيءُ اللاّمِ بِمَعْنى الباءِ قَوْلٌ غريبٌ.

(٢) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٣٣.

لِلفِعل كَجُزء مِنه لا تَنفصِل عَنه إلاّ بِالقَسَم[1] وهٰذا لأنّها تَدلّ عَلى مَعنًى في الفِعل، فلَمّا كانت تَدلّ عَلى مَعنًى مِن مَعاني الفعل أَصبحَت كالجُزء مِنه، وهٰذا المَعنى الّذي تَدلّ عَلَيه هو مَعنىً خاصّ بِثُبوت وتَحقُّق هٰذا الفِعل، كَما أَنّها تَدلّ أَحيانًا عَلى أَحَد أَزمان الفِعل، وهو الزَّمَن الحاليّ، وذٰلك إذا دَخلَت عَلى الفِعل الماضي مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[2]، وهٰذا هو السَّبَب في لُزوم قَد لِلفِعل الماضي، إذا وَقَع حالاً، حَتّى أَنّ النُّحاة يُقدِّرون (قَد) إذا وَقَع الماضي حالاً، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3] فإنّ بَعْض النُّحاة يُعرِبون (**حَصِرَت صُدورهم**) جُمْلة حالِيّة، عَلى تَقدير (قَد) قَبْل الفِعل (**حَصِرَت**) لِجَواز أَن تَكون الجُملة لِلحال.

وأَيضًا كَما في قَوله تَعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[4] عَلى تَقدير (قَد) قَبْل الفِعل الماضي (**رُدّت**) لِلدَّلالة عَلى أَنّ الفِعل لِلحال، وَهو ما يُعبِّر عَنه النُّحاة بأَنّها لِلتَّقريب أَي تَقريب الماضي مِن الحال.

ويَقول النُّحاة: «إذا دَخلَت (قَد) عَلى المُضارِع فَهي لِلتَّقليل، وإذا دَخلَت عَلى الماضي فَهي لِلتَّقريب».

والواقع أَنّ بَيْن التَّقريب والتَّقليل مُناسَبة قَويّة، وذٰلك لأَنّ كُلّ تَقريب تَقليل فالتَّقريب فيه تَقليل لِلمَسافة، وتَقريب الزَّمَن مِن الحال فيه تَقليل لِلزَّمَن والوَقت.

وعَلى عَكْس هٰذا تأْتي قَد وتَدلّ عَلى التَّكثير أَي: تكرُّر حُدوث الفِعل (بَعدها) ولِذٰلك قال بَعْض العُلَماء فيها: إنّ المُضارِع بَعْد قَد هٰذه بِمَعنى الماضي، لأَنّ تَكثير الفِعل وتَكراره لا بُدّ أَن يَكون في الماضي، إذ كَيف يَكثُر ويَتكرّر ويَكون المُضارِع

---

(١) أُنْظُرْ كتابَ سِيبَوَيه جـ١ ص٥١، ص٤٥٨.
وانْظُرْ شَرْحَ الكَافِيَةِ جـ٢ ص٣٦١.
(٢) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١١٩.
(٣) سُورَةُ النِّساءِ الآية ٩٠.
(٤) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٦٥.

بَعْدها لا يَدلّ عَلى الماضي، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[١]، وَقال الزّمَخشَريّ: (قَد نَرى) رُبّما نَرى، ومَعناه كَثرة الرّؤية كَقَوله: «قَدْ أُتْرِك القَرْنُ مُصْفرٌّ أَنامِلُهُ» اهـ[٢].

مِن هٰذا العَرض الّذي سَبَق نُدرِك السَّبَب في لُصوق (قَد) لِلفِعل بَعدها، أَلا وَهو دَلالتها عَلى مَعنىً في الفِعل وعَلى زَمن مِن أَزمانه وأَصبحَت كالجُزء مِنه.

والواقع ـ والله أَعلَم ـ أَنّ (قَد) إذا دَخلَت عَلى الفِعل الماضي وَكان هٰذا الفِعل مُتوقَّعًا، فإنّها تُفيد ما تُفيده (إنّ) الّتي لِتَوكيد مَضمون الجُملة الاسْميّة، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ﴾[٣][٤].

إلاّ أَنّ الفَرق بَينها وبَين (إنّ) أَنّها لا يُبتدأ بِها إلاّ أن تَكون جَوابًا لِمُتوقَّع، بِخلاف (إنّ)، وهٰذا كَما في الآية ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ﴾ لأَنّ القَوم تَوقَّعوا عِلْم حالهم عِند الله، ولِهٰذا نَجد (قَد) تَقَع مَع الفِعل بَعدها جَوابًا لِقَسَم وهٰذا لأَنّ الجُملة القَسَميّة لا تُساق إلاّ تأكيدًا لِلجُملة المُقسَم عَلَيها الّتي هي جَوابها، فَكانت مَظِنّة لِمَعنى التَّوقُّع الذي هو مَعنى (قَد) عِند استِماع المُخاطَب كَلِمة القَسَم وَهو كَما في قَوله تَعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾[٥]، وكَونها جوابًا للمُتوقَّع نَزلَت مَنزِلة الجُملة الّتي تَكون جوابًا لِلسّؤال، ونَزّل هٰذا السّائل مَنزِلة الشاكّ المُتردِّد، فَجاء إلَيه الجَواب مُؤكّدًا بِقَد.

وإذا قيل: إنّ حَقيقة الفِعل الماضي يَدلّ عَلى أَنّ الحَدَث قَد وَقَع فكَيف يُتوقَّع وقَد حَدَث؟.

والجَواب: أنّ مَعنى التَّوقُّع فيه أَنّ (قَد) تَدلّ عَلى أَنه كان مُتوقَّعًا مُنتظرًا، فإذا استُعمِلَت (قد) فيما يُترقَّب، فإنّها مُؤكِّدة لِلفعل بَعدها سَواء أَكان ماضِيًا أم مُضارِعًا، فمِثال الماضي فَهو كَما سَبَق في قَوله تَعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ﴾ فلَو فُرِض أَنّ هٰذه

---

(١) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٤٤.
(٢) أُنْظُر الكَشّافَ جـ٣ ص٢٥.
(٣) أُنْظُر الكَشّافَ جـ١ ص١٠٠.
(٤) سُورَةُ المُؤْمِنون الآية ١.
(٥) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٥٩.

الآية أُريدَ تَغييرها إلى جُملة اسميّة والمعنى واحِد، جاءت الجُملة الاسميّة مؤكَّدة (بإنّ) فيُقال ـ والله أَعلَم ـ إنّ المُؤمنِين أَفلَحوا. وكَذا في قَوله تَعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[1].

ومِثال المُضارِع، في قَوله تَعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾[2] إذ المَعنى أنّ الله يَعلَم جَميع ما في السَّمَوات والأَرض فَهو خالِقها ومالِكها وعالِم بها، فكَيف يَخفى عَلَيه أَحوال المُنافِقين[3].

وبها يُمكن أَن يُستدَلّ عَلى أَنّ (قَد) هُنا لِلتَّقليل أَي لِتَقليل عِلْم المُنافِقين بِالنِّسبة لِعِلْم المَولى جَلّ جَلاله.

وكَما في قَوله تَعالى: ﴿لِمَ تُؤۡذُونَنِي وَقَد تَّعۡلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾[4]، فالمَعنى تَعلَمون عِلمًا يَقينًا لا شُبْهة لَكُم فيه[5].

وَهي عِندما تُفيد التَّحقيق مَع المُضارِع تَجعَل مَعناه لِلمُضِيّ، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[6].

وقَوله تَعالى: ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ﴾[7] أَي عَلِمنا، وقَوله تَعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾[8]، وكَذا تُفيد التَّحقيق مَع الماضي المُترقَّب مِثل قَوله تَعالى: ﴿۞لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[9]، وقَوله تَعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[10]

ثالِثًا: التّأكيد بِنونَي التَّوكيد

سَبَق أَن بيَّنتُ في باب التَّكرار أَنّ الاسْم أَو الفِعل يُكرَّر إذا أُريدَ توكيده وتَمكينه

(١) سُورَة التَّوبة الآية ١١٧.
(٢) سُورَةُ النُّور الآية ٦٤.
(٣) أُنْظُر الكَشّاف جـ٣ ص٢٠٧.
(٤) سُورَةُ الصَّفّ الآية ٥.
(٥) أُنْظُر الكَشّاف جـ٤ ص٤١٩.
(٦) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٤٤.
(٧) سُورَةُ الأَنْعام الآية ٣٣.
(٨) سُورَةُ النُّور الآية ٦٤.
(٩) سُورَةُ الفَتْح الآية ١٨.
(١٠) سُورَةُ التَّوْبَة الآية ١١٧.

في النَّفْس، كَقَوله تَعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾﴾[(١)].

ويَنوب عَن هٰذا التّكرار نون خَفيفة أَو ثَقيلة، تَلحَق آخِر الفِعل المُضارِع أَو الأَمر وتَكون بِمَنزِلة تكرار الفِعل مَرّتَين إن كانت خَفيفة، أَمّا الشَّديدة فَهي بِمَنزِلة تكرار الفِعل ثَلاث مَرّات.

ولَمّا كان التّكرار لِلتَّوكيد، فكَذٰلك النّون هُنا لِلتَّوكيد، والفِعل الَّذي يُؤكّد بِهٰذه النّون هو ما يَكون فيه مَعنى الطَّلَب، ولِذٰلك لا يُؤكّد بِها الفِعل الماضي لأَنّه حاصِل، ولا مَعنى لِطلب حُصول حاصِل، وكَذٰلك كُلّ فِعل مُضارِع يَدلّ عَلى الحال، كأَن يَكون الفِعل يَحدث في الحال، فيُمتَنَع تأكيده بِالنّون إذ كَيف يُؤكّد الفِعل حالة حُدوثه.

وعَلى هٰذا لا يؤكَّد بِالنّون إلاّ كُلّ فِعل فيه مَعنى الطَّلَب، والمُراد مِن الطَّلَب حُدوث الفِعل في المُستقبَل، وهٰذه النّون تُخلِّص المُضارِع للاسْتِقبال، ولِذٰلك تَدخُل عَلى فِعل الأَمر إذ هو لِلطَّلَب، وكَذٰلك الفِعل المُضارِع المُنهى عَنه، لأَنّ الفِعل المُضارِع الَّذي سَبَقَته (لا) النّاهية فيه مَعنى الطَّلَب، وَهو النَّهي عَن الفِعل وظلَّ النَّهي والأَمر والاسْتِفهام لِما فيه مِن مَعنى الطَّلَب.

ومِن ثَمّ نَستطيع أَن نُدرِك لِماذا أُكّد الفِعل (**لِيُسجَنَنّ**) بِالنّون الثَّقيلة في قَوله تَعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[(٢)].

ولِماذا أُكِّد الفِعل بَعْده (**ولْيَكونا**) بِالنّون الخَفيفة وذٰلك لأَنّ زُلَيْخَةَ امْرأة العَزيز كانت تُحِبّ يوسُف وتَتحرَّق شَوقًا لِإلى رؤْيته، فطَلَبَت السَّجن لِيَكون بِالقُرب مِنها فتَستطيع أَن تَراه، فكان هٰذا هو طَلَبها وتَحرِص عَلَيه، فأُكِّد الفِعل بِالنّون الثَّقيلة لِلإشارة إلى ذٰلك.

وأُكِّد الفِعل الثّاني (**ولْيَكونا**) بِالنّون الخَفيفة، لأَنّ إذلاله لَيس مَطلَبها ولا تَميل

---

(١) سُورَةُ القِيَامَةِ الآية ٣٤.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٣٢.

إلَيه، وإنّما كانت تَرغَب في السَّجن لِيَكون بِالقُرب مِنها، فتَتمكَّن مِن رؤْيته فيَكون إذلاله بَعْد أَن لَم تَتمكَّن مِن رؤْيته لِيَخضَع لَها، لِذٰلك أُكِّد بِالنّون الخَفيفة لِلدَّلالة عَلى أَنّ هٰذا الفِعل لَيس هو المَطلَب الأَوّل.

ولَم يَقَع التَّوكيد بِالنّون الخَفيفة في القُرآن الكَريم إلاّ في مَوضِعين.

المَوضِع الأَوّل: هو ما ذُكِر (**ولْيَكونا**)، والمَوضِع الثّاني في سورة العلق الآية ١٥ في قَوله تَعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾ ويَجوز تأكيد فِعل الأَمر لأَنّه يَدلّ عَلى الطَّلَب، كَما سَبَق بَيانه، أَمّا المُضارِع، فلَه بِالنِّسبة لِتَوكيده بِنونَي التَّوكيد سِتّ حالات:

الأُولى: أَن يَكون تَوكيده بإحدى النّونَين واجبًا، وذٰلك إذا كان مُثبَتًا مُستقبَلاً جَوابًا بِالقَسَم غَير مَفصول مِن لامِه بِفاصِل نَحو قَوله تَعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[١] وحينئذٍ يَجِب تَوكيده بِاللاّم والنّون عِند البَصريّين وخُلُوّه مِن أَحَدهما شاذّ أَو ضَرورة.

الثّانية: أَن يَكون تَوكيده بِهما قَريبًا مِن الواجِب، وذٰلك إذا كان شَرطًا لأَنّ المُؤكَّد بِـ (ما) الزّائدة نَحْو قَوله تَعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[٢]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٣] وتَرَك التَّوكيد في هٰذه الحال قَليل في النَّثر ومَن تَرَك تَوكيده في الشِّعر قَوله:

يا صَاحِ إِمَّا تَـجِدْنِي غَـيْـرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

وَهو قَليل.

الثّالثة: أَن يَكون تَوكيده بِهما كَثيرًا، وذٰلك إذا وَقَع بَعْد أَداة طَلَب أَو نَهْي أَو دُعاء أَو عَرْض أَو تَمَنٍّ أَو اسْتِفهام. الأَوّل: كَقَوله تَعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[٤].

---

(١) سُورَةُ الأَنْبِياءِ الآية ٥٧.

(٢) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٥٨.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٢٦.

(٤) سُورَةُ إِبْراهِيمَ الآية ٤٢.

الرّابعة: أَن يَكون تَوكيده بِهما قَليلاً، وذلك بَعْد (لا) النّافية أَو (ما) الزّائدة الّتي لَم تُسبَق بِـ (إن) الشَّرطيّة نَحْو: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[1] وإنّما أُكِّد المنفيّ هُنا لأَنّه يُشبِه أَداة النّهي صورةً.

الخامِسة: أَن يَكون التَّوكيد بِهما أَقلّ، وذلك بَعْد (لم) وبَعْد أَداة جَزاء غَيْر أَمّا شَرطًا كان المُؤكَّد أَو جَزاء.

السّادِسة: امْتِناع التَّوكيد بِهما، إذا انْتفَت شُروط الواجِب وذلك إذا كان مَنفيًّا لَفظًا أَو تَقديرًا، لَفظًا مِثل: والله لا أَقوم، وتَقديرًا مِثل: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[2]، أَو كان حالاً مِثل: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١﴾[3]، أَو مَفصولاً مِن اللاّم بِفاصِل أَو بِحَرف التَّنفيس نَحْو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾[4] ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[5].

ولَمّا كان كُلّ فِعل مُضارِع أَو أَمْر أُريدَ حُصوله أُكِّد بِالنّون إيذانًا بِقُوّة العِناية بِوُجوده لَزِمَت هذه النّون جَواب القَسَم كَما سَبَق بَيانه في الحالات السّابِقة وهذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾[6] فَلا يَجوز مَع هذا الفِعل حَذْف النّون، لأَنّه مَطلوب حُصوله، ولِئَلاّ يُتوهَّم أَنّ هذه اللاّم الدّاخِلة عَلى الفِعل - وَهي لام القَسَم هي الّتي تَقَع في خَبَر إنّ (لِلتّأكيد) ولِغَير قَسَم فلَزِمَت النّون.

مَع هذا الفِعل لِلإشارة إلى هذا أَو إزالة اللَّبس بِالإضافة إلى تَخليص الفِعل لِلاسْتِقبال، فمَثَلاً: لَو قيل: إنّ زَيدًا لَيَقومنّ، كان هذا جَواب قَسَم والمُراد الاسْتِقبال لا غَير[7]. أَي لِلفَرق بَين اللاّمَين، ولِهذا أُرجِّح هذا الرّأي عَلى الرّأي القائل بِأَنّ اللاّم هُنا غَير لازِمة، ومِنهم أَبو عَلي[8].

---

(١) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٢٥.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٨٥.

(٣) سُورَةُ القِيامَةِ الآية ١.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٥٨.

(٥) سُورَةُ الضُّحَى الآية ٥.

(٦) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ٥٧.

(٧) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٩ ص٣٩.

(٨) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٩ ص٣٩.

ويَقرُب مِن اللُّزوم والوُجوب الفِعل المُضارِع الواقع بَعْد (إمّا) وذٰلك لأنّ (إمّا) مُركَّبة مِن (إن) الشَّرطيّة، (ما) الزّائدة، فأشبَهَت (ما) الزّائدة اللاّم، فأُكِّد لِذٰلك الفِعل بَعدها بَالنّون.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾[1]. وقوله: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[2] أُكِّد الفِعل (تَرينّ، تَخافنَّ) بِالنّون لِدُخول (ما) الّتي تُشبِه اللاّم في (لِتفعَلنّ) ووَجْه الشَّبَه فيها أنّ الحَرف (ما) زائد لِلتَّوكيد وكَذٰلك اللاّم جاء في جَواب القَسَم لِلتَّوكيد.

وقَد اختلَف العُلَماء في النّون بَعْد (ما) هَل هي لازِمة أو لا؟.

وأَرى أنّها لازِمة، لأنّ (ما) زائدة لِلتّأكيد، واللاّم في جَواب القَسَم لِلتّأكيد فتَساوَيا، وقَد جاءت أَخبار مُثبَتة لَزِمَتها النّون لِدُخول هٰذا الحَرف وَهو (ما) المُؤكِّدة مِثل قَولهم: «بِعَين ما أُرينّك»[3].

وذَكَر ابْنُ جِنّي أَنّه قُرِئ: فأَما تَرَيْن بِياء ساكِنة بَعدها نون الرَّفع[4].

وَفيه شُذوذان: الأَوّل تَرْك النّون، والثّاني: إثبات نون الرَّفع مَع الشَّرط الجازِم، وتَلحَق النّون الفِعل جَوازًا بَعْد الطَّلَب مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴿٤٢﴾ ﴾[5]، ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ ﴾[6].

---

(١) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٥٨.

(٢) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٢٦.

(٣) أُنظُرْ شَرْحَ المُفصَّلِ جـ٩ ص٥.

(٤) أُنظُر المُغْني جـ٢ ص٢٢.

(٥) سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ الآية ٤٢.

(٦)) سُورَةُ الكَهْفِ الآيتان ٢٣، ٢٤.

رابِعًا: التّأكيد بِالسّين أَو سَوف

الفِعل المُضارِع صالح لِلحال والمُستقبَل وعِندما تَتّصِل بِه السّين أو سَوف تُخلّصه لِلاسْتِقبال، وأمّا قَوله تَعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾[١]، فَقيل: بِأَنّ السّين لِلاستِمرار، مُستَدلّين بِأَنّ ذٰلك إنّما نَزَل بَعْد قَولهم: ﴿ما ولاّهم عن قبلتهم التي كانوا عليها﴾، والحَقيقة أَنّ هٰذا لا سَنَد لَه وإذا كان فُهِم الاسْتِمرار، فإنّما يَكون مِن الفِعل ذاته لا مِن السّين[٢].

وقَوله تَعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣﴾[٣] سَوف هُنا دَخلَت عَلى فِعل مَكروه لأنّه تَهديد ووَعيد، وسَوف إذا دَخلَت عَلى ما يَدلّ عَلى الوَعيد أَو الوَعد فإنّ السّين تُفيد أَنّ الفِعل واقع لا مَحالة، كَما لَو دَخلَت (إنّ) عَلى الجُملة لِتأكيد مَضمون الجُملة، وهٰذا في قَوله تَعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[٤] إذ السّين في هٰذه الآية أَفادت أَنّ ذٰلك كائن لا مَحالة، وإن تأَخّر إلى حين.

وكَما في الوَعد قَوله تَعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[٥] فالسّين أَفادت وُجود الرّحمة لا مَحالة، فأَكّدت الوَعد كَما أَكّدت الوَعيد في الآية ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣﴾.

فقال الزّمَخشَريُّ في قَوله تَعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ «ومَعنى السّين أَنّ ذٰلك كائن لا مَحالة، وإن تأَخّر إلى حين»[٦].

وقال في قَوله تَعالى: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ ﴾[٧] عَلِم الله أَنّكم سَتَذكرونهنّ

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٤٢.
(٢) أُنْظر المُغْني جـ١ ص١٢٢.
(٣) سُورَةُ التّكَاثُر الآية ٣.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٣٧.
(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٧١.
(٦) أُنْظُر الكَشّافَ جـ٢ ص٩٧.
(٧) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٣٥.

لا مَحالة، ولا تَنفكّون عَن النّطق بِرَغْبتكم فيهنّ ولا تَصبرون عَنه»[1].

وقال في قَوله تَعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[2] السّين مُفيدة وُجود الرّحمة لا مَحالة، فَهي تُؤكّد الوَعد كَما تُؤكّد الوَعيد في قَولك سأَنتقِم مِنك، تَعني أَنّك لا تَفوتني، وإن تَباطأ ذٰلك ونَحْوه ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ۝٩٦﴾[3].

والفَرق بَين السّين وسَوف في الوَعيد والوَعد: أنّ السّين مَع الوَعد لِلمُبالَغة وقَصْد تَقريب الوُقوع، ومَع سَوف أَنّه واقع لا مَحالة وإن طال الأَمَد، ولِذٰلك الأَكثَر في السّين الوَعد، وفي سَوف الوَعيد.

مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ۝٩٦﴾[4] ومِثال السّين في الوَعيد: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[5]، وهُما أي السّين وسَوف في الوَعد والوَعيد يَدلّان عَلى أَنّ الفِعل بَعْدهما واقع لا مَحالة، ومَع سَوف: واقع لا مَحالة وإن طال الأَمَد، ومَع السّين لِلمُبالَغة والدّلالة عَلى قُرْب الوُقوع.

هٰذا مَع الوَعد والوَعيد في القُرآن الكَريم، أَمّا مَع الأَخبار العاديّة الّتي لِمُجرَّد الإخبار، فلا يُفيدان ذٰلك إلّا أَنّها لَم تأْتِ في القُرآن الكَريم إلّا الوَعد أَو وَعيد، فَهُما (السّين وسَوف) تُفيدان في القُرآن الكَريم تأكيدًا لِلفِعل بَعْدهما لِما ذَكَرتُه مِن الدَّلالة عَلى قُرْب وُقوع الفِعل والمُبالَغة فيه مَع السّين والدَّلالة عَلى أَنّه واقع لا مَحالة وإن طال الأَمَد مَع سَوف.

وجاء في المُغْنِي: قال الزَّمَخشَريُّ في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[6] أَنّ السّين مُفيدة

---

(١) الكَشّافُ جـ٢ ص٢٣٥.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٧١.

(٣) الكَشّافُ جـ٢ ص١٦٢.

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٩٦.

(٥) سُورَة الشُّعَراءِ الآية ٢٢٧.

(٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٧١.

وُجود الرَّحمة لا مَحالة فَهي مُؤكِّدة لِلوَعد واعْترَضه بَعْض الفُضَلاء بِأَنّ وُجود الرَّحمة مُستفاد مِن الفِعل لا مِن السّين وبِأَنّ الوُجوب المُشار إلَيه بِقَوله: «لا مَحالة لا إشعار لِلسّين بِه، وأُجيبُ بِأَنّ السّين مَوضوعة لِلدَّلالة عَلى الوُقوع مَع التّأَخُّر، فإذا كان المَقام لَيس مَقام تأَخُّر لِكَونه بِشارة تمخّضت لإفادة الوُقوع وبِتَحقُّق الوُقوع يَصِل إلى دَرَجة الوُجوب». اهـ[1].

خامِسًا: «لَن»

لَن حَرْف مِن الحُروف الّتي اختصّت بِالدّخول عَلى الفِعل المُضارِع، والفِعل المُضارِع صالح لِلحال والاسْتِقبال، والسّين في الإثبات تُخلِّصه لِلاسْتِقبال ولَن تَنفي هٰذا الفِعل المُضارِع المُتّصِلة بِه السّين أَو سَوف لِلدَّلالة عَلى نَفْي الاسْتِقبال فلَن خَصّصَت نَفْي الفِعل المُضارِع في الاسْتِقبال، كَما خَصّصَت السّين أَو سَوف إثباته في المُستقبَل، إلاّ أَنّ هٰذا النَّفي لا يُفيد التّأبيد بَل إنّ النَّفي مُستمِرّ في المُستقبَل إلى أَن يَطرأ ما يُزيله، مثل قَوله تَعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨٠﴾﴾[2].

فعَلّق نَفْي مُفارَقة الأَرض إلى أَن يأْذَن لَه أَبوه.

ولَو كانت (لَن) يَمتدّ نَفْيها في المُستقبَل لَما عَلّق عَلى نَفْي مُفارَقة الأَرض إلى إذْن أَبيه لَه، ولكنّها تَدلّ عَلى التّأبيد ما لَم يَظهَر في الكَلام ما يُفيد هٰذا التّأبيد ويُطلقِه، فالتّأبيد فيها لا يَدلّ عَلى الدّوام ولِهٰذا قَيّد النَّفي في قَوله تَعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾[3]، وفي قَوله تَعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[4] لن تُفيد اسْتِمرار نَفي الفِعل

---

(١) المُغْني جـ٢ ص١٨٣.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٨٠.

(٣) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٢٦.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٩٥.

المُضارِع في المُستقبَل إلى حين التَّقييد، وهُنا لَم يأْتِ تَقييد، وإنّما أَتى تأبيد، فَهي أَفادت ما أَفادته (لَن)، وجاءت لِتأكيد هٰذا المَعنى، لأَنّ التّأبيد فيها لَيس عَلى الدَّوام.

ولِهٰذا يَقول عُلَماء البَلاغة (المَعاني) أَنّ هٰذا نَوع مِن الإطناب أَي الزِّيادة والتَّكرار جيء به لِلتّأكيد وذٰلك لأَنّ (أَبدًا) كَرَّرَت المَعنى الّذي أَفادته (لَن) فيُعَدّ هٰذا مِن أَنواع التَّكرار في المَعنى مَع اخْتِلاف في الأَلفاظ لِلتّأكيد، وهٰذا كَما جاء (أَبدًا) مَع (لا) في قَوله تَعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا﴾[1]، وذٰلك لأَنّ (لا) تُفيد النَّفي في جَميع أَزمان الفِعل المُضارِع، الحال والمُستقبَل ولَم تُخصِّص الفِعل المُضارِع لأَحَد الزَّمنَين اللّذَين يَدلّ عَلَيهما الفِعل المُضارِع، فلَمّا جاءت (أَبدًا) قَيَّدَت النَّفي لِلاسْتِقبال، وأَفادت ما تُفيده (لا)، وَهو النَّفي في الاسْتِقبال وأَكّدَت هٰذا النَّفي في الاسْتِقبال.

ولِهٰذا فإنّ التَّعبير بِلا في الآية ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[2] أَصَحّ وأَنسَب مِن (لَن)، وذٰلك لأَنّ تَعليق دُخول الجَنّة بِشَيء مُستحيل هو مُستحيل في الحال والمُستقبَل إذ عُلِّق الفِعل بِأَمر مُستحيل أَبدًا أَي في كُلّ زَمان ووَقْت، فلَو قال: «فلن يدخلوا الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط» كان المَعنى: أَنّ عَدَم الدُّخول في المُستقبَل دون النَّظَر إلى الحال مُستحيل أَي الاسْتِحالة في المُستقبَل دون الحاضِر، وهٰذا لَيس مُرادًا في الآية إذا استحالة دُخولهم الجَنّة في كُلّ زَمان لأَنّ الفِعل عُلِّق بِأَمر مِستحيل في كُلّ زَمان.

ولِهٰذا أَيضًا جاءت الآية الكَريمة في قَوله تَعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ﴾[3] بِلا ولم يُعبِّر في الآية بِلَن، لأَنّ الآية جاءت بَعْد الشَّرط ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾[4]، وحَرْف الشَّرط يَعُمّ كُلّ الأَزمنة فَقوبِل بِلا لِيَعُمّ ما هو جَواب لَه، أَي زَعَموا ذٰلك في وَقْت ما قيل لَهُم: تَمَنَّوا المَوت.

(١) سُورَةُ الجُمُعَةِ الآية ٧.
(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٤٠.
(٣) سُورَةُ الجُمُعَةِ الآية ٧.
(٤) سُورَةُ الجُمُعَةِ الآية ٦.

وأمّا ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ فَجاء بَعْد قَوله: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً﴾[1] أَي: إن كانت لَكُم الدّار الآخِرة فتَمَنّوا المَوت... الآية. اسْتِعجالاً لِلسُّكون في دار الكَرامة الّتي أَعَدّها الله لأَولِيائه وأَحِبّائه، وعَلى هٰذا جاء قَوله تَعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾[2] فالنَّفي بِلَن في هٰذه الآية لِنَفي ما قَرُب إذ هي لِنَفي الفِعل (سَيَفعل) وأَمّا (لا) فَهي لِنفي الفِعل (يَفعل).

وبِهٰذا أَقول: إنّ (لَن) أَفادت تَوكيدًا وذٰلك لأَنّها خَصّصَت نَفي المُضارِع في المُستقبَل، مِثل السّين الّتي خَصّصَت ثُبوت الفِعل في المُستقبَل، ولأَنّها نَفَت ما كان مُؤَكّدًا بِالسّين فَهي رَدٌّ عَلى القائل: إنّي سَأَفعل: إنّكَ لَن تَفعل، وهٰكذا في الآية الكَريمة: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾[3] أُكِّد الفِعل قَبْل التّكرار بِالسّين في (**سوف تعلمون**). لَو فُرض مَعاذ الله الرَّدّ مِن الكافِرين عَلى قَوله تَعالى: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣﴾ فإنّ القَول سَيَكون مِنهم (لَن نَعلم)، وإذا كانت السّين أَكّدَت ثُبوت الفِعل في المُستقبَل، فكَذٰلك لَن أَكّدَت نَفْي الفِعل في المُستقبَل»[4].

وَقال الرَضِيُّ: «ولَن ومَعناها نَفي المُستقبَل، وهي تَنفي المُستقبَل نَفيًا مُؤكّدًا، ولَيست لِلدّوام والتّأبيد كَما قال بَعْضهم»[5].

وَقال الزّمَخشَرِيُّ في المُفَصّلِ: و(لَن) لِتأكيد ما تُعطيه (لا) مِن نَفي المُستقبَل. تَقول: لا أَبرَح اليَوم مَكاني، فإذا أكدّت وشَدّدتَ قُلتَ: لَن أَبرَح اليَوم مَكاني. قال الله تَعالى: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[6] وقال الله تَعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾[7].

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٩٤.
(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٤٣.
(٣) سُورَةُ التَّكاثُرِ الآيتان ٣، ٤.
(٤) أُنْظُرْ سِيبَوَيه جـ٢ ص٣٠٥، وَالمُقْتَضَبَ جـ٢ ص٦.
(٥) شَرْحُ الكَافِيَةِ جـ٢ ص٢١٨، المُفَصّل جـ٢ ص٢٠٠.
(٦) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٦٠.
(٧) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٨٠.

وقال الزَّمَخشَريُّ في الكَشّافِ في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾[1] (لَن) أُخْت (لا) في نَفي المُستقبَل إلاّ أَنّ (لَن) تَنفيه نَفيًا مُؤكَّدًا، وتأكيده ها هُنا لِلدَّلالة عَلى أَنّ خَلْق الذُّباب مِنهم مُستحيل مُنافٍ لأَحوالهم كأنّه قال: مُحال أَن يَخلُقوا»[2].

سادِسًا: نَفْي الفِعل (كاد)

تكرَّرَت (كاد) في القُرآن الكَريم في أَربَعة وعِشرين مَوضِعًا، وَجاءت مُثبَتة في ثَمانِية عَشَر مَوضِعًا ومَنفيّة في سِتّة مَواضِع:

وقَد اختلَف العُلَماء في (كاد)، فَمِنهم مَن قال: إثباتها نَفْي ونَفْيها إثبات، وهٰذا واضِح في البيتَين لأَبي العَلاء المَعَرّي:

أَنَحْوِيَّ هذَا العَصْرِ مَا هي لَفْظَةٌ ... جَرَتْ في لِسَانَيْ جُرهُم وثَمُودِ
إذا اسْتُعْمِلَتْ في صُورةِ الجَحْدِ أُثبِتَتْ ... وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مقامَ جُحُودِ[3]

وهٰذا هو السَّبَب لِاعْتِراض ابْن شُبْرُمة عَلى ذي الرُّمَّةِ وتَغيير ذي الرُّمّة شِعره عَلى ما رُوِي[4]، عِندما قال ذو الرُّمّة في قَصيدته الحائيّة[5]:

إذا غَيَّر النَّأْيُ المحبِّبة لم أَجِدْ ... رَسِيسَ الهوى عن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

فالجَواب: أَوّلاً: بِالنِّسبة إلى بَيتَي أبي العَلاءِ، قَد ثبَت خَطأ ذٰلك لأَنّ (كاد) في حال إثباتها تَدلّ عَلى قُرْب خَبَرها، وَلا يَدلّ قُرْب الفِعل عَلى نَفْيه، كَما أَنّه لا يُستوجَب، وكَذٰلك نَفْي (كاد) لا يَدّل عَلى حُدوث الفِعل - كَما قيل - بَل إنّها لِتَوكيد نَفْيه.

---

(١) سُورَةُ الحَجِّ الآية ٧٣.

(٢) الكَشّافُ جـ٣ ص٤٠.

(٣) هَمعُ الهَوامعِ، للسُّيوطِيّ (ت(٩١١هـ) الكُويت - دار البُحوثِ العِلْمِيَّةِ ١٣٩٤هـ جـ٢ ص١٤٦.

(٤) دَلائِلُ الإعْجازِ - القَاهِرة طبعةُ المَنار ١٣٧٢ وص٢١٢.

(٥) ديوان ذي الرُّمَّة (كَمْبِرْدْج، مَطابِعُ كُلِّيَةِ كَمْبِرْدْج ١٩١٩م).

وقَد يَقول قائل: إنّنا إذا أَمعَنّا النَّظَر في (كاد) في القُرآن الكَريم نَجد حَقًّا أَنّ (كاد) في بَعْض الآيات تأْتي موجبة وخَبَرها غَيْر واقع، وهٰذا يَعني أَنّ الخَبَر مَنفيّ، كَما قال أَبو العَلاءِ وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ ﴾[1]، ومَعنى هٰذه الآية أَنّ نِسْبتهم ولدًا إلى الله ـ تَعالى ـ كَلِمة شَنيعة فَظيعة يِنكِرها التَّوحيد والعَقل السَّليم وتَبْرأ مِنها الجَمادات وتوشِك أَن تَنفطِر وتَنْشَقّ وتَخِرّ مِن هٰذه الفِرْيَة وبُطْلانها.

فالجَواب: أَنّ القُرآن الكَريم في بَعْض آياته نَهَج مَنهَج ضَرْب الأَمثال وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[2] فمَعنى هٰذه الآية، أَنّنا لَو أَنزَلْنا القُرآن عَلى جبلٍ وكان الجَبَل مِمّا يَتصدَّع إشفاقًا مِن شَيْءٍ أَو خَشْية لأَمْر لَتَصدَّع مَع صَلابته وقُوّته، فكَيف بِكم يا مَعْشر المُكلفين مع ضَعْفكم وقِلّتكم وأَنتم أَولى بِالخَشْية والإشفاق، وقَد شَرَح الله ـ سُبحانه وتَعالى ـ في هٰذه الآية أَنّ الكَلام خَرَج مَخرَج المَثَل بِقَوله تَعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ ومِثل هٰذا مَع (كاد) في قَوله تَعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ ۚ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾[3] وقَوله: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ ﴾.

ثانيًا: بِالنِّسبة إلى ما جاء عن ابْن شُبْرُمة وتَغيير ذي الرُّمّة شِعره، فالجَواب: رُوِي أَنّ عَبْد الصَّمَد ـ الشاعِر ـ قال عَن أَبيه المُعذَّل عَن جَدّه غَيْلانَ، أَنّ غَيْلانَ ـ جَدّ عَبْدِ الصَّمَدِ ـ سأَل أَباه ـ الحَكَمَ بْنَ البَخْتَرِيَّ ـ عن تَغيير ذي الرُّمّة شِعره عِندما قال لَه ابْن شُبْرُمة: إنّي أَراه قَد بَرِح فقال الحَكمُ بن البَخْتَريّ: أَخْطأ ابْنُ شُبْرُمَةَ، إنّما هٰذا كَقَول الله تَعالى: ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ ﴾[4]، وإنّما هو لَم يَرها ولَم يَكد[5].

---

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٩٠.

(٢) سُورَةُ الحَشْرِ الآية ٢١.

(٣) سُورَةُ الشُّورَى الآية ٥.

(٤) سُورَةُ النُّورِ الآية ٤٠.

(٥) دَلائِلُ الإِعْجازِ ص٢١٢.

الفَصـل الثّالث

التَّوكيد بِالأَدوات المُشترَكة بَين الاسْميّة والفِعليّة

اختصّت بَعْض الحُروف بِالأَفعال، فَكان لَها تأثير في اللَّفظ والمَعنى، واختصّت أُخرى بِالأَسماء فَكان لَها تأثير في اللَّفظ والمَعنى.

وهُنا حُروف مُشترَكة بَين الأَسماء والأَفعال وذٰلك مِثل: إنّما فَهي مُركَّبة مِن (إنّ) وكانت مُختصّة بِالأَسماء قَبْل دُخول (ما) الزّائدة عَلَيها، ولٰكِن لَمّا دَخلَت عَلَيها (ما) الزّائدة كَفَّتها عَن العَمَل في الأَسماء، وأَزالت اختِصاصها بِالجُمَل الاسْميّة والفِعلية عَلى السَّواء مِثل قَوله تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1].

فالحُروف المُشترَكة بَين الأَسماء والأَفعال لِلتَّوكيد هي:

أَوّلاً: التّأكيد بِـ (ما، إلاّ) «أُسلوب القَصْر»

القَصْر مِن صُوَر التّوكيد بِه تَعتمِد في أَداء وَظيفتها عَلى الأَداة.

ومِن هٰذه الأَدوات (ما، إلاّ)، والقَصْر بِهٰذه الأَداة، هو كُلّ ما كان مُؤكَّدًا (بإلاّ) مَسبوقة بِأَداة مِن أَدوات النَّفي المَعروفة، ما، إن، لا وكَذٰلك هَل المُستعمَلة في النَّفي،

---

(١) سُورَةُ الأَنبِيَاءِ الآية ١٠٨.

مِثل قَوله تَعالى: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ۝٦٠ ﴾[1]، وأَيضًا المَسبوقة بِلَن، لَيس.

ويَقوم أُسلوب القَصْر عَلى ما يُسمّى بِالمَقصور، وما يُسمّى بِالمَقصور عَلَيه.

والمَقصور هو ما كان قَبْل إلاّ، والمَقصور عَلَيه ما كان بَعْد إلاّ.

فـ (إلاّ) أَداة قَصْر وَهي مَسبوقة بِالنَّفي، ووَظيفتها قَصْر ما قَبْلها عَلى ما بَعْدها، والقَصر تَوكيد وإيجاب أَبدًا.

وقَد قال عُلَماء النَّحو عَنها: إنّها أَداة اسْتِثناء في مِثال: جاء القَوم إلاّ مُحمَّدًا، فالاسْم «مُحمَّدًا» مُستثنىً والمُستثنى مِنه القَوم، وهٰذه الجُملة لَم يَتقدَّم عَلَيها نَفي أَو نَهي أَو اسْتِفهام، فَهي مُوجَبة، والتَّعبير عَن (إلاّ) في هٰذا المِثال بِأَنّها أَداة اسْتِثناء صَحيح، وَجاء المُستثنى مَنصوبًا، وَقال بَعْض النُّحاة: إنّ العامِل هو (إلاّ)، لأَنّها بِمَعنى اسْتَثنى.

أَمّا في مِثل المِثال: ما جاء إلاّ مُحمَّد، فعَبَّر عَنه النُّحاة بِالاسْتِثناء المُفرَّغ وذٰلك لأَنّه لَيس في الجُملة مُستثنىً مِنه، وإنّما الفِعل جاء مُوجَّهًا إلى مُحمَّد عَلى جِهة الفاعِليّة، وفي هٰذا النَّوع مِن الاسْتِثناء يأتي القَصْر، ويَكون إمّا قَصْر صِفة عَلى مَوصوف، أَو مَوصوف عَلى صِفة، فَدَور إلاّ هو قَصْر هٰذا المَجيء مُثبَتًا عَلى مُحمَّد وذٰلك لِمُخاطَب يُنكر هٰذا ويَشكّ فيه.

و(إلاّ) هٰذه لَيست مِثل (إلاّ) في الاسْتِثناء المُوجَب، فَهي مَسبوقة بِالنَّفي وَجاءت لِلقَصر، ووَظيفتها قَصْر ما قَبْلها عَلى مَا بَعْدها، والقَصْر تَوكيد وإيجاب أَبدًا.

وهٰذا هو ما يُفرِّق بَينها وبَين (إلاّ) في الاْستِثناء المُوجَب ولِذٰلك أَطلَق عَلَيها النُّحاة في باب الاسْتِثناء «الاسْتِثناء المُفرَّغ» وطَريق إفادة القَصر بِـ (ما، إلاّ) أَنّه إذا قيل مَثَلاً: ما زَيد: تَوجَّه النَّفي إلى صِفته لا ذاته، لأَنّ أَنْفُس الذَّوات يَمتنع نَفْيها وإنّما تُنفى صِفاتها، فإذا قيل: إلاّ شاعِر، انْتَفى كَونه كاتِبًا، فهٰذا في قَصْر المَوصوف عَلى الصِّفة،

---

(١) سُورَةُ الرَّحمٰن الآية ٦٠.

أمّا في قَصْر الصِّفة عَلى المَوصوف، فإذا قيل: ما شاعِر، فأُدخِلَ النَّفي عَلى الوَصف المُسلَّم ثُبوته ـ أَعني الشِّعر ـ لغير مِن الكَلام فيها، كَزَيد وعَمْرو مَثلاً، تَوجَّه النَّفي إلَيهما فإذا قيل: إلاّ زَيد، جاء القَصْر[1].

ومُقتضى التَّوكيد بِطَريق القَصر هو: أَنّنا أَزَلْنا شُبْهة كان المُخاطَب فيها مُتردِّدًا، ويَرى غَيْر الّذي قيل، فثَبَت لَدَيه شَيء كان مُتردِّدًا فيه، وكان غَيْر واضِح في ذِهْنه، وهٰذا هو ما جَرى عَلَيه القُرآن الكَريم، فَقَوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾﴾[2]، قَصْر مَوصوف عَلى صِفة، أَي لَسْتم في دَعواكم لِلرِّسالة عِندنا بَين الصِّدق والكَذِب كَما يَكون ظاهِر حال المُدَّعي إذا ادَّعى، بَل أَنتم عِندنا كاذِبون فيها.

فأَكَّدوا كَلامهم بِأُسلوب القَصر: أَنّ الرُّسل كاذِبون حَيث قَصَروهم عَلى الكَذِب وانتُفي عَنهم الصِّدق إذ كَيف يَكون لَهُم الصِّدق وقَد قَصَروهم عَلى الكَذِب.

ونَجِد أَنّ طَريق القَصر بـ(ما، إلاّ) لأَمْر يُنكِره المُخاطَب ويَعتقِد خِلافه، فَهو بِمَثابة التّأكيد الواجِب مِثال ذٰلك في التَّنزيل ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾[3] هٰذا لأَنّهم كانوا يَعتقِدون أَنّ الرُّسل لَيسوا مِن البَشَر فجَعَلوا الرُّسل بِادِّعائهم النُّبوّة قَد أَخرَجوا أَنفُسهم عَن أَن يَكونوا بَشرًا مِثلهم، إذ ادَّعَوا أَمْرًا لا يَجوز أَن يَكون لِمَن هو بَشَر، فأَرادوا أَن يَنفوا عَنهم النُّبوّة بِقَصْرهم عَلى البَشَريّة الّتي تَتنافى مَع النُّبوّة، وفي هٰذا تأكيد عَدَم النُّبوّة مِنهم.

ثُمّ أُريد إثبات أَمْر يَدفعه المُخاطَب، ويَدَّعي خِلافه، فَجاء إلَيهم الكَلام بِنَفْس الطَّريقة، حَيث جاء في التَّنزيل ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[4] أَي: نَحن بَشَر فَقَط كَما تَقولون. مِن مُجاراة الخَصْم لِلإلزام والإفحام، فإنّ مِن عادة مَن ادَّعى عَلَيه خَصْمه الخِلاف في أَمْر أَنّه لا يُخالِفه فيه ويُعيد إلَيه كَلامه عَلى وَجْهه، فَقالوا

---

(١) أُنظُر الإيضَاحَ لِلْقَزْوينِيِّ ص٢١٥، ٢١٦.

(٢) سُورَةُ يَس الآية ١٥.

(٣) سُورَةُ إبْراهِيمَ الآية ١٠.

(٤) سُورَةُ إبْراهِيمَ الآية ١١.

لِلكُفّار: لا نُخالِفكم في هٰذا، ولٰكِن لا يَلزَم مِن هٰذا أَنّنا لَسْنا بِرُسل، وقَد مَنّ الله عَلَينا بالرِّسالة إلَيكم.

وأمّا قَوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٢٢ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٞ ۝٢٣﴾[1] الخِطاب في هٰذه الآية لِلرَّسول ﷺ، وَهو ﷺ لا يُنكِر أنّه نَذير إلى النّاس، ولٰكِن لَمّا كان النَّبيّ ﷺ عَلى حال مِن حِرْص عَلى إرشاد الكُفّار ومُحاوَلته لِهِدايتهم إلى الإسلام وأَجهَد نَفْسه في ذٰلك نَزَل مَنزِلة مَن يَشكّ ويَظنّ أَنّه يَملك أَن يَهدي هَؤلاء الكُفّار الّذين جَهِلوا وَران عَلى قُلوبهم الكُفر، ولِذٰلك نَجِد الآية في أَوَّلها مُؤكَّدة أَيضًا بِالباء بَعْد النَّفي لِتُؤكِّد لِلنَّبيّ ﷺ أنّه لا يَستطيع هِداية هؤلاء الكُفّار الّذين طُبِعَت قُلوبهم عَلى الكُفر والعِناد، وأَصبَحوا كالمَوتى الّذين لا يَسمَعون ثُم أُكّد لَه أنّه لَيس عَلَيه إلاّ الإنذار فَقيل لَه: ﴿إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٞ ۝٢٣﴾.

ولِذٰلك يَقول الله سبُحانه وتَعالى لِلنَّبيّ ﷺ في كِتابه العَزيز: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ۝٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢﴾[2] وَجاء القَصر بِإنّما هُنا لأَنّه لا يَسبق الآية ما يُشير إلى أَنّه ﷺ قَد قام بِعَمَل يَنزِل به مَنزِلة مَن يَشكّ في أَنّه مُنذِر ومُذكِّر فَقَط ولٰكنّه يَعلَم ذٰلك، ثُمّ أُكِّد لَه ذٰلك بِالآية التّالية: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢﴾، بِزِيادة الباء بَعْد النَّفي.

وهٰذا كَما في الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ﴾[3]، أَي أَنّه ﷺ مَقصور عَلى الرِّسالة لا يَتعدّاها إلى التَّبرّي مِن الهَلاك، وذٰلك لأَنّه نَزَل اسْتِعظامهم هَلاكه مَنزِلة إنكارهم إيّاه، فَجاء إلَيهم الكَلام مُؤكّدًا بِطَريق القَصر بِـ(ما، إلاّ) لِدَفع هٰذا الإنكار بإثبات أَنّ مُحمَّدًا ﷺ رَسول مِن عِند الله وأَنّه سَيَموت كَغَيره مِن الرُّسل السّابِقين.

---

(١) سُورَةُ فَاطِرٍ الآيتان ٢٢، ٢٣.

(٢) سُورَةُ الغَاشِيَة الآيتان ٢١، ٢٢.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٤٤.

ولهٰذا جاء القَصر بـ (ما، إلاّ) في هٰذه الآية التّالية ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١٨٨﴾[1]، وذٰلك لأنّ القَصر سَبَقه ما يُفيد أَنّ المُخاطَبين يَعتقِدون خِلاف (إن أنت إلا نذير) أَي: أَنّ النّبيّ لَيس بِبَشَر ويَملك دَفْع الضّرّ والسّوء، فَسيقت لَهُم هٰذه الآية لِدَفع هٰذا التّوهُّم، وتَوكيد أَنّ الرّسول ﷺ، ما جاء إلَيهم إلاّ لِيَكون نَذيرًا وبَشيرًا.

والمُراد مِن التَّعبير بِقَصر الصِّفة عَلى المَوصوف أَو العَكس، لَيست الصِّفة الّتي هي النَّعت النَّحويّ، وإنّما المُراد مِن الصِّفة، الصفة المَعنويّة، فَمِثال: قَصْر الفِعل عَلى المَفعول، قَوله تَعالى: ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ﴾[2]، فَهٰذه الآية سيقت في مَقام اشتمَل عَلى مَعنى: إنّك يا عيسى تَركتَ ما أَمرتُك أَن تَقوله إلى ما لَم آمُرك أَن تَقوله فإنّي أَمَرتُك أَن تَدعو النّاس إلى أن يَعبدوني، ثُمّ إنّك دَعَوتَهم إلى أَن يَعبدوا غَيري، بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾[3].

وحَقًّا إنّ المَولى سُبحانه وتَعالى يَعلَم، فَعِلْمه قَد أَحاط بِكلّ شَيء بِما في الإجابة عَن سؤاله.

﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ ولٰكِن لَمّا كان حال الكافِرين مِن عِصيان المَولى جَلّ جَلاله نَزَل مَنزِلة مَن يُنكِر ويَعتقِد خِلاف ذٰلك.

فأَكّدَت الآية بِطَريق القَصر بـ (ما، إلاّ) والاسْتِفهام في قَوله تَعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾ اسْتِفهام تَوبيخ وتَعريض لِلكُفّار، ولَيس عَلى حَقيقته.

ثانيًا: التَّوكيد عَن طَريق القَصْر بـ (إنّما)

إنّما حَرْف مُركَّب مِن (إنّ)، (ما)، (إنّ) حَرْف تَوكيد دَخلَت عَلَيه ما الزّائدة،

(١) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٨٨.
(٢) سُورَةُ المَائِدَة الآية ١١٧.
(٣) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ١١٦.

فكَفَّته عَن العَمَل وأَزالت اخْتِصاصه بِالدُّخول عَلى الجُمَل الاسْميّة، ولٰكنّ مَعنى التَّوكيد ما زال بِه.

(ما) حَرْف زائد أَشبَهَ (ما) الزّائدة لِلتَّوكيد والمُتّصِل بِـ (إن) الشَّرطيّة (إمّا).

قال السَّكّاكِيُّ: ويُذكَر لِذٰلك وَجْه لَطيف إلى عَليِّ بْنِ عيسى الرَّبَعِيِّ، وَهو أَنّه لَمّا كانت كَلِمة (إنّ) لِتأكيد إثبات المُسنَد لِلمُسنَد إلَيه، ثُمّ اتَّصلَت بِها (ما) المُؤكِّدة، لا النّافية كَما يَظنّه مَن لا وُقوف لَه عَلى عِلْم النَّحو، ناسَب أَن يُضَمَّن مَعنى القَصر، لأَنّ القَصر لَيس إلاّ تأكيدًا عَلى تأكيد، فإنّ قَولك «زَيد جاء لا عَمْرو» لِمَن يُردِّد المَجيء الواقع بَينهما. يُفيد إثباته لِزَيد صَريحًا وفي الآخِر ضِمنًا[1].

ومِن هُنا فإنّ مَن يَقول: إنّ (إنّما) بِمَعنى: (ما، إلاّ)، لأَنّ (ما) حَرْف نَفْي، (إلاّ) بِمثابة (إنّ) في الإثبات لا دَليل له إلاّ المَعنى، ومَعنى جاء النّفي لَم يأتِ مِن (ما) في (إنّما) ولٰكن مِن القَصر الّذي يُفيد إثباتًا لَفظًا ونَفيًا ضِمنيًّا، ولِهٰذا يَصحّ أَن يقال: إنّما جاء زَيد لا عَمرو لأَنّ النّفي ضِمنيّ، ولا يَجوز ما جاء إلاّ زَيد لا عَمرو لأَن النَّفي لَفظيّ.

وأَمّا اسْتِدلالهم بِانْفِصال الضَّمير ففي بَيت الفَرَزدَقِ:

أَنـا الـذّائِـدُ الـحـامِـي الـذِّمـارَ وَإِنَّـمـا ... يُـدافِـعُ عَـن أَحْـسـابِـهِـمْ أَنـا أَوْ مِـثْـلِـي

إذ لا يَصحّ فَصْل الضَّمير إلاّ بَعْد إلاّ، فإنّهم وإن قالوا ذٰلك، فَقَد فاتهم المَعنى المُـراد، فـالمُـراد والسَّبَب في فَصْل الضَّمير، هـو: أَنّ القَصـر يُفيـد الاخْتِصـاص والاخْتِصاص يَكون لِلثّاني أَي لِلمُتأخِّر مَع إنّما، فَقَد أَراد الفَرَزدَق أَن يَخصّ نَفْسه بِالدِّفاع عَن أَحسابهم، ولِذٰلك جَعَل الفِعل ضَميره لِلغائب حَتّى لا يَستِتر الضَّمير مَع الفِعل، لأَنّه لَو قال (أُدافع) يَكون الاخْتِصاص للأَحساب، لأَنّ قَوله (عَن أَحسابهم) سَيَكون حينئذ هو المُتأخِّر، والاخْتِصاص لِلمُتأخِّر، ويَكون المَعنى أَنّ الدِّفاع عَن أَحسابهم دون غَيرهم، ولَيس هٰذا هو مُراد الفَرَزدَق.

---

(١) الإيضَاحُ للقَزْوِينِيّ ص٢١٧.

وهٰذا يَظهَر في قَول الله سُبحانه وتَعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[1] فالمُراد مِن سِياق هذه الآية، هو اختِصاص العُلَماء بِخَشْية الله ولِذٰلك قُدِّم لَفْظ الجَلالة (المَفعول) وأُخِّر الفاعِل (العُلَماء) فلَو لَم يَكُن ذٰلك وقيل: إنّما يَخشى العُلَماءُ مِن عِباده اللّه، يَكون لَفْظ الجَلالة هو المُختصّ بِالخَشْية ومَعنى ذٰلك أَنّ العُلَماء يَخشَون الله وغَيرهم أَيضًا، ولَيس هٰذا هو المُراد مِن الآية وإنّما المُراد اختِصاص العُلَماء بِخَشْية الله بِمَعنى أَنّ غَيرهم لا يَخشَون الله سُبحانه وتَعالى: فإذا قيل: إنّ القَصر عَن طَريق (إنّما) يَكون لِما يَعلَمه المُخاطَب ولا يَجهَله والتَّوكيد لإزالة الشُّبُهات والتَّردُّد، فأَيّ تَردُّد أَو شَكّ مَع التّأكيد بِـ (إنّما) إذا كان الكَلام يُلقى لِمَن لا يَجهَله ولا يُنكِره.

فالجَواب: أَنّه وإن كان القَصر بِـ (إنّما) يَلقى الاختِصاص، والاختِصاص طَريق مِن طُرُق التّأكيد، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴿٤٠﴾﴾[2] فإنّ هٰذه الآية خِطاب لِلرّسول ﷺ، وَهو يَعلَم أَنّ عَلَيه البَلاغ فقَط ولٰكنّ المُؤخَّر في القَصر بِـ (إنّما) هو ما أُريدَ اختِصاصه، فأُريدَ بِهٰذه الآية اختِصاصه ﷺ بِالبَلاغ، بِمَعنى أَنّ عَلَيه البَلاغ فقَط دون غَيْره مِن مُحاولة لِهِداية وبَذْل مَجهود لِهِداية النّاس، فَعَلَيه البَلاغ فقَط، وعَلى المَولى جَلّ جَلاله الحِساب، والاختِصاص هُنا أَفاد مَعنى التَّوكيد، لأَنّ (إنّما) أنّ البَلاغ عَلَيك لا غَيْره، فحَصْر الرّسول ﷺ عَلى البَلاغ هو طَريق التَّوكيد، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ﴾[3] فالاختِصاص في الخَبَر الّذي هو ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ﴾ لا غَيْره، وفي هٰذا تَوكيد لأَنّه أَيضًا أَوضحَ وأَزال شُبْهة وَهو أَنّ السَّبيل رُبّما يَكون لِغَير الّذين يَستأذِنوك في التَّخلُّف وغَيْرهم.

فالاختِصاص جَعَل الّذين يَستأذِنوك هُم وَحْدهم لَهُم السَّبيل دون غَيْرهم.

وقَد يأتي القَصْر بِـ (إنّما) لِلتَّعريض والتَّلويح. مِثال ذٰلك قَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ

---

(١) سُورَةُ فَاطِرِ الآية ٢٨.

(٢) سُورَةُ الرَّعْدِ الآية ٤٠.

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٩٣.

﴿أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ١٩﴾[1] فإنّه تَعريض بِذَمّ الكُفّار، وأَنّهم مِن فَرْط العِناد وغَلَبة الهَوى عَلَيهم في حُكم مَن لَيس بِذي عَقل.

فَفي هٰذه الآية تأكيد لِهٰذا المَعنى، وَهو أَنّ الكُفّار لا عَقل لَهُم حَيث إنّهم لا عَقل لَهُم.

وجاء هٰذا المَعنى الّذي أُريدَ تأكيده مِن الاخْتِصاص الّذي أَفادته (إنّما)، لأَنّ الاخْتِصاص في (**أولوا الألباب**) أَي أَنّ أُولي الأَلباب مُختصّون بِالتَّذكُّر دون غَيرهم وهُم الكُفّار، فَجاء التَّوكيد بِالاخْتِصاص بِالتَّذكُّر ونَفْي هٰذا التَّذكُّر عَمّن عَداهم، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ٤٥﴾[2] إنّما تُنذِر الّذين يَخشَون رَبّهم بِالغَيب، فالمَعنى أَنّه مَن لَم يَكُن لَه هٰذه الخَشْية فَكأَنّه لَيس لَه أُذن تَسمع وقَلْب يَعقِل، فالإنذار مَعه كَلا إنذار.

وفي كُلّ هٰذا تأكيد عَلى أَنّه لا فائدة مِن إنذار ووَعْظ مَن لا خَشْية لَه.

ثالِثًا: التَّوكيد بِطَريق العَطف

وهٰذا التّأكيد الّذي جاء عَن طَريق القَصر بِـ(ما، إلّا)، (إنّما) يأتي أَيضًا عَن طَريق القَصر بِـ(لا) العاطِفة. فمَثَلاً إذا قُلْنا زَيد شاعِر لا كاتِب فإنّ في ذٰلك قَصْر (زَيد) المَوصوف عَلى الصِّفة (شاعِر) قَصْر إفراد لأَنّنا نَفَينا عَنه أَنّه كاتِب، وكان التَّردُّد بَين جَمْع الصِّفتَين لَه شاعِر وكاتِب، وبَيْن قَصْره عَلى صِفة واحِدة مِنها، وهي: شاعِر أَو كاتِب، فَلَمّا عُطِف عَلى الصِّفة الأُولى بِلا العاطِفة وهي نافية أَفادت اخْتِصاصه بِالشِّعر دون صِفة أُخرى، وفي هٰذا تأكيد لأَنّه أَحاط شُبْهة وتَردُّدًا بَين الصِّفتَين.

وكَذٰلك بَل العاطِفة، فَفي القُرآن الكَريم ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ١٣ كَلَّا بَلْ رَانَ

---

(١) سُورَةُ الرَّعْدِ الآية ١٩.

(٢) سُورَةُ النَّازِعَاتِ الآية ٤٥.

عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾[1] والمَعنى: كَلّا لَيس القَول كَما قُلْتم بَل غَلَب عَلى قُلوبهم فغَشِيَهم ما كانوا يَكسِبون مِن المَعاصي فَهي كالصَّدَأ.

فالعَطف بِبَل هُنا أَكّد أَنّ قُلوبهم غُلْف بِسَبَب المَعاصي الّتي ارتكَبوها، وانتَفى ما قالوه وتَقوّلوه عَلى القُرآن مِن أَنّه أَساطير الأَوّلين. وأَيضًا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾[2] فدَخلَت بَل هُنا عَلى جُملة، ومَعناها تَرْك ما قَبْلها والرُّجوع عَنه بإبطاله، وفي هٰذا تأكيد إذ أَنّها أَكّدت ما بَعْدها وانتَفى ما قَبْلها.

وبِما تأْتي لِمُجرَّد الانْتِقال مِن قِصّة إلى قِصّة أُخرى، فَهي في هٰذا لا تُفيد تأكيدًا ولكنّها لِمُجرَّد الانْتِقال فَهي حرْف ابْتِداء، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾ ﴾[3] وقَوله تَعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾[4].

وهِي في هٰذا حَرْف ابْتِداء لا عاطِفة[5].

هٰذا إذا كانت بَل داخِلة عَلى جُمْلة، فَهي إمّا أَن تَكون عاطِفة، وإمّا أَن تكون حَرْف ابْتِداء كَما سَبَق بَيانه.

وإذا كانت عاطِفة مُفرَدًا وسَبَقها نَفْي أَو شِبْهه فَهي لِتَقرير ما قَبْلها عَلى حالته وإثبات ضِدّه لِما بَعْدها.

وأَمّا إذا تَقدَّمها أَمْر أَو إيجاب فَهي تَجعَل ما قَبْلها كالمَسكوت عَنه، فلا يُحكَم عَلَيه بِشَيء وثُبوت الحُكْم لِما بَعْد، وفي هٰذا تأكيد لِما بَعْدها[6].

---

(١) سُورَةُ المُطَفِّفين الآيتان ١٣ ـ ١٤.

(٢) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ٢٦.

(٣) سُورَةُ الأَعْلى الآيات ١٤ ـ ١٧.

(٤) سُورَةُ المُؤْمنون الآيتان ٦٢، ٦٣.

(٥) أُنْظُر المُغْني جـ١ ص١٠٣.

(٦) أُنْظُر المُغْني جـ١ ص١٠٣.

رابِعًا: بِلام القَسَم

الأَصل في هٰذه اللاّم أَنّها لام الابْتِداء الّتي تُفيد التَّوكيد، كَما سَبَق بَيانه في باب مُؤكِّدات الجُمَل الاسْميّة.

ولَمّا كان جَواب القَسَم يَحتاج إلى مُؤكِّد لَه، لأَنّه سَبَقه قَسَم، فوَجَب لَه التَّوكيد، فيُؤكَّد إمّا بِاللاّم وإمّا بإنّ، فدَخلَت هٰذه اللاّم عَلى جَواب القَسَم وسُمّيَت لام القَسَم.

وإنّما قيل عَنها: إنّ أَصْلها لام الابْتِداء، لأَنّها قَد تَتعرّى مِن مَعنى الجَواب، وتَخلُص للابْتِداء، وقَد تَتعرّى مِن معنى الابْتِداء، فتَقول: لَعَمْرك لأَقومَنّ، وتَقول: لَعَمْر الله ما نَدري، فنَراها هُنا خالِصة للابْتِداء إذ لا يَصحّ فيها مَعنى الجَواب، لأَنّ القَسَم لا يُجاب بِالقَسَم. ولِذٰلك كان أَخصّ مُفردها هو الابتِداء[1].

وهٰذه اللاّم تَدخل عَلى الفِعل والاسْم، أَمّا الدّاخِلة عَلى الفِعل فَهي تَدخل عَلى الماضي والمُستقبَل، فإذا دَخلَت عَلى المُضارِع، فَلا بُدّ مِن النّون المُؤكِّدة ثَقيلة أَم خَفيفة، مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾[2]، وقَوله تَعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ﴾[3] فهٰذه اللاّم لِتأكيد القَسَم لِلمُقسَم عليه واتِّصال القَسَم بِالمُقسَم عَلَيه.

والنّون دَخَلت مُؤكِّدة أَيضًا، وصارِفة لِلفعل إلى الاسْتِقبال، وإعلام السّامع أَنّ هٰذا الفِعل لَيس لِلحال، وإنّما هو للاسْتِقبال، وهٰذا هو الفَرق بَينها وبَين اللاّم المؤكِّدة في الجُملة الاسْميّة إذ أَنّ اللاّم المُؤكِّدة لِلجُملة الاسْميّة والّتي تُجامع (إنّ) وَهي لام الابْتِداء، واللاّم الفارِقة إذا حَقّقَت أَن تَدخل عَلى المُضارِع فَقَط لِلدَّلالة عَلى الحال

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ جـ٩ ص٢٠.

(٢) سُورَةُ الأَنْبِيَاءِ الآية ٥٧.

(٣) سُورَةُ العَلَقِ الآية ١٥.

ولِمُضارَعته للاسْم، لأنّها لا تَدخل عَلى الاسْم فَقَط، فمُضارَعة المُضارِع لِلاسْم جَوَّز دُخولها عَلَيه، مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] أي لَحاكِم بَينهم أمّا هٰذه اللاّم (لام القَسَم) فتَدخل عَلى المُضارِع الّذي خَلُص مَعناه للاسْتِقبال بِسَبَب دُخول نون التَّوكيد عَلَيه.

فإن دَلّ في الكَلام دَليل عَلى مَعنى الاسْتِقبال استُغني عَن هٰذه النّون ولِذٰلك سَقَطَت النّون (نون التَّوكيد) في قَوله تَعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥ ﴾[2]، وقَوله: ﴿ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ۝٤٤ ﴾[3]، لأنّ سَوف تَختصّ بِالمُضارِع.

ولَم تأتِ هٰذه اللاّم والنّون إلاّ في الفِعل الّذي يَخلُص مَعناه للاسْتِقبال وذٰلك إنّما يَكون مَع قَسَم مَلفوظ بِه أو مُقدَّر. قال سِيبَوَيه: سألْت الخَليلَ عَن قَوله: «ليفعلن إن جاءك» مُبتدأه، قال: هي عَلى نِيّة القَسَم[4].

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[5] وقَوله تَعالى: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ۝٨٨ ﴾[6] أمّا إذا دَخلَت هٰذه اللاّم عَلى الماضي، فإنّ الأَصل في هٰذه اللاّم أنّها لام الابْتِداء، ولام الابْتِداء لا تَدخل عَلى الفِعل الماضي المَحض، وَلا بُدّ مِن مَعنىً لِتَقريب مَعنى الماضي لِلحال فتَدخل هٰذه اللاّم عَلى الماضي عِند اتِّصاله بِالحَرف (قَد)، لأنّها تُقرِّب مَعناه مِن الحال، وهٰذه في مِثل قَوله تَعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ۝٩١ ﴾[7] ورُبّما حُذِفَت هٰذه اللاّم، كَما في مِثل قَوله تَعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠ ﴾[8].

وأمّا إذا دَخلَت اللاّم عَلى الشَّرط، فإنّ بَعْض العُلَماء يُسمّيها لام الشَّرط، وبَعْضهم يُسمّيها اللاّم المُوطِّئة أي المُؤذِنة، والمُوطِّئة لِجَواب القَسَم وكأنّها تَوطِئة لِذكر

---

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ١٢٤.
(٢) سُورَةُ الضُّحَى الآية ٥.
(٣) سُورَةُ الزُّخْرُفِ الآية ٤٤.
(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ جـ٩ ص٢٠.
(٥) سُورَةُ الفَتْحِ الآية ٢٧.
(٦) سُورَةُ ص الآية ٨٨.
(٧) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٩١.
(٨) سُورَةُ الشَّمْسِ الآيتان ٩، ١٠.

جَواب القَسَم، ولَم تَدخل عَلى جَواب القَسَم، وهٰذه لأَنّ القَسَم لا يُجاب بِالشَّرط، كَما لا يُجاب الشَّرط بِالقَسَم، لأَنّ كُلّ واحِد مِنهما يَحتاج إلى جَواب، والقَسَم وجَوابه جُملتان تَلازمَتا، فَكانت كالجُملة الواحِدة، كَما أَنّ الشَّرط وجَوابه كالجُملة الواحِدة، وهٰذا في مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾[1]، فاللاّم الأُولى دَخلَت عَلى الشَّرط، والثّانية دَخلَت عَلى الجَواب، فَقَوله تَعالى: (**لا يخرجون**) **لا ينصرونهم**) جَواب القَسَم بِدَليل وُجود النّون، وقَوله (**ليولن**) جَواب القَسَم دَخلَت عَلَيه اللاّم، وقَوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾[2] اللاّم لام قَسَم، ولا يَجوز أَن تَكون لام الابْتِداء، لأَنّ لام الابْتِداء لا تَدخل إلاّ عَلى الأَسماء وما يَكون بِمَنزِلة الأَسماء كالمُضارِع.

وبِالنِّسبة لِلاّم الواقِعة في جَواب (لَو) أَو (لَولا)، فاختَلَف العُلَماء فيها فبَعْضهم قال: إنّها لام القَسَم جاءت بَعْد (لَو) عَلى اعْتِبار نِيّة القَسَم، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[3] ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا﴾[4] وقَوله تَعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾[5]، أَو تَقول: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۝٥٧﴾[6].

فالقَسَم مُقدَّر قَبْل لَو في جَميع هٰذه الآيات ومِثال لَولا: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾[7]، وبَعْضهم قال: إنّ هٰذه اللاّم هي جَواب لَو وَهي قَسَم آخَر قائم بِرأسه[8].

والواقع ـ عَلى حَدّ ما أَرى ـ أَنّ هٰذه اللاّم هي لام القَسَم لِزيادة التّأكيد وإذا ما كانت هٰذه اللاّم في جَواب لَو فإنّه يَجوز سُقوطها، وذٰلك لأَنّها زائدة في جَواب الشَّرط

---

(١) سُورَةُ الحَشْرُ الآية ١٢.
(٢) سُورَةُ المُؤْمِنون الآية ٤٩.
(٣) سُورَةُ الأَعْراف الآية ١٧٦.
(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٨٢.
(٥) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٤٦.
(٦) سُورَةُ الزُّمَر الآية ٥٧.
(٧) سُورَةُ هُود الآية ٩١.
(٨) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ جـ٩ ص٢٢.

لِلتّأكيد، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجًا﴾[1] فقَوله (جَعَلناه) جَواب لَو حُذِفَت مِنه اللاّم، ولِهٰذا ذَهَب أَبو عَلي في بَعْض أَقواله إلى أَنّ اللاّم في جَواب (لَو، لَولا) زائدة ومُؤكِّدة.

واستدلَّ عَلى ذٰلك بِجَواز سُقوطها، وهٰذا مِمّا يُؤكِّد أَنّ هٰذه اللاّم هي لام جاءت في جَواب لَو أَو لَولا لِلتّأكيد[2].

(١) سُورَةُ الوَاقِعَةِ الآية ٧٠.
(٢) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٣ ص٢٣.

البَابُ الثَالِثُ

الزيادة

الزِّيادة

في البابَين السّابِقَين تَناولتُ التّأكيد بِالتّكرار ثُمّ التّأكيد بِالأداة. أمّا في هٰذا الباب «باب الزِّيادة» فَهو تَوكيد بِالأداة أيضًا إلاّ أنّي لَم أجعَله ضِمن الباب الثّاني «التَّوكيد بِالأداة» لأنّ أداة الزِّيادة هُنا لَم تُستعمَل زائدة فَقَط، وإنّما استُعمِلَت في مَعانٍ أُخرى أصليّة، بِخِلاف أدَوات التَّوكيد الّتي جاءت في الباب الثّاني، فَهي أدَوات وُضِعَت في أصل وَضْعها لِتِلك المَعاني الّتي استُعمِلَت فيها، وكانت أصليّة في اسْتِعمالها مِثل: (إنّ)، وَنون التَّوكيد، فَهُما وُضِعا في أصل الوَضع لِيَكونا أداة لِلتَّوكيد، ولَم يُستعمَلا في مَعنىً غَير المَعنى الَّذي وُضِعا لَه.

لِذا جَعَلتُ بابًا خاصًّا لِهٰذا المَوضوع، وَهو: باب الزِّيادة.

التَّوكيد بِالزِّيادة

مِن النّاس مَن يَستنكِر أَن يُقال: إنّ في القُرآن كَلِمات زائدة[1].

وهٰذا الاسْتِنكار مَبْعَثه أُمور أَهَمّها:

الغيرة عَلى القُرآن الكَريم، لأَنّ نِسبة الزِّيادة إلى كَلام الله تُنافي الآية الكَريمة: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾[2].

وأَنّ هٰذا يَفتَح المَجال لأَعداء الإسلام، والّذين يَكيدون لَه، فيَفتَرون عَلى القُرآن افْتِراءات، تَخدم مَزاعِمهم وأَهْواءهم.

والواقع أَنّ السَّبَب في هٰذا الاسْتِنكار مِن هَؤلاء الغُيُر عَلى القُرآن هو أَنّهم لَم يَفهَموا مَعنى الزِّيادة في القُرآن الكَريم، فالزِّيادة مَعناها لَيس هو المَعنى العامّ المَفهوم مِن اللَّفظ وَهو أَنّ وُجود الكَلِمة كَعَدمها، وإنما هو خُروج الكَلِمة مِن مَعناها الأَصليّ الّذي وُضِعَت لَه، ثُمّ استُعمِلَت في مَعنىً آخَر مُراد مِن الكَلام.

فمَثَلاً: الحَرف (الباء) هٰذا الحَرف مَوضوع في أَصل وَضْعه لِمَعانٍ، مِن هٰذه المَعاني (الإلصاق)، (التَّعْدية)، وغَيْر ذٰلك مِمّا دُوِّن في كُتُب النَّحو.

---

(١) البُرْهَانُ في عُلُومِ القُرْآنِ للزَّرْكَشِيّ جـ٣ ص٧٢ ـ ٧٣.

(٢) سُورَةُ هُود الآية ١.

فإذا جاء في خَبَر (لَيس) مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢﴾[1]، فإنّ هٰذا الحَرف حَقيقة مِن المُمكن أَن يُستغنى عَنه، فيُقال: (لست عليهم مصيطر) فإذا جاء، فأَيّ مَعنىً مِن مَعانيه الأَصليّة أَدّاها في اتِّصاله بِخَبَر (لَيس) نَجده لَم يأتِ لأَيّ مَعنىً وُضِع لَه في أَصل اللُّغة، فلَم يأتِ لِلتَّعْدية، ولا لِلاسْتِعانة... إلَخ.

فإذا تَدبَّرْنا في مَعنى الآية، نَجد أَنّ المَعنى يَكون مُؤكَّدًا بِالباء، وَلا يَكون بِهٰذا المَعنى إذا ما خَلَت الآية مِن الباء.

إذَن: الباء هُنا جاءت لِلتّأكيد، ولا يَكون في الكَلام تأكيد إذا خلا مِن الباء، وهٰذا في قَوله تَعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۝٤٦﴾[2].

ولا نُنكِر أَنّ هٰذا الحَرف (الباء) في تأكيده نَلمَح فيه شَيئًا مِن المَعنى الّذي وُضِع لَه، إلاّ أَنّه لَيس جَوهَريًّا في الكَلام.

وبَيان ذٰلك: هو أَنّه أَفاد إلصاق نَفْي الظُّلم مِن الله بِالعِباد، وفي مَعنى نَفْي الإلصاق التَّوكيد، إذ نَفْي الإلصاق والمُلابَسة مَعناه شِدّة النّفْي، عَلى الرَّغم مِن أَنّ هٰذا الحَرف زائد، فَقَد استَعَنّا بِأَحَد مَعانيه الأَصليّة، لإفادة التَّوكيد، ولٰكن لا عَن طَريق أَدائه هٰذا المَعنى أَداءً جَوهَريًّا، وإنّما المَعنى الجَوهَريّ الأَساسيّ الّذي يُؤدّيه هٰذا الحَرف هُنا هو التَّوكيد، والتَّوكيد لَيس مِن مَعانيه الأَصليّة الّتي وُضِعَت لَه.

إذَن وُجود هٰذا الحَرف في الكَلام لَيس كَعَدمه إذ أَنّه يُفيد التَّوكيد ويَخلو الكَلام مِن التَّوكيد عِند حَذْفه.

ومِن ثَمّ فإنّ كُلّ كَلِمة في القُرآن الكَريم تَبدو زائدة فإنّها زائدة لِمَعنىً يَخلو الكَلام مِن هٰذا المَعنى إذا ما خَلا مِن هٰذه الكَلِمة.

---

(١) سُورَةُ الغَاشِيَةِ الآية ٢٢.

(٢) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ٤٦.

وبَعْد أَن بَيّنتُ ذٰلك نأتي إلى الكَلِمات الزّائدة في القُرآن الكَريم، فنَجِد أَنّ الأَسماء لا تُزاد، وأَمّا قَول أَبي عُبَيْدَة في مَجاز القُرآنِ جـ١ ص١٦ «إن لَفْظ (وَجْه) يُزاد في القُرآن الكَريم كَما وَرَد في قَوله تَعالى: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾[1]، وقَوله: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾[2] وفي غَير هٰذه الآيات، فَقَد رُدَّ هٰذا الكَلام ورَأى الطَّبَرِيُّ فَساد هٰذا الرّأي، ودَلَّل عَلى فَساده بِأَدِلة واضِحة»[3].

فالّذي يُزاد هو الحُروف، وبَعْض الأَفعال.

أَمّا الحُروف الزّائدة: فَهي الكَلِمات الّتي تُذكَر في مُقابَلة الأَسماء والأَفعال وفي تَقسيم الكَلِمة إلى اسْم وفِعل وحَرْف، ويُعبِّر عَنها النُّحاة بِحُروف الصِّلة وهي:

أَوّلاً: «أَن» مَفتوحة الهَمزة ساكِنة النّون

تَرِد «أَن» في الأَصل لِمَعانٍ ووَظائف مُتعدِّدة مِنها: أَن تكون مَصدريّة، مِثل قَوله تَعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[4]، وأَن تكون مُخفَّفة مِن الثَّقيلة، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ ﴾[5]، وأَن تكون مفسِّرة، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾[6].

هٰذه المَعاني كُلّها تأْتي فيها «أَن» عَلى الأَصل، بِحَيث يَفسُد التَّركيب ويَختلّ المَعنى بِدونها، فَهي أَصل في تَركيب الجُملة.

وتأْتي «أَن» لِغَير هٰذه المَعاني المَوضوعة في اللّغة، فتكون زائدة، لأَنّها خَرجَت

(١) سُورَةُ الأَنْعام الآية ٥٢.
(٢) سُورَةُ القَصَص الآية ٨٨.
(٣) راجع الطَّبَرِيّ جـ١ ص٤٠.
(٤) سُورَةُ البَقَرة الآية ١٨٤.
(٥) سُورَةُ المُزَّمِل الآية ٢٠.
(٦) سُورَةُ المُؤمنون الآية ٢٧.

وانسَلَخَت مِن المَعاني الّتي وُضِعَت لَها في أَصل وَضْعها في اللّغة إلى مَعنىً آخَر، ووَظيفة أُخرى.

وهٰذا كَما في وُقوعها بَعْد (لَمّا) الظَّرفية، كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾[1] فحَكَموا بزيادة «أَن» هُنا لأَنّ (لَمّا) ظَرْف زَمان، ومَعناها وُجود الشَّيء لِوُجود غَيْره، وظُروف الزَّمان غَير مُتمكِّنة لا تُضاف إلى المُفرَد، «أَن» هٰذه تَجعَل الفِعل بَعْدها في تأويل المُفرَد، فلَم تَبقَ «لَمّا» مُضافة إلى الجُمَل، ولِهٰذا حَكَموا بزِيادتها.

فلا نَجِد لَها عَمَلاً لَفظيًّا مِثل «أَن» المَصدريّة، «أَن» المَفتوحة، فهي بِذٰلك انسَلَخَت مِن وَظيفتها والمَعاني المَوضوعة لَها في أَصل الوَضع إلى مَعنىً آخَر، فأَيّ مَعنىً هٰذا؟، دُوِّن في كُتُب النَّحو أَنّها زائدة لِتَوكيد الكَلام الّذي جاءت فيه، ولٰكن كَيف أَفادت التَّوكيد؟

قال في ذٰلك الزَّمَخشريُّ ـ رَحِمه الله ـ «أَن» في قَوله تَعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ صِلَة أَكَّدت وُجود الفِعلَين مُترتِّبًا أَحدهما عَلى الآخَر في وَقْتَين مُتجاوِرَين، لا فاصِل بَينهما، كأَنّهما وُجِدا في جُزء واحِد مِن الزَّمان كأَنّه قيل: «لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث»[2]، وتَبِعه في ذٰلك أَبو عَلي الشلوبين، وقال مِثل مَقالته فيه[3]. هٰذا هو المَعنى الّذي زيدت مِن أَجْله «أَن» بِحَيث لَو خَلا الكَلام مِنها، فإنّ هٰذا المَعنى الّذي ذَكَره الزَّمَخشَريّ ـ رَحُمه الله ـ سَيَخلو مِن المَعنى أَيضًا.

والواقع أَنّي أَرى أَنّ «لَمّا» عِندما زيدت أَن بَعْدها كأَنّها كُرِّرَت مَرّتَين لِلتّأكيد، لأَنّ مَعنى «لَمّا» وُجود الشَّيء لِوُجود غَيْره، وزيدت «أَنّ» بَعْدها لِتأكيد هٰذا المَعنى مَع

(١) سُورَةُ العَنكَبوتِ الآية ٣٣.

(٢) الكَشّافُ جـ٢ ص١٧٩.

(٣) أَنْظُر المُغْني جـ١ ص٣٠ ـ ٣١.

إرادة إيلاء المَعنى الثاني لِلأوّل بِدون رَيْث، وذٰلك لأنّنا نَلمَح في أَن أَحَد مَعانيها الأَصليّة، وهو مَعنى «إذ» الّذي لِلظَّرف، كَما في قَوله تَعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا﴾[1]، عَلى مَعنى أَنّ «أَن» بِمَعنى إذ، فكَأَنّ مَعنى الظَّرف كُرِّر مَرّتَين، ومِن هٰذا التّأكيد مِن تكرير الظَّرف استُفيد مَعنى حُدوث الفِعلَين بَعْد «لَمّا» في وَقْت واحِد.

ومِن ثَمّ يَتَّضِح لَنا السَّبب في زِيادة «أَن» في الآية الكَريمة في سورة يوسُف آية ٩٦ ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾.

نَجِد «أَن» مَزيدة في هٰذه الآية بَعْد «لَمّا» وفي مَقام لا يَحتمِل أَناة وَلا بُطئًا لأَنّ البُشرى الّتي يَحمِلها رَسول يوسُف إلى أَبيه لَيست مِمّا أَلِف النّاس أَن يَستبشِروا بِه ولٰكنّها الأَمر الّذي لا يُعلَم لَه نَظير سابِق، لأَنّ يَعقوب سَيَرتدّ بَصيرًا، وسَيَرى يوسُف قُرّة عَيْنه حَيًّا بَعْد بُكاء شَديد عَلَيه، فحَزِن حتّى ابيَضّت عَيناه مِن الحُزن عَلَيه، فيَحقّ لِحامِل هٰذه البُشرى أَن يَطير إلى يَعقوب لِيُلقي عَلى وَجْهه القَميص.

فَزَيد «أَن» هُنا لِلدَّلالة عَلى سُرعة حامِل البُشرى وفي الوَقت الّذي جاء في أَلقى عَلى وَجه يَعقوب القَميص دون رَيث، بَل الفِعلين المَجيء والإلقاء حَدَثا في دَقيقة واحِدة وكَأَنّهما فِعل واحِد.

كُلّ هٰذا استُفيد مِن زِيادة «أَن» ولَولا زِيادتها، لَما احتمَلَت الجُملة هٰذا المَعنى.

ويُستفاد أَيضًا هٰذا المَعنى في آية سورة القصص ١٨ ـ ١٩: ﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ۚ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴿١٩﴾﴾.

نَجِد في هٰذه الآية كُرِّرَت «أَن» وكُلّها استُعمِلت فيما وُضِعَت في أَصل اللّغة ما عَدا «أَن» بَعْد «لَمّا» فإنّها زائدة، جاءت لِمَعنى التّأكيد، وهو كَما بَيّنتُه في الآيتين

---

(١) سُورَةُ ق الآية ٣.

السّابِقتَين «آية يوسُف، والعَنكَبوت» وهُنا في هٰذه الآية نَجد أَنّ «أَن» زيدت، لأَنّ موسى قَد صَرَع رَجُلاً قَبْل هٰذا الحِوار في هٰذه الآية بيْن موسى والّذي استصرَخه وقَد قَضى موسى عَلَيه بِضَربة واحِدة بيَده، وهٰذا الّذي يَستصرِخه اليَوم، قَد رأى هٰذا الحادِث بِعَينَيه، فَطَبيعيّ جِدًّا أَن يَفزَع بِمُجرَّد أَن يَرى مِن موسى بادِرة البَطش بِه، فيُبادِره بِصَرخته المُفزِعة ويَقذِفه بِقَوله يُحذِّره ويُذكِّره: يا موسى: أَتُريد أَن تَقتلني كَما قَتلتَ نَفْسًا بِالأَمْس.

فنَجِد المُبادَرة مِن موسى بِالضَّرب والمُسارَعة مِن الرَّجُلِ بِقَولته حَدَثَا في وَقْت واحِد، وكَأَنَّهما حَدَث واحِد، وهٰذا مُستفاد مِن زِيادة «أَن» ومِمّا يَزيد هٰذا المَعنى صِحّة: آية إبراهيم.

﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ﴾[1] نَجد أَنّ «أَن» لَم تُزَد بَعْد لَمّا في هٰذه الآية كَما زيدت في آية مَجيئهم لوط، وذٰلك لأَنّ الحال الّتي كان عَلَيها إبراهيم كانت غَير الحال الّتي كان عَلَيها لوط، فقَد كان إبراهيم راضِيًا مُطمَئنًّا لَم يُنكِر مِن قَومه مُنكَرًا أَو يُنعي عَلَيهم فَسادًا، بَعدما نَجّاه الله مِنهم، فرَحَل عَنهم إلى أَرْض خَير مِن أَرْضهم، وكان عَلَيه السَّلام جَوادًا مِضيافًا، فلَمّا رأى المَلائكة، لَم يَدُرْ بِخُلْده إلاّ أَنّهم أَضياف مِثله في ذٰلك كَمِثل كُلّ جَواد مِضياف، حين يَقدُم عَلَيه قادِمين لَم تَكُن له سابِقة بِلِقائهم، فلَيس في هٰذه القِصّة إلاّ قِصّة الضِّيافة عَلى طَبيعتها تَحيّة وسَلام فَحفاوة وطَعام.

أَمّا لوط فَكان ضائقًا بِقَومه شَديد السُّخط عَلَيهم، فلَمّا رأى المَلائكة حَسِبهم بَشَرًا، فَشغَله أَمْرهم وتَسارَع إلَيه القَلَق خَوفًا مِن قَومه أَن يَفضَحوه فيهم وهُم ضَيْف ولَهُم عَلَيه حَقّ الحِماية والكَرامة.

ثُمّ كان مِن مَقاصد القِصّة هُنا تَصوير السّرعة الّتي صاحَبَت اسْتِياء لوط مِن قَومه تَصوير إشارة لا عِبارة، فكانت الزِّيادة لِذٰلك هي الأَداة المُختارة لَها، فعَبَّرَت عَنها هٰذا

(١) سُورَةُ العَنْكَبُوتِ الآية ٣١.

التَّعبير البارِع الَّذي يَتميَّز بِالدِّقّة ولُطْف المَدخَل.

وهُنا بَقي شَيء لا بُدّ مِن الإشارة إلَيه، أَلا وَهو: قِصّة لوط ذُكِرَت مَرّة ثانية في سُورَةِ هُودٍ، ومَرّة ثالِثة في سُورَةِ الحِجرِ، وصُدِّرَتْ في السّورتَين بلمّا، ولٰكنّها لَم تُتْبَع فيهما بِأَن، كَما أُتبِعَت بِها في سورة العَنكَبوت، مَع أَنّ مَوضوع القِصص الثّلاث واحِد، وهو لوط والمَلائكة، فَما سِرّ هٰذا الخِلاف بَينهما في التَّعبير؟

إذا تَتبَّعْنا مَنهَج القُرآن الكَريم في قصَصه يُمكِن أَن نُدرِك السِّرّ، فالقُرآن الكَريم لا يَلتزِم صورة واحِدة لِلقِصَص الّتي يُعيدها مَهْما كانت مَرّات إعادتها.

ولٰكنّه يُعيدها في قَليل أَو كَثير مِن أَوجُه التَّنويع تارة بِالذِّكر أَو الحَذف، وأُخرى بِالإجمال أَو التَّفصيل، وثالِثه بِالتَّصريح أَو التَّلميح، وهٰكذا.

والنَّفْس البَشَريّة بِالجَديد أَحفَل وإلَيه أَميَل، لِذٰلك تأخُذ كُلّ قِصّة مُعادة بِبَعْض ما لَم تأخُذ بِه القِصّة الّتي تَقدَّمَتها، وإنّها لَتُبقي كُلّها مَع ذٰلك عَلى جَوهَر المَوضوع واحِدًا في كُلّ مَقام تذكَر فيه، فصَوَّرَت قِصّة العَنكَبوت ما سَكتَت عَن تَصويره القِصّتان الأُخرَيان وهو سُرعة الأَحاسيس الّتي جاشت بِها نَفْس لوط حين رأى المَلائكة مُقبِلين عَلَيه، وذَكرَت قِصّة هود ما وُصِف بِه لوط يَومئذ، فَقال: هٰذا يَوم عَصيب، وهٰذا وَصْف يُشير إلى أَحاسيسه ولا يُصرِّح بِها.

وأَمسَكَت قِصّة الحَجَر عَن حَديث الأَحاسيس ووَصْف اليَوم مَعًا، واجتَزأَت مِن ذٰلك بِارْتِياب لوط في المَلائكة، إذ قال لَهُم: إنّكم قَوم مُنكَرون.

ثُمّ راحت تَقُصّ بَقيّة القِصّة مُنذ أَن أَبلَغه المَلائكة سَبَب مَجيئهم إلَيه إلى أَن قَضى الله قَضاءه في المُجرِمين مِن قَومه، ذٰلك إلى أُمور أُخرى اختصّت بِها كُلّ قِصّة في القُرآن الكَريم.

بَقي شَيء أخير بِالنِّسبة لـ «أَن» الزّائدة[1].

---

(١) الأَشْمُونِيُّ جـ٣ ص٢٨٥.

«وأَجاز الأَخْفَشُ إعمال الزّائدة، واستدَلّ بِالسَّماع، كَقَوله تَعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى﴾ . . . إلخ».

والواقع أَنّ سَبَب ما ذَهَب إِلَيه الأَخفَش هو الآية ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[1] حَيث سَقطَت «أَن» وذُكِرَت في الآية ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى﴾[2] ورُدّ عَلَيه بِأَنّ «أَن» مَصدَريّة[3]، وأَرى ـ والله أَعلَم ـ أَنّ «أَن» مَصدَريّة في الآية ولَيست زائدة، والأَصل، وما لنا في أن لا نقاتل.

وسَبَب عَدَم ذِكْر «أَن» في الآية ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ أَنّ «أَن» حَرْف مَصدَر ونَصْب يَجعَل المُضارِع بَعْده لِلاسْتِقبال فلَم تُذكَر في ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ لأَنّ المُراد في الآية الإيمان في الحال والاسْتِقبال، فَناسَب هُنا عَدَم ذِكْرها.

ثانيًا: «إِن» بِكَسر الهَمزة وسُكون النّون

«إِن» حَرْف مِن الحُروف الّتي تأتي لِمَعانٍ مُتعدِّدة، كَما سَبَق بَيانه في «أَن».

ومِن المَعاني الّتي تَرِد لها «إِن»، النَّفي، فإذا ما وُجِد النَّفي قَبْلها تكون زائدة، لِتأكيد النَّفي قَبْلها مِثل «لا» في تكرارها مَعنىً في قَوله تَعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[4].

فإذا ما ذُكِر النَّفي قَبْلها كانت زائدة، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ﴾[5].

ولَقَد قال الفَرّاءُ إنّ «ما، إن» جَميعًا لِلنَّفي مُبالَغةً في النَّفي وتأكيدًا لَه، كَما تُزاد

---

(١) سُورَةُ المَائِدَة الآية ٨٤.

(٢) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٢٤٦.

(٣) أُنْظُر الأَشْمُونيّ جـ٣ ص٢٨٥.

(٤) سُورَة الفَاتِحَة الآية ٧.

(٥) سُورَة الأَحْقافِ الآية ٢٦، على أَنّ في (فيما) نَافية.

اللّام تأكيدًا لِلإيجاب في قَولنا: «إنّ مُحمَّدًا لقَائم»[1].

وعَلى هٰذا يَكون التّأكيد لَفظيًا، ولٰكنّ الصَّواب أَنّ «إن» هُنا زائدة إذ لَو كانت نافية لا تَنقُض النَّفي، لأَنّ نَفْي النَّفْي إثبات[2].

وهٰذا بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[3].

وعَلى هٰذا فالتّأكيد مَعنويّ، ولِذا يُطَّرَد زِيادتها مَع (ما).

وفائدة تأكيد النَّفي هُنا في هٰذه الآية، التّأكيد عَلى مَدى ضُعف كُفّار مَكّة، حَيث إنّ هٰذه الآية خِطاب لأَهْل مَكّة، فبَعْد أَن ذَكَر لَهُم قِصّة عادَ، إذ أَنذَر قَوْمه بِالأَحقاف، وقَد كانوا عَلى قُوّة مِن المال وغَيْره، فَقَد أَهلَكهم الله، وبَقِي هود ومَن آمَن، أَمّا أَنتم أَهْل مَكّة فلَسْتم مِثلهم ولَم تُعطَوا مِن القُوّة والمال مِثل ما أُعطوا أَلَستم أَهوَن عَلى الله منهم.. فَجاء النَّفي مُؤَكّدًا لَهُم بِتكراره مَعنويًّا أَو لَفظيًّا، لِيُناسِب حالهم مِن الإنكار لِمُحمّد وأَتباعه واضْطِهادهم لَهُم.

ثالِثًا: الباء

لِحُروف الجَرّ مَعانٍ تُؤدّيها في الكَلام، وهٰذه المَعاني يَحتاج الفِعل إلَيها في الجُملة، بِحَيث إذا حُذِف هٰذا الحَرف في الجُملة يَختلّ المَعنى والتَّركيب مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ۝٣٠ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ۝٣١﴾[4].

فالباء في الآية حرْف جَرّ استُعمِل فيما وُضِع لَه مِن المَعاني الأَصليّة، وَهي التَّعْدية.

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٢٩، إلاَّ أَنَّ كلامَ الفَرَّاءِ لَيْسَ على الآيةِ ٢٦ من سُورَةِ الأَحْقافِ.

(٢) شَرْحُ المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٢٩.

(٣) سُورَةُ الأَنْعام الآية ٦.

(٤) سُورَةُ المُطَفِّفين الآيتان ٣٠، ٣١.

وقَد يَرِد حَرْف الجَرّ «الباء» في الجُملة، ولا يُؤدّي مَعنىً مِن المَعاني الّتي وُضِعَت لَه، عِند ذٰلك يُحكَم عَلَيه بِالزِّيادة.

ويَأْتي هٰذا الحَرف زائدًا في مَوضِعَين:

الأوّل في الإثبات، والثّاني في النَّفي.

أَمّا في الإثبات، فَهو أَن يُزاد مَع الفَضْلة في الجُملة كَقَوله تَعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ (١) وقَوله تَعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾ (٢) وقَوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ (٣) عَلى أَنّ تنبت مِن الرّباعيّ لا مِن الثّلاثيّ.

وكَذٰلك تُزاد الباء مَع الفَضْلة في النَّفي، مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ (٤) زيدت الباء مَع المَفعول «أَيْديكم»، والفِعل «تُلقُوا» يَتعدّى بِنَفْسه بِدون حَرْف الجَرّ، بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ (٥). وقَوله تَعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ (٦) فالمُراد: أَلَم يَعلَم أَنّ الله يَرى، والدَّليل عَلى ذٰلك قَوله تَعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾ (٧).

ومِثال زِيادتها مَع أَحَد جُزئَي الجُملة في الإثبات، قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴿٦٥﴾﴾ (٨)، وقَوله تَعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ (٩) فإنّ الباء قَد زيدت في الفاعِل، وهو لَفْظ الجَلالة «رَبّ» وذٰلك لإفادة

---

(١) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٢٥.
(٢) سُورَةُ الحَجِّ الآية ٢٥.
(٣) سُورَةُ المُؤمنون الآية ٢٠.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٩٥.
(٥) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ١٩.
(٦) سُورَةُ العَلَقِ الآية ١٤.
(٧) سُورَةُ النُّورِ الآية ٥، أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٣٨.
(٨) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ٦٥.
(٩) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٤٥.

تَوكيد المَعنى المُراد في الكَلام، ولَيست لإفادة شَيء مِن أَجْزائه الأَساسيّة.

أَمّا زِيادتها في النَّفي مَع أَحَد جُزئَي الجُملة فَفي مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾[1] وقَوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾[2]، وقَوله تَعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[3].

فَفي كلّ هٰذه الآيات وَردَت الباء زائدة بِمَعنى أَنّها لَو حُذِفَت لا يَختلّ المَعنى ولا يَفسد، بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[4]. ثُمّ نَجدها أَي الباء حُذِفَت في آية الإسراء ٩٩، في قَوله تَعالى: ﴿۞ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ فَلا نَجد فَرقًا بَين الآيتَين مِن حَيث أَصْل المَعنى المُراد وجَوهَره، ولكنّ الفَرق بَينهما إنّما هو في شَيء آخَر، وهو: أنّ المَعنى أُكِّد في سُورَةِ الأَحْقافِ لِحِكْمة بِزيادة الباء، وخَلَت الآية في سُورَةِ الإسْراءِ مِن التَّوكيد بِسَبَب عَدَم زِيادة الباء لِحِكْمة.

وعَلى هٰذا فَلِماذا زيدت الباء ولأَيّ مَعنىً جاءت زائدة في كَلام الله تَعالى المُنزَّه عَن النَّقص والزِّيادة الّتي لا فائدة فيها.

فَما الفائدة مِن زِيادة الباء؟ وكَيف أَفادتها؟

أَمّا الفائدة مِن زِيادتها فَهي التَّوكيد، وأَمّا كَيف أَفادت الباء التَّوكيد؟ فإنّنا لَو تَدبَّرْنا في مَعانيها الأَصليّة الّتي وُضِعَت لَها في أَصْل اللُّغة، فإنّنا نلمَح مَعنى الإلصاق في قَوله تَعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[5] إذ أَصْل الكَلام: تُنبت الشَّجَرة الدُّهْن، فلَمّا أُريدَ تأكيد ذٰلك المَعنى، وهو إثبات شَجَرة الزَّيتون الدُّهن زيدت الباء بِالمَفعول بِمَعنى

---

(١) سُورَةُ الغَاشيَةِ الآية ٢٢.

(٢) سُورَةُ فَاطِر الآية ٢٢.

(٣) سُورَةُ الزُّمَر الآية ٣٦.

(٤) سُورَةُ الأَحْقافِ الآية ٣٣.

(٥) سُورَةُ المُؤمِنون الآية ٢٠.

إلصاق الدُّهْن بِالشَّجَرة، وهٰذا يُؤكِّد إنباتها لِهٰذا الدُّهْن أَو عَلى مَعنى أَنّ الشَّجَرة ظَرف لِلدُّهْن، لأَنّ مِن مَعاني الباء الظَّرفيّة. وفي هٰذا تأكيد، وهٰكذا في بَقيّة الآيات كَما في قَوله تَعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾[1] لِتأكيد مَعنى التَّقرير بِالعِلْم بِأَنّ الله يَرى، أَي أَنّ هٰذا التّأكيد جاء عَن طَريق مَعنى الإلصاق، أَي إلصاق العِلم بِأَنّ الله يَرى، وهٰكذا أَيضًا زِيادتها في خَبَر لَيس، (ما) لِتأكيد النَّفي كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[2]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾﴾[3] فإنّنا نَلمَح مَعنى الإلصاق في الباء الزائدة بِالخَبَر، ومِن ثَمّ يأْتي تَوكيد النَّفي، أَي بإلصاق مَعنى النَّفي بِخَبَر لَيس أَو «ما» وهو المُراد نَفْيه، جاء تَوكيد النَّفي.

وكَذٰلك في الآيات: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[4]، وقَوله تَعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ﴾[5]، وقَوله تَعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[6].

فإن قيل: إنّ الاستِفهام الإنكاريّ الّذي اشتمَلَت عَلَيه هٰذه الآيات يُفيد التَّقرير أَي الإثبات، لأَنّ الاستِفهام الإنكاريّ إذا دَخَل عَلى النَّفي كان إثباتًا، لأَنّه بِمَثابة النَّفي، ونَفْي النَّفي إثبات فكَيف تَكون هٰذه الباء الزّائدة في مِثل هٰذه الآيات المُشتملة عَلى الاستِفهام الإنكاريّ تُفيد تأكيد النَّفي؟ والإجابة عَلى ذٰلك هو أَنّ الباء مُرتبِطة بِأَداة النَّفي قَبْل دُخول الاستِفهام عَلَيها، فَهي مُؤكِّدة لِلنَّفي، ثُمّ دَخَل الاستِفهام الإنكاريّ عَلى النَّفي المُؤكَّد بِالباء، فانقَلَب تأكيد النَّفي إلى تأكيد الإثبات، وهٰذا عَن طَريق الباء أَيضًا وهٰذا أُسلوب يُفيد التَّهكُّم والتّأنيب.

وهٰكذا نَجد الباء الزّائدة تُفيد التَّوكيد في الإثبات والنَّفي.

---

(١) سُورَةُ العَلَقِ الآية ١٤.

(٢) سُورَةُ الغَاشيَةِ الآية ٢٢.

(٣) سُورَةُ الشُّعَراءِ الآية ١١٤.

(٤) سُورَةُ الزُّمَرِ الآية ٣٦.

(٥) سُورَةُ يَس الآية ٨١.

(٦) سُورَةُ الأَحْقَافِ الآية ٣٣.

رابِعًا: اللّام

اللّام نَوعان: عامِلة، وغَير عامِلة.

أَمّا غَير العَامِلة فَتأْتي لِمَعانٍ. أَهَمّ هٰذه المَعاني قَد سَبَق بَيانها، فَقَد جاءت مَع الفِعل المُؤكَّد بِالنّون جَوابًا لِلقَسَم، وقَد جاءت مُؤكِّدة في خَبَر «إنّ»، وقَد دَخَلت عَلى المُبتدأ لِلتّأكيد، كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾[1].

أَمّا العامِلة، فَتأْتي لِمَعانٍ وُضِعَت لَها في اللُّغة، مِثل لام المِلْك، والاسْتِحقاق، والتَّبيين، وغَير ذٰلك، فَهٰذه المَواضِع كُلّها اللّام فيها عامِلة أَم غَير عامِلة، وُضِعَت لَها اللّام في أَصْل وَضْعها في اللُّغة.

وقَد تَرِد اللّام لِغَير ذٰلك، وتَكون زائدة وهي اللّام الواقِعة بَين فِعل ومَفعوله، كَما في قَوله تَعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾[2] وقد اختُلِف في هٰذه الآية، فَقيل اللّام زائدة، وقيل لِلتَّعليل والمَفعول مَحذوف.

فإذا قَدَّرْنا مَحذوفًا، فلَيست اللّام زائدة، وإنما جاءت عَلى الأَصل، أَي استُعمِلَت في أَحَد مَعانيها الّتي وُضِعَت لَها في اللُّغة.

أَمّا إن كان «أن يبين لكم» هي المَفعول، فاللّام هُنا زائدة لِتَقْوية المَعنى[3].

ولا تُزاد إلاّ مَع أَن خاصّة دون الاسْم الصَّريح، والدَّليل عَلى زِيادتها قَوله تَعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾[4].

وقَد تُزاد اللّام أَيضًا بَين المضامين، لِتَقْوية المَعنى، كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ

---

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ١٠٨.

(٢) سُورَةُ النِّساءِ الآية ٢٦.

(٣) أُنْظُر الأَشْمُونيّ حاشِيَةَ الصَّبَّانِ جـ٢ ص٢١٥ ـ ٢١٦، الكَشّافُ جـ٤ ص٦٣.

(٤) سُورَةُ الزُّمَرِ الآيتان ١١، ١٢.

﴿هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾[1]، وطَريق إفادتها تَقْوية المَعنى أَنّنا لَمَحْنا فيها مَعنىً مِن مَعانيه الأَصليّة وهو التَّبيين.

وكَما تأْتي اللاّم لِتَقْوية المَعنى تأْتي لِتَقْوية العامِل الضَّعيف، إمّا لِتأَخُّر، نَحْو قَوله تَعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾﴾[2]، وقَوله تَعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾[3]، أَو لِكَونه فَرعًا في العَمَل، في مِثل قَوله تَعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[4]، وقَوله تَعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[5].

وقَد اجتَمَع التَّأَخُّر والفَرعيّة في قَوله تَعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾[6] وأَمّا قَوله تَعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴿٣٦﴾﴾[7] فإن كان نَذيرًا بِمَعنى النَّذر فَهو مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ وإن كان بِمَعنى الإنذار، فاللاّم مِثلها في «سقيا لزيد». ولَمّا لَم تَكُن اللاّم المُقوِّية زائدة مَحْضة نَظَرًا لِجهة التَّقْوية تَعلَّقَت بِالعامِل الّذي قَوَّته عِند المَوضِع بِخِلاف الزّائدة المَحْضة فَلا تَتعلَّق بِشَيء[8]، وهٰذه اللاّم الزّائدة مَع المَفعول ذي الواحِد قِياسًا كَما سَبَق وسَماعًا في نَحْو: «ردف لكم»[9].

خامِسًا: التَّوكيد بِزِيادة الحَرف «ما»

«ما» تأْتي اسْميّة، وتأْتي حَرْفيّة، والحَديث هُنا بِصَدَد «ما» الحَرْفيّة.

---

(١) سُورَةُ طَهَ الآية ١١٧.
(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٥٤.
(٣) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٤٣.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٩١.
(٥) سُورَة البُروجِ الآية ١٦.
(٦) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ٧٨.
(٧) سُورَةُ المُدَّثِّر الآية ٣٦.
(٨) أُنْظُر الأَشْمُونيّ حَاشِيَةَ الصَّبَّانِ جـ٢ ص٢١٦.
(٩) إِبْنُ مَالِكِ ص١٤٥ اهـ.

وهي وُضِعَت لِمَعانٍ أهمّها النَّفي كَما في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] وتَتّصِل بِالمُضارِع والماضي وتأْتي مَصدَريّة كَما في قَوله تَعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[2] وإذا كانت كافّة عَن عَمَل، وهي الدّاخِلة عَلى إنّ كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[3].

و«ما» هُنا زائدة، إلاّ أنّها لَيست لِلتَّوكيد، لأنّها جاءت لِعَمَل لَفظيّ وهو كَفّ «إنّ» عَن العَمَل، فخُصِّصَت لِهٰذا العَمَل ولَم تأتِ لِمَعنىً[4] وقَد سَوَّغَت لِدُخول إن عَلى الجُمل الفِعليّة.

أمّا إذا كانت زائدة[5] بِحَيث لَو حُذِفَت لا يَختلّ التَّركيب والمَعنى وإنّما يَخلو الكَلام مِن مَعنىً، جاء الحَرف «ما» زائدًا مِن أَجْله ذٰلك المَعنى هو تَوكيد مَعنىً مُراد ومُستفاد مِن غَيْرها في الكَلام.

ونَستطيع أَن نُدرِك هٰذا في زِيادتها مَع إذا الشَّرطيّة فنَجدها مَرّة تُزاد، ومَرّة لا تُزاد، وهٰذا كَما في سورة الشُّورَى في الآيتَين ٣٧، ٣٩ في قَوله تَعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾[6].

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾[7] فنَجدها زيدت في الآية (٣٧)، لِتأكيد أَنّ هٰذا العَفو كان عَفوًا فَوريًّا يَملك صاحِبه عِند الغَضَب، فيَعفو ولا يَتردَّد فيه، لأنّه عَفْو التَّرفُّع والقُوّة، وبِهٰذا أفادت زِيادة «ما» هُنا أَنّ فِعل الشَّرط والجَواب وَقَعا في زَمنَين مُتجاوِرَين حَتّى كأَنّهما حَدَثا في زَمَن واحِد.

---

(١) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٣١.
(٢) سُورَةُ هُودٍ الآية ١٠٧.
(٣) سُورَةُ فَاطِرٍ الآية ٢٨.
(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص١٣١ ـ ١٣٢.
(٥) زائِدَةٌ غَيْرُ كافَّةٍ.
(٦) سُورَةُ الشُّورَى الآية ٣٧.
(٧) سُورَةُ الشُّورَى الآية ٣٩.

وهٰذا كَما في زِيادة «أَن» بَعْد «لَمّا» التَّوقيتيّة، لأَنّ «لَمّا»، «إذا» ظَرْفان، «ما، أَن» حَرْفان، لِذٰلك تَشابَها في أَداء المَعنى المُستفاد مِن زِيادتها بَعْد لَمّا، إذا.

أَمّا الآية الثّانية (٣٩) مِن سُورَةِ الشُّورَى، فالأَمر فيها مُختلف والحال غَير الحال، لأَنّها خَلَت مِن زِيادة «ما» بَعْد «إذا»، فَفي هذا إشارة إلى أَنّها تَدعو إلى إباء البَغْي، ومُناهَضة البُغاة مُطلَقًا، لا يُخصَّص لَها وَقْت ولا يُحدَّد لَها مَوعِد لأَنّه قَد تكون المُبادَرة خَيرًا في حال وشَرًّا في حال أُخرى، وإنّما الأَمر كُلّه بِيَد المُجاهِدين هُم الّذين يَملِكون تَقدير المَوقِف إن كان يَحتاج إلى عَجَلة أَم رَيث.

ومِن ثَمّ ظَهَر الفَرق بعين زِيادة «ما» في الكَلام وعَدَم زِيادتها، ولِهٰذا يقول النُّحاة: إنّه حَرْف صِلة، ولا يُطلِقون عَلَيه «إنّه حَشو» لِما لَه مِن مَعنىً يَخلو الكَلام مِنه إذا ما خَلا الكَلام مِن الحَرف «ما».

وهي تَقَع أَبدًا حَشوًا أَو آخِرًا ولا تَقع ابْتِداء، وإذا وَقعَت حَشوًا، فَلا تَقَع إلاّ بَين شَيئَين مُتلازِمَين، وهٰذا مِمّا يُؤكِّد زِيادتها لإقحامها بَين ما هو كالشَّيء الواحِد وذٰلك كقَوله تَعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[1]، ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[2]، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[3].

فنَجِد «ما» هُنا زيدت بَين الشَّرط ومَعمولَيه، الشَّرط والجَواب، وهُما كالجُزء الواحِد.

وطَريق إفادة «ما» الزّائدة التَّوكيد في اسْتِعمالها مَع الشَّرط هو أَنّنا نَلمَح فيها مَعنىً مِن مَعانيها الأَصليّة، فَقَد استُعمِلَت شَرطًا، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[4]، فإذا كانت حينما وَقعَت زائدة بَعْد أَداة الشَّرط، ولَم يَكُن

---

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٧٨.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١١٥.

(٣) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ١١٠.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٩٧.

دَورها في الكَلام هو مَعنى الشَّرط لِوجُود الشَّرط قَبْلها فاستُفيد مَعنى الشَّرط مِن غَيرها فإنّه مِن المُمكِن أَن نَلمَح مَعنى الشَّرط مِن الحَرف «ما» بَعْد الشَّرط، وكَأَنّ «ما» تُحقِّق مَعنى الشَّرط في أَداة الشَّرط قَبْلها، وعَلى هٰذا يَكون التّأكيد بِها في مَعنى التّأكيد بِالتّكرير، وكَأَنّ الشَّرط في هٰذه الحال قَد ذُكِر مَرّتَين، وذٰلك يُفيد تَقْوِيةً وتأكيدًا.

وتُزاد «ما» بَين الجارّ والمَجرور، وهُما كالجُزء الواحِد كَما في قَوله تَعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[1]، وقَوله تَعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ﴾[2] وقَوله تَعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾[3]، وقَوله تَعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾[4] أَو بَيْن الخافِض اسْمًا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[5]، و«ما» هُنا في جَميع هٰذه الآيات غَير كافّة، حَيث إنّها لَم تكفّ الحَرف عَن عَمَل الجَرّ فيما بَعْدها كَما لَم تكفّ عَن العَمَل بَعْد الحَرف الجازِم[6].

وأَرى أَنّ زِيادة «ما» هُنا لِلمَعنى الّذي سَبَق أَن بَيّنتُه عِند زِيادتها بَعْد «إذا» إلاّ أَنّها تُفيد هُنا في هٰذه الآيات: عمَّا قليل، ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾[7] التّأكيد عَلى قُرْب النّدَم لَهُم في آية (عَمّا قَليل)، لأَنّ المَعنى عَمّا قَليل مِن الزّمان لِيُصبِحنّ نادِمين عَلى كُفرهم وتكذيبهم وفي آية سورة نوح ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴾ لِتأكيد أَنّ الزَّمَن بَين خَطيئاتهم والزّمان الّذي عوقِبوا فيه كان قَصيرًا جِدًّا فعوقِبوا بالإغراق، ولِذٰلك جاء إلغاء بَعْد أُغرِقوا في قَوله: ﴿ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ لِيَتوافق المَعنى الدّالّ عَلى سُرعة مُعاقَبتهم وأَنّ الزَّمَن كان قَصيرًا، أَمّا دَلالتها عَلى ذٰلك بَعْد الشَّرط فَواضِح.

---

(١) سُورَةُ آلِ عُمْرانَ الآية ١٥٩.
(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٥٥.
(٣) سُورَةُ المُؤمِنون الآية ٤٠.
(٤) سُورَةُ نُوحِ الآية ٢٥.
(٥) سُورَةُ القَصَصِ الآية ٢٨.
(٦) أُنْظُر المُغْني جـ٢ ص٢ ـ ٤.
(٧) سُورَةُ نُوحِ الآية ٢٥.

وتُزاد «ما» بَين المَتبوع وتابِعه، كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[1].

وقَد اختَلَف العُلَماء في هٰذه الآية فبَعْضهم قال: إنّ «ما» هُنا لَيست زائدة، بَل هي صِفة «مَثَلًا» بِمَعنى «أَن يَضرِب مَثَلًا أيّ مَثَل» ولٰكنّي لا أُرجِّح هٰذا الرّأي لِسَببَين:

أَوّلًا: سُقوطها في قِراءة ابْنِ مَسْعودٍ، ثانيًا: أَنّه عَلى اعْتِبار أَنّها زائدة يُفيد مَعنىً مُرادًا في الكَلام ومَقصودًا، وعَلى اعْتِبار كَوْنها صِفة لا تؤدّي هٰذا المَعنى المُراد.

وذٰلك: لأَنّ فائدة اعْتِبار «ما» زائدة في هٰذه الآية هو أَنّ «مَثَلًا» نكِرة عامّة فيها مَعنى العُموم، (بَعوضة) بَدَل مِنها، وزيدت «ما» بَينهما، لِيَكون المَعنى لا أَضرِب أَيّ مَثَل مِن الأَمثال إلّا بِالبَعوضة، و«ما» هُنا جَعلَت ضَرْب المَثَل لِلبَعوضة فقَط، لِتأكيد مَعنى الخِسّة ومَدى الضُّعف الّذي عَلَيه الكافِرون وهذا كَما قيل في قَوله تَعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾[2] إنّ «ما» هُنا زائدة، لِتَقْوية مَعنى القِلّة أَي: إيمانهم قَليل جِدًّا.

وجَعَل سيبَوَيه «ما» زائدة في قَوله تَعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾[3] ثُمّ قال سيبَوَيه: وقال تَعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾[4] إنّما هو لجميع، «ما» لَغْو[5].

وسيبَوَيه يَعني بِقَوله «لَغو» أَنّها صِلة.

سادِسًا: التّأكيد بِزِيادة الحَرف «من»

تأْتي «مِن» لِمَعانٍ كَثيرة أَهمّها: ابْتِداء الغاية، والتَّبعيض، ولِبَيان الجِنس، وقَد اجتمَعَت هٰذه المَعاني الثّلاث في قَوله تَعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[6] فَمِن

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٦.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٨.

(٣) سُورَةُ الطَّارِقِ الآية ٤.

(٤) سُورَةُ يَس الآية ٣٢.

(٥) الكِتابُ جـ٢ ص٢٨٣.

(٦) سُورَةُ النُّورِ الآية ٤٣.

الأُولى لابْتِداء الغاية، والثّانية: لِلتَّبعيض أي بَعْض جِبال مِنها، والثّالِثة لِبَيان الجِنس، لأَنّ الجِبال تَكون بَرْدًا وغَير بَرْد[١].

وتأْتي زائدة، أَي يَجوز سُقوطها في الكَلام، إلاّ أَنّ الكَلام يَخلو مِن مَعنىً تُزاد «مِن» لأَجْله[٢] وهي وإن كانت زائدة فإنّ المَعاني الّتي وُضِعَت لَها في اللُّغة مُتصوَّرة، لا عَلى طَريق الجَوهَر والأَساس فيها، وإلاّ كانت أَصليّة.

وقَد اشترَط سيبَوَيه لِزِيادتها ثَلاثة شُروط:

الأَوّل: أَن تكون مَع النَّكِرة.

الثّاني: أَن تَكون عامّة.

الثّالِث: أَن تكون في غَير المُوجَب[٣].

وقَد اشترَط أَن يَسبقها نَفْي أَو شِبْهه، لأَنّ مَعناها التَّبعيضيّة والمُراد مِن زِيادتها نَفْي التَّبعيض، فيَتسلَّط النَّفي عَلى مَعنى التَّبعيض المُستفاد مِنها.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾[٤] فلَو سَقَط «مِن» يَصير الكَلام «وما تَسقط وَرَقة إلاّ يَعلَمها» فهٰذا الكَلام قَد يَشكّ السّامع فيه، فيَظنّ أَنّ السّاقِط رُبّما يَكون وَرَقتان فَعِندئذٍ تأتي «مِن» لإزالة هٰذا الشَّكّ، وهٰذا التَّوهُّم فتُفيد مَعنى العُموم، أَي لا يَسقط جِنس وَرَقة ما فأَفادت «مِن» هُنا اسْتِغراق الجَميع، وأَيضًا فيما إذا دَخلَت «مِن» الزّائدة عَلى نَكِرة: أَي فيها مَعنى العُموم، كَما في قَوله تَعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلۡقِ ٱلرَّحۡمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٖۖ فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ ۝٣﴾[٥]، «مِن» هُنا أَفادت العُموم الّذي أَفادته الكَلِمة «تَفاوُت» في الآية.

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص١٣.

(٢) كِتابُ سِيبَوَيه جـ٢ ص٣٠٧.

(٣) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص١٢.

(٤) سُورَةُ الأَنْعامِ الآية ٥٩.

(٥) سُورَةُ المُلْكِ الآية ٣.

وطَريق إفادة «مِن» التّأكيد في هٰذه أَي مَع النَكِرة الّتي أَفادت العُموم بِنَفْسها هو أَنّ «مِن» تُفيد العُموم، وكَذٰلك النَّكِرة، فكَأَنّ الكَلِمة كُرِّرَت مَرّتَين، لأَنّ مَعنى العُموم كُرِّر مَرّتَين، مَرّة عَن طَريق «مِن» المُفيدة لِلاسْتِغراق، والنَّكِرة العامّة بَعْدها «تَفاوُت» ومِن هُنا جاء التَّوكيد.

والفائدة مِن هٰذا التَّوكيد هو إظهار الأَدِلّة الواضِحة بِالمُشاهَدة عَلى قُدرة الله سُبحانه وتَعالى، وأَنّه هو وَحْده الّذي خَلَق السَّمَوات والأَرض بِيَده المُلك وهو عَلى كُلّ شَيء قَدير.

وقَد سيقَت هٰذه الآية لِكُفّار مَكّة الّذين يُفكِّرون بِوُجود إلٰه غَير إلٰهتهم فَناسَب أَن يُلقى إلَيهم التَّوكيد بِهٰذه الطَّريقة وبِهٰذا الأُسلوب حَتّى يَجتمع التَّوكيد بِالأُسلوب مَع الدَّليل الواضِح بِالمُشاهَدة عَلى قُدرة الله سُبحانه وتَعالى.

و«مِن» تُفيد هٰذا العُموم بَعْد النَّفي، ولِذا لا يَرى سيبَوَيه زِيادة «مِن» في الموجِب، لأَنّ اسْتِغراق الجِنس في الموجِب مُحال، إذ لا يَتصوَّر مَجيء جَميع النّاس ويَتصوَّر ذٰلك في النَّفي[1].

وهٰذا هو الصَّواب، بِخِلاف ما قاله الأَخْفَشُ مِن جَواز زِيادة «مِن» في المُوجَب، واحْتجّ بِقَوله تَعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤْمِنِينَ ١١٨﴾[2]، وقَوله تَعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[3]، وذٰلك لأَنّ «مِن» هُنا غَير زائدة حَيث إنّها جاءت لِمَعنىً أَصليّ وُضِعَت لَه، ويَختلّ الكَلام بِدونها، فَهي لِلتَّبعيض في الآيتَين[4] وعَلى هٰذا استُعمِلَت «مِن» في مَعانيها الأَصليّة اسْتِعمالاً جَوهَريًّا في الكَلام، فهي في هٰذه الآية كَما في الآية ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[5] كَما سَبَق بَيانه.

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٢.
(٢) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١١٨.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٧١.
(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٢.
(٥) سُورَةُ النُّورِ الآية ٤٣.

سابِعًا: التَّوكيد بِزِيادة الحَرف «لا»

مِن الحُروف المُشترَكة بَين الأَسماء والأَفعال «لا» فَهي تَدخل عَلى الأَسماء مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[1] وتَدخل عَلى الأَفعال مِثل قَوله تَعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾[2]، ومَعناها النَّفي سَواء كانت عاطِفة أَم غَير عاطِفة.

فإن جاءت في جُملة وسَبَقها نَفْي أَو شِبْهه ثُمّ دَخلَت عَلى المَعطوف عَليه دَخَل عَلَيه النّفي أَولاً ولَم تكُن زائدة.

وهٰذا كَما في سورة الفاتَحة ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا﴾ فَـ «لا» هُنا لَيست زائدة بِالمَعنى المَفهوم مِن الزِّيادة في القُرآن الكَريم فالزِّيادة في القُرآن الكَريم مَعناها انْسِلاخ الكَلِمة مِن مَعنىً أَصليّ وُضِعَت لَه في اللُّغة وخُروجها إلى مَعنىً آخَر مُراد في الكَلام.

فَهي هُنا مُكرَّرة لِتَقْوية المَعنى وتأكيده وتَمحيصه، وهو النَّفي السّابِق المَفهوم مِن (غَير)، وجاءت «لا» بَعْد، نافِية ومُستعمَلة في النَّفي وهو مَعنىً أَصليّ وُضِع لَه الحَرف «لا»، لِتَقْوية مَعنى النَّفي السّابِق وتأكيده، فَهي بِمثابة تَكرار ولَيس بِزِيادة.

فمَفهوم الزِّيادة في القُرآن الكَريم أَن تأْتي كَلِمة وقَد خَرجَت مِن المَعنى الأَصليّ الّذي وُضِعَت لَه لتُؤدّي مَعنىً جَديدًا مُرادًا في الكَلام، بِحَيث يَصحّ التَّركيب والمَعنى بِدونها، إلاّ أَنّه يَخلو الكَلام مِن مَعنىً مُراد في الكَلام وهو التَّوكيد.

نَعَم. إنّ «لا» في الآية ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[3] لِلتّأكيد ولٰكنّها لَم تَخرج مِن مَعنىً أَصليّ لَها، وأَفادت التَّوكيد عَن طَريق التّكرار لا عَن طَريق الزِّيادة.

ومِمّا يُؤيِّد هٰذا الّذي ذَهَبتُ إلَيه، قَول أَبي عُبَيْدَة: إنّما دَخلَت هُنا مَزيدة لِتَوهُّم أَنّ

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٩٧.
(٢) سُورَةُ فَاطِرِ الآية ١٤.
(٣) سُورَةُ الفَاتِحَةِ الآية ٧.

الضّالّين هُم المَغضوب عَلَيهم، والعَرَب تَنعَت بِالواو، وتَقول: «مَرَرت بِالظَّريف والعاقِل» فدَخلَت لإزالة هٰذا التَّوهُّم»[1] اهـ. وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ﴾[2] فـ «لا» هُنا لَيست مَزيدة إذ كَيف نَحكُم عَلَيها بِالزِّيادة، وقَد أَفادت مَعناها الأَصليّ ووُجودها في الكَلام رَفَع لَبْسًا في المَعنى، بِدونها يَتناول الكَلام هٰذا اللَّبس، وهٰذا لأَنّها دَخلَت هُنا لِنفْي احْتِمال أَن يَكون المَقصود نَفي مَجيئها جَميعًا تأكيدًا لِلظّاهِر مِن اللَّفظ ونَفْيًا لِلاحْتِمال الآخَر، وهو احْتِمال أَن يَكون المَعطوف صِفة لِما قَبْله، أَي يَكون الشَّهر الحَرام نَعتًا لِلشَّعائر، وعَلى هٰذا فإنّ «لا» هُنا تُفيد النَّفي عَن كُلّ واحِد مِنها نَصًّا، ولَو لَم تأتِ «لا» لَجاز أَن يَكون النَّفي عَنها عَلى جِهة الاجْتِماع، ولٰكنّه خِلاف الظّاهِر وهٰذا هو ما ذَهَب إلَيه الرُّمّانيُّ في شَرح الأُصول[3].

فَقال: إذا قُلتَ: ما جاء في زَيد وعَمرو، احتُمِل أَن تكون إنّما نَفَيتَ أَن يَكونا اجتمَعا في المَجيء، فَهٰذا الفَرق بَين المُحقَّقة والصِّلة، فالمُحقَّقة تَفتقِر إلى تَقدُّم نَفي، والصِّلة لا تَفتقِر إلى ذٰلك. وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾[4] فلا هُنا مُحقَّقة، لأَنّه تَقدَّمها نَفْي، ولَم يُفهَم مِن غَير أَداة النَّفي المُتقدِّمة، ولِذٰلك «لا» في قَوله تَعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[5] زائدة ومؤكِّدة، لأَنّ (اسْتَوى) مِن الأَفعال الّتي لا تكتفي بِفاعِل واحِد مِثل الفِعل (اختَصَم) الدّالّ عَلى الافتِعال الّذي يَدلّ عَلى صُدور الفِعل مِن اثنَين، ولا يَجوز أَن يَكون مِن واحِد فإذا نُفي هٰذا الفِعل، فإنّ المَعنى نَفْي الاشْتِراك وبِهٰذا «لا» الثّانية لَم تأْتِ مُكرِّرة لِلحَرف «لا» الأَوّل في قَوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾[6]، وإنّما جاءت زائدة مُؤكِّدة لِلمَعنى

---

(١) مَجازُ القُرآنِ لأبي عُبَيْدَةَ.

(٢) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ٢.

(٣) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعيشَ جـ٨ ص١٣٦.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٦٨.

(٥) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ٣٤.

(٦) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ٣٤.

الّذي أَفاده الفِعل المَنفيّ وهو (اسْتَوى)[1]، وأَيضًا كانت «لا» في قَوله تَعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَلَّاتَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[2] زائدة مُؤكِّدة، بِدَليل قَوله تَعالى في آية أُخرى في سورة ص: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[3]، فَجاءت تَوكيد لِلمَعنى الّذي تَضمَّنه الفِعل (مَنَع) في قَوله: (ما مَنعك) فإن قيل: «لِمَ زيدت «لا» في آية سُورَةِ الأَعْرافِ، ولَم تُزَد في آية سورة ص والقِصّة واحِدة؟».

فالجَواب: أنّ هٰذه القِصّة سيقت في سورة الأعراف وكان المُراد فيها إظهار تَكبُّر إبليس وعِصْيانه لأَمْر رَبّه ولِذٰلك جاء في الآية ﴿مَامَنَعَكَ أَلَّاتَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، قال: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن﴾، فظَهَر في الآية شَيئان، الأَوّل: عِصْيان إبليس، لأَمْر رَبّه فلَم يَسجد، والثّاني: تكبُّره عَلى آدَم، فَناسَب ذٰلك تأكيد عَدَم السُّجود لآدم بِـ «لا» الزّائدة وتَسجيل العِصْيان لأَمْر رَبّه عَلى إبليس.

ومِمّا يُؤيِّد هٰذا، ما جاء في كِتاب مُشكل القرآن لابْنِ قُتَيْبَةَ[4] وقَد تُزاد «لا» في الكَلام والمَعنيّ طَرْحها لإباء في الكَلام أَو جَحْد، ومثل قَوله تَعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَلَّاتَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾.

كَما جاء في تَفسير الطَّبَرِيّ[5]: قال بَعْض نَحويّي البَصرة مَعنى ذٰلك: ما مَنَعك أَن تَسجد، ولا هٰهُنا زائدة وَقال بَعْض نَحويّي الكوفة نَحْو القَول الّذي ذَكَرناه عَن البَصْريّين في مَعناه وتأويله، غَير أَنّه زَعَم أَنّ العِلّة في دُخول «لا» في قَوله: «أَلا تَسجد» أَنّ في أَوّل الكَلام جُحدًا، يَعني بِذٰلك قَوله تَعالى: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ١١﴾[6]، فإنّ العَرَب رُبّما أَعادوا في الكَلام الّذي فيه جُحْد كالاسْتيثاق والتَّوكيد لَه» اهـ.

---

(١) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٣٧.
(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٢.
(٣) سُورَةُ ص الآية ٧٥.
(٤) مُشْكِلِ القُرآنِ لابْنِ قُتَيْبَةَ ص٢٢٤.
(٥) تَفْسيرُ الطَّبَرِيّ جـ٨ ص٩٦.
(٦) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١١.

وَالطَّبَرِيُّ بِذٰلك يَقصد ما قاله أَبو عُبَيْدَةَ في مَجازِ القُرآنِ حَيث قال: والعَرَب تَضَع «لا» في مَوضِع الإيجاب وهي مِن حُروف الزِّيادة قال: فما ألوم البيض ألا تسخرا. اهـ.

أَمّا آية سورة ص فَقَد سيقت لِبَيان تَشريف آدَم حَيث زاد قَوله تَعالى بِكَلِمة «بِيَدي» والمَخلوقات جَميعها بِيَده سُبحانه وتَعالى، ولٰكنّ المَولى جَلّ جَلاله ذَكَرها هُنا لِقَصد تَشريف آدَم وتَفضيله عَلى المَخلوقات ولَم تُذكَر هٰذه العِبارة «بِيَدي» بِجانب «خلقت» في القُرآن الكَريم كُلّه إلاّ في هٰذه الآية.

وعَلى هٰذا، فلا داعي لِلزِّيادة هُنا في سورة ص لِتأكيد عَدَم السُّجود، إذ لَم يَكُن هو المُراد في سَرْد القِصّة بِهٰذه السّورة (ص).

هٰذا، ومَع أَنّ القِصّة في القُرآن الكَريم جاءت مُفصَّلة مَرّة ومُجمَلة مَرّة أُخرى وإظهار الشَّيء لَم يَكُن مَذكورًا أَو واضِحًا في سَرْدها مِن قَبْل، وذٰلك لِيَتوافق هٰذا مَع النَّفْس البَشَريّة التَّوّاقة إلى التَّغيير والتَّنويع.

أَمّا تأويل «المَنع» في الآية إلى «ما دعاك» عَلى المَجاز والقَول بأَنّ «لا» غَير زائدة في الآية وهو ما ذَكَره الكِسَائِيّ[1].

فهٰذا مِمّا لا يَجوز الذَّهاب إلَيه، أَوّلاً: لأَنّه يَحتاج إلى تأْويل بَعيد ولَم يُستعمَل في اللُّغة إلاّ نادِرًا، والزِّيادة مُستعمَلة كَثيرًا وثَبَتت في اللُّغة وفي كَلام العَرَب وفي القُرآن الكَريم. وثانيًا: لأَنّ إبليس استَكبَر ولَم يَسجد كِبرًا واسْتِكبارًا، ولَم يُطع الله فإذا كان لَم يُطِع الله فَكَيف يُطيع غَير الله، لأَنّ دعاك مَعناها أَنّه أَطاع.

وعَلى هٰذا لَم يَبْق إلاّ أَنّ «لا» جيء بِها لِتأكيد عَدَم السُّجود والاسْتِكبار وهو المَعنى المُراد في سَرْد قِصّة آدَم وإبليس هُنا في سُورَةِ الأَعْرافِ.

---

(١) أُنظُرْ مُفْتاحَ العُلومِ ص١٩٦.

بَقي شَيء أَودّ أَن أُنوِّه إلَيه، وهو الفَرق بَين «لا» الزّائدة في قَوله تَعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾[1]، وبين قَوله تَعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[2].

وهو أَنّ «لا» في آية فصلت بَعْد فِعل مَنفيّ، «لا» في آية سورة الأعراف بَعْد فِعل موجِب في المَعنى، حَيث لَم يَتقدَّم نَفْي في اللَّفظ، ولا فيهما زائدة مُؤكِّدة لِلمَعنى المَفهوم مِن الفِعل قَبْلها، وهو النَّفي، إلاّ أَنّ النَّفي في الآية الأُولى لَفظيّ، وفي الآية الثّانية في سورة الأعراف، وإن كان الفِعل مُوجَبًا إلاّ أَنّه مُوجَب في المَعنى، إذ مَعنى المَنع: النَّفي.

وقَد تأْتي «لا» زائدة مُؤكِّدة أَيضًا ولَم يَتقدَّمها فِعل مَنفيّ في المَعنى ولا في اللَّفظ، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾[3] فالمَعنى: لأَن يَعلمَ أَهْل الكِتاب، أَو ليَعلَمَ أَهْل الكِتاب، فلَو لَم تكُن لا زائدة لانعكس المَعنى[4]. ويَدلّ عَلىٰ هٰذا قِراءةُ ابْنِ عَبّاسٍ وَعَاصِمَ والحَميدِيّ: «ليعلم أَهْل الكِتاب» وقَرَأ ابْنُ مَسعودٍ وابْنُ جُبَيْرٍ «لِكَي يَعلَم» فَهاتان الآيتان تَفسير لِزيادتها، وسَبَب النّزول يَدلّ عَلى ذٰلك، وهو أَنّ المُشرِكين كانوا يقولون: إنّ الأَنبياء مِنّا، ومَع ذٰلك كَفَروا بِهم، فأَنزَل الله: ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾.

هٰذا وإن كانت «لا» لَم يَسبقها فِعل فيه مَعنى النَّفي أَو لَم يَسبقها نَفْي فإنّ الفِعل بَعْدها وهو «العِلم» وَقَع عَلى النَّفي، فاعتُبِر هٰذا كأَنّه وَقَع عَلى العِلم، فَزيدت «لا» هُنا لِتأكيد النَّفي المَوجود فيما وَقَع عَلَيه العِلم، ويُحكَم لِلعِلم بِحُكْم النَّفي، فيَدخل الحَرف «لا» عَلى العِلم تَوكيدًا لِهٰذا النَّفي، والمُراد تأكيد نَفْي ما دَخَل عَلَيه العِلم، وهو: أَن يَعلَم أَهْل الكِتاب أَنّهم لا يَقدرون عَلى شيء مِن فَضْل الله، خِلاف ما في

---

(١) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ٣٤.

(٢) سُورَةُ الأَعرافِ الآية ١٢.

(٣) سُورَةُ الحَديدِ الآية ٢٩.

(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ: المُفَصَّلِ جـ٨ ص١٣٦.

زَعْمهم أنّهم أَحِبّاء الله وأَهْل رِضوانه، فدَخلَت «لا» لِتأكيد نَفْي أَنّهم أَحِبّاء الله وأَنّهم أَهْل رِضوانه، ونَفْي هٰذا بِمَثابة تَقدُّم شَيء يُفيد نَفْي العِلم، ودَخلَت «لا» عَلى العِلم لِتأكيد هذا النَّفي.

وأَما قَوله تَعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١﴾[1] فإنّها لَيست زائدة، لأَنّ المَعنى: لا أُقسِم بِيَوم القِيامة وعَلى وُقوع هٰذه القِيامة، لِظُهورها ووُضوح أَدِلّتها وثُبوتها، ومَع ذٰلك فإنّي أُقسِم بِها، فهٰذا تَلويح بِالقَسَم مَع العُدول عَنه، وهو أَوقَعُ في الحِسّ مِن القَسَم المُباشِر، وهٰذا الوَقْع هو المَقصود مِن الآية، وهو يَتمّ أَحْسَن تَمام بِهٰذا الأُسلوب الخاصّ الّذي يَتكرَّر في مَواقع مُختلِفة مِن القُرآن الكَريم ثُمّ يُكرِّر مِن وَرائه حَقيقة القِيامة، وحَقيقة النَّفْس اللَّوّامة[2]. لأَنّ المَقام مَقام تَكذيب وإنكار لِيَوم القِيامة ويَوم البَعث، فَناسَب هٰذا الأُسلوب، وهو إرادة القَسَم مَع العُدول عَنه، لِيَكون لَه الوَقع المُؤثِّر في المُنكِرين المُكذِّبين لِيَوم القِيامة، وهٰذا يُناسِب القَول بِأَنّ «لا» رَدٌّ عَلى كَلام سابِق من المُكذِّبين[3].

فاعْتِبارها نافية عَلى الأَصل أَوقَعُ في الحِسّ مِن اعْتِبارها زائدة، لأَنّ المَعنى واحِد في كِلتا الحالتين وهٰذا القَسَم بِيَوم القِيامة إلاّ أَنّ اعْتِبار لا نافية عَلى الأَصل أَي عُدول عَن القَسَم ثُمّ إرادته لَه مِن الأَثَر والوَقع في الحِسّ ما لا يَكون إذا اعتُبِرَت «لا» زائدة.

وهٰذا يَظهر في آية سُورَةِ الوَاقِعَةِ ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥﴾[4] فالعَرَب تَعرِف مَواقع النّجوم، والنُّجوم لَها مَنفَعة جَليلة في حَياتهم، لأَنّهم كانوا يَعرِفون بِها الشَّرق والغَرب لَيلاً وهُم يَسيرون في الصَّحراء، فَجاء القُرآن الكَريم يُقسِم بِشَيء لَه أَهَمِّيته في حَياتهم، فَقال: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥﴾ لأَنّه أَمْر مَعروف لَدَيكم

---

(١) سُورَةُ القِيامَةِ الآية ١.

(٢) أُنْظُرْ في ظِلال القُرآنِ جـ٢٠ ص٢٠٥.

(٣) أُنْظُرْ مُشْكِلَ القُرآنِ ص١٤٧.

(٤) سُورَةُ الوَاقِعَةِ الآية ٧٥.

ولَه مِن المَنافع العَظيمة الّتي بِها تَسترشِدون وأَنتم في جَوف الصَّحراء الشّاسِعة، فالقَسَم بِها لا يَزيدها تَعظيمًا، لأَنّها عَظيمة حَقًّا تَعرِفون ذٰلك، ولٰكنّي أُقسِم بِها وإنّه لَقَسَم لَو تَعلَمون عَظيم، أَي لَو كُنتم مِن ذَوي العِلم لَعَلِمتم عِظَم هٰذا القَسَم فعَدَل عَن القَسَم أَوّلاً ثُمّ لَوَّح به.

وهٰذا الأُسلوب لَه وَقْعه وأَثَره في النَّفْس.

وقَوله تَعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[1].

فالزَّمَخْشَري جَعَل «لا» الأُولى مَزيدة لِتأكيد مَعنى القَسَم، كَما زيدت في «لِئلاّ يَعلَم أَهْل الكِتاب» لِتأكيد وُجوب العِلم، (يُؤمِنون) جَواب القَسَم. ثُمّ قال: فإن قُلْت: هَلاّ زَعَمْت أَنّها زيدت لِتَظاهُر لا في (لا يُؤمِنون)وأَجاب: بِأَنّه يَمنَع مِن ذٰلك اسْتِواءُ النَّفي والإثبات فيه وذٰلك قَوله تَعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾[2].

وأَرى ـ والله أَعلَم ـ أَنّ «لا» في المَوضِعَين لَيست زائدة، أَمّا «لا» الأُولى، فإنّها لِنَفْي الكَلام السّابِق وهو: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾﴾[3]، فَلا ورَبّك لا يُؤمِنون أَي فلا يَجيئونك مُستغفِرين مُؤمنين، فـ«لا» جاءت لِلنَّفي عَلى الأَصل، وأَمّا «لا» الثّانية فهي لِتأكيد هٰذا النَّفي، والتّأكيد هُنا بِطَريق التَّكرار لا بِالزِّيادة وكَأَنّ الجُملتَين كُرِّرتا أَي فلا يَستغفِرون والله لا يُؤمِنون فالتَّكرار هُنا بِمثابة تَكرار الجُملة. جُملة «لا» الأُولى الّتي نَفَت ما جاء قَبْلها، وجُملة «لا» الثّانية (لا يُؤمِنون)، فكِلْتا الجُملتين لِتأكيد مَعنى أَنّهم لا يُؤمنون.

---

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٦٥.

(٢) سُورَةُ الحَاقَّةِ الآيات ٣٨ ـ ٤٠، أُنْظُر الكَشَّافَ جـ١ ص٤٠٩.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٦٤.

وأمّا قَوله تَعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[1] فيُريد: وما يُشعِركم أنّها إذا جاءت يُؤمِنون. فَزادَ «لا»، لأَنّهم لا يُؤمِنون إذا جاءت.

وَجاء في تَفسير الطَّبريّ: وما يُشعِركم أَيّها المُؤمِنون بِأَنّ الآيات إذا جاءت هَؤلاء المُشرِكين بالله أَنّهم لا يُؤمِنون به، ففتَحوا الهَمزة مِن «أَنّ» ومِمّن قَرَأ بِذٰلك عامّة قُرّاء أَهْل المَدينة والكوفة وقالوا: أُدخِلَت «لا» في قَوله تَعالى: (لا يُؤمِنون) صِلة، كَما أُدخِلَت في قَوله: ما مَنَعك أَلاّ تَسجد، وفي قَوله تَعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾[2]، وإنّما المَعنى: وحَرام عَلَيهم أَن يَرجِعوا، وما مَنَعك أَن تَسجد «وقد تأول قوم قرأوا ذلك بفتح الألف من أنها بمعنى لعلها، وذكروا أن ذلك كذلك في قِرَاءَةِ أُبَيٍّ بْنِ كَعْبٍ» اهـ.

أَمّا مَن قَرَأها بِكَسر إنّ فإنّه يَجعَل الكَلام تامًّا عِند دُخول: ﴿وما يُشعِركم﴾ ثُمّ يَبتدىء، فيَقول: إنّها إذا جاءت لا يُؤمِنون.

وأمّا قَوله تَعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾، فقَد اختَلَف العُلَماء فيها.

وأَرى ـ والله أَعلَم ـ إن جَعَلْنا «حَرام» بِمَعنى «وَجَب»، فَهي غَير زائدة أَمّا إن جَعَلْناها بِمَعنى «مَنْع» فَهي زائدة.

وَجاء في تَفسير الطَّبَرِيِّ عَن مجاهِدٍ: «وما يُشعِركم وما يُدركم أَنّكم تُؤمِنون إذا جاءت ثُمّ استُقبِل بِخَبَرهم عَنهم، فَقال: إذا جاءت لا يُؤمِنون وعَلى هٰذا التّأويل قِراءة مَن قَرَأ ذٰلك بِكَسر أِلف أَنّها عَلى أَنّ قَوله: إنّها إذا جاءت لا يُؤمِنون» خَبَر مُبتدأ مُنقطع عَن الأَوّل، ومِمّن قرأ ذٰلك كَذٰلك بَعْض قُرّاء المَكّيين والبَصْريّين. اهـ[3].

---

(١) سُورَةُ الأَنْعام الآية ١٠٩.

(٢) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ٩٥.

(٣) تَفْسِيرِ الطَبَرِيّ جـ٧ ص٢١١.

والصَّحيح أَنّها غَير زائدة، لأَنّنا لَو جعَلْناها زائدة، فالمَعنى يكون بَعيدًا لأَنّه إن أَراد: وحَرام عَلى قَرْيَة أَهْلَكناها أَن يَرجِعوا إلى الدُّنيا، فَهٰذا ما لا فائدة فيه، وإِن أَراد التَّوبة، فالتَّوبة لا تُحرَم، ولِهٰذا قيل: في الكَلام إضمار أَي: وحَرام عَلى قَرْيَة حَكَمْنا بِاسْتِئصالها أَو بِالخَتْم عَلى قُلوبهم أَن يَتقبّل مِنهم عَمَل، لأَنّهم لا يَرجِعون أَي: لا يَتوبون، وهٰذا هو ما يُوافِق تَفسير حَرام وَجْب[1].

ثامِنًا: التَّوكيد بزِيادة «الواو»

الواو حَرْف مِن الحُروف الّتي تكون عامِلة وغَير عامِلة، فالعامِلة مِثل واو القَسَم.

أَمّا غَير العامِلة، فَتأْتي لِمَعانٍ أَهَمّها العَطف وهو أَصْل اسْتِعمالها في اللُّغة، وقَد تكون للاسْتِئناف والقَطع وهي الّتي تكون بَعدها جُملة غَير مُتعلِّقة بِما قَبْلها في المَعنى ولا مُشارِكة لَها في الإعراب، كَقَوله تَعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾[2] وكَما في قَوله تَعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾[3] وقَد تَدخل عَلى الحال وتُسمّى واو الحال، وغَير ذٰلك مِن المَعاني الّتي استُعمِلَت فيها عَلى الأَصل ويَتمّ التَّركيب بِها وتأْتي في غَير مَعانيها الأَصليّة الّتي وُضِعَت لَها، وتكون زائدة لِلتّأكيد، كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾[4] بِدَليل سُقوطها في آية سُورَةِ الشُّعَرَاءِ ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨﴾[5]. قال الزَّمَخشَريّ: دَخلَت الواو هُنا لِتأكيد لُصوق الصِّفة بِالمَوصوف الدّالّة عَلى أَنّ اتِّصافه بِها أَمْر ثابت مُستقِرّ[6].

وضابِط هٰذه الواو أَن تَدخل عَلى جُملة صِفة لِنَكرة ومِنه قَوله تَعالى: ﴿وَيَقُولُونَ

---

(١) أُنْظر الطَبَريّ جـ ١١ ص٣٤٠.

(٢) سُورَةُ الأَنْعام الآية ٢.

(٣) سُورَةُ الحَجِّ الآية ٥.

(٤) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٤.

(٥) سُورَةُ الشُّعَراءِ الآية ٢٠٨.

(٦) أُنْظر الكَشّافَ جـ٣ ص٤٤٤.

سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْۚ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾[١].

وقَوله تَعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[٢]، فالواو هُنا لِتأكيد لُصوق الصِّفة، وهو الخَراب الّذي لَحِق بِالقَرْية بِالمَوصوف.

تاسِعًا: حَرْف الجَرّ «في»

جاء في الأَشْمونِيِّ[٣] تأْتي في لِلتَّوكيد، وهي الزائدة لِغَير تَعويض، أَجاز ذٰلك الفارسيّ في صورة كَقَوله:

أَنـا أبـو سَـعْـدٍ إذا الـلَّـيْـلُ دَجَـا   يُـخَـالُ فِـي سَـوادِهِ يَـرَنْـدَجَـا

وأَجاز بَعْضهم في قَوله تَعالى: ﴿۞وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾[٤]. اهـ.

وأَرى ـ والله أَعلَم ـ أَنّ سَبَب مَجيئها زائدة لِلتّأكيد، هو أَنّه يَجوز الاسْتِغناء عَنها، فيَتعدّى الفِعل إلى مَجرورها تَعْدية مُباشِرة، وإنّما جيء بِها لِتَوكيد معَنىً في الآية وهو: أَنّه يَجب الطّاعة وعَدَم العِصْيان لِلأَمر (اركبوا) وأَنّ الحَياة والرَّحمة والنَّجاة سَتكون في رُكوب هٰذه السَّفينة، إذ أَنّ النَّجاة مِن الغَرَق والرَّحمة مِن العَذاب لَم يَتحقَّقا إلاّ بَعْد أَن دَخَل المُؤمنون في داخِل السَّفينة امْتِثالاً لأَمْر الآمر، ولِيَعلَم وَلَد الّذي قال: سَآوي إلى جَبَل يَعصمني مِن الماء قال: لا عاصِم اليَوم مِن أَمْر الله إلاّ مَن رُحِم، فكانت الرَّحمة والنَّجاة لِمَن دَخَل في السَّفينة لا في مَكان آخَر غَير داخِل السَّفينة، فلِهٰذا الغَرَض جاءت زِيادة«في» في الآية، والله أَعلَم.

---

(١) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٢٢.

(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٥٩.

(٣) الأَشْمُونِيُّ جـ٢ ص٢١٩.

(٤) سُورَةُ هُودِ الآية ٤١.

عاشِرًا: الكاف

الأَصل في الكاف أَن تكون لِلتَّشبيه، وَقال بَعْض العُلَماء: إنّها تأْتي لإرادة التَّوكيد كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] أي لَيس شَيء مِثله فَزيدت الكاف هُنا لِتَوكيد نَفْي المِثل، لأَنّ زِيادة الحَرف بِمَثابة إعادة الجُملة ثانيًا، ولأَنّ نَفْي مِثل المِثل يَستلزِم مِنه نَفْي المِثل، فَجاء تأْكيد نَفْي الشَّبيه بِالله سُبحانه وتَعالى. قال التَّفْتَازانِيُّ في حاشِيَة العَضُدِ، لأَنّ النَّفي يَعود إلى الحُكم لا إلى المُتعلِّقات فقَولنا: لَيس كابْن زَيد أَحَد يَدلّ ظاهرًا عَلى أَنّ لِزَيد ابْنًا، وإن كان يُحتمَل أَن يَكون نَفْي المِثل لَه بِناءً عَلى عَدَمه، وقَد يُجاب بِمَنع إثبات مِثله تَعالى كَيف وهو مِن قَبيل الظّاهِر، ونَقيضه وهو نَفْي مِثله قطعيّ اهـ[2].

وقد اختَلَف العُلَماء في هٰذا، فمِنهم مَن قال: إنّها مِن باب الكِناية لِلمُبالَغة والتَّنزيه فهي باقية عَلى حَقيقتها مِن نَفْي مِثل مِثله، لٰكنّ المُراد لازِم ذٰلك وهو نَفْي مِثله، وإنّما كان لازمًا لأَنّه لَو كان لَه مِثل لَكان هو مِثلاً، فَلا يَصحّ نفي مِثله ولأَنّ مِثل الشَّيء مَن يَكون عَلى أَوصافه، فإذا نَفَوه عَمَّن يُماثِله فَقَد نَفَوه عَنه ونَظيره: مِثلك لا يَبخل فإنّهم نَفوا البُخل عَن مِثله، والمُراد نَفْيه عَنه، فلَيس المُراد بِالذّات مِن الآية حَقيقتها مِن نَفْي مِثل المِثل حَقّ يَلزَم وُجود المِثل وقَد صَرَّحوا بأَنّه لا يَضرّ اسْتِحالة المَعنى الحقيقيّ لِلكِناية، فَضلاً عَن اسْتِحالة لازِمها لأَنّ المَعنى الحَقيقيّ لَها غَير مَقصود مِنها بالذّات[3].

وهٰذا هو ما أَرجِّحه، لأَنّ الكاف استُعمِلَت عَلى أَصْلها وهو التَّشبيه[4].

---

(١) سُورَةُ الشُّورَى الآية ١١.

(٢) الأَشْمونِيُّ حاشِيَةُ الصَّبَّانِ جـ٢ ص٢٢٥.

(٣) أُنْظُر المُقْتَضَبَ جـ٤ ص١٤٠، سِرَّ الصِناعَةِ جـ١ ص٢٩١، البَحْرَ المُحيطَ جـ٧ ص٥١.

(٤) أُنْظُر الأَشْمُونِيّ حاشِيَةَ الصَّبَّانِ جـ٢ ص٢٢٢.

حادي عَشَر: الفِعل «كان»

الأَصل في «كان» الفِعل الماضي الدّالّ عَلى المُضيّ والانْقِطاع، ولٰكنّه يأتي في القُرآن الكَريم لِغَير هٰذا المَعنى مِن الدّلالة عَلى المُضيّ، فإنّه يَجيء ويَدلّ عَلى الأَزمِنة الثّلاثة، بِأَن يَكون بِمَعنى الأَزَل والأَبَد وحينئذ فالفِعل (كان) جاء لِتَوكيد مَعنىً مُراد في الآية لأَنّه جاوَز اسْتِعمالَه الّذي وُضِع لَه في اللُّغة إلى ما هو أَوسَع وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٧﴾[1] وهٰكذا في كُلّ صِفة مِن صِفات الله سُبحانه وتَعالى.

وتُعَدّ «كان» هُنا بِمَثابة «إنّ» المُؤكِّدة، كَما لَو قيل: إنّ الله عَليم حَكيم. فهٰذا تأكيد.

ومَع «كان» تأكيد أَيضًا، لأَنّها تَدلّ حينئذ عَلى الدَّوام والثُّبوت الأَزَل والأَبَد.

ولا نَقول عَنها إنّها زائدة ـ مِن زاوية أَنّه يُمكِن الاسْتِغناء عَنها في الكَلام لأَنّ لَها عَملاً لَفْظيًّا في الجُملة الدّاخِلة عَلَيها، وإنّما يُمكِن أَن نَقول عَنها إنّها زائدة مِن زاوية أَنّها خَرَجَت مِن اسْتِعمالها عَلى الأَصل، وهو دَلالتها عَلى المُضيّ المُنقطِع إلى مَعنى الأَزَل والأَبَد.

ولِذا قال الزَّمَخشَريُّ[2] وتَدلّ كان عَلى وُجود الشَّيء في زَمان ماضٍ عَلى سَبيل الإيهام ولَيس فيه دَليل عَلى سابِق، ولا عَلى انقِطاع طارئ قال الزَّمَخشَريّ هٰذا في قَوله تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٥٠﴾[3] وفي قَوله تَعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[4]. اهـ.

وَتأْتي «كان» في القُرآن عَلى الأَصل في الدَّلالة عَلى مَعنى المُضيّ المُنقطِع مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[5].

---

(١) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٧.

(٢) الكَشّافُ جـ١ ص٣٠٧.

(٣) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٥٠.

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١١٠.

(٥) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٤٨.

أمّا قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾[1]، فإنّها تَدلّ عَلى الأَزمِنة الثّلاثة، فَهي مُؤكّدة لِلمَعنى المُراد، وكَأَنّ (كان) «إنّ» في الآية كَما كَأَنّ «إنّ» كُرِّرَت مَرّتَين أَو «كانت» بِمَثابة اللاّم المُؤكِّدة الّتي تَدخل عَلى خبَر «إنّ».

فهٰذه الآية ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ فيها ثَلاثة تَوكيدات، الأَوّل «إنّ»، والثّاني «كانت» الّتي هي بِمَنزِلة اللاّم الدّاخِلة عَلى خَبَر إنّ، الثّالث التَّقديم، تَقديم مَعمول الخَبَر المُفيد لِلاخْتِصاص.

وقَوله تَعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا﴾[2]، فاليَوم في الآية هو يَوم القِيامة ويَوم الحَشْر، وهو في المُستقبَل، فَجيء بِـ «كان» هُنا لِلدّلالة عَلى الاسْتِقبال، وفائدتها تَوكيد مَجيء هٰذا اليَوم لا مَحالة.

فهٰذه المَواقع أَتَت فيها «كان» لِلتّأكيد وحُكِم بِزِيادتها لِلتّأكيد مِن زاوِية أَنّها تَخطّت المَعنى الّذي وُضِعَت لَه في أَصْل اللُّغة إلى الدَّوام والاسْتِقبال والأَزَل، ولٰكنّها لَيست زائدة زِيادة مَحْضة، لأَنّ لَها عَملاً لَفْظيًا في الجُملة الدّاخِلة عَلَيها، وذٰلك لأَنّها ما زالت تَدلّ عَلى الحَدَث وهو الفِعل الّذي هو أَصْلها، وإنّما تَجاوزَت هٰذا وتَوسَّعَت في دَلالتها عَلى الأَزمِنة لأَجْل إفادة تَوكيد مَعنًى مُراد في الكَلام.

أَمّا زِيادتها مِن جِهة أَنّه لا عَمَل لَها، فَقَد تأْتي زائدة ولا تُفيد تَوكيدًا وإنّما تُفيد فَقَط الإشارة إلى الزَّمَن المُضيّ الّذي هو أَصل مَعناها وهٰذا كَما في قَول الشّاعِر:

فـي لُـجّـةٍ غَـمَـرَتْ أبـاكَ بُـحُـورُهَـا　　　فِـي الـجَـاهِـلِـيّـةِ كَـان والإِسْـلامِ

وقَوله تَعالى: ﴿وَمَا عِلۡمِي بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[3] والتّقدير: بِما يَعمَلون.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١٠٣.

(٢) سُورَةُ الدَّهْرِ الآية ٧.

(٣) سُورَةُ الشُّعَرَاء الآية ١١٢.

ثاني عَشَر: الجُملة الاعْتِراضيّة

سَبَق أَن بيّنتُ في هٰذا الباب «باب الزِّيادة» الحُروف الزائدة الّتي تُزاد في الكَلام لإرادة مَعنى التَّوكيد، وكَذٰلك الفِعل «كان» يأتي لإرادة التّوكيد، وقَد تُزاد جُملة كامِلة في الكَلام حَشْوًا أَو بَين كَلامَين مُتَّصِلَين مَعنىً فتَعترِض بَين الفِعل والفاعِل أَو بَين المُبتدأ أو خَبَره، لإرادة مَعنىً مِن المَعاني، وهي جُملة لا مَحلّ لَها مِن الإعراب.

وقَد جاءت في القُرآن الكَريم جُمَل مُعترِضة كَثيرًا، وهي تُشير إلى مَعنىً مِن المَعاني مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾[١].

فالجُملة المُعترِضة في الآية (**سُبحانه**) وهي لا مَحلّ لَها مِن الإعراب اعترَضَت بَين كَلامَين مُتّصِلَين، وهُما (**ويجعلون لله البنات**) (**ولهم ما يشتهون**) فالجُمْلتان مُتّصِلتان مَعنىً، وجاءت الجُملة (**سبحانه ولهم ما يشتهون**) لتكن وهي تَنزيه المَولى عَمّا نَسَبوه إلَيه وهو أَن يَكون لَه بَنات.

والفَرق بَين زِيادة حَرْف في الكَلام وبَين الجُملة المُعترِضة، هو أَنّ الجُملة تُفيد مَعنىً مُستقِلاً بِنَفْسها، ويُراد بِها إفادة الكَلام تَقْوِيةً وتَسديدًا أَو تَحسينًا[٢].

أَمّا الحَرف الزّائد، فَلا يَدلّ عَلى مَعنىً مُستقِلاً بِنَفْسه، وإنّما هو في الكَلام كالجُزء مِن الكَلِمة الّتي يُزاد فيها.

ولِهٰذا فإنّ الجُملة المُعترِضة نَوع مِن أَنواع الإطناب يقال لَه: التّكميل، يُؤتى بِه في الكَلام لإفادة مَعنىً زائد عَلى الكَلام يَتمّ الغَرَض الأَصليّ بِدونه، ولا يَفوت بِفَواته فيَكون فاصِلاً بَين الكَلام لِلتَّقْوية والتّأكيد، بِخِلاف الحَرف ما فإنّه لَيس بإطناب، وإنّما زِيد لِتَوكيد مَعنىً في الكَلام فَقَط بِدون زِيادة مَعنىً في الكَلام، ويَخلو الكَلام مِن التَّوكيد إذا ما خَلا مِن هٰذا الحَرف.

---

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٥٧.

(٢) أُنْظُر المُغْنِي جـ٢ ص٤٩.

أَمّا الجُملة المُعترِضة فَتارة تَكون مُؤكِّدة وَتارة تَكون مُشدِّدة، لأَنّها إمّا أَنْ تَدلّ عَلى مَعنىً زائد ما دَلّ عَلَيه الكَلام بَل دَلّت عَلَيه فَقَط فهي مُؤكِّدة، وإمّا أَن تَدلّ عَلَيه وعَلى مَعنىً زائد فَهي مُشدِّدة، أَي مُقوِّية لِلتّأكيد.

وتَميَّز الجُملة المُعترِضة عَن الحاليّة بِكَونها طَلَبيّة كَقَوله تَعالى: ﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ﴾[1].

فَقَوله تَعالى: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ مُعترِض بَين ﴿وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ﴾.

الحاجة إلى الجُملة المُعترِضة:

سَبَق أَن بيَّنتُ أَنّ الجُملة خاضِعة لِمُقتضى الظُّروف الّتي تقال فيها، فتَخلو مِن التَّوكيد إذا كان المَقام مَقام تَصديق، وتُؤكِّد إذا كان المَقام مَقام تَردُّد أَو إنكار.

ومِن ثَمّ احتيج إلى الجُملة المُعترِضة، لأَنّ المَقام يَحتاج إلى تَقرير ما قَبْل أَو يَحتاج إلى الإشارة إلى المَعنى يُفيد الكَلام تَقْوية المَعنى المُراد والحَثّ عَلَيه.

وبِهٰذا فإنّ الجُملة المُعترِضة تأْتي في الكَلام لأَسباب اقْتَضاها الحال. مِثال ذٰلك: قَوله تَعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ عَلِمۡتُم مَّا جِئۡنَا لِنُفۡسِدَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[2]. فَقَوله تَعالى: **(لقد علمتم)** اعْتِراض بَين القَسَم والمُقسَم عَلَيه **(ما جئنا لنفسد في الأرض)** فالمَقام مَقام تَعجُّب مِن التُّهمة الّتي وُجِّهَتِ إلَيهم، وأُريد إثبات البَراءة، ونَفْي المَجيء لِلسَّرِقة، فَجيء بِالجُملة المُعترِضة **(لقد علمتم)** لإقامة الحُجّة عَلى أَنّهم غَير سارِقين، وما جاؤوا لِيَسرقوا، والحُجّة هي أَنّ الّذين يُوجِّهون التُّهمة يَعلَمون أَنّهم ما جاؤوا لِيَسرقوا، فَكَيف يَسرقون، وكَيف تُوجَّه إلَيهم مِثل هٰذه التُّهمة، فالكَلام فيه تأكيد عَلى أَنّهم ما جاؤوا لِلسَّرِقة، وذٰلك بِالقَسَم، وزِيد مَعنى التّأكيد بِالجُملة المُعترِضة، وهي **(لقد علمتم)** أَي: أَنتم

---

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٣٥.

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ الآية ٧٣.

أَنْفُسكم تَعلَمون أَنّنا ما جِئنا لِلسَّرقة، فالمُراد بالجُملة المُعترِضة هُنا تَقرير إثبات البَراءة مِن تُهمة السَّرقة.

ونَجد في قَوله تَعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾[1].

فالجُملة (**وكذٰلك يفعلون**) مُعترِضة بَين كَلام بَلقيس، بَين ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ وبَين قَولها: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ فالكَلام مِن أَوّله أُكِّد بِـ«إنّ»، ولٰكِن لَمّا أَرادت بَلقيس تَقرير هٰذا الكَلام المُؤكَّد بإنّ، قالت: (**وكذٰلك يفعلون**) لِتَقرير وتأكيد هٰذا المَعنى المُؤكَّد بإنّ، وهٰذا لأَنّ الآية السّابِقة لِهٰذه الآية وهي ﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾﴾[2] فالمَقام في هٰذه الحال مَقام مَن يَرغب في الحَرب في القِتال، فأَكّدَت بَلقيس رَغْبتها في عَدَم الحَرب والقِتال، بالتّأكيد عَلى أَنّ المُلوك إذا دَخلوا قَرْية أَفسَدوها ولا شَكّ.

وهٰكذا في قَوله تَعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾[3].

فَقال: (**منها من ثمرةٍ**) لِتأكيد المَعنى السّابق، وهو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ أَي: التّشابه في الشّكل واللّون والاخْتِلاف في الطّعم. أَي أَنّ المَثَل يُضرَب يكون مَعروفًا في الدّنيا لَدى الإنسان ولٰكنّ الاخْتِلاف في أَشياء أُخرى، فَناسَب هٰذا التّأكيد بِالجُملة المُعترِضة، لأَنّ المَقام مَقام سؤال.

وقال الزَّمَخشَريّ: «فإن قُلتَ: كَيف مَوقع قَوله: (**وأتوا به متشابها**) مِن نَظْم الكَلام؟ قُلتُ: هو كَقَولكَ: فُلان أَحسَنَ بِفلان، ونِعْم ما فَعَل، ورأى من الرأي كَذا

(١) سُورَةُ النَّمْلِ الآيتان ٣٤، ٣٥.

(٢) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٣٣.

(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٥.

وكان صَوابًا ومنه قَوله تَعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ٣٤﴾ وما أَشبَهَ ذٰلك مِن الجُمل الّتي تُساق في الكَلام مُعترِضة لِلتَّقرير» اهـ[1].

وهٰذا أَيضًا في قَوله تَعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧﴾[2].

في هٰذه الآية اعْتِراضان: الأَوّل «وإنّه لَقَسَم» بَين القَسَم وجَوابه، والثّاني «لَو تعلَمون» بَين الصِّفة والمَوصوف فالمُراد مِن الاعْتِراض تَعظيم شأْن ما أُقسِم بِه مِن مَواقع النُّجوم، وتأكيد إجلاله في النُّفوس.

وقَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾[3]، هٰذه الآية جاءت بَعْد الإخبار بِأَنّ الكافِرين لَهُم نار أَحاط بِهِم سُرادِقها، فَناسَب بَعْد ذٰلك أَن يأتي الوَعد لِلمُؤمِنين، ولِهٰذه أَكَّد بإنّ في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ﴾ فالمُؤمنون لَهُم جَنّات عَدَن، وأَكَّد هٰذا المَعنى بِالجُملة الاعْتِراضيّة ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾ لِلتّأكيد عَلى أَنّهم لا مَحالة لَهُم جَنّات عَدَن، لأَنّنا لا نُضيع أَجْر مَن أَحسَنَ عَملاً.

فَلا شَكّ في أَنّ لَهُم جَنّات عَدَن، ولِهٰذا إعراب ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾ خَبَرًا لإنّ لا يُؤدّي هٰذا المَعنى المُؤكَّد، لأَنّه لَكَلام أُكِّد أَوّلاً بإنّ ثُمّ باسْم الإشارة والمُسنَد، ثُمّ التّأكيد بِالجُملة المُعترِضة، وهٰذا لا يَكون مَع إعراب ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾ خَبرًا لإنّ.

وقَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭ﴾[4]، فَقَوله تَعالى: (واللّٰهُ اعلم بما ينزل) اعْتِراض بَين الكَلامَين وذٰلك، لأَنّ

---

(١) الكَشّافُ جـ١ ص٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢) سُورَةُ الوَاقِعَةِ الآيات ٧٥ ـ ٧٧.

(٣) سُورَةُ الكَهْفِ الآيتان ٣٠، ٣١.

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ١٠١.

الكُفّار قالوا لِلنَّبيِّ ﷺ: «إنّما أَنتَ مُفترٍ» فاعترَض بِقَوله: **(والله أعلم بما ينزل)** إجابة وتأكيد عَلى أَنّ الله سُبحانه وتَعالى هو الّذي ينسخ آية مَكان آية وهو يَعلَمها ويُنزِل غَيْرها لِمَصلحة العِباد، ومُحمَّد ﷺ لَيس بِكاذِب ولٰكنّهم لا يَعلَمون، ولِذٰلك كان خِتام الآية: بَل أَكثَرهم لا يَعلَمون.

وقَد يَكون الكَلام يَحتاج الإشارة إلى شَيء يَقتضيه المَقام، وهٰذا في قَوله تَعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾[1] فقَوله: **(سبحانه ولهم ما يشتهون)** اعْتِراض بَين الجُملتَين واقْتَضاه المَقام لأَنّ المُشرِكين جَعَلوا المَلائكة بَنات الله وهو مُنزَّه عَن الوَلْد، وكانوا يَكرَهون البَنات أَمّا **ما** يَشتهونه وهو البَنون جَعَلوه لأَنْفُسهم فالمَقام مَقام تَنزيه الله عَمّا زَعَموه، ولِهٰذا جيء بِالجُملة الاعْتِراضيّة.

وتأْتي الجُملة الاعْتِراضيّة لِقَصْد التَّبرُّك مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[2] فقَدَّم المَشيئة قَبْل الانْتِهاء مِن الكَلام لِقَصْد التَّبرُّك.

وتأْتي أَيضًا لِلتَّرغيب، كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[3] فقَوله تَعالى: **(إنّ اللّهُ يُحبّ التَّوّابين ويُحبّ المُتطهِّرين)** اعْتِراض وَقَع بَين قَوله تَعالى: **(فأْتوهنّ)** وبَين **(نساؤلكم حرثٌ لكم)** وهُما مُتّصِلان مَعنىً، والجُملة الثّانية بَيان لِلأولى فكَأَنّه سُبحانه وتَعالى قال: فأْتوهنّ مِن حَيث يَحصل مِنه الحَرْث، فأَتى في هٰذا بِالجُملة المُعترِضة لِلتَّرغيب في هٰذا، ولِلتّأكيد عَلى أَنّ الغَرَض الأَصليّ في الإتيان هو طَلَب النَّسْل لا اقْتِضاء الشَّهوة، فَلا تأْتوهنّ إلاّ مِن حَيث يأتي الغَرَض.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٥٧.
(٢) سُورَةُ الفَتْح الآية ٢٧.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآيتان ٢٢٢، ٢٢٣.

﴿فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[1] فاعتَرَض بَين قَوله: (ووَصَّينا) وبَين الموصى بِه (أن اشكر لي ولوالديك) وفائدة الجُملة المُعترِضة هُنا إذكار الوَلَد بِما كابَدَته أُمّه مِن المَشَقّة في حَمْله وفِصاله، وفي هٰذا حَثٌّ وتَرغيب وزِيادة تأكيد عَلى برّ الوالِدَين، ولِهٰذا قَرَن شُكْرَه بِشُكْر الوالِدَين.

وعَلى العُموم، وجه حسن الاعتراض حسن الافادة مع أن مجيئه ما لا معول عليه في الإفادة، فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث ترقبها[2].

---

(١) سُورَةُ لُقْمانَ الآية ١٤٠.

(٢) الإِيضَاحُ للقَزْوينيِّ ص٣١٧.

الباب الرابع

التوكيد بغير أداة

التَّوكيد بِغَير أَداة

في الأَبواب الثَّلاثة السّابِقة عَرَضتُ لِكُلّ تَوكيد كان بِتكرار أَو بِما يَقوم مَقام التَّكرار، وهو التَّوكيد بِالأَداة.

ثُمّ عَرَضتُ لِلأَدَوات الّتي تَختصّ بِالأَسماء، والأَدَوات الّتي تَختصّ بِالأَفعال فالأَدَوات المُشتَرَكة بَين الأَسماء والأَفعال، ثُمّ عَرَضتُ لِلتَّوكيد بِالحُروف الزّائدة.

أَمّا هُنا في هٰذا الباب، فالتَّوكيد فيه لا يَكون مِن جَرّاء أَداة أَو تكرار، وإنّما هو تَوكيد جاء مِن نَظْم الكَلام بِطَريق خاصّ، وبِنَظْم خاصّ أَفاد تَوكيدًا لِلسّامع أَو لِلقارىء.

وأَهَمّ هٰذه الطُّرُق في نَظْم الكَلام هي:

أَوّلاً: التَّوكيد بِالقَسَم

الغَرَض مِن القَسَم تَوكيد ما يُقسَم عَلَيه، لإزالة الشَّكّ عِند المُخاطَب في إخباره عَن المُقسَم عَلَيه، ويَحسُن القَسَم في مَقام الإنكار، وَجاء القَسَم في القُرآن الكَريم لِكَمال الحُجّة وتأكيدها، وذٰلك لأَنّ كُلّ حُكْم وخَبَر يَحتاج إلى أَحَد اثْنَين، إمّا الشَّهادة وإمّا القَسَم، فذَكَره الله سُبحانه وتَعالى في القُرآن الكَريم لِكَمال الحُجّة بِالأَدِلّة القاطِعة الشّاهِدة عَلى قُدرته ووَحدانيّته، وبِالقَسَم، حَتّى لا يَبقى حُجّة لِلجاحِدين الكافِرين في يَوم القِيامة.

وهو أُسلوب مُكوَّن مِن جُملتَين، الأولى: جُملة القَسَم، والثّانية جَوابه وامتَزجَت الجُملتان حَتّى أَصْبحَتا كالجُملة الواحِدة مِثل الجُملة المُكوَّنة مِن مُبتدأ وخَبَر فجُملة القَسَم بِمَثابة المُبتدأ، وجُملة الجَواب بِمَثابة الخَبَر، ولِذٰلك فإنّ جُملة القَسَم وَحْدها لا تُفيد، وإنّما تُفيد إذا انضَمّ إلَيها جُملة الجَواب.

ودَورها في الكَلام إشعار المُخاطَب بأَنّ جُملة سَتأْتي بَعدها في الكَلام كَما يُشعِر بِذٰلك المُبتدأ، وأنّها ستَتحقَّق، ولِهٰذا فهي أَي: جُملة القَسم تُفيد تأكيد جُملة جَواب القَسَم، وهٰذا التّأكيد جاء مِن سِياق الجُملة الأُولى، وهي جُملة القَسَم ولَيس لَها أَيّ دَور مُباشِر آخَر كأَن يَكون لَها أَثَر لَفظيّ مِثل: «إنّ» الدّاخِلة عَلى الجُملة الاسْميّة أَو تُفيد تَوكيدًا بِالوَضع اللُّغَويّ مِثل لام الابْتِداء، فإنّها أَي: لام الابْتِداء تُفيد تَوكيدًا حَيث إنّها وُضِعَت في اللُّغة لأَجْل هٰذا كَما وُضِعَت إنّ، ولٰكنّ جُملة القَسَم لَم توضَع إلاّ أَنّها

تُفيد قَسَمًا عَلى تَحقُّق شَيء نَفْيًا أَو إثباتًا، والجُملتان جُملة القَسَم، وجُملة الجَواب خَبَرِيّتان، إلاّ أَنّ جُملة القَسَم لا تُعَدّ جُملة مُستقِلّة مُفيدة بِذاتها، لأَنّها لَيست هي المَقصودة، وإنّما المَقصود في الكَلام هو جُملة المُقسَم عَلَيه، ولَم يُؤتَ بِجُملة القَسَم إلاّ لإفادة تأكيد وتَحقُّق المُقسَم عَلَيه، وبِهٰذا تكون الجُملتان بِمَنزِلة الجُملة الواحِدة، وهٰذا كَجُملتَي الشَّرط والجَزاء.

ولَمّا أَشارت جُملة القَسَم إلى تَحقُّق وتأكيد جُملة الجَواب احتاجت جُملة المُقسَم عَلَيه إلى مُؤكِّد مِثل اللاّم في الفِعل المُضارِع، واللاّم وقَد في الماضي كَما سَبَق بَيانه، وإنّ في الجُملة الاسْميّة لِيُناسب هٰذا مَعنى التّأكيد والتَّحقيق الّذي أَشارت إلَيه جُملة القَسَم.

جُملة القَسَم:

جُملة القَسَم هي جُملة خَبَريّة، ولَمّا جاءت تَوكيدًا لِلخَبَر (المُقسَم عَلَيه) سُمِّيت قَسَمًا، وإن كان فيها إخبار.

ولِذٰلك قالوا إنّ قَوله تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾[1] قَسَمًا وإن كان فيه إخبار إلاّ أَنّه لَمّا جاء تَوكيدًا لِلخَبَر (المُقسَم عَلَيه) سُمِّي قَسَمًا. ولَمّا كانت الأَفعال الّتي بِجُملة القَسَم لاتَتعدّى بِنَفْسها جاؤوا بِحَرْف الجَرّ وهو الباء، لإيصال مَعنى الحَلْف إلى المَحلوف بِه (المُقسَم بِه)، هٰذا إذا كانت جُملة القَسَم جُملة فِعليّة، أَمّا إذا كانت جُملة اسْميّة، فالجُملة مُكوَّنة مِن مُبتدأ وخَبَر، ولِهٰذا دَخلَت عَلَيها لام الابْتِداء، مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝٧٢﴾[2]، إلاّ أَنّ الخَبَر مَحذوف لِطول الكَلام.

---

(١) سُورَةُ المُنَافِقُون الآية ١.

(٢) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٧٢.

المُقسَم بِه:

المُقسَم بِه في جُملة القَسَم هو كُلّ اسْم مِن أَسماء الله وصِفاته، ونَحو ذٰلك مِمّا يُعظَّم، وقَد يُقسَم بِأَشياء مِن صُنْع الله لِلدّلالة عَلى عَظَمة الخالِق، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾[1]، ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ۝٧﴾[2]، ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ۝١﴾[3].

وقَد أَقسَم الله سُبحانه وتَعالى بِنَفْسه في القُرآن الكَريم في سَبعة مَواضِع وهي: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[4]، ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[5]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾[6]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾[7]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢﴾[8]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[9]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾[10]، والباقي كُلّه أَقسَم بِمَخلوقاته، كَقَوله: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۝١﴾[11]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾[12]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ ۝١٥ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ۝١٦﴾[13].

وقَد يُحذَف المُقسَم بِه، كَقَوله تَعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[14] أَي: نَحلِف أَنّك لَرَسول الله، لأَنّ الشّهادة بِمَعنى اليَمين، بِدَليل قَوله تَعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾[15]، وأَمّا قَوله: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤﴾[16] فالأَوّل قَسَم بِمَنزلةِ **(والحَقّ)** وجَوابه «لأَملأَنّ»، وقَوله: ﴿وَالْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤﴾ جُملة اعْتِراضيّة أُريدَ بِها تَوكيد القَسَم، وقَوله

---

(١) سُورَةُ العَصْرِ الآيتان ١، ٢.
(٢) سُورَةُ الذّارياتِ الآية ٧.
(٣) سُورَةُ العادياتِ الآية ١.
(٤) سُورَةُ الذّاريات الآية ٢٣.
(٥) سُورَةُ يُونُسَ الآية ٥٣.
(٦) سُورَةُ التّغابُنِ الآية ٧.
(٧) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٦٨.
(٨) سُورَةُ الحِجْر الآية ٩٢.
(٩) سُورَةُ النِّساءِ الآية ٦٥.
(١٠) سُورَةُ المَعارِج الآية ٤٠.
(١١) سُورَةُ التِّين الآية ١.
(١٢) سُورَةُ الوَاقِعَة الآيتان ٧٥، ٧٦.
(١٣) سُورَةُ التّكْوير الآيتان ١٥، ١٦.
(١٤) سُورَةُ المُنافِقون الآية ١.
(١٥) سُورَةُ المُنافِقون الآية ٢.
(١٦) سُورَةُ صَ الآية ٨٤.

تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ ۝١﴾[1] جوابه ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤﴾[2] حُذِفَت اللاّم وقَد تَخفيفًا.

جُملة المُقسَم عَلَيه:

جُملة المُقسَم عَلَيه هي الجُملة المُؤكَّدة، فإن كانت فِعلاً وَقَع القَسَم عَلَيه، وإن كانت اسْميّة مُؤكَّدة بإنّ، فالَّذي يَقَع عَلَيه القَسَم في المَعنى الخَبَر، مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ فالقَسَم وَقَع عَلى الخَبَر (في خسر) فَهو يُؤكِّد الخُسْران دون الإنسان، وقَد يَحذف في الجَواب «جُملة المُقسَم عَلَيه» ويُبقي القَسَم لِلعِلم بِه كَقَوله تَعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾[3] عَلى أَحَد الأَقوال أنّ الجَواب حُذِف لِطول الكَلام وتَقديره لأَعَذبنهم عَلى كُفْرهم».

أَداة القَسَم:

إنّ جُملة القَسَم تَتكوَّن إمّا مِن فِعل والمُقسَم بِه وحَرْف يوصِل مَعنى الحَلْف إلى المُقسَم بِه، وإمّا مِن جُملة اسْميّة مُكوَّنة مِن مُبتدأ وخَبَر، ولِطول الكَلام يُحذَف الخَبَر في جُملة القَسَم، كَما يَجوز أَن تُحذَف الجُملة كُلّها، لِدَلالة الكَلام، كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ ۝٨٨﴾[4]، ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ﴾[5]، ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ﴾[6]، وهٰذا تَخفيفًا لِكَثرة الكَلام في أُسلوب القَسَم.

وبِالنِّسبة لِلجُملة الفِعليّة في جُملة القَسَم يُحذَف الفِعل أَيضًا تَخفيفًا واجْتِزاءً بِدَلالة حَرْف الجَرّ عَلَيه، فَيقولون بِالله لأَفعَلنّ، وأَكثَرُ الأَقسام المَحذوفة الفِعل لا تَكون

---

(١) سُورَةُ البُرُوجِ الآية ١.
(٢) سُورَةُ البُرُوجِ الآية ٤.
(٣) سُورَةُ صَ الآية ١.
(٤) سُورَةُ صَ الآية ٨٨.
(٥) سُورَةُ الفَتْحِ الآية ٢٧.
(٦) سُورَةُ الشُعَرَاءِ الآية ٤٩.

إلاّ بالواو، فإذا ذُكِرَت الباء أُتي بالفِعل، كَقَوله تَعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[1]، وقَوله تَعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾[2]، ولا تَجيء الباء والفِعل مَحذوف، وعَلَيه حَمَل بَعْضهم قَوله تَعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[3] وَقال: الباء باء القَسَم ولَيست مُتعلِّقة بـ (تُشرِك) وكَأَنّه يَقول: يا بُنيّ لا تُشرِك ثُمّ ابْتَدأ فَقال بِالله لا تُشرِك، وحَذَف لا تُشرِك لِدَلالة الكَرم عَلَيه. والقراء يقفون ويقولون: بالله إن الشرك لظلم عظيم.

وأَدَوات القَسَم خَمسة أَحْرف وهي: الباء والواو والتاء واللاّم ومِن فأَمّا الباء فَهي أَصْل هٰذه الحُروف، لأَنّها حَرْف إضافة ومَعناها الإلصاق فأَضافت مَعنى القَسَم إلى المُقسَم عَلَيه وأَلصَقَته، كَما تَدخل الباء في الفِعل (مَرَرتُ) إلى (زَيد) في قَولك مررت بزيد. ولِهٰذا فَهي أَصْل حُروف القَسَم[4] وغَيرها مِن الحُروف المَذكورة مَحمول عَلَيه إلاّ أَنّ الواو أَقرَب إلى الباء لاتِّفاقهما في المَخرَج، وأَنّ الواو لِلجَمع والباء للإلصاق، فَهُما مُتقاربان.

ولِذٰلك أُنيبَ بالواو عَن الباء وكَثُر اسْتِعمالها وحَدَث لِلفَرع ما لَم يَحدث للأَصل حَيث كانت أَكثَر الحُروف اسْتِعمالاً، واستُعمِلَت مَع حَذْف فِعل القَسَم ولٰكن لِكَون الباء أَصلاً امتازت عَن غَيْرها وذٰلك بِدُخولها عَلى المُضمَر ولا يَكون ذٰلك في الواو وبِظهور الفِعل بَعدها، وبالحَلْف عَلى سَبيل الاسْتِعطاف.

وقَد تُحذَف هٰذه الباء فيُنصَب الاسْم المُقسَم بِه كَما نَصَبوا الاسْم عَلى نَزْع الخَافِض كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[5].

ما يَجري مَجرى القَسَم:

هُناك أَلفاظ تُشعِر بِالقَسَم وهي نَوعان:

---

(١) سُورَةُ الأَنْعَام الآية ١٠٩.

(٢) سُورَةُ التَوْبَة الآية ٦٢.

(٣) سُورَةُ لُقْمَانَ الآية ١٣.

(٤) أُنْظُرْ شَرْحَ المُفَصَّلِ لابْنِ يَعِيشَ جـ٩ ص٩٨.

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ١.

النَّوع الأَوّل: (لا تَجري مَجرى القَسَم)

وهي ما تكون جارِية كَغيرها مِن الأَخبار فلَيست بِقَسَم فَلا تُجاب بِجَوابه: كَقَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾[1] وقَوله تَعالى: ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾[2]، ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٨﴾[3] فهٰذا النَّوع وهو الّذي جَرى مَجرى الأَخبار، ولَم يُجَب بِجَواب القَسَم، يَجوز فيه أَيضًا أَن يَكون قَسَمًا ولَه جَواب، فإِن كانت جملَته جارية مَجرى الخَبَر كان هٰذا القَسَم حالاً، وهٰذا مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟﴾[4] فَقَوله: **(ورفعنا)** حال غير جَواب وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[5] فَقَوله: **(لا تَعبدون)** حال، وكَأَنّه قال: خُذوا ميثاقكم مُوَحِّدين، وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[6] أَي غَير سافِكين، فيَكون حالاً مِن المُخاطَبين المُضاف إِلَيهم.

والنَّوع الثّاني: (ما يَجري مَجرى القَسَم)

لَه جَواب قَسَم، كَقَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[7]، وقَوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[8]، وقَوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[9] وقَوله تَعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[10] **(لا تَسفكون)** جَواب قَسَم وقَوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[11]. ﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾.

نَرى النَّفي بما في الّذي وَقَع جَوابًا لِلقَسَم وأُكِّد بِزيادة «مِن» في قَوله: ﴿مِنْ

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٦٣.
(٢) سُورَةُ المُجَادَلَةِ الآية ١٨.
(٣) سُورَةُ الحَديدِ الآية ٨.
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٦٣.
(٥) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٣.
(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٤.
(٧) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٨٧.
(٨) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٣٨.
(٩) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٣.
(١٠) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٨٤.
(١١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٠٢.

خَلَاقٍ﴾، وقَوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾[1]. وقَوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[2]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا﴾[3] فيمن كَسَر هَمزة إنّ في قَوله: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾.

وإنّ هُنا لِتأكيد المُقسَم عَلَيه، وقَوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾[4]، وقَوله: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾[5]، وجَواب القَسَم هُنا **(ما لهم من محيص)** والقَسَم «ظَنّوا» لأَنّها بِمَعنى اليَقين، أي أَيقَنوا وبَلَغ أَمْرهم بِاليَقين كأَنّهم: أقسموا ما لهم من محيص وزيدت «مِن» لِتأكيد المُقسَم عَلَيه وهو نَفْي المَهرَب مِن العَذاب، ولا يَصحّ أَن تكون الجُملة مَفعولاً لِظَنَنتُ عَلى أنّها سَدّت مَسَدّ المَفعولَين، لأنّ الجُملة غَير المَوصولة بِحَرف مِثل «أن» لا يَصحّ أَن تكون فاعِلاً أَو مفعولاً بِدون حَرْف يوصِل إلى ذٰلك.

اجْتِماع الشَّرط والقَسَم:

إذا اجتَمَع الشَّرط والقَسَم، فإن تَقَدَّم القَسَم ودَخَل الشَّرط بَينه وبَين الجَواب كان الجَواب لِلقَسَم، وأَغْنى عَن جَواب الشَّرط وإن تَقَدَّم الشَّرط كان الجَواب لَه وأَغْنى عَن جَواب القَسَم، وهٰذا مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[6] تَقديره: والله لَئن لَم تَنتهِ، فاللاّم الداخِلة عَلى الشَّرط لَيست بِلام القَسَم، ولٰكنّها زائدة، وتُسمّى لام المُوطِئة أَو المُؤذِنة لِلقَسَم، كما سَبَق بَيانه.

والّذي يَدلّ عَلى أَنّ هٰذا الجَواب لِلقَسَم لا لِلشَّرط دُخول اللاّم عَلَيه وأَنّه لَيس بِمُجزوم.

---

(١) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ٨١.
(٢) سُورَةُ الأَنْعَامِ الآية ١٢.
(٣) سُورَةُ الأَنْعَامِ الآية ٥٤.
(٤) سُورَةُ المُجادَلَةِ الآية ٢١.
(٥) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ٤٨.
(٦) سُورَةُ مَرْيَمَ الآية ٤٦.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[1] فلَو كان جَواب الشَّرط لَكان مَجزومًا.

وأَمّا قَوله تَعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾[2] فاللاّم في «لَئِن» هي المُوطِئة لِلقَسَم، واللاّم في لإلَى الله، هي لام القَسَم، ولَم تَدخل نون التَّوكيد عَلى الفِعل لِلفَصل بَينه وبَين اللاّم بِالجارّ والمَجرور، والأَصل لَئِن مُتّم أَو قُتِلتم لَتُحشَرون إلى الله، فلَمّا قُدِّم مَعمول الفِعل عَلَيه حُذِف مِنه.

ثانيًا: التَّوكيد عَن طَريق التَّقديم بَين النُّحاة والبَلاغيّين

الأَصل في نَظْم الكَلام أَن تأْتي كُلّ كَلِمة في مَوضِعها الأَصليّ لَها بِالجُملة والجُملة نَوعان اسْميّة وهي الّتي تَتألّف مِن مُبتدأ وخَبَر، فيُذكَر المبتدأ لِيُعلم إسناد الخَبَر إلَيه.

وفِعليّة: وهي الّتي تَتألّف مِن فِعل وفاعِل فَقَط أَو مِن فِعل وفاعِل ومَفعول بِه وغَير ذٰلك مِن المُكمِّلات، ويعمل الفِعل الرَّفع في الفاعِل ليعلم الْتِباسه بِه مِن جِهة وُقوعه مِنه، والنَّصب في المَفعول به، ليعلم الْتِباسه بِه مِن جهة وُقوعه عَلَيه.

ولَمّا كانت الجُملة خاضِعة لمُقتضَيات الأَحوال والظُّروف المُحيطة بِها احتاجَ المُتحدِّث أَن يُقدِّم ويُؤخِّر في الجُملة، لِيُشير إلى مَعنىً مُراد في الكَلام.

وقَد تَدارَس هٰذا الأُسلوب فَريق النُّحاة وفَريق البَلاغيّين.

وقَبْل أَن نَبحَث عَن هٰذا المَعنى المُراد مِن التَّقديم نَستعرِض مَواقع التَّقديم فنَجِده في مَوقِعَين:

---

(١) سُورَةُ الإسْراء الآية ٨٨.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٥٨.

الأوّل: تَقديم عَلى نِيّة التّأخير، أَي أنّ المُقدَّم ما زال باقِيًا عَلى حُكْمه الإعرابيّ الّذي كان لَه قَبْل التَّقديم، وذٰلك مِثل تَقديم الخَبَر عَلى المُبتدأ، والمَفعول عَلى الفِعل مَع إعرابهما عَلى ما كانا عَلَيه. كَقَوله تَعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[1].

الثّاني: تَقديم لا عَلى نِيّة التأخير بَل لَه حُكْم جَديد غَير ما كان عَلَيه قَبْل التَّقديم، مِثل أَن تَقول: المُنطلِق زَيد بَعْد قَولنا: زَيد المُنطلِق. فيُصبِح الخَبَر مُبتدأ والمُبتدأ خَبَرًا، ومِثل هٰذا يقال في الاسْتِفهام بِالهَمزة: أأَنتَ فَعلتَ أَو: أَفَعلتَ هٰذا، كَما في قَوله تَعالى: ﴿أأَنت فَعلتَ هٰذا بِآلِهتنا يا إبراهيم﴾ فإنّ القَصد هُنا مِن تَقديم (أَنتَ) حَمْله عَلى الإقرار بِالفِعل الحاصِل، والّذي لا مَشاحة فيه ولا جِدال في وُقوعه، فأَصبَح الفاعِل مُبتدأ حَيث أُسنِد الفِعل إلى ضَميره في الاسْتِفهام.

فأَرى ـ والله أَعلَم ـ أَنّ التَّقديم الّذي أَصبَح لَه مَوقع إعرابيّ غَير ما كان عَلَيه قَبْل التَّقديم وهو النَّوع الثّاني، إنّما هو لِلاهْتِمام والعِناية بالمُقدَّم. بَيان ذٰلك في الآية الكَريمة: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾[2]، الشَّكّ هو في (أَنتَ)، لأَنّ المُراد مِن الاسْتِفهام حَمْله عَلى الإقرار بِالفِعل، وأَنّه هو الّذي حَطَّم الأَصنام فَهُم يُريدون الفاعِل لا الفِعل، إذ أَنّ الفِعل حاصل ولا شَكّ فيه، وإنّما المُراد هو الاهْتِمام بِمَعرِفة مَن الّذي حَطَّم الأَصنام.

وَهٰذا وإن كان الغَرَض مِنه الاهْتِمام والعِناية بِهِ، إلاّ أَنّ مَعنى التَّخصيص الّذي هو القَصْر لازِم لِمَعنى الاهْتِمام والعِناية بِأَمْره في مِثل هٰذه الصّورة.

أَمّا في مِثل: مُحمّد عَرَفتَه، فإذا جَعلتَ: مُحمَّد: مُبتدأ، وقُلتَ: مُحمَّد عَرفتَه، فإنّ مِثل هٰذه الصّورة لِلاهْتِمام والعِناية لا الحَصر والاخْتِصاص. وعَلى هٰذا لَيس كُلّ تَقديم في هٰذا النَّوع ـ وهو النَّوع الثّاني ـ لِلاخْتِصاص والحَصر، فَقَد يَكون لِلعِناية والاهْتِمام.

---

(١) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٣٠.

(٢) سُورَةُ الأَنْبياءِ الآية ٦٢.

وهٰذا هو ما يقوله النُّحاة[1].

أَمّا النّوع الأوّل: وهو: إبقاء المُقدَّم عَلى ما كان عَلَيه مِن المَوقع الإعرابيّ قَبْل التّقديم، فإنّ هٰذا النّوع لِقَصد الحَصر، وهو ما يُعبَّر عَنه بِالاخْتِصاص والحَصر أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد، لأَنّه يُزيل الشَّكّ والتَّردُّد أَو الإنكار وهٰذا هو ما يَقوم بِه التَّوكيد في الكَلام.

وإن كان هٰذا النَّوع قَد يَكون فيه مَعنى الاهْتِمام والعِناية بِه أَيضًا كَما يَقول النُّحاة.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: قَوله تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[2] وقَوله تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[3]، قَدَّم المُخاطَبين في الآية الأُولى دون الثّانية، لأَنّ المُخاطَب في الأُولى لِلفُقَراء، بِدَليل قَوله تَعالى: **(من إملاق)**، فَكان رِزقهم أَهمّ عِندهم مِن رِزق أَولادهم، فَقَدَّم الوَعد بِرِزقهم عَلى الوَعد بِرِزق أَولادهم، والخِطاب في الآية الثّانية لِلأَغنياء بِدَليل قَوله تَعالى: **(خشية إملاق)** فإنّ الخَشية إنّما تكون مِمّا لَم يَقَع، فَكان رِزق أَولادهم هو المَطلوب دون رِزقهم، لأَنّه حاصِل فَكان أَهَمّ، فَقَدَّم الوَعد بِرِزق أَولادهم عَلى الوَعد بِرِزقهم.

وكَما بيَّنتُ أَنّ الأَصل في الفاعِل أَن يَكون مُقدَّمًا عَلى المَفعول وأَن يَكون بَعْد الفِعل، فَقَد نَجد المَفعول مُقدَّمًا عَلى الفاعِل أَو عَلى الفِعل.

فَمِثال الصّورة الأُولى: تَقديم المَفعول عَلى الفاعِل: قَوله تَعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾[4] فإنّ تَقديم المَفعول عَلى الفاعِل، أَفاد قَصْر موسى عَلى

(١) أَنْظُر دَلائِلَ الأَعْجازِ ص٨٤.
(٢) سُورَةُ الأَنْعَام الآية ١٥١.
(٣) سُورَةُ الإِسْرَاءِ الآية ٣١.
(٤) سُورَةُ طَهَ الآية ٦٧.

الخَوف، لأنّ المُراد تأكيد خَوف موسى، ولِذٰلك وَجّه إليه الخِطاب بِالتأكيد عَن طَريق «إن، والفصل» لِيُناسِب خَوفه الشَّديد الّذي أَفاده تَقديم المَفعول (خيفة) عَلى الفاعِل (موسى) وإن كان هٰذا التَّقديم ناسَب نَظْم الكَلام، لأَنّ المعنى في القُرآن مُقدَّم عَلى الصِّناعة اللَّفظيّة، فَمِن العُلَماء مَن يَقول: إنّ ذٰلك لِتَناسُب الفَواصِل، ولٰكنّ مُناسَبة الكَلام رؤوس الآي في القُرآن الكَريم، لَم يَكُن نَظْم القُرآن الكَريم لَه وَحْده، وإنّما كان لِلمَعنى أَوّلاً ثُمّ مُراعاة رؤوس الآي والفَواصِل أَو لِتَحسين النَّظْم، نَعَم: إنّ النَّظْم لَه وَقْعه في الأَسماع، ولٰكنّ القُرآن الكَريم راعى المَعاني كَما راعى مُناسَبة النَّظْم في الآي.

وأَما تَقديم المَفعول عَلى الفِعل، فإنّ هٰذا في باب الاشْتِغال، كَما دُوِّن في كُتُب النَّحو.

فإنّي أَرى أَنّ تَقديم المَفعول عَلى الفِعل مَع إبقائه عَلى حالته في الإعراب قَبْل التَّقديم، فإن لَم يُذكَر ضَميره مَع الفِعل، فإنّ ذٰلك لِلاخْتِصاص الّذي يُفيد التَّوكيد مِثل قَوله تَعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ ﴾[1]، وقَوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾[2].

وأَما قَوله: ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾[3] فلَيس في الآية اخْتِصاص لأَنّه إمّا أَن يَكون (كُلًّا) مَفعولاً لِفِعل مَحذوف مُفسَّر بِالفِعل بَعْده وهو: «هَدَينا» وهٰذا أَيضًا في «نوحًا هَدَينا» ويَكون هٰذا مِن باب التّأكيد بِالتَّكرار، أَي تكرار الجُملة الفِعليّة، وأُجريَ الفِعل بَعْده (هَدَينا) مَجرى اللاّزم لِلعِلم بِالمَفعول بِه، وكَذٰلك مَع (نوحًا).

وإمّا أَن يَكون (كُلًّا) قُدِّمَت لِتُشبِه المُرتفِعة بِالابْتِداء في أَنّ كُلًّا مِنهما لَم يَسبقها

---

(١) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٣٠.

(٢) سُورَةُ الفَاتِحَةِ الآية ٥.

(٣) سُورَةُ الأَنْعامِ الآية ٨٤.

عامِل في اللَّفظ، لأَنّ التَّقدير: كُلًّا مِنهما لإسْحاق ويَعقوب وهٰذا أَبلَغُ وأَقوى مِن التّأخر[1].

وأَمّا إذا ذُكِر ضَمير مَع الفِعل، فإمّا أَن تُذكَر جُملة قَبْله مُفسَّرة بِالجُملة بَعْده، فإنّ ذٰلك مِن باب التَّكرار بِالتّأكيد.

وإذا ذُكِرَت هٰذه الجُملة المُفسَّرة بَعْد المَفعول بِه، فإنّه لِلحَصر والاخْتِصاص.

وأَمّا قَوله تَعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2] عَلى قِراءة النَّصب، فالتَّقديم هُنا للاخْتِصاص، لأَنّه يَمتنع تَقديم جُملة مُفَسَّرة قَبْل الفِعل بِسَبَب (أَمّا) إذ لا يأتي بَعدها إلاّ اسْم.

أَمّا عَلى قِراءة الرَّفع فَلا اخْتِصاص إذ لا تَقديم في الآية، ورُبّما يقال: إنّ التَّقديم في هٰذه الآية لِمَصلَحة التَّركيب، لأَنّ (أَمّا) لا يأتي بَعدها فِعل. أَقول: إنّ هٰذا عَلى قِراءة الرَّفع، لأَنّ ما بَعدها مُبتدأ، أَمّا عَلى قِراءة النَّصب فَلا بُدّ مِن تَوجيه الفِعل عَلَيه، والفِعل لا يَكون بَعْد أَمّا فَيَكون تَقدير الفِعل بَعْد (ثمود) ومِن هُنا يَكون التَّقديم لِلاخْتِصاص فَقَط.

هٰذا بِالنِّسبة لِتَقديم المَفعول عَلى الفِعل.

أَمّا تَقديم الظَّرف ومُتعلِّقات الفِعل.

فإن كان التَّقديم في الإثبات دَلّ عَلى الاخْتِصاص كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ۝١٥٨﴾[3] فالمَعنى: أَنّكم تُحشَرون إلى الله لا إلى غَيره في الآخِرة فَيُجازيكم، وقَوله تَعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[4] لأَنّ

(١) أُنْظر المُغْني جـ١ ص١٦٥.

(٢) سُورَةُ فُصِّلَتْ الآية ١٧.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٥٨.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٤٣.

الخِطاب في الآية لأُمّة مُحمَّد دون غَيرهم، فأُخِّر (**عَلى النّاس**) في الشَّهادة الأُولى، إذ لا اخْتِصاص بِأُناس دون غيرهم، أَي أَنّ أُمّة مُحمَّد شُهَداء عَلى النّاس جَميعًا أَي عَلى الأُمَم يَوم القِيامة عَلى أَنّ رُسلهم بلغتهم، أَمّا الرَّسول ﷺ سَيَكون يَوم القِيامة شَهيدًا عَلى أُمّة مُحمَّد فَقَط دون غَيرها ولِهٰذا قُدِّم (**عَلى النّاس**) عَلى الخَبَر في الشَّهادة الثّانية، وكَما في قَوله تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1] أَرسَلناك لِلنّاس جَميعًا مِن العَرب وغَيرهم، وعَلى هٰذا فإن (أل) في قَوله تَعالى: (**لِلنّاس**) لِلاسْتِغراق.

وإن كان التَّقديم في النَّفي، فإنّ تَقديمه يُفيد تأكيد تَفضيل المَنفيّ عَنه، كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[2] والمَعنى أَنّه لَيس في خَمْر الجَنّة ما في خَمْرة غَيرها مِن الغَوْل، أَي لَيس فيها كَما في خَمْرة الدُّنيا ما يَغتال العُقول ولا ما يُسكِر، ولِهٰذا لَم يُقدَّم الظَّرف في قَوله تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[3] إذ لَو قُدِّم لَكان مَعناه أَنّ الرَّيب مَوجود في الكُتُب السَّماويّة الأُخرى، وأَنّ القُرآن اختَصّ بِعَدَم الرَّيب دون غَيره.

وقَد يَكون التَّقديم لأَمْر اقْتَضَته صِحَّة المَعنى وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[4] فإنّه لَو أُخِّر (**مِن آل فِرعَون**) عَن (**يَكتم إيمانه**) لَتُوُهِّم أَنّ (مِن) مُتعلِّقة بِـ (يَكتم) فلَم يُفهَم أَنّ الرَّجُل مِن آل فِرعَون وهٰذا لَسْنا بِصَدَده.

التَّقديم لِلحَصر ولا للاخْتِصاص:

وقَد لا يَكون التَّقديم لِلحَصر أَو الاخْتِصاص، وذٰلك عِندما يَكون المُراد مُجرَّد تَمكين الخَبَر، فتُصدَّر الجُملة بِالضَّمير الفاعِل، ويُسنَد إلَيه الخَبَر بَعْده فَيأْتي الضَّمير

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٧٩.
(٢) سُورَةُ الصَّافَّاتِ الآية ٤٧.
(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢.
(٤) سُورَةُ غَافِرِ الآية ٢٨.

مُعَرًّى مِن العَوامل اللَّفظيّة ثُمّ تُسنَد إليه الجُملة (الخَبَر) بَعْده، فإنّ الخَبَر يَثبت في النَّفس، لأَنّ المُخاطَب عِندما استَمَع إلى الضَّمير فإنّه يَكون تَوّاقًا إلى سَماع الخَبَر عَنه، وبِذٰلك يَتمكَّن في النَّفس خَير تَمكُّن.

ومِن هُنا قالوا: إنّ الشَّيء إذا أُضمِرَ ثُمّ فُسِّر كان ذٰلك أَفخَم لَه مِن أَن يُذكَر مِن تَقدُّم إضمار[1] وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[2] أُضمِرَ لَفْظ الجَلالة ثم فُسِّر بِقَوله: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، فنَجِد في هٰذا التَّعبير تأثيرًا لا نَجده إذا جاءت الآية بِدون إضمار، فتَصدير الجُملة بِالضَّمير ثُمّ الإتيان بِالخَبَر هو أُسلوب مِن أَساليب التّوكيد.

والتَّوكيد جاء مِن سِياق الكَلام، لأَنّ ذِكر الضَّمير شَيء مُبهَم، والإبهام يَستدعي مِن المُخاطَب الاسْتِعداد وإعمال الفِكر لِمَعرفة الخَبَر، فَحينما يأتي الخَبَر والنَّفْس مُشتاقة إلَيه يَثبت في النَّفْس، ويَكون لَه مِن الأَثَر في النَّفس ما لا يَكون إذا جاءت الجُملة بِدون تَصديرها بِالضَّمير، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾[3] وقَوله تَعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ۝٢١﴾[4] فتَقديم الضَّمير هُنا لا يَعني اخْتِصاصهم في الآية الأُولى بِاليَقين بِالآخرة، وفي الثّانية اخْتِصاصهم بِالنَّشر، وإنّما المُراد هو مُجرَّد الإخبار عَنهم بِهٰذا الخَبَر دون النَّظَر إلى غَيرهم.

وكَما في قَوله تَعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[5] وذٰلك لأَنّ عِبادتهم لَها تَقتضي أَلّا تَكون مَخلوقة فالمَقام مَقام اسْتِغراب يَعبدونها عَلى أَنّها آلِهة، ومِن شأن الإلٰه أَن يَكون خالِقًا ولٰكنّ هٰذه الآلِهة مَخلوقة لا خالِقة فقُدِّم الضَّمير

---

(١) دَلائِلُ الإعْجاز ص١٠٢ طبعةُ السَّيد رَشيد رضا.
(٢) سُورَةُ الإخْلَاص الآية ١.
(٣) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٤.
(٤) سُورَةُ الأَنْبِياء الآية ٢١.
(٥) سُورَةُ الفُرْقَان الآية ٣.

في قَوله: (**وهم يخلقون**) لِتَقرير هٰذا المَعنى أي أنّها مَخلوقة فكَيف تُعبَد!

ويَكثر هٰذا الأُسلوب في الوَعد وما شاكَلَه، وذٰلك لأَنّ مِن شأْن مَن تَعِده بِشَيء رُبّما يَعترِضه الشّكّ في الوَعد فيَكون مُحتاجًا إلى تأكيده، فيُلقى إلَيه الكَلام مُصدَّرًا بِالضَّمير ثُمّ الإخبار عَنه، فيَتمكَّن الخَبَر عِنده خَير تَمكُّن، وهٰذا هو ما يُريده المَوعود وما يَرنو إلَيه.

ولِذٰلك نَجد في القُرآن الكَريم الجُملة الّتي تأْتي لِلوَعد مُصدَّرة بِالضَّمير، كَقَوله تَعالى: ﴿**بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴿١١٢﴾﴾[1] وقَوله تَعالى: ﴿بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾﴾[2] عَلى اعْتِبار أَنّ هو مُبتدأ، الفَوز العَظيم خَبَره وكَذٰلك الوَعيد، كَما في قَوله تَعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾﴾[3] أي لا يُمنَعون مِن العَذاب في الآخِرة، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ** ﴿١٦٧﴾﴾[4] فتَصدير الضَّمير في هٰذه الآية (**وما هم بخارجين من النار**) يُفيد تأكيد نِسبة الخُلود لَهم لا اخْتِصاص الخُلود بِهم، ودون النَّظر إلى غَيرهم ولا يَعني هٰذا أَنّ المُؤمِنين العُصاة مُخلَّدون في النّار، ولا يَخرُجون، كَما لا يَعني العَكس، فَهٰذا لَم يُتعرَّض لَه في المَعنى في هٰذه الآية، وإنّما تَعني الآية مُجرَّد الإخبار بِأَنّ هَؤلاء المُتحدَّث عَنهم خالِدون في النّار دون اعْتِبار تَخصيص الخُلود بِهم، لأَنّه لَو اعتَبَرْنا ذٰلك، فإنّنا نُلزِم المَولى جَلّ جَلاله مِمّا لا يَنبغي لَنا أَن نُلزِمه مِن العَفْو أَو عَدَمه عَن المُؤمِنين العُصاة، فلا تَتعارَض الآية مَع حَديث الرّسول ﷺ ما مَعناه: أَنّ العُصاة يَخرُجون مِن النّار بِشَفاعة مُحمَّد ﷺ حَتّى لا يَبقى بِها مُوحِّد أَبدًا، لأَنّه لَم يُقدَّم الضَّمير إلّا لِمُجرَّد تَمكين هٰذا الخَبَر في النَّفس لأَنّه في مَعرِض الوَعيد.

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١١٢.

(٢) سُورَةُ الحَديدِ الآية ١٢.

(٣) سُورَةُ الطُّورِ الآية ٤٦.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٦٧.

البَابُ الخَامِسُ

لمحة إلى التوكيد عند البلاغيين

لَمْحة إلى التَّوكيد عِند البَلاغيّين

سَبَق أَن بيَّنتُ أَنّ الجُملة هي مَوضوع دِراسة النُّحاة والبَلاغيّين والجُملة خاضِعة لِمُناسَبات القَول ولِلعَلاقة الّتي تكون بَين المُتكلِّم والمُخاطَب، ولَن يَكون الكَلام مُفيدًا إلّا إذا كان حال المُخاطَب مُراعًا لِيَقَع الكَلام في نَفْس المُخاطَب مَوقع القَبول والاقْتِناع.

ولِذا تَناوَل البَلاغيّون دِراسة الجُملة كَما تَناوَلها النُّحاة.

ومِن صُوَر الكَلام أُسلوب التَّوكيد، فتَناوَله النُّحاة، وقَدَّموا لَنا طُرُقه وأَدَواته الّتي يُؤكَّد بِها الكَلام لِظُروف يَقتضيها الحال.

وَجاء البَلاغيّون وخاضوا في ذٰلك وكانت لَهُم آراء وتَوجيهات في أُسلوب التَّوكيد.

لِذٰلك فإنّي أُشير في هٰذا الباب إلى التَّوكيد عِند البَلاغيّين، وقَبْل أَن أُشير إلى الأَساليب المُختلِفة الّتي سَلَكها البَلاغيّون، لِتَوكيد الكَلام يَجدر بي أَن أَقِف عَلى رأْي البَلاغيّين فيما قاله النُّحاة عَن التَّوكيد في الأَبواب الأَربَعة السّابِقة وأَوّل هٰذه الأَبواب التَّكرار.

فنَجِد البَلاغيّين خاضوا فيه حَتّى جَعَلوا الإطناب يَشمل التَّكرار، فَكُلّ تكرار إطناب.

فالبَلاغيّون قَسَموا التّكرار إلى قِسمَين: الأوّل: ما كان تكرار في اللّفظ والمَعنى جَميعًا، وهٰذا كَما في سورة الرحمٰن: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٦﴾﴾ تكرار مِن جهة اللّفظ والمَعنى، فَقَد كُرِّرَت هٰذه الآية في سورة الرّحمٰن إحدى وثَلاثين مَرّة وأَورَدها الله سُبحانه وتَعالى بَعْد كُلّ نِعمة أَو ما يؤول إلى النِّعَم، تَقريرًا لِلآلاء، وإعظامًا لِشأنها، كَما كَرَّرها بَعْد النّار وعَذابها تَرهيبًا وإنذارًا لِلكافِرين والعُصاة، وهٰكذا أَيضًا في سُورَةِ المُرْسَلاتِ فَقَد كَرَّر قَوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٩﴾﴾ مُبالَغة في الإنكار عَلَيهم وتأكيدًا لِوُقوع السُّخط عَلَيهم والغَضَب لأَجْل تكذيبهم، وحِذارًا عَن الإتيان بِمِثل ما أَتَوا بِه مِن إنكار لِهٰذا اليَوم العَظيم.

وأَيضًا في سورة القَمَر كَرَّر قَوله تَعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴿١٨﴾﴾ فكُرِّرَت هٰذه الآيات لِما يَحصَل فيه مِن إيقاظ النُّفوس بِذِكر قِصَص الأَوَّلين والاتِّعاظ بِما أَصابهم من المذلّات، وحَلّ بِهم مِن أَنواع العُقوبات، فيَكون بِمَنزِلة قَرْع العَصا، لِئَلّا تَستَولي عَلَيهم الغَفلة ويَغلب عَلَيهم الذُّهول والنِّسيان.

وهٰكذا في كُلّ ما وَرَد مِن الآيات المُكرَّرة في قِصَص القُرآن وصُوَر تَرغيبه وتَرهيبه هٰذا هُو رأي البَلاغيّين.

أَمّا النُّحاة، فلَم يَعُدّوا هٰذا تَكرارًا، لأَنّ كُلّ آية جاءت لِمَعنىً خاصّ بِها ويَنتهي عِندها الكَلام ثُمّ يُستأنَف الكَلام مِن جَديد لِمَعنىً جَديد، وهٰكذا، وقَد بَيَّنتُ هٰذا في باب التّكرار عِند النُّحاة[1]، باب التّكرار.

فالتّكرار عِند النُّحاة ما كان مُردَّدًا في اللّفظ لِمَعنىً واحِد، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾﴾[2] وقَوله تَعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾[3]، وهٰذا كَما في قَولنا: لا إلٰه إلّا الله وَحْده لا شَريك لَه، لأَنّ قَولنا: لا إلٰه

---

(١) أُنظُرْ ص١٣ بَابُ التّكْرار.

(٢) سُورَةُ المُدَّثِّر الآيتان ١٩، ٢٠.

(٣) سُورَةُ القِيَامَةِ الآيتان ٣٤، ٣٥.

إلاّ الله هو مَعنى: وَحْده لا شَريك لَه فَهُما في المَعنى سَواء، وكُرِّر القَول هُنا لِتَقرير المَعنى وإثباته، وذٰلك لأَنّ مِن النّاس مَن يُخالِف فيه كالنَّصارى فالتَّكرير في هٰذا المَقام أَبلَغُ مِن الإيجاز، وهٰذا تَوكيد بِالتَّكرار أَيضًا عِند البَلاغيّين إلاّ أَنّه نَوع آخَر مِن أَنواع التَّكرار عِندهم.

وإنّي أَرى أَنّ التَّكرار في اللَّفظ لِمَعنىً واحِد ما هو إلاّ لِمُجرَّد رَفْع تَوَهُّم الغَلَط والنِّسيان أَو لِلتَّنبيه فَهو لِمُجرَّد التَّوكيد، ولَيس له مِن القُوّة والأَثَر في النَّفْس ما لِلتَّكرار في اللَّفظ والمَعنى جَميعًا كَما هو مُبيَّن في الآيات السّابِقة إذ أَيقَظ القُلوب مِن غَفْوتها وزَجَرها عَن الإثم، وأَثار في النُّفوس الاعْتِبار والاتِّعاظ حَتّى سادها الخَوف والرَّهبة، وشَغَفَها حُبًّا ومَيلاً إلى الخَير وإلى كُلّ ما يُؤدّي إلى الجَنّة والنَّعيم. أَلا يَكون هٰذا أَقوى أُسلوب وأَوقَع كَلام جاء عَن طَرِيق التَّكرار لِلتَّوكيد.

وهٰذا كُلّه فيما تكرَّر لَفْظه مَرّات كَثيرة في القُرآن الكَريم.

فأَمّا ما كان تكراره مَرّتَين فَهو غَير خال عن فائدة ظاهِرة، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾[1] ثُمّ قال بَعْد ذٰلك ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾[2] فهٰذا وإن تكرَّر لَفْظه ومَعناه، فلا يَخلو من حال لأَجْله وَقَع التَّغايُر وذٰلك مِن جِهتَين: أَمّا أَوّلاً: فَلأَنّ الأَوّل وارِد عَلى جِهة الإنشاء، والثّاني: وارِد عَلى جِهة الخَبَر.

وأَمّا ثانيًا: فَلأَنّ الأَوّل وارِد في الإرادة والثّاني وارِد في الفِعل نَفْسه، ولأَنّ الأَوّل: الغَرَض به إظهار أَمْر الدِّين بِنُصْرة الرَّسول ﷺ بِقَتل مَن ناوأَه، ولِهٰذا قال بَعْده ﴿وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧﴾[3].

والغَرَض بِالثّاني التَّمييز بَين ما يَدعو الرَّسول ﷺ إلَيه مِن التَّوحيد، وإخلاص

(١) سُورَةُ الأَنْفَالِ الآية ٧.
(٢) سُورَةُ الأَنْفَالِ الآية ٨.
(٣) سُورَةُ الأَنْفَالِ الآية ٧.

العِبادة لِلّه، وبَين أَمْر الشِّرْك وعِبادة الأَصنام، ولِهٰذا قال بَعْده ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٨﴾[1].

أَمّا النَّوع الثّاني مِن أَنواع التَّكرار عِند البَلاغيّين فَهو: التَّكرار في المَعنى دون اللَّفظ، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ﴾[2] فَقَوله تَعالى: **(والجِبال)** وارِد عَلى جهةِ التّأكيد المَعنويّ، وفائدته تَعظيم شأْن هٰذه الأَمانة المُشار إلَيها وتَفخيم حالها، وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[3]، فَقَوله تَعالى: **(يدعون إلى الخير)** عامّ في كُلّ شَيء وإنّما كَرَّر الأَمر بِالمَعروف والنَّهي عَن المُنكَر عَلى جِهة التّأكيد والمُبالَغة، وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ۝٦٨﴾[4] فإنّما خَصّ النَّخل والرّمّان بِالذِّكر، وإن كانا داخِلَين تَحت الفاكِهة تَعظيمًا لأَمْرهما ومُبالَغةً في رَفْع قَدْرهما، وقَد ذَكَرتُ ذٰلك في باب العَطف[5] باب التّكرار (بِالعَطف).

وخُلاصة هٰذا الكَلام أَنّه إذا كان التَّكرار في اللَّفظ والمَعنى جَميعًا، فَهو تَوكيد عِند البَلاغيّين ولَيس تَوكيدًا عِند النُّحاة.

أَمّا غَير ذٰلك فَهو تَوكيد عِندهما «عِند النُّحاة والبَلاغيّين» بِضَمير الفَصل والصِّفة والعَطف، فَهو تكرار عِند الجَميع.

والتَّكرار نَوع مِن أَنواع الإطناب، والإطناب عِندهم تأكيد، لأَنّه زِيادة اللَّفظ عَلى المَعنى لِفائدة، وهٰذا هو الفَرق بَينه وبَين التَّكرير، فالتَّكرير: دَلالة اللَّفظ عَلى المَعنى مُرَدَّدًا، فَهو جُزء مِن الإطناب الّذي يأْتي لِلتَّوكيد.

---

(١) سُورَةُ الأَنْفالِ الآية ٨.

(٢) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٧٢.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٠٤.

(٤) سُورَةُ الرَّحْمَن الآية ٦٨.

(٥) أُنْظُرْ ١١٧-١٢٣

وهٰذا هو ما انفرَدَ بِه البَلاغيّون، وهو أَنواع كَثيرة سَمّاها البَلاغيّون بأَسماء مِنها: الاحْتِراس، كَما في قَوله تَعالى: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾(١) فاحْتَرَس بِقَوله: (مِن غَير سوء) عَن إمكان أَن يَدخل في ذٰلك البَهَق وغَيره مِن أَمراض تُشبهه، فهٰذه الزِّيادة لِتأكيد مَعنى السَّلامة.

وكَذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾(٢) فإنّه لَو اقتصَر عَلى وَصْفهم بالذِّلّة لَتُوُهِّم أَنّ ذٰلك لِضَعْفهم، فلَمّا قيل: (أعزة على الكافرين) أُكِّد مَعنى التَّواضُع لِلمؤمِنين والعَطف عَلَيهم، وانتَفَت عَنهم صِفة الضَّعف ولِذٰلك عَدَّى (الذُّلّ) بِعَلى لِتضمُّنه مَعنى العَطف، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾(٣)، ومِن أَنواع الإطناب التَّتميم: كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٨﴾ ﴾(٤) فقَوله: (على حبه) إتمام لِلمَعنى المُراد، المُراد مِنه تأكيد مَعنى البَذل والعَطاء مَهما كانت الحال، ومَهما كانوا في حاجة إلى ما يَبذلونه وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ ﴾(٥).

ومِن أَنواع الإطناب التَّذييل: وهو أَن يُؤتى بَعْد تَمام الكَلام بِكَلام مُستقِلّ في مَعنى الأَوّل، لِيَكمُل فَهْمه.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾ ﴾(٦) فَقَوله تَعالى: (إن الباطل كان زهوقا) تأكيد لِلمَعنى الأَوّل، وهو في مَعناه، ولٰكنّه بَعْد أن انتَهى مِن الكَلام الأَوّل استأْنَف لِتأكيد هٰذا المَعنى فَقال: (إن الباطل كان زهوقا)

(١) سُورَةُ القَصَصِ الآية ٣٢.
(٢) سُورَةُ المَائِدَة الآية ٥٤.
(٣) سُورَةُ الفَتْح الآية ٢٩.
(٤) سُورَةُ الدَّهْر الآية ٨.
(٥) سُورَةُ الحَشْر الآية ٩.
(٦) سُورَةُ الإسْراءِ الآية ٨١.

ولِهٰذا أَكّد «بِإنّ» لأَنّه كَلام مُستأنَف أَو بَيان وعِلّة لِتقرير المَعنى الأَوّل، وغَير ذٰلك لِفائدة تأكيد وتَقرير مَعنىً مُراد في الكَلام.

ومِن أَمثِلة الإطناب في القُرآن الكَريم قَوله تَعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] فَعِبارة (بِيَدَيّ) زِيادة في الكَلام، إذ أَنّ الخَلْق لا بُدّ أَن يَكون بِيَدَيه أَي: بِقُدْرته، إذ كَيف كان هُناك خَلْق بِدون قُدرته سُبحانه وتَعالى، ولٰكن زيدت لِمَعنىً مُراد في الكَلام، وهو إرادة تَشريف آدَم، وأَنّه مَخلوق فَضّله المَولى عَلى سائر المَخلوقات، ولِذا زيدَ في الكَلام (بِيَدَيّ) لإرادة تأكيد هٰذا المَعنى ومُقتضى هٰذا التّأكيد تكبُّر إبليس عَلى آدَم وإنكاره أَن يَكون أَعْظَم مِنه وعَلى هٰذا جاء قَوله سُبحانه وتَعالى: ﴿قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ﴾[2] فَقَوله تَعالى: (**بِأفواهكم**) زِيادة، لأَنّ القَول لا يَكون إلاّ بِالأَفواه، فكَلِمة الأَفواه دَلّ عَلَيها القَول، ولٰكن لَمّا كان في القَول افْتِراء، أَنكرَه المَولى، لأَنّه لا حَقيقة لَه، وإنّما هو كَذِب وافْتِراء مِنهم وما هو إلاّ قَولهم، فأَشار إلى ذٰلك بِقَوله: (**بِأَفواهكم**)، ويَدلّ عَلى ذٰلك قَوله تَعالى في «قِصّة الأَفْك»: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾﴾[3].

فأَفاد قَوله: (**بِأَفواهكم**) تأكيد أَنّ الأَفْك الّذي افْتَروه ما هو إلاّ كَذِب وافْتِراء مِنهم ولَيس لَه أَصْل مِن الحَقيقة وفي سِياق هٰذه الآية، جاء قَوله تَعالى: ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾﴾[4] فسِياق هٰذه الآية: أَنّ الإنسان يَقول لِزَوجته: أنت علي كظهر أمي، فَضَرَب الله لِذٰلك مِثالاً فَقال: كَيف تكون الزَّوجة أُمًّا، والجَمْع بَين الزَّوجيّة والأُمومة في حالة واحِدة كالجَمْع بَين القَلبَين في الجَوف،

(١) سُورَةُ صَ الآية ٧٥.
(٢) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٤.
(٣) سُورَةُ النُّور الآية ١٥.
(٤) سُورَةُ الأَحْزابِ الآية ٤.

وهٰذا تَعظيم لِما قالوه وإنكار له، وهو: بان من الكفار له قَلبان يَعقل بِهما أَفضَل مِن عَقْل مُحمَّد ولَمّا كان الكَلام في حالة الإنكار والتَّعظيم أَتى بِذِكر الجَوف مَع أَنَّه يَعلَم أَنّ القَلب لا يَكون إلاّ في الجَوف، ولٰكنّها زيدت في الآية لزِيادة تَصوير المَعنى المَقصود، لأَنّه إذا سَمِعه المُخاطَب صَوَّر لِنَفْسه جَوفًا يَشتمِل عَلى قَلبَين فَكان في ذٰلك تأكيد عَلى النَّفي والإنكار.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[1] فزيدَ قَوله: (مِن فَوقهم) لأَنّ السَّقف لا يَكون إلاّ في أَعلى وفَوق، لأَنّ المَقام مَقام تَخويف وتَرهيب وزَجْر، فناسَبَت هٰذه الزِّيادة ذٰلك لِتَرسيخ وتأكيد الشُّعور بِالخَوف في النَّفْس والتَّرهيب مِن الكُفر والإلحاد.

ونَجِد تِلك المَعاني في سَرْد الآية بِكَمالها، فَقَد قال الله سُبحانه وتَعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾[2]، فَعِند تِلاوة هٰذه الآية يُخيَّل إلَينا أَنّ سَقفًا خَرّ عَلى أُولٰئك مِن فَوقهم، وأَثارت في النَّفْس الرُّعب والخَوف، ولا يَحدث هٰذا إذا لَم تُذكَر العِبارة (مِن فَوقهم).

وإذا دَلّ المَوصوف عَلى الصِّفة، فَلا حاجة إلى الصِّفة، ولِذا يَكون ذِكرها مِن باب الإطناب أَي الزّيادة، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾﴾[3] فجاءت الزّيادة في الآية بِقَوله: (واحِدة) لأَنّ المَوصوف (نَفْخة) دَلّ عَلَيها بِتاء الوَحدة[4]، ولٰكنّ زِيادتها لِمَعانٍ اقتَضاها المَقام، وهي أَنّ النَّفخ في الصُّور الّذي تَقوم به الأَموات مِن القُبور مَهول وعَظيم دَلّ عَلى

---

(١) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٢٦.

(٢) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ٢٦.

(٣) سُورَةُ الحَاقَّة الآيتان ١٣، ١٤.

(٤) أُنْظُرْ ص ١١١-١١٦

القُدرة الباهِرة، وكَذٰلك حَمْل الأَرض والجِبال، فلَمّا كانا بِهٰذه الصِّفة قيل فيهما: (**نَفْخة واحِدة**)، (**فدكتا دكة واحدة**)، لِلدّلالة على أَنّ هٰذا الأَمر العَظيم سَهْل يَسير عَلى الله تَعالى يَفعل ويَمضي الأَمر فيه بِنَفْخة واحِدة، ودكّة واحِدة، ولا يَحتاج فيه إلى طول مُدّة ولا مَشقّة، فجيء بِذِكر الواحِدة لِتأكيد الإعلام بأَنّ ذٰلك هَيِّن سَهْل عَلى الرّغم مِن عِظَمه.

ولَنا أَن نَقول بَعْد بَيان هٰذه المَعاني الّتي أَدّاها الإطناب في الآية إنّه زِيادة عَلى ذٰلك قَد أَكسَبَ الكَلامَ قُوّة في اللَّفظ، وذٰلك لِمناسَبة رؤوس الآي فإنّه مِن أَوّل السّورة: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٣﴾[1]، فإنّنا نَجِد الوَزن مُتَّحِدًا في جَميع فَواصِل الآي، وهٰذا مِمّا يَجعَل المَعاني الّتي في الآيات لَها الأَثَر والوَقْع العَظيم في النُّفوس، فتَرسَخ المَعاني في النُّفوس والعُقول، وهٰذا هو ما يَرمي إلَيه أُسلوب التَّوكيد في القُرآن الكَريم، وبِهٰذا أَرى أَنّ حُسْن النَّظْم وجَرْس الأَلفاظ وفَواصِل الآي لَه فائدة هي تَقْوية المَعنى المُؤكَّد في الآية، وبِهٰذا فإنّه أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد، وَهو حُسْن النَّظْم وموسيقاه.

إلاّ أَنّه مِمّا تَجدر الإشارة إلَيه هو أَنّ مُراعاة التَّوازُن في فَواصِل الآي لَم تَكُن إلاّ بَعْد أَن روعِي أَداء المَعاني في الآي ثُمّ بَعْد ذٰلك يُراعى التَّوازن الموسيقيّ في فَواصِل الآي، فَكِلا الأَمْرين: مُراعاة المَعاني المُرادة وتَوازُن الفَواصِل يُؤدِّيان إلى المُراد وهو: تَرسيخ المَعنى المُراد في النَّفْس سَواء أَكان عَن طَريق تَوكيد الكَلام بِأَحَد طُرُق التَّوكيد أَم النَّظْم الموسيقيّ.

وكُلّ ما مَرّ مِن أَمثِلة لِلإطناب الّذي أُريدَ بِه تأكيد مَعنىً في الكَلام هو إطناب في جُملة واحِدة، وقَد يأتي الإطناب في جُمَل مُتعدِّدة، ويُسمّى النَّفي والإثبات وهو أَن يُذكَر الشَّيء عَلى سَبيل النَّفي ثُمّ يُذكَر عَلى سبيل الإثبات أَو العَكس، وفي أَحَدهما زِيادة لَيست في الآخَر، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى في سورة الروم: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ

---

(١) سُورَةُ الحَاقَّةِ الآيات ١ ـ ٣.

ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ ﴾[1] فقَوله: (يَعلَمون) بَعْد قَوله تَعالى: (لا يَعلَمون) إطناب إذ أَنّ (يَعلَمون) هي بِمَنزِلة (لا يَعلَمون) إلاّ أَنّ الفِعل في الأَوّل جاء مُثبَتًا، والثّاني جاء مَنفيًّا، فالله سُبحانه وتَعالى نَفى العِلم عَن النّاس بِما خَفي عَنهم مِن تَحقيق وَعْده ثُمّ أَثبَت لَهُم العِلم بِظاهِر الحَياة الدُّنيا، فكَأَنّهم (عَلِموا وما عَلِموا) إذ العِلم بِظاهِر الأُمور لَيس بِعِلم، وإنّما العِلم هو ما كان بِالباطِن من الأُمور ولَمّا كان المُراد مِن (لا يَعلَمون) هو المُراد مِن (يَعلَمون) كان تكرارًا، ولٰكن لَمّا كان في الجُملة شَيء زائد لَم يُذكَر في الجُملة الأُولى كان إطنابًا، إذ الجُملة الثّانية احتَوَت عَلى شَيء زائد، فَكان إطنابًا ولَيس تَكرارًا وأَفاد التَّوكيد، لأَنّ المَقام مَقام عَدَم العِلم بِوَعد الله، فأُكِّد هٰذا المَعنى بِتَسليط العِلم عَلى ظاهِر الحَياة، والعِلم بِالظّاهِر لَيس عِلمًا، فَهُم لا يَعلَمون وهٰذا هو المُراد في الآية.

ولَمّا كان الإطناب في الكَلام قَد يأْتي لِلتَّوكيد عِند البَلاغيّين، فإنّنا نَراهم يَعتبرون الاسْتِثناء أُسلوبًا مِن أَساليب التَّوكيد، ووَجْه التَّوكيد فيه ثَنْي ذِكر الشَّيء مَرّة مُجمَلاً ومَرّة مُفصَّلاً، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[2]، فإنّ في الإخبار عَن المُدّة بِهٰذه الصّيغة تَهويلاً عَلى السّامع، فأَوّل ما يُباشِر السَّمع ذِكر الأَلْف ثُمّ استُثني (الخَمسين) فكَأَنّ العَدَد (تِسعمائة وخَمسين) كُرِّر مَرّتَين، مَرّة قَبْل (إلاّ) مُجملاً ومَرّة بَعْد (إلاّ) مُفصَّلاً.

وقَد يأْتي الاسْتِثناء لِتأكيد المَعنى الّذي قَبْل (إلاّ) وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ ﴾[3] فالمَعنى قَبْل (إلاّ) لا طَعام لَهُم، ثُمّ استُثني، وبهٰذا

(١) سُورَةُ الرُّوم الآيات ١ ـ ٧.

(٢) سُورَةُ العَنْكَبُوتِ الآية ١٤.

(٣) سُورَةُ الغَاشِيَةِ الآية ٦.

الاسْتِثناء استَشعرَت النَّفْس قَبْل ذِكر ما بَعْد (إلاّ) أنّه لَهُم طَعام، وتاقت النَّفْس إلى مَعرِفة هٰذا الطَّعام فَقيل: (من ضريع) وهو طَعام لا يُؤكَل، فرَسَخ في النَّفْس المَعنى وهو أنّه لا طَعام لَهُم أَصلاً.

وهٰذا كَما في تأكيد المَدح بِما يُشبِه الذَّمّ بِأَن يُستثنى مِن صِفة ذَمّ مَنفيّة عَن الشَّيء صِفة مَدح، بِتَقدير دُخولها فيه، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴿٢٦﴾﴾[1]، فَعِند قَوله تَعالى: (**لا يسمعون فيها لغوًا**) مَعنى أَنّهم لا يَسمعون فيها اللَّغْو، وعِندما أَتَت أَداة الاسْتِثناء تَوهَّمَت النَّفْس أنّه سَتأْتي صِفة ذَمّ بَعْد هٰذا، لأنّ الاسْتِثناء مِن صِفة ذَمّ إلاّ أنّها مَنفيّة فلَمّا قيل: (**سَلامًا سَلامًا**) أُكِّد المَعنى الأوّل وهو: أَنّهم لا يَسمعون في المَعنى إلاّ قَولاً حَسَنًا أَصلاً.

ولَمّا كان هٰذا الأُسلوب أُسلوب تَوكيد، لأنّه جَعَل النَّفْس تَستعِدّ وتَتوق إلى مَعرِفته، فيَرسَخ المَعنى في النَّفْس، فإنّنا نَرى البَلاغيّين يَقولون: إنّ التَّفسير بَعْد الإضمار أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد وذٰلك لِما يُحدِثه هٰذا الأُسلوب في النَّفْس لأَنّ النَّفْس تَتطلَّع بَعْد سَماع الضَّمير وهو ما يُسمّى بِضَمير الشّأن والقِصّة إلى الكَشف عَنه وطَلَب تَفسيره، فَعِندما تُذكَر الجُملة المُفسِّرة لِهٰذا الضَّمير يَتمكَّن في النَّفْس ويَرسَخ مَعناها في العُقول وهٰذا هو ما يفعله أُسلوب التَّوكيد، كَما في قَوله تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾[2] فإنّ (هو) ضَمير الشّأن، وهو في المَعنى الجُملة المُفسِّرة (**الله أحد**) فكان هٰذا بِمَثابة تكرار إلاّ أَنْ التَّكرار هُنا سَلَك طَريقًا بَديعًا، لَه من الأَثَر في النَّفْس ما يُثبِت المَعنى فيها، وهٰذا هو ما قاله عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ في دَلائِل الإعْجازِ[3]: لَيس إعلامك الشَّيء بَغْتة مِثل إعلامك لَه بَعْد التَّنبيه عَلَيه والتَّقدمة لَه، لأَنّ ذٰلك يَجري مَجرى تَكرير الإعلام في التّأكيد والإحكام، ومِن هٰهنا قالوا: إنّ الشَّيء إذا أُضمِر ثُمّ

---

(١) سُورَةُ الوَاقِعَةِ الآيتان ٢٥، ٢٦.

(٢) سُورَةُ الإِخْلاصِ الآية ١.

(٣) عَبْدُ القَاهِرِ الجُرجَانِيُّ في دَلاَئِلِ الإِعْجازِ ص١٠٢.

فُسِّر كان ذٰلك أَفْخَم لَه مِن أَن يُذكَر مِن غَير تَقدُّم إضمار، ويَدلّ عَلى صِحّة ما قالوه أَنّا نَعلَم ضَرورة في قَوله تَعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾[1] فَخامة وشَرفًا ورَوعة، لا نَجِد مِنها شَيئًا في قَولنا: فإنّ الأَبصار لا تُعمى، وكَذٰلك السَّبيل أَبدًا في كُلّ كَلام كان فيه ضَمير القِصّة، فقَوله تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢١﴾﴾[1] يُفيد مِن القُوّة في نَفْي الفَلاح عَن الكافِرين ما لَو قيل: إنّ الكافِرين لا يَفلَحون لم يُفِد ذٰلك، ولَم يَكُن ذٰلك كَذٰلك إلاّ لأَنّك تَعلِمُه إياه من بعد تقدِمةٍ وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بيّن ولوّح ثم صرّح، ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق» اهـ.

ومِن هٰذا النَّوع التَّفسير بَعْد الإبهام، وذٰلك كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾[2].

ويَكون هٰذا الأُسلوب في مَقام لِتَفخيم أَمْر المُبهَم وإعظامه، لأنّه هو الّذي يَطرق السَّمع أَوّلاً، فيَذهَب بِالسّامع كُلّ مَذهَب، وذٰلك لأَنّه فَسَّر (الأَمر) بِقَوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾ فَفي إبهامه أَوّلاً وتَفسيره بَعْد ذٰلك تَفخيم لِلأَمر وتَعظيم لِشأْنه، فإنّه لَو قال: وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع، لَما كان بِهٰذه المَكانة مِن الفَخافة، فإنّ الإبهام أَوّلاً يوقع السّامع في حَيرة وتَفكُّر واسْتِعظام لِما قَرَع سَمْعه وتَشوّف إلى مَعرِفته وهٰذا ـ ولا شَكّ ـ مِمّا يُؤكِّد الخَبَر في النَّفْس خَير تَمكُّن.

وقَد يأْتي التَّوكيد عَن طَريق عَلى العَكس مِن ذٰلك. وذٰلك بالإجمال بَعْد التَّفصيل كَما في قَوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ﴾[3] فَقَوله: (**عَشَرة كامِلة**): إجمال بَعْد تَفصيل، ولٰكن أَكّد بِها مَجموع العَدَد السّابِق، لأَنّ الواو تَجيء في

---

(١) سُورَةُ الأَنْعَام الآية ٢١.

(٢) سُورَةُ الحِجْرِ الآية ٦٦.

(٣) سُورَةُ البَقَرَة الآية ١٩٦.

بَعْض المَواضِع للإباحة، فرَفَع هٰذا اللَّبس بِقَوله (عشرة) وقَوله (كامِلة) تَحقيق لِذٰلك المَعنى وتأكيده مِن باب مَجيء الصِّفة لِلتّأكيد.

وإذا كان وَضْع المُضمَر مَوضِع المُظهَر مِن أَساليب التَّوكيد كَما هي الحال في تَفسير المُضمَر، فإنّ وَضْع المُظهَر مَوضِع المُضمَر أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد الّتي تَرمي إلى تَوكيد مَعنىً مُراد في الكَلام. وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾[1]، فالآية الأولى فيها أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد عَن طَريق الإضمار ثُمّ التَّفسير كَما مَرّ، وفي الآية الثّانية وُضِع المُظهَر مَوضِع المُضمَر، لأَنّه إذا ذُكِر الاسْم ثُمّ أُريدَ ذِكره ثانِيًا فإنّ الّذي يُذكَر ضَميره، هٰذا هو الأَصل ولٰكن يُعدَل عَن هٰذا الأَصل ويُذكَر المُظهَر لإرادة مَعنىً مُراد، وهٰذا في قَوله: **(الله الصمد)** ذِكر الظّاهِر (لَفْظ الجَلالة) بَدلاً مِن الضَّمير، لِتأكيد أَنّ الله هو الخالِق وَحْده لا شَريك لَه، فإنّه وإن كان قَد أُكِّد هٰذا المَعنى في الآية الأولى إلاّ أَنّه أُريدَ تَمكينه في النَّفْس، فذُكِر المُظهَر وعُدِل عَن المُضمَر وهٰذا كَما في قَوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾[2].

ومِمّا يَتَّصِل بِهٰذه المَواضِع مَواضِع التَّوضيح بَعْد الإجمال أَو التَّفسير بَعْد الإبهام (الإضمار) باب الاشْتِغال، لأَنّه من باب «إضمار الشَّيء ثُمّ تَفسيره» وهو عِند النُّحاة: إعمال فِعل مَحذوف في اسْم ثُمّ تَفسير لِفِعل المَحذوف بَعْد هٰذا الاسْم المَعمول، ولَجَأ النُّحاة إلى ذٰلك لِمَسائل لَفْظيّة وذٰلك مِثل دُخول (إذا) عَلى الاسْم، ولا تَدخُل (إذا) عَلى الاسْم وإنّما تَدخُل عَلى الفِعل ولِهٰذا قَدَّر النُّحاة فِعلاً مَحذوفًا بَعْد (إذا) والاسْم بَعْدها مَعمول لِهٰذا الفِعل المَحذوف يُفسِّره الفِعل بَعْد الاسْم، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[3].

ونَظَر البَلاغيّون إلى هٰذا الأُسلوب ولَم يَهتمّوا بِالمَسائل اللَّفظية، ولٰكنّهم تَلمَّسوا

---

(١) سُورَةُ الإِخْلَاصِ الآيتان ١، ٢.

(٢) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ١٠٥، أُنْظُر الإيضَاحَ لِلْقَزْوِينِيِّ ص١٥٦.

(٣) سُورَةُ الانْشِقَاقِ الآية ١.

المَعاني الّتي تَدور حَول هٰذا الأُسلوب وفاعِليّته في النَّفْس، فَقالوا إنّ الشيء إذا أُضمِر ثُمّ فُسِّر كان أَفخَم مِمّا إذا لم يَتقدّم إضمار، وهٰذا هو ما فُهِم مِن كَلام عَبْدِ القَاهِرِ الجُرْجَانِيِّ في دَلَائِلِ الإِعْجَازِ[1].

وطَريق هٰذه الإفادة هو أنّنا إذا ذُكِر الاسْم دون إسناد إلَيه يَجعَل النَّفْس تَتوق وتَتشوّق إلى مَعرِفة هٰذا المُسنَد فإذا ما ذُكِر تَمكَّن في النَّفْس، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2].

ولَم يَكُن التَّوكيد عَن طَريق أَنّ الجُملة كُرِّرَت مَرّتَين مَرّة قَبْل الاسْم وهي الجُملة المَحذوفة ومَرّة بَعْد الاسْم وهي الجُملة المُفسِّرة، وذٰلك لأَنّه لا يَجوز حَذْف المُؤكَّد وبَقاء التَّوكيد ولَو أَنّ الخَليل وسيبَوَيه أَجازاه إلاّ أَنّه ردّ هٰذا الرّأْي[3]، وعَلى فَرْض أَنّنا جَعَلْنا التَّوكيد جاء عَن طَريق تكرار الجُملة، فإنّه يَكون تَوكيدًا لَفْظيًّا ولٰكنّ البَلاغيّين جَعَلوا التَّوكيد مِن سِياق الجُملة، وهو ذِكر الشَّيء مُبهَمًا ثُمّ تَفسيره وهو أُسلوب انْتِباه النَّفْس والتَّشوُّق إلى مَعرِفة هٰذا المُبهَم، ثُمّ يأتي التَّفسير فيَلقى في النَّفْس خَير اسْتِعداد لِقَبوله، ومِن ثَمّ تَمّت فائدة هٰذا الأُسلوب وهي تَمكين المَعنى في النَّفْس.

وعَلى كُلّ حال فَكِلا التَّقديرَين أُسلوب أُريدَ بِه تَمكين المعنى في النَّفْس فَهو أَي «باب الاشْتِغال» أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد.

وقَد جاء هٰذا الأُسلوب في القُرآن الكَريم كَثيرًا، كَما في قَوله تَعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾[4] وقَوله تَعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾﴾[5] وقَوله تَعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[6]، فَلا نَجد الأَثر الّذي

---

(١) عَبْدُ القَاهِرِ الجُرجَانِيُّ في دَلَائِلِ الإِعْجازِ ص١٠٢.

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ الآية ٦.

(٣) أُنْظُر المُغْنِي جـ٢ ص١٦٨.

(٤) سُورَةُ الإِسْراءِ الآية ١٠٠.

(٥) سُورَةُ الدَّهْرِ الآية ٣١.

(٦) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٣٠.

أَفاده هٰذا الأُسلوب، إذا قيل: «قُل لَو تَملكون خَزائن رَحمة رَبّي» وفي قَوله تَعالى: **(أَعَدّ لِلظّالِمين)** بَدَلاً **(والظالمين أعدّ لهم)**.

وفي قَوله تَعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ إذا جعَلْنا الاسْم المُتقدِّم مَعمولاً لِلفِعل بَعده لَم يَكُن في هٰذه الحال هُناك فِعل مَحذوف ومَع ذٰلك، فإنّ الأسلوب ما زال يُفيد التَّوكيد، حَتّى في هٰذه الحالة، لأَنّه عِندما قُدِّم الاسْم عَلى الفِعل حَصَل الإبهام، واحتاجت النَّفْس إلى التَّفسير، وهٰذا كَما سَبَق بَيانه فيَكون التَّوكيد مِن باب الإبهام ثُمّ الإيضاح.

ومِن هُنا يَظهَر لَنا الرَّدّ عَلى القائل بِأَنّ التَّوكيد في مِثل هٰذا الأُسلوب وهو باب الاشْتِغال جاء مِن تكرار الجُملتَين، الجُملة المَحذوفة والمُقدَّرة والجُملة المُفسِّرة، ولا نَحتاج إلى الرَّدّ القائل بِأَنّه لا يَجوز تَوكيد المَحذوف وبَقاء التَّوكيد.

وبِهٰذا ظَهَر لَنا أَنّ كُلّ ما جاء مكرارًا في باب التَّكرار تَوكيد عِند النَّحويّين[1] والبَلاغّيين، ولَم يُخالِف البَلاغيّون النّحويّين إلاّ في التَّكرار في اللَّفظ والمَعنى جَميعًا، فَهو تَوكيد عِند البلاغيّين كَما سَبَق بَيانه ثُمّ انفَرَد البَلاغيّون بِالإطناب وبِكُلّ الأَساليب الّتي تَتبع الإطناب، وهٰذا في كُلّ ما ذُكِر في أَساليب الإضمار ثُمّ التَّفسير والإيضاح بَعْد الإبهام ووَضْع المُظهَر مَوضِع المُضمَر، وباب الاشْتِغال فكُلّها أَساليب تَوكيد عِند البَلاغيّين.

وبِالنِّسبة لِلتَّوكيد بِالأَدَوات الّتي جاءت في باب التّأكيد بِالأَداة، وأَساليب الحَصر والتَّقديم، كُلّها أَساليب تَوكيد عِند الفَريقَين عَلى السَّواء وبِالنِّسبة لِحُروف الزّيادة لَم

(١) أُنْظُرْ كِتابَ سِيبَوَيه جـ١ ص٩٦ ـ ٩٧، وَمِنَ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ للنَّحوِيِّينَ قَولُ الشّاعِرِ النَحْويِّ، مَرْوانَ النَّحْويِّ أَحَدِ أَصْحابِ الخَلِيلِ:

أَلْقَى الصَّحيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقاهَا

فَعِنْدِ إِعْرابِ حَتَّى ابتِدائِيَّةٍ ونَصْبِ (نَعْلَهُ) فإنَّهُ في هٰذه الحَال يُقَدَّرُ فِعْلٌ بَعْدَ حَتَّى عامِلٌ في (نَعْلَهُ) النَّصْبَ، وَيُفَسِّرُهُ (القاها) فَجُمْلَةُ أَلْقاها تَوْكيدٌ على حَدِّ قَوْلِهِ: لَقِيْتُ القَوْمَ حتى عَبْدَ اللّٰهِ لَقِيتَهُ.

يَختلِف الفَريقان في أنّها لِلتّوكيد إلاّ أنّ البَلاغيّين فَصَّلوا وعَلَّلوا في طَريق إفادتها لِلتَّوكيد، ولِذٰلك نَجِد البَلاغيّين بِالنِّسبة لِبَعض الحُروف قالوا إنّها لِلتَّوكيد ولَم يَكُن الحَرف زائدًا بَل أَصليًّا، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[1] فنَجِد أَنّ المَعنى «أَذْهَبَ الله نورهم»[2] وقد قُرِىء بهٰذا، وقال البَلاغيّون «إن قَوله تَعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ أَبلَغُ مِن «أَذْهَبَ الله نورهم» لأَنّ كُلّ مَن ذَهَب بِشَيء فقَد أَذْهَبَه، ولَيس كُلّ مَن أَذْهَبَ شَيئًا فقَد ذَهَب بِه، لأَنّ الذَّهاب بِالشَّيء هو اسْتِصحاب لَه ومُضِيّ بِه وفي ذٰلك نَوع احْتِجار لِلمَذهوب بِه وإمساك لَه عَن الرُّجوع إلى حالته والعَودة إلى مَكانه، ولَيس كَذٰلك إلاّ ذَهاب لِلشَّيء، لِزَوال مَعنى الاحْتِجار عَنه[3].

وبِهٰذا ظَهَر لَنا أَنّ الباء عَلى الرّغم مِن أَنّها لَيست زائدة واستُعمِلَت في مَعناها الأَصليّ وهو التَّعْدِية مَع الفِعل (ذَهَب) بِحَيث لا يَكتمِل التَّركيب في العِبارة إلاّ بِه عُدَّت حَرفًا لِلتَّوكيد أَو النَّظم نَفْسه أَي: الفِعل غَير المُتَّعدّي (ذَهَب) مَع الباء أَفاد تَوكيدًا لَم يُفِده الفِعل المُتعديّ (أَذْهَبَ).

وهٰذا لأَنّ البَلاغيّين صِناعتهم المَعاني وأَوغَلوا في المَعاني ما لَم يَتوغَّل فيه النُّحاة.

أَمّا بَقِيّة الحُروف الّتي ذُكِرَت في باب الزّيادة فالفَريقان مُتَّفِقان عَلى زِيادتها لِلتّأكيد.

وبَعْد أَن أَشَرتُ إلى ما انفَرَد بِه البَلاغيّون مِن أَساليب التَّوكيد، أُشيرُ أَيضًا إلى بَعْض الأَساليب الأُخرى الّتي عَدّها البَلاغيّون مِن أَساليب التَّوكيد، وهي أَساليب المُبالَغة ومِن هٰذه الأَساليب: الإخبار بِالمُضارِع عَن الماضي، وذٰلك لِقَصْد تَبيين هَيئة

---

(١) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٧.

(٢) المُغْني جـ٢ ص١٦٤ حَاشِيَةُ الأَمير.

(٣) أُنْظُر المَثَلَ السَّائرَ لابْنِ الأَثِير جـ٢ ص٣٣.

الفِعل واسْتِحضار صورته، لِيَكون السّامع كأنّه يُشاهِدها واسْتِحضار الصّورة هٰكذا لِلسّامع مِمّا يَجعَلها واضِحة لِمَفهومه وراسِخة في ذِهْنه، وهٰذا هو ما يَفعَله أُسلوب التَّوكيد لَدى السّامع، فلِهٰذا كان هٰذا الأُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد.

والنُّحاة أَمام هٰذا التَّعبير لَم يوضِحوا أَو يُشيروا إلى أَنّه أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد، ولٰكنّهم قالوا: إنّ هٰذا الفِعل مُضارِع ومَعناه المُضيّ، وهٰذا كَما جاء في هَمع الهَوامِع[1] مِن حالات الفِعل المُضارِع أَن يَنصرف مَعناه إلى المُضيّ وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[2] فالمَعنى: أَصبَحت الأَرض، لِاشْتِراط اتِّحاد الزَّمان في الفِعلَين المُتعاطِفَين، لأَنّ قَوله (**فتصبِح**) معطوف عَلى قَوله (**أَنْزَل**).

وقَد دُوِّن في بَعْض كُتُب النَّحو: إنّ التَّعبير بِالمُضارِع عَن الماضي لِاسْتِحضار الصّورة، إلاّ أَنّهم لَم يُشيروا إلى أَنّه أُريدَ بِه التَّوكيد.

أَمّا البَلاغيّون فَقَد تَناوَلوا هٰذا الأُسلوب عَلى أَنّه أُسلوب مِن أَساليب الالْتِفات والمُبالَغة أُريدَ بِه التَّوكيد.

وطَريق التَّوكيد في مِثل هٰذه الصّورة، اسْتِحضار الصّورة لَدى السّامع وجَعْله يَتعايَش مَعها ويُحِسّ بِها، وهٰذا أَقوى وآكَد مِن التَّعبير بِالماضي.

وقَد يَكون التَّوكيد بِالعَكس، أَي الإخبار بِالفِعل الماضي عَن المُضارِع الّذي مَعناه لِلمُستقبَل ولَم يوجَد فِعله، وفائدة هٰذا أَنّ الفِعل الماضي إذا أَخبَر عَن المُضارِع الّذي مَعناه لِلمُستقبَل والّذي لَم يَحدث فِعله بَعْد، كان ذٰلك أَبلَغ وآكَد في تَحقيق الفِعل وإيجاده، لأَنّ الفِعل الماضي يُعطي مِن المَعنى أَنّه قَد كان ووُجِد، والفَرق بَينه وبَين الإخبار بِالفِعل المُضارِع عَن الماضي، اسْتِحضار الصّورة أَمام السّامع لِيَتَعايش مَعها في

---

(١) هَمعُ الهَوَامع جـ١ ص٢٢ ـ ٢٣.

(٢) سُورَةُ الحَجِّ الآية ٦٣.

التَّعبير بِالمُضارِع عَن الماضي أَمّا الغَرَض مِن التَّعبير بِالماضي عَن المُضارِع الدَّلالة عَلى إيجاد الفِعل الّذي لَم يوجَد بَعْد.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1] فإنّه سُبحانه وتَعالى إنّما قال: (ففَزِع) بِلَفْظ الماضي بَعْد قَوله (يَنفخ) وهو مُستقبَل للإشعار بِتَحقيق الفَزَع، وأنّه كائن لا مَحالة، لأَنّ الفِعل الماضي يَدلّ عَلى وُجود الفِعل وكَونه مَقطوعًا بِه، وهٰكذا في كُلّ الأَشياء العَظيمة الّتي يُستعظَم أَمْرها.

وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾[2]. فَقال سُبحانه وتَعالى: (وحَشَرناهم) ماضيًا بَعْد (تَسير)، (ترى) وهُما مُستقبَلان لِلدَّلالة عَلى أَنّ حَشْرهم قَبْل التَّسيير والبُروز لِيُشاهِدوا تِلك الأَحوال، وذٰلك لأَنّ الحَشْر هو المُهِمّ، لأَنّ مِن النّاس مَن يُنكِره فناسَب تِلك الحال أَن يأْتي بِالماضي لِلتّأكيد.

أَمّا النُّحاة فنَجِدهم يقولون: قَد ينصرف الماضي إلى الاسْتِقبال، وذٰلك إذا اقتَضى طَلبًا أو وَعدًا، كَما في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾[3] أَو عُطِف عَلى ما عُلِم اسْتِقباله، وهٰذا كَما في الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[4] وَجاء في مُشْكِلِ القُرآنِ[5] «يأْتي الفِعل عَلى بِنْية الماضي وَهو دائم أَو مُستقبَل، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[6] أَي أَنْتم خَير أُمّة، وكَذٰلك قَوله تَعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[7] يُريد يَوم القِيامة أَي سَيأْتي قَريبًا فَلا تَستعجِلوه اهـ».

---

(١) سُورَةُ النَّمْلِ الآية ٨٧.
(٢) سُورَةُ الكَهْفِ الآية ٤٧.
(٣) سُورَةُ الكَوْثَرِ الآية ١.
(٤) أُنْظُرْ هَمعَ الهَوامع جـ١ ص٢٤.
(٥) مُشْكِلُ القُرآن لابْنِ قُتَيْبَةَ ص٢٩٥.
(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١١٠.
(٧) سُورَةُ النَّحْلِ الآية ١.

ومِمّا يَجري هٰذا المَجرى الإخبار بِاسْم المَفعول عَن الفِعل المُستقبَل، وذٰلك لِتَضمُّنه مَعنى الفِعل الماضي، وذٰلك في قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْآخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾﴾[1] فاستُعمِل اسْم المَفعول الّذي هو (مَجموع) بَدَلاً مِن الفِعل المُستقبَل الّذي يَجمَع لِما فيه مِن الدَّلالة عَلى ثَبات مَعنى الجَمع لِلنّاس، وأنّه المَوصوف بِهٰذه الصِّفة[2].

وكَما أَنّ الانْتِقال مِن الماضي إلى المُضارِع وبالعَكس أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد، فكَذٰلك الانْتِقال مِن الخِطاب بِالجُملة الفِعليّة إلى الجُملة الاسْميّة وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾[3]، فإنّهم لَمّا خاطَبوا المُؤمِنين بِالجُملة الفِعليّة خاطَبوا شَياطينهم بِالجُملة الاسْميّة المُؤكَّدة بإنّ المُشدَّدة، لأَنّهم في مُخاطَبة إخوانهم بِما أَخبَروا بِه عَن أَنْفُسهم مِن الثَّبات عَلى اعْتِقاد الكُفر، فَكان ذٰلك مُتقبَّلاً مِنهم ورائجًا عِند إخوانهم وأَمّا الّذي خاطَبوا بِه المُؤمِنين، فإنّما قالوه تَكلُّفًا وإظهارًا لِلإيمان خَوفًا وخِداعًا، وكانوا يَعلَمون أَنّهم لَو قالوا بِأَوكَد لَفْظ لَما راج لَهُم عِند المُؤمنين إلاّ رَواجًا ظاهِرًا لا باطِنًا، ولأَنّهم لَيس لَهُم في عَقائدهم باعِث قَويّ عَلى النُّطق في خِطاب المُؤمِنين بِمثل ما خاطَبوا به إخوانهم مِن العِبارة المُؤكدة، فلِذٰلك قالوا في خِطاب المُؤمِنين (آمَنّا) وفي خِطاب إخوانهم (إنّا مَعكم) فالتَّعبير بِالجُملة الاسْميّة بَدَلاً مِن الجُملة الفِعليّة يُشبِه تأكيد الخَبَر باللاّم كَما في قَوله تَعالى: ﴿قَالُوا يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ﴿١١﴾ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾﴾[4].

وكَذٰلك الانْتِقال مِن المُفرَد إلى الجَمع قَد يُراد بِه التَّوكيد، وهٰذا كَما في مَجيء

---

(١) سُورَةُ هُودِ الآية ١٠٣.

(٢) أُنْظُر المَثَلَ السَّائرَ لابْنِ الأَثِيرِ جـ٢ ص١٩.

(٣) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ١٤.

(٤) سُورَةُ يُوسُفَ الآيتان ١١، ١٢.

المَصدَر عَلى فُعول جَمعًا كَما في قَوله تَعالى: ﴿لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ۝٩﴾[1] جُمع الشُّكر لِلتّأكيد عَلى نَفْي أيّ شُكْر.

وأيضًا الانْتِقال مِن وَزْن إلى وَزْن آخر أكثَر مِنه في الوَزْن أي في بِنْية الكَلِمة، فَلا بُدّ مِن أن يَتضمَّن مِن المَعنى أكثَر مِمّا تَضمَّنه أوّلاً، لأنّ الألفاظ أدِلّة عَلى المَعاني، وأمثِلة لِلإبانة عَنها، فإذا زيدَ في الألفاظ دلّت الزّيادة في المَعاني، ويُستعمَل هٰذا في مَقام المُبالَغة لِتأكيد مَعنىً وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ۝٤٢﴾[2] فمُقتدِر هُنا أَبلَغُ وأَقوى مِن قادِر، وإنّما عُدِل إليَه لِلدّلالة عَلى تَفخيم الأمر وشِدّة الأخذ الّذي لا يَصدُر إلاّ عَن قُوّة الغَضب أو الدّلالة عَلى بَسْطه القُدرة فإنّ المُقتدِر أَبلَغُ في البَسْطة مِن قادِر، وذاك أنّ مُقتدِر اسْم فاعِل مِن اقتَدَر، وقادِر اسْم فاعِل مِن قَدَر، ولا شَكّ أنّ افتعل أَبلَغُ مِن فَعَل.

وعَلى هٰذا وَرَد قَولُ أبي نُوّاسَ:

فَعَفَوْتَ عَنْهُ عَفْوَ مُقْتَدِرٍ حَلَّتْ لَهُ نِعَمٌ فَأَلْقاها

أي: عَفوت عَنّي عَفْو قادِر مُتمكِّن لا يَردّه شَيء عَن إمضاء قُدرته، ومِثل هٰذا كَثير، كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠﴾[3] فإنّ غفّارًا أَبلَغُ في المَغفِرة مِن غافِر، لأنّ فعّالاً يَدلّ عَلى كَثْرة صُدور الفعل، وفاعِلاً لا يَدلّ عَلى الكَثْرة، وعَلَيه وَرَد قَوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾[4] فالتّوّاب هو الّذي يَتكرّر مِنه التّوبة مَرّة عَلى مَرّة وهو فعّال، وذٰلك أَبلَغُ مِن التّائب، لأنّ التّائب صَدرَت مِنه التّوبة مَرّة واحِدة فإذا قيل: تَوّاب، كان صُدور التّوبة مِنه مِرارًا كَثيرًا.

---

(١) سُورَةُ الدَّهْرِ الآية ٩.

(٢) سُورَةُ القَمَرِ الآية ٤٢.

(٣) سُورَةُ نُوحِ الآية ١٠.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٢٢٢.

وكَذٰلك إسناد الفِعل إلى الجَمع بَدَلاً مِن المُفرَد نَوع مِن أنواع الالْتِفات مُرادًا بِه التّأكيد كَقَوله تَعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾[1] عَلى تأويل: ارجعني. فلَيس الفاعِل جَمعًا وقَد جاء الفِعل مُسنَدًا إلى الجَمع، وذٰلك لأَنّ المُراد تكرير الفِعل، واختُصِر اللَّفظ بَدَلاً مِن تكرير الفِعل ثَلاث مَرّات لِلتّأكيد، وأُجريَ الفِعل عَلى الجَمع، وهٰذا كَما في قَولنا: لَبَّيك اللّهم لَبَّيك، فنَحْن نُلَبّي ونُثَنّي (لَبّى) قَصدًا لِلتَّكرار تأكيدًا.

وهٰذا أَيضًا في قَوله تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[2] في كَون اللَّفظ في صورة المُثَنّى ولَيس بِه.

وهٰذا كَما في قَولِ امْرِئِ القَيْسِ:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومَنزِلِ ... بِسِقْط اللِّوى بَين الدَّخولِ وَحَومَلِ

فإنّه جَعَل المُسنَد إلَيه لِلفِعل (قِف) مُثنًّى والخِطاب لِنَفْسه، وذٰلك بَدَلاً مِن تكرار الفِعل مَرّتَين لِلتّأكيد، وعَلى هٰذا فإنّ هٰذا يُعَدّ أُسلوبًا مِن أَساليب التّكرار لِلتّأكيد عِند العَرَب، وقَد وَرَد مَثيله في القُرآن الكَريم.

ومِمّا يُفيد التَّوكيد تاء المُبالَغة تَلحَق اسْم الفاعِل لِقَصد المُبالَغة كَقَولنا: هٰذا رَجُل نابغة، كَما تَلحَق وَزنًا مِن أَوزان المُبالَغة مِثل: علاّمة ونسّابة لِلمُبالَغة وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾[3].

والمَعنى: فمن تصدق بالقصاص بأن مكّن من نفسه، فَهو كفّارة لَه، لَحِقَت التّاء صيغة المُبالَغة (كفّار) لِتَوكيد المُبالَغة.

فكُلّ هٰذا وما شابَهه يُقصَد بِه المُبالَغة لِلتَّوكيد فَهو ضَرْب مِن أَساليب التَّوكيد ولا يَكون إلاّ فيما يَكون فيه مَعنى الفِعليّة، فَمِثاله في الفِعليّة ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ

---

(١) سُورَةُ المُؤْمنون الآية ٩٩.

(٢) سُورَةُ المُلْكِ الآية ٤.

(٣) سُورَةُ المَائِدَةِ الآية ٤٥.

﴿وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾﴾[١]، فإنّ معنى (كُبكِبوا) مِن الكَبّ وهو القَلْب، إلاّ أنّه مُكرِّر المَعنى وإنّما استُعمِل في الآية دَلالة عَلى شِدّة العِقاب، لأنّه في مَوضِع يَقتضي ذٰلك.

وأَمّا ما يَجري مَجرى الفِعليّة فَهو مِثل اسْم الفاعِل، واسْم المَفعول كَما مَرّ وهٰكَذا كُلّ ما اشتَمَل عَلى مِثل هٰذه الزِّيادات لِزيادة المُبالَغة الّتي يُقصَد بِها التَّوكيد.

أَمّا الزِّيادة الّتي في التَّصغير فَلَيست زِيادة لِلمُبالغة لِلتَّوكيد وإنّما هي زِيادة لِمَعنىً هو عَكْس أُسلوب المُبالَغة لِلتَّوكيد إذ يأْتي لِمَعنى الصِّغَر والتَّحقير فلا يَدخل مَعنا هُنا زِيادةٌ لِلتَّصغير.

وهٰذه الزِّيادة الّتي لِلمُبالَغة عِند البَلاغيّين فإنّها زِيادة أَيضًا لِلمُبالَغة عِند النَّحويّين ولَم يَختلِف فيها الفَريقان، فَهٰذا مِن الأُمور الّتي اتَّفَق فيها الفَريقان بَل قَد بَدأ بَحْثَها والكَلام عَنها النَّحويّون وشارَكهم فيها البَلاغيّون.

ومِن الأَساليب الّتي عَدّها البَلاغيّون لِلتَّوكيد، تَعليق حُدوث شَيء عَلى حُصول أَمْر مُستحيل، وذٰلك لِقَصد إبراز الكَلام في صورة المُستحيل، وهٰذا الأُسلوب وإن اختَصّ بِه البَلاغيّون، فإنّ الأَفكار والمَعاني العالَميّة دائمًا تَتّفِق عَقلاً ولِهٰذا نَرى النَّحويّين عِند إرادة مَعنى التَّوكيد في مِثل هٰذه الأَساليب يَضَعون الأَلفاظ لِهٰذا الأُسلوب بِما يَتّفِق مَع المَعنى المُراد، وهو تَوكيد عَدَم حُدوث أَمْر ما وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾[٢] نَجد أَنّ دُخول الجَنّة لِهَؤلاء المُتحدَّث عَنهم أَكّد اسْتِحالته بِتَعليق الدُّخول عَلى أَمْر مُستحيل، وهو وُلوج الجَمَل في سَمّ الخِياط، وهٰذا مِن الأُمور المُستحيلة بَداهة فيَستعمِل النُّحاة في مِثل هٰذا حَرْف النَّفي (لا) كَما في الآية، لِنَفي الفِعل (**يَدخلون**) لأَنّ النَّفي بِـ (لا) يُفيد نَفْي الفِعل في الأَزمِنة الثَّلاثة ماضيًا وحالاً ومُستقبَلاً، فلَو قيل: لَن يَدخلوا الجَنّة حَتّى يَلِج في سَمّ الخِياط. فَلا يَصِحّ لأَنّ (لَن) تُفيد نَفْي الفِعل مُستقبَلاً فَقَط، وهٰذا لا يَتّفِق مَع تَعليق الفِعل عَلى

---

(١) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ الآية ٩٤.

(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٤٠.

أَمْر مُستحيل، أَمّا (لا) فالنَّفي بِها لَيس لِلاسْتِقبال فَقَط بَل لِغَيره مِن الأَزمِنة، وهٰكذا نَجِد أَهْل المَعاني والنُّحاة يَتلاقون في مُعظَم أَساليب التَّوكيد إلاّ أَنّ البَلاغيّين اختَلَفوا قَليلاً عَنهم في بَعْض الأُمور.

وهٰذا لأَنّ البَلاغيّين تَوغَّلوا وَخاضوا في المَعاني أَكثَر مِن النَّحويّين.

خاتمة

اللُّغة وَسيلة لِلتَّفاهُم، ولا يَتمّ التَّفاهُم في أَيّة لُغة إلاّ إذا روعِيَت العَلاقة الّتي تكون بَين المُتكلِّم والمُخاطَب، إذ لا يَكون الكَلام مُفيدًا ولا الخَبَر مُؤدِّيًا غَرَضه ما لَم يَكُن حال المُخاطَب مُراعًى لِيَقَع الكَلام في نَفْس المُخاطَبَ مَوقع القَبول والفَهم.

ومِن أَجْل هٰذا تكلَّم أَصحاب عِلم المَعاني في مُقتضى الحال، وظاهِر الحال عِرفانًا مِنهم بِما لِلكَلام مِن ظُروف تَتحكَّم فيما يصدر عَن المُتكلِّم مِن كَلام يَنقل فيه أَفكاره إلى المُخاطَب، فيَتشكَّل الأُسلوب بِما تُمْليه تِلك الأَحوال عَلى المُتكلِّم.

ومِن هُنا كان المُنطلَق الّذي انطَلَقتُ مِنه في رَسالتي هٰذه، والأَساس الّذي أَرسَيتُ عَلَيه المَنهج الّذي رَسَمتُه لِلرِّسالة.

ولَيس هذا المُنطلَق جَديدًا عَلى عِلم النَّحو مِن بَين فُروع اللُّغة وآدابها، وإنّما هو الأَساس الّذي يَنبَني عَلَيه تأليف الجُملة أَو تأليف الكَلام.

فنَجِد الرَّضِيَّ في شَرْحه الكافِيَة يَتناول هٰذا المَوضوع ويُعالِجه ويُصرِّح بِأَنّ الغَرَض الّذي وُضِع لَه التَّوكيد أَحد ثَلاثة أَشياء:

١ ـ أَن يَدفَع المُتكلِّم ضَرَر غَفْلة السّامع عَنه.

٢ ـ أَن يَدفَع ظَنّه بالمُتكلِّم الغَلَط.

٣ ـ أَن يَدفَع المُتكلِّم عَن نَفْسه ظَنّ السّامع بِه تَجوُّزًا[١].

وكَذٰلك نَرى الزَّمَخشَريّ يقول ـ وهو يُعالج أُسلوب التَّوكيد في دِراسته النَّحوية ـ أَنّك إذا كَرَّرتَ فَقَد قَرَّرتَ المُؤكَّد، وما عَلِق بِه في نَفْس السّامع ومَكَّنتَه في قَلْبه، وأَمَطّت شبهة ربما خالجته أَو توَهَّمتَ غَفْلة أَو ذَهابًا عَمّا أَنتَ بِصَدَده، فأَزَلتَه، وكَذٰلك إذا جِئتَ بِالنَّفْس والعَين، فإنّ لِظانّ أَن يَظنّ حين قُلتَ: زَيد أَنّ إسناد الفِعل فيه تَجوُّز أَو سَهْو أَو نِسْيان[٢].

فَفيما أثبَته الزَّمَخشَريُّ والرَّضِيُّ نَصٌّ عَلى الالْتِزام بِمُراعاة حال السّامع، وملاحَظة ما بَيْنه وبَيْن المُتكلِّم مِن عَلاقة، وإشارة واضِحة إلى أَهمّيّة مُراعاة المُناسَبات القَوليّة عِند تَعبير المُتكلِّم عَمّا في نَفْسه مِن أَفكار تَعبيرًا صَحيحًا بِكُلّ مُتطلَّبات الفَصاحة الّتي ظَنّ الدارِسون أَنّها شَيء فَوق صِحّة الكَلام.

ولَم تَختلِف مُعالجة هٰذَين الدّارسَين النّابِهَين عَن مُعالَجة الخَطِيبِ في إيضاحه مَوضوع التَّوكيد، فَقَد كان الكَلام الفَصيح عِنده ما اقتَصَر فيه مِن التَّركيب عَلى قَدْر الحاجة وما روعِي فيه حال المُخاطَب، فإن كان المُخاطَب خاليَ الذِّهن استَغنى المُتكلِّم عَن مُؤكِّدات الكَلام، وإن كان المُخاطَب طالِبًا مُنتظِرًا حَسُن تَقْوية الكَلام بِمؤكِّد، وإن كان مُنكِرًا أَو حاكِمًا بِخِلاف ما في نَفْس المُتكلِّم وَجَب تَوكيد الكَلام بِحَسَب ما تَشعر به حال المُتكلِّم مِن شِدّة في الإنكار أَو ضَعْف فيه.

لِذٰلك كان لِزامًا عَليّ أَن أُشير إلى التَّوكيد عِند البَلاغيّين، بِجانِب عَناصِر المَنهَج الّذي وَضَعتُه لِلتَّوكيد عِند النُّحاة، وكان من جَرّاء هٰذا الأَساس الّذي وُضَعتُه لِلمَنهَج أَنّي استَقصَيتُ أَساليب التَّوكيد، فوَجَدتُها لا تَخرُج عَن أَربَعة مَوضوعات:

الأَوّل: التّكرار بِنَوعَيه، وأَعني بِهما التَّكرار اللَّفظيّ والتَّكرار المَعنويّ وقَد بَيَّنتُ

---

(١) شَرْحُ الكَافيَةِ جـ٢ ص٣٢٨.

(٢) المُفَصَّلُ ص١١١ ـ ١١٢.

في هٰذا المَوضوع، مَتى تكون الحاجة إلى التّوكيد اللّفظيّ؟، ومَتى تكون الحاجة إلى التّوكيد المَعنويّ؟.

ثُمْ استَقصَيتُ أَحوال التّوكيد بِأَلفاظه المَعنويّة وأَلقَيت الضّوء عَلى (كُلّ) الّتي تُفيد الإحاطة والاسْتِغراق فوَجَدتُ أَنّها إذا أُضيفت إلى ما فيه (أل) الجِنسيّة كان حَسَنًا لإفادة الاسْتِغراق الّذي تُفيده (كُلّ).

ولِهٰذا نَجد القُرآن الكَريم وهو مَصدَر اللُّغة الأَوّل يَقول: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[1] (كُلّ) هُنا مُضافة إلى ما فيه (أل) الّتي لِلجِنس فحَسُنَت إضافتها، ولَم يَقُل القُرآن الكَريم: «فأخرجنا مِن الثّمَرات كُلّها» ولَو أَنّ المَعنى واحِد، ويَستوي فيه الأَمْران مِن إفادة كُلّ الإحاطة والشُّمول، إلاّ أَنّ اسْتِعمال كُلّ مُضافة إلى ما فيه (أل) الّتي لِلجِنس دون اسْتِعمالها مُؤكِّدة لِلثّمَرات مُضافة إلى ضَميرها به حِكمة، وذٰلك لأَنّ (مِن) في الآية لِبَيان الجِنس لا لِلتّبعيض والمَجرور في مَوضِع المَفعول لا في مَوضِع الظّرف، والمُراد مِن الثّمَرات أَنْفُسها وأَدخَل (مِن) لِبَيان الجِنس كُلّه، فلَو قال: أَخرجنا بِه مِن الثّمرات كُلّها، لَقيل: أَيّ شَيء أخرج مِنها، وتُوُهِّم أَنّ المَجرور في مَوضِع الظّرف وأَنّ مَفعول أخرجنا فيما بَعْد، فإذا تَقدّمَت (كُلّ) زال هٰذا التّوهُّم لأَنّ (كُلّ) إذا تَقدّمَت اقتَضت الإحاطة والشُّمول بِالجِنس، وإذا تأَخّرَت اقتَضت بِالموكّد جِنسًا شائعًا كان أَو مَعهودًا، فَكان الابْتِداء بِـ (كُلّ) أَحْضَرَ لِلمَعنى وأَجْمَعَ لِلجِنس.

كَما تَتبّعتُ أَحْوالها في الجُملة المَنفيّة، فوَجَدتُ أَنّ كُلّ إذا تَقدّم عَلَيها النّفي أَفادت سَلْب العُموم، أَمّا إذا تَقدّمَت عَلى النّفي فإنّها تُفيد عُموم السّلْب وهي عِند إضافتها إلى (ما) المَصدَرية والظّرفيّة، وأَصبَح التّركيب مِن (كُلّ، ما) أَفاد التّركيب العُموم والتّكرار، كَما في قَوله تَعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[2].

---

(١) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ٥٧.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٥٦.

ووَجَدتُ أَنّ (كُلّ) تأْتي صِفة وتُفيد التَّمام والكَمال بِجانِب أَنّها وُضِعَت لِلتَّوكيد في أَصْل اللُّغة، وهي وإن كانت تأْتي صِفة إلاّ أَنّه لا يَجوز قَطْعها إلى الرَّفع أَو النَّصب، كَما تكون الحال مَع الصِّفة لأَنّ القَطع يَجوز في الصِّفة، وعِلّة ذٰلك أَنّها كالتَّوكيد وإن كانت صِفة، وأَلفاظ التَّوكيد لا يَجوزُ قَطْعها، ولِذٰلك يَقول سيبَوَيه[1] في كِتابه: سأَلْتُ الخَليل رَحِمه الله عَن: مَرَرتُ بزَيد وأَتاني أَخوه أَنْفُسهما، فَقال: الرَّفع عَلى: هُما صاحِباي أَنْفُسهما، والنَّصب عَلى: أَعْنيهما أَنْفُسهما ولا مَدْح فيه، لأَنّه لَيس مِمّا يُمدَح به.

ولَمّا استَقصَيتُ التَّوكيد اللَّفظيّ، وَجَدتُ أَشياء أُخرى تابِعة لِلتَّوكيد اللَّفظيّ مِن حَيث التَّكرار، وتُعَدّ أُسلوبًا مِن أَساليب التَّوكيد، إلاّ أَنّها لَيست تَوكيدًا نَحْويًّا بِمَعنى التّابِع، كَما ذُكِر في كُتُب النُّحاة، ولٰكنّ أَساليبها أَفادت تَوكيدًا، وذٰلك مِثل: المَفعول المُطلَق، فإنّه أَكَّد الفِعل، والحاجة إلَيه في الكَلام مِثل الحاجة إلى التَّوكيد اللَّفظيّ، إذا اقتَضَته الظُّروف والأَحوال المُلابِسة لِلخِطاب، وذٰلك إذا قُلتَ مَثَلاً: ذَهَب زَيد، فإن كان الشَّكّ في الفِعل لا في الإسناد إلى زَيد، قُلْنا: ذَهَب زَيد ذَهابًا، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[2]، فإنّ المَصدَر (تكليمًا) لِتَوكيد الفِعل والّذي اقتَضى التَّوكيد هو الشَّكّ والتَّوهُّم في الفِعل، بِأَن كان الكَلام بِالوَحي أَو بِغَيره لا بِالكَلام المَعروف، فأُزيلَ هٰذا التَّوهُّم بِالمَصدَر حَيث أَكَّد حُدوث الفِعل.

وكان هٰذا ضِمن باب التَّكرار ولَو أَنّه لَيس تابِعًا نَحْويًّا وكَذٰلك في الحال المُؤكِّدة، والصِّفة الّتي يُراد بِها التَّوكيد، والعَطف عِندما يُعطَف الشَّيء عَلى مِثله لإرادة التَّوكيد كَما في قَوله تَعالى: ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾[3] فالأَمر بِالمَعروف داخِل تَحت الدُّعاء إلى الخَير، لأَنّه أَمْر بِالمَعروف. ثُمّ تَتبَّعتُ أَساليب

---

(١) كِتابُ سيبَوَيه جـ٢ ص٦٢ طَبْعَةُ عَبْدِ السَّلامِ هارون.

(٢) سُورَةُ النِّساءِ الآية ١٦٤.

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرانَ الآية ١٠٤.

البَدل، فوَجَدتُه في بَعْض أَساليبه نوعًا من أساليب التَّوكيد وهو التَّكرار وقَد أَنار لي الطَّريقَ إلى هٰذا قَولُ الزَّمَخشَّريِّ في المُفَصَّلِ، «وإنّما يُذكَر الأَوّل لِنَحو مِن التَّوطِئة ولِيَفاد بِمَجموعهما فَضْل تأكيد وتَبيين لا تكون في الإفراد»(١).

وتَطبيق هٰذا في قَوله تَعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾(٢)، وفي سورة الفاتِحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٣) فلَو لَم يُذكَر الصِّراط الثّاني لَم يَشُكَّ أَحَد أَنّ الصِّراط المُستقيم هو صِراط الله، ولٰكنّه ذُكِر لِيُفيد فَضْل تَمكُّن وتَوكيد إذ هو الأَوّل بِعَينه، وكُرِّر لِغَرَض البَيان والتَّوكيد بِمَجموع الكَلِمتَين، البَدَل والمُبدَل مِنه، ومِن هُنا يَظهَر لَنا أَنّ التَّوكيد نَوع مِن البَدَل جاء بِكَلِمات خاصّة ولَزم أَن تُعدَّد وتُحدَّد فكان تَفصيلاً لأَنواع البَدَل وتَعبيرًا لِجُزء مِنه، ثُمّ زاد البَدَل في أَنّه لِلتَّخصيص لا لِلعُموم إذ هو المَقصود بِالحُكم بِخِلاف التَّوكيد.

وهٰكذا جَعَلتُ هٰذه الأَساليب كُلّها مِن المَصدَر المُؤكَّد والنَّعت والعَطف والبَدَل مُلحَقة بِأَساليب التَّكرار لِما فيها مِن تكرار.

الثّاني: التَّوكيد بِالأَداة: ومِنها ما يَختصّ بِالدُّخول عَلى الأَسماء ومِنها ما يَختصّ بِالدُّخول عَلى الأَفعال، ومِنها ما هو مُشترَك بَينهما، ومِن الأَدوات الّتي تَختصّ بِالأَسماء (إنّ)، وتَتبَّعتُ مَواقِعها، فوَجَدتُ أَكثَر مَواقع (إنّ) أَنّها تَكون لِلتَّعليل عَمّا قَبْلها، وذٰلك لِتَنزيل ما قَبْلها مَنزِلة سُؤال الشّاكّ فلِذٰلك حَسُن التَّوكيد بِها، وهٰذا كَما في فَواصِل الآي في القُرآن الكَريم، مِثل قَوله تَعالى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣٢﴾(٤).

ويُؤكَّد مَع (إنّ) بِاللّام إذا كان المَقام مَقام إنكار أَو حاكِمًا بِخِلاف ما يَقوله

---

(١) المُفَصَّلُ ص١٢١.

(٢) سُورَةُ الشُّورَى الآيتان ٥٢، ٥٣.

(٣) سُورَةُ الفَاتِحَة الآيتان ٦، ٧.

(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ الآية ٣٢.

المُتكلِّم، وذٰلك لِشِدّة التَّوكيد كَقَوله تَعالى: ﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[1] بَعْد قَوله: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[2]، فَلَم يُؤَكّد هُنا بِاللّام حَيث لا حاجة إلى زِيادة التَّوكيد.

ثُمّ تَتبّعتُ هٰذه اللاّم فوَجَدتُها يُؤكّد بِها مَع (إنّ) - وتُسمّى لام الابْتِداء - حين الحاجة إليها، وقَد تكون لازِمة مَع (إن) المُخفَّفة لِلفَرق بَينها وبَين (إن) النّافية.

ويُؤكَّد بِها مَع القَسَم وتَدخُل عَلى الفِعل المُضارِع، وجَميع هٰذه اللاّمات مَفتوحة، أَمّا لام الجُحود فَهي مَكسورة، وتَدخُل عَلى الفِعل لِتأكيد النَّفي، فَهي بِمَثابة الباء الزّائدة الّتي تَدخُل عَلى الخَبَر المَنفيّ لِتأكيد النَّفي.

ثُمّ استَقصَيتُ أَحوال ضَمير الفَصل، فوَجَدتُه يُؤكّد بِه مَرّة عَلى أَنّه نَوع مِن أَنواع التَّكرار، فَلا يُؤكِّد نِسبة، وإنّما يُؤكّد الضَّمير السّابِق كَما لَو كَرَّرْنا اسْمًا أَو حَرفًا، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾[3] أَكَّد الضَّميرَ المُستتِر لِلعَطف عَلَيه، فجَعَلتُ هٰذا النَّوع مِن التَّوكيد في باب التَّكرار.

ومَرّة أُخرى يُؤكِّد نِسبة، فجَعَلتُه في باب التَّوكيد بِالأَداة، فَهو بِمَثابة (إنّ) حين دُخولها عَلى الجُملة الاسْميّة لِتأكيد النِّسبة، وطَريق إفادة تَوكيد الإسناد بَين جُزئَي الجُملة بِضَمير الفَصل هو إفادة مَعنى الحَصر، فإذا قُلْنا مَثلاً: زَيد هو القائم، مَعنى ذٰلك أَنّنا قَصَرْنا القِيام عَلَيه دون غَيره، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾ ﴾[4].

أَمّا (أَنّ) بِالفَتح فَلَم أَقتنع بِأَنّها لِلتَّوكيد مِثل (إنّ) بِالكَسر، فَقَد تَتبَّعتُ مَواقِعها

---

(١) سُورَةُ يَس الآية ١٦.

(٢) سُورَةُ يَس الآية ١٤.

(٣) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٣٥.

(٤) سُورَةُ البَقَرَة الآية ٣٧.

وأَساليبها، فوَجَدتُها واصِلة أَي تَسمَح بِدُخول الفِعل عَلى الاسْم ولا تَطلُبه فاعِلاً مِثل: يَسرّني أَنّ مُحمَّدًا ناجِح، فلَو غيَّرْنا هٰذا التَّركيب وقُلْنا: يَسرّني مُحمَّد ناجِحًا، نَجِد أَنّ الجُملة تَغيَّرَت ولَيس فيها تأكيد حَقًّا كَما في المِثال الأَوّل، إلاّ أَنّ قُوّة الأُسلوب في المثال الأَوّل لَم تأتِ مِن (أَنّ) وإنّما مِن الجُملة المُكوَّنة مِن اسْمها وخَبَرها أَي مِن التَّركيب ذاته لا مِن (أَنّ).

وقَد تَتبَّعتُ (لَو) الّتي تَليها (أَنّ) في القُرآن الكَريم ـ وهو المَصدَر الأَوّل لِلُغتنا ـ فوَجَدتُ أَنّ خَبَر (أَنّ) بَعْد (لَو) دائمًا يَكون فِعلاً، وذٰلك لأَنّ الجُملة بَعْد (لَو) إذا كانت مُثبَتة لَفظًا فَهي مَنفيّة مَعنىً وبِالعَكس، لِذٰلك لا يَجوز أَن يأْتي خَبَر (أَنّ) بَعْد (لَو) اسْمًا، لأَنّه لا يَتّفِق مَع المَعنى، إذ الاسْم يُفيد الثُّبوت، والفِعل يُفيد الحُدوث والتَّجدُّد فكَيف تكون الجُملة مَنفيّة في المَعنى ويأْتي خَبَرها اسْمًا وبِالقِياس لا يَجوز أَن نَعُدّ (أَنّ) مِن أَدَوات التَّوكيد وتأْتي فيما هو منفي في المَعنى.

ومِن هُنا نَرى أَنّ النَّحويّين لَهُم الأَثَر الكَبير في عُلوم البَلاغة، لأَنّهم هُم الّذين وَضَعوا التَّراكيب الصَّحيحة، وجَعَلوا لِكُلّ تَركيب المَعنى المُناسِب لَه، فالنُّحاة هُم الّذين قَدّموا الأَدَوات والتَّراكيب وجَعَلوها في أَماكِنها المُناسِبة لَها في المَعنى ثُمّ عَلَّل البَلاغيّون وَخاضوا في ذٰلك.

الثّالث: بِتَتبُّعي لِلقُرآن الكَريم والشِّعر العَرَبيّ وَجَدتُ أَدَوات تُزاد في الكَلام، بِمَعنى أَنّها إذا حُذِفَت لا يَفسُد الكلام ولا يَختلّ التَّركيب، وإنّما يَخلو مِن مَعنىً وهو التَّوكيد، وهٰذا في مِثل (الباء) تُزاد في الخَبَر المَنفيّ لِتأكيد النَّفي مِثل قَوله تَعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾[1] مَع أَنّ الباء وُضِعَت في اللُّغة لِتَكون لِمَعانٍ غَير مَعنى التَّوكيد، مِثل: الإلصاق، والتَّعْدية، والسَّبَبيّة وغَيرها مِن مَعانٍ مَعروفة في اللُّغة، فَهي عِندما تَجيء لِمَعنى التَّوكيد تَنسلخ مِن هٰذه المَعاني الّتي وُضِعَت لَها في اللُّغة إلى مَعنىً

(١) سُورَةُ الغَاشِيَةِ الآية ٢٢.

آخَر وهو التَّوكيد، وهٰذا هو السَّبَب في تَسْميتها حَرفًا زائدًا، لا عَلى أَنَّها لا مَعنى لَها، ويَظهر هٰذا في قَوله تَعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1]، زيدت (ألّا) هُنا، لأَنّ المَقام يَقتضي ذٰلك، فالمَقام مَقام تَسجيل العِصْيان عَلى إبليس، فأُريدَ تَوكيد نَفْي السُّجود حَيث ذُكِر نَفْي السُّجود مِن إبليس في الآية السّابِقة، في قَوله تَعالى: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾﴾[2]، ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[3]، وإذا قيل: إنّ (لا) هُنا أَفادت تَوكيدًا لِنَفْي وَهي مَوضوعة في أَصْل وَضْعها لِمَعنى النَّفي، فَهي لا تَخرُج عَن المَعنى الّذي وُضِع لَها، فلِماذا يقال عَنها: إنّها زائدة؟ فالجَواب: أَنّها وإن كانت وُضِعَت لِلنَّفي، وهي هُنا لِتأكيد النَّفي، إلاّ أَنّها لَم تَنفِ الفِعل (تَسجُد) في التَّركيب لأَنّ المَعنى: أَن تَسجُد، وإنّما أَكّدَت نَفْي مَعنىً مُراد في الكَلام.

ولَمّا كانت حُروف الزّيادة أَدَوات خَرَجَت مِن مَعانيها الّتي وُضِعَت لَها في اللُّغة جَعَلتُ لَها بابًا خاصًّا سُمّي التَّوكيد بِالزّيادة، ولَم أَجعَلها ضِمن باب التَّوكيد بِالأَداة لأَنّ جَميع الأَدَوات الّتي ذُكِرَت في باب التَّوكيد بِالأَداة استُعمِلَت فيما وُضِعَت لَها في أَصْل اللُّغة وهو التَّوكيد بِخِلاف أَدَوات الزّيادة.

وتَتبَّعتُ (كان) في القُرآن الكَريم، فوَجَدتُ أَنّها مَع كَوْنها مَوضوعة في اللُّغة لِتَدلّ عَلى الزَّمَن الماضي، فإنّها تَدلّ عَلى الأَزمنة الثَّلاثة والدَّوام، وذٰلك مِثل قَوله تَعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[4] فإنّها هُنا تَدلّ عَلى الدَّوام وثُبوت الغُفران والرَّحمة لله تَعالى قَديمًا وأَزَلاً، لِذٰلك جَعَلتُها مَع باب الزّيادة لأَنّه تَوسُّع في مَعناها واسْتِعمالها وخَرَجَت إلى مَعانٍ أُخرى لَيست مَوضوعة لَها أَصلاً، فأَفادت التَّوكيد، وهٰذا مِن المَوضوعات الّتي خاض فيها البَلاغيّون.

---

(١) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٢.

(٢) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١١.

(٣) سُورَةُ الأَعْرافِ الآية ١٢.

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ الآية ٩٦.

وكَذٰلك الجُملة المُعترِضة، فَهي زائدة مِن حَيث إنّ حذْفها لا يُفسِد الكَلام ولا يُخِلّ التَّركيب ولٰكنّها زيدت لِتَوكيد مَعنىً مُراد في الكَلام، ولِهٰذا جَعَلتُها ضِمن باب الزّيادة، وهي مِن المَوضوعات الّتي خاض فيها البَلاغيّون أَيضًا.

الرّابع: التَّوكيد بِغَير أداة: عَن طَريق نَظْم الكَلام بِطَريق خاصّ وبِنَظْم مُعيَّن يُفيد تَوكيدًا لِلسّامع أَو القارىء، وهٰذا كَما في التَّقديم والتّأخير، فَقَد يُقدّم المُتكلِّم أَو يؤخِّر مَع بَقاء المُقدَّم عَلى حاله قَبْل التَّقديم إذا اقتَضَت الظُّروف والأَحوال المُلابِسة لِلكَلام ذٰلك، وهٰذا كَما في قَوله تَعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾[1]، فإنّ تَقديم المَفعول عَلى الفاعِل أَفاد قَصْر موسى عَلى الخَوف، لأَنّ المُراد تأكيد خَوف موسى، ولِذٰلك وَجَّه إلَيه الخِطاب بِالتّأكيد عَن طَريق (إنّ)، (الفَصل) لِيُناسِب خَوفه الشَّديد الّذي أَفاده تَقديم المَفعول (خيفة) عَلى الفاعِل (موسى)، وقَد قال عُلَماء النَّحو عَن هٰذا التَّقديم إنّه لِلعِناية والاهْتِمام، ثُمّ خاض البَلاغيّون في ذٰلك، وهٰذا الباب في الحَقيقة بَيْن النُّحاة والبَلاغيّين لِذٰلك أَشَرتُ أَخيرًا في الباب الخامِس إلى التَّوكيد عِند البَلاغيّين، لأَنّ هٰذا المَوضوع: أُسلوب التَّوكيد مَوضوع حَيويّ تَناوَله النُّحاة كَما تَناوَله البَلاغيّون.

بَيْد أَنّ النُّحاة حينما عَرَضوا لَه لَم يَجمَعوه في باب واحِد، وإنّما تَناوَلوه في مَواضِع مُختلِفة مَبثوثة في كُتُب النَّحو تَطبيقًا لِمَنهَج العامِل وَتأثيره.

وقَد اختَلَف النُّحاة والبَلاغيّون حَول التَّوكيد عَن طَريق التَّكرار (التَّوكيد اللَّفظيّ) فالنُّحاة يقولون: إنّ التَّوكيد عَن طَريق التَّوكيد اللَّفظيّ تكرارًا في اللَّفظ والمَعنى واحِد أَمّا إذا تَعدَّدَت المَعاني وتَكرَّرَت المَقامات فإنّ هٰذا لَيس تَوكيدًا وهٰذا كَما في سورة الرَّحمٰن في قَوله تَعالى: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٦﴾ ﴾[2] لأَنّه تَكرار في اللَّفظ لِمَعانٍ مُتعدِّدة، فكُلّ آية مِن الآيات المُتكرِّرة المُراد بِها المُكذِبون بِما ذُكِر قُبَيل هٰذه الآية، فلَم يَتعدَّد اللَّفظ عَلى مَعنىً واحِد، فإنّه سُبحانه وتَعالى عَدَّد نَعماءه في هٰذه السّورة

---

(١) سُورَةُ طَهَ الآية ٦٧.

(٢) سُورَةُ الرَّحْمٰنِ الآية ١٦.

وأَذكَر عِباده ونبّههم عَلى قُدرته ولُطْفه بِخَلْقه، ثُمّ أَتبَعَ ذِكر كُلّ خُلّة وَصْفها بِهٰذه الآية وجَعَلها فاصِلة بَين كُلّ نِعمتَين لِيُفهِمهم النِّعَم.

أَمّا البَلاغيّون فَقالوا: إنّ هٰذا التّكرار لِلتَّوكيد، إذ أَنّ الله يُذكِّر بتكرار هٰذه الآية: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[1] المُعانِدين والمُكابِرين مِن عِباده بِنِعَمه وآلائه ويُخوِّفهم ويُنذِرهم، وفي تَخويفه وإنذاره لَهُم رَدْع لَهُم عَن الاسْتِمرار في المُعانَدة والمُكابَرة، بالإضافة إلى تَذكيرهم بِنِعَمه وآلائه عَلَيهم، فهٰذا التّكرار وإن كانت كُلّ آية خاصّة بِالمَعاني الّتي سَبَقَتها إلاّ أَنّه إيقاظ لِلنُّفوس وتَشويق إلى ما فيه الفَوز بِهٰذه النِّعَم كَما فيه اتِّعاظ بِما أَصاب الأَوَّلين مِن العَذاب، فيَكون هٰذا التَّكرار بِمَثابة قَرْع العَصا، لِئَلاّ تَستَولي عَلَيهم الغَفْلة ويَغلب عَلَيهم النِّسيان، وفي هٰذا كُلّه تَرسيخ لِلرَّغبة في الاسْتِمرار بِما يوصِل إلى الثَّواب ووُضوح لِلجَزاء الرّادِع لِلمُكابرين المُكذِبين ورَدْع عَن الباطِل وعَوْد إلى الحَقّ، وهٰذا كُلّه إنّما هو أَثَر مِن آثار التّكرار، وَهو هَدَف مِن أَهداف التَّوكيد وهٰكَذا نَجِد البَلاغيّين خاضوا في المَعاني وتَوغَّلوا فيها ولٰكنّهم لَم يَختلِفوا مَع النُّحاة في كُلّ ما قَرَّره النُّحاة مِن أَنّه أُسلوب مِن أَساليب التَّوكيد إلاّ في التَّكرار لِمَعانٍ مُتعدِّدة.

والحَقّ أَنّ هٰذا المَوضوع الحَيَويّ إنّما هو بَحْث نَحويّ خالِص يُؤدّي رَجْعُه إلى حَقْل النَّحو إلى رَدّ اعْتِباره واسْتِعادة حَيَويّته.

وفي خِتام هٰذا البَحث إذ أُقدِّمه راجيًا مِن المَولى جَلّ جَلاله أَن أَكون وُفِّقتُ إلى بَيان أُسلوب مِن أَساليب العَرَبيّة، وأَعوذ بِالله مِن سوء الفَهم وضَلال الرّأْي وأَبرأ إلَيه سُبحانه وتَعالى مِن التّكلُّف لِما لا أُحسِن والخَوض فيما لَستُ لَه بِأَهْل.

وَفَّقني الله لِما فيه الخَير.

مُحمّد حُسَين أَبو الفُتوح

---

(١) سُورَةُ الرَّحْمٰنِ الآية ١٦.

المـــراجع

١ ـ أبو الحَسنْ الأشْمونيّ، **مَنْهج السَّالِك**، حاشية الصبان.

٢ ـ ابْن يَعيش، **شَرْح المُفَصَّل**.

٣ ـ ابن هِشَام، **المُغْنِى**، حاشية الأمد.

٤ ـ ابن جِنِّي، **الخصائص**.

٥ ـ ابن جِنِّي، **سِرْ الصِّناعَة**.

٦ ـ ابن الحاجب، **الكَافِيَة**.

٧ ـ ابن هِشَام، **أوضح المسالك**، مُحمَّد مُحمَّد محيي الدين.

٨ ـ ابن مالك، **التَّسْهيل**.

٩ ـ ابن مالك، **شَرْح ابنْ عَقِيل**، مُحمَّد محيي الدين.

١٠ ـ ابن قُتَيْبَة، **مُشْكَل القُرآن**، السَّيِّد صقر.

١١ ـ أبو عبيدة، **مجاز القرآن**.

١٢ ـ ابن الأثير، **المَثَل السَّائِر**.

١٣ ـ أبو السُّعود، **تفسير أبي السُّعود**.

١٤ ـ للبَاقِلاّني، **إعجَاز القُرآن**.

١٥ ـ للشيخ الحملاوي، **شذا العرف**.

١٦ ـ للعلامة خَالد الأزْهَري، **التَّصْرِيح على التَّوضيح**.

١٧ ـ للزَّرْكَشي، **عُلُوم القُرآن**، أبو الفضل إبراهيم.

١٨ ـ للزَّمَخْشري، **تَفْسير الكَشَّافْ**.

١٩ ـ سَيِّد قَطب، **ظِلال القُرآن**.

٢٠ ـ سِيبَوَيه، **كتاب سيبويه**، عبد السلام هارون.

٢١ ـ للسَّيوطي، **هَمْعُ الهَوَامع**.

٢٢ ـ الشَّنْقِيطي، **الدُّرَر اللَّوامع**، دار المعارف ـ بيروت.

٢٣ ـ للطَّبري، **تَفْسير الطَّبري**.

٢٤ ـ عَبد القاهر الجُرجاني، **دَلاَئِل الإعْجَاز**، السَّيِّد مُحمَّد رشيد رضا.

٢٥ ـ عبد القاهر الجرجاني، **أسْرَارْ البَلاَغة**، السَّيِّد مُحمَّد رشيد رضا.

٢٦ ـ لِلفرَّاء، **مَعَاني القُرآن**.

٢٧ ـ لِلقُرطُبي، **تَفْسير القُرْطُبي**.

٢٨ ـ لِلْقزْوِيني، **الإيضَاح**.

٢٩ ـ الشَّنْقِيطي، **الدُرَر اللّوَامع**، دار المعارف ـ بيروت.

الفهـــرس